

١٠٨

تاريخ المصريين

مصر للمصريين

سليم خليل النقاش

رابع



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



١٠٨

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير

محمود الجزار

مصر للمصريين

سليم خليل النقاش

الجزء الرابع



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الجزء من كتاب: «مصر
للمصريين، لسليم خليل النقاش. وهو أول الأجزاء التي صدرت، على
الرغم من أنه يحمل عنوان «الجزء الرابع»!

وقد برر خليل النقاش ذلك، بأنه كان «إجابة لطلب السواد الأعظم
من المشتركين»، لاشتماله على الحوادث التي بدأت بتولى الخديوى
محمد توفيق العرش إلى يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ وهو يوم حادثة
الأسكندرية المشهورة، وأيضاً لكونه مع ما يليه من أجزاء - أقرب عهداً
من الثورة العرابية.

وقد أتبع هذا الجزء بالأجزاء التالية للجزء الرابع، فأشفعه
بالجزءين الخامس والسادس وهكذا!

وقد حاولنا العثور على الجزء الأول والثانى والثالث، فلم نجدها!
وفى حدود علمنا أنها لم تصدر أصلاً! وإن كان الأستاذ الرافعى - فى

إشارة لهذا المصدر - قد ذكر أنه صدر، في تسعة أجزاء، ناقص منها
الجزآن الثاني والثالث، مما يعنى أن الجزء الأول قد صدرا وهو ما نشك
فيه، إذ لا يوجد أثر لهذا الجزء في دار الكتب المصرية، وهى التى
استعرنا منها الأجزاء الستة (من الرابع إلى التاسع) وصورناها لتصدر
فى سلسلة تاريخ المصريين، ولا يوجد فى غيرها من المكتبات العامة
أيضاً.

وقد عدنا إلى فهرس الكتب العربية التى وردت إلى دار الكتب
المصرية من عام ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧ (الجزء الثامن) الخاص بعلم
التاريخ. وكان ما ورد فيه بخصوص كتاب «مصر للمصريين، كالاتى:

«تأليف الأستاذ سليم خليل النقاش، ضمنها المقدمات السياسية،
وابتدأها بتاريخ المغفور له محمد على باشا جد العائلة المالكة، وقسمة
إلى أجزاء، الموجود منهما: من الجزء الرابع إلى الجزء التاسع، فى ستة
مجلدات، طبع مطبعة جريدة المحروسة بالأسكندرية سنة ١٨٨٤،
الموافقة لسنة ١٣٠٢ هـ، فى حجم الربع (الرمز: تاريخ حليم رقم ٦٢)

وعلى ذلك يمكننا أن نقول بقدر كبير من الثقة أن الأجزاء التى
صدرت من كتاب «مصر للمصريين، لسليم خليل النقاش، لا تتجاوز
ستة فقط، هى من الجزء الرابع إلى الجزء التاسع.

ولو كانت قد صدرت الأجزاء من الأول إلى الثالث لوردت إلى
دار الكتب..

ومن هنا يمكن للباحثين الذين مازالوا يبحثون عن هذه الأجزاء

الثلاثة أن يريحوا أنفسهم من هذا العناء . ويكفوا عن البحث ! وإذا كانت هذه الأجزاء لدى أى أحد من القراء ، فيسعدنا ابلاغنا بذلك .

والجزء الذى بين أيدينا يتتبع بالتفصيل تاريخ مصر من بداية عهد الخديوى توفيق ، ويشتمل على مراتب البيت الخديوى ، ووزارة شريف باشا ، وقرمان ١٨٧٣ ، ووزارة رياض ، وفصل فى تسوية مسألة الدين المصرى والمالية ، وقيام ديوان تفتيش المالية ، ولجنة التصفية ، ويتعرض لنشأة الأحداث التى أدت إلى الثورة العربائية ، وحادثة عابدين . وماتلاها من أحداث ابتداء من تأليف وزارة شريف باشا ، وسقوطها ، وقيام وزارة محمود سامى باشا ، وقدم درويش باشا ، ومحاولة العربايين خلع الخديوى توفيق وتعيين البرنس حليم مكانه ، وقدم الأسطولين الفرنسى والإنجليزى .

وأملئ أن يجد القارئ فى هذا الجزء ما ينشد من متعة وفائدة .

والله ولى التوفيق

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

مصر لمصر

لسليم خليل النقاش

الجزء الرابع

من عهد تولية الخديو الحالى محمد توفيق باشا عام ١٨٧٩ الى ١١ يونيو سنة ١٨٨٣



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٧

تقديم

تفليداً لوصية فقيدنا العزيز صاحب هذا المؤلف التاريخي وعافد لواء مشروعه المهم وعملاً بما استقرت عليه عليه ونوه به في أعداد مختلفة من المحرسة في خلال هذه السنة أصدرنا هذا الجزء رابع أجزاء الكتاب في مقدمة الأجزاء احابة لطلب السواد الاعظم من حضرة المشتركين لاشغالو على تاريخ الحوادث التي كرت من ابتداء عهد الخديو الحامي محمد توفيق باشا الى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ وهو يوم حادثة الاسكندرية المشهورة بل لكونه مع ما يليه اقرب محتويات الكتاب عهداً من زمن الحوادث المهمة الاخيرة

وسنخري هكذا على حكم تلك النية وهن الاحابة الى نهاية العمل بان نشبع هذا الجزء بالجزئين الخامس والسادس فنصدر اولها منطوقاً على بيان الحوادث التي مرت بنا من يوم ١١ يونيو الى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهي الحوادث المخصصة في الكلام على مؤتمر الاستانة وحرب الانكليز وجهاديه مصر بما يتناول تاريخ هذه المدة من تفاصيل اطلاق الانكليز مدافعهم على الاسكندرية وحريف الاسكندرية وقطع الماء عنها ووقائع طنطا والمحلة الكبرى وغيرها ومواقع كسر الدوار والتصاصين وغيرها الى موقعة النيل الكبير ودخول الانكليز الى محروسة مصر . ونصدر الثاني محتوياً على تاريخ الحوادث المصرية من عهد دخول الانكليز ابواب مصر الى هن الاحام وفيه الكلام على محي اللورد دفرين ونقرره ووزارة شريف باشا ولجنة التعويضات الى غير ذلك من الحوادث التالية لعهد انقضاء الثورة

اما الجزء الحاضر الموجود بين يدي المطالع فتسهيلاً لتعريف مشتملاته قبل ارسال النظر الى معلوماته بين ما تضمنه من الحوادث المنسوقة على منقضى وقوعها في ارتمتها المعلومة وهي تاريخ مصر من عهد الخديو الحامي بما يشتمل عليه من تعيين قلم المراقبة وتشكيل لجنة التصنية ووزارة رياض باشا الى فتنة الجهادية واقعة قصر النيل ثم واقعة عابدين ووزارة شريف باشا ومحبي الوفد العلماني ومجلس النواب ثم وزارة محمود باشا وقدم الاسطولين الانكليزي والفرنسي ووفود درويش باشا وسعي العربيين في خلع الخديو وتجميم الفتنة وغير ذلك من الحوادث الى واقعة الاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢

وهنا نعيد ما قلناه سابقاً من ان المطالع لا يجهل بعد هذا البيان ان اهمية هذا التاريخ تكاد ان تكون مخصصة في هذه الاجزاء الثلاثة لاحتمالها على حوادث الفتنة العربية برمتها وهو ما جعلنا ان نقدمها على الاجزاء الاولى ناظرين الى اهميتها من حيث عهدها القريب

اما الاجزاء الاولى وفي الاول والثاني والثالث فسنصدرها بعد الفراغ من طبع هذه الاجزاء
ستوعبة تاريخ مصر على عهد محمد علي وابراهيم وعباس وسعيد واسماعيل مشتملة على اخبار وقائع
مصر والسودان والمحجار وسورية ولبنان وبر الترك والحشة وعلى بيان علائق مصر مع الدول
وتداخل الدول في ماليتها وسياستها ثم هي غوش وجوير وتشكيل لجنة التنقيش والوزارة المختلطة
وفتنة الجهادية الى سقوط الخديو السابق وعلى جميع المحررات والمخاطبات الرسمية والفرامين
السلطانية والمعاهدات والمواثيق الدولية على عهد محمد علي باشا

واما مقدمة هذا الكتاب المطولة وبيان حال مصر المدنية والسياسية فقد حفظناها للجزء الاول
فيصدر ملتحقا بهما جريا على الاصول المأثورة والتواعد المرحبة في التصنيف والتأليف
ولقد نجلنا بعد انتقال فقيدنا الى رحمة الله بما امكن من السرعة اصدار هذا الجزء حملا
للمشتركين على مضاعفة الثقة بنا والاعتقاد بسر العمل على تشييدها كانت جاريا في عهد المؤلف
وذلك باستمرارنا الى النهاية على القيام بما كان لدى الفيد واجبا وطنيا محنوما وبمعاونة حضرة
صديقنا وخليفتنا الكاتب الاممي جرجس افندي مخائيل نحاس الذي اعينك في حياتك رحمة الله مساعدًا
لنا في التأليف ومعاونًا لنا في هذه الخدمة الوطنية

فمستولنا ان يقبل المشتركون والطلاب على هذا الجزء وما يليو بالتبول

وان يواظبونا بالدعاء ويعتقوا بغيرهم المأمول

وعلى الله الاتكال انه خير

مستول

« خليل النفاش »

ولاية محمد توفيق باشا

تولى محمد توفيق باشا ديوية مصر يوم الخميس الواقع في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ (٢٦ يونيو حزيران سنة ١٨٧٩) وأعلى أريكتها بين أمور مختلة وأحوال مرتبكة بسبب سوء الإدارة الماضية والمصاعب الطارئة على أحوال الدبار المصرية قبل وسود الولاية اليو

وكان أهم أسباب الاختلال اذ ذلك عسر المالية وعدم انتظام المجدية ونحو ذلك ما نشأ عن تداخل الاجانب في امور البلاد واستثمارهم بها على عهد الوزارة البوليسونية واشتداد وطأهم على العسكرية وطرح ابعصارهم الى ما اوجب بومئذ استحكام الضغائن في صدور المهادية عموماً واستيلاءهم من الاجانب اوريين كانوا او سوريين او اتركا او جراكسة او ايرين وغيرهم ومن امها ايضاً ما تأسس في النفوس بما حدث من هياج ضباط المهادية وهجومهم على نظارة المالية اثر قطع مرتباتهم ورسوخ الضغينة في صدورهم منذ ذلك العهد وثورة الخواطر الخفية التي كانت ضاربة اطنابها بين المهادية في واسط عهد اسمعيل باشا الخديو السابق . وهنا لا بد من القول ان اهالي القطر جميعاً وان كانوا سروراً بوسود الولاية الى الخديو الحالي وارتاحت نفوسهم اليو واستبشروا بصلاح الحال وحسن المال لالغاء بعض الضرائب وانتظام المالية وتحسن الاحوال الا انه بقي في نفوس المهادية اثر سيئ بعنهم على اغتنام فرصة الانتقام في واقعة قصر النيل ولكن الذين تظاهروا

بهذا الامر وغيره من امراء العسكرية المصريين كانوا سفيحي الافكار غير سليمي الواطن لان نيابهم كانت منصرفة الى الحصول على ما يربهم الشخصية ومنافعهم الخصوصية والاستيلاء على مناصب الحكومة الخطيرة وادارتها وهم لا يحسنون عملاً ولا يستطيعون امراً فكانوا بذلك مقادين لاغراضهم الخفية متظاهرين بالمظاهر الوطنية نصنعاً فلم يستقم سريهم ولم يندلوا الى الحرم سيلاً فحرموا من الحصول على ما كانوا يشتهون لان الاعمال بالنيات وفوق ذلك جلبوا باعمالهم المضار والويلات على بلادهم

والحاصل ان هذه الحركة في الخواطر واسبابها كانت وسيلة لبعض ذوي الاغراض يتدفعون بها الى بلوغ ما يربهم ففسدوا الدساتير بوغورهم بها صدور المتغيبين من الوطنيين فزاد ذلك رجال المهادية نفراً وترويحاً الى التخلص من ربة الاجنبي

وما جعل مساعي ذوي الغايات مكللة بالنجاح ما كان من بعض الاجانب او اكثرهم من استغنائهم بالاهالي والاغراض عن مصالحهم وتدخلهم في الادارات وامور البلاد بما رأوا فيه اجحافاً مجتوفهم فاعى ذلك رجال العسكرية وخافوا زيادة الاستئثار فنزلوا الى انقاذ البلاد من تدخلهم ولجأوا الى ما اعقدوه وسيلة لاسترجاع حقوقهم واتخذوه واسطة لاستعادة استقلالهم في العمل وإدارة امورهم بايديهم ولكن فاتهم الرشد وسلوك غير الطريق المستقيم فانعكس الموضوع لانهم لم يحسنوا السياسة في اجراءهم وذلك اما لجهلهم بها واما اقياداً منهم لمشورات اصحاب الدساتير من مصر على مصر من الاجانب

الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على مسا للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناء على ترديد أهمية ما حصل في القطر المصري نائشاً عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة وحسب تازل والد جابكم العالي اسمعيل باشا

ثم انه بناء على ما انصفت في ذاتكم السامية الآتية من الرشد وحسن الروية وعلى ما ثبت لدى مجامع الخلافة الاسمي من ان جبابكم الدائري ستوفون الى استحضار اسباب الامنية والرفاهة لصنوف الاهالي والى ادارة امور المملكة على وفاق ارادة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجيهاً الارادة العلية بتوجيه الخديوية المجليلة الى عهدة واهلها آصفانيتكم وبناء على الفرمان العالي الشأن الذي سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية السلطانية التي صار شرف صدورها وبناء على ما كتب بالتلغراف الى حضرة المشار اليه اسمعيل باشا من تخليه عن النظر في امور الحكومة وتفرغه منها وبصورة وقوع انفصاله عن تلغراف هذا العاجز لكي يعلن حال وصوله للعلماء والامراء والمأمورين والاعيان واهل المملكة جميعاً وتباشير من بعده امور الحكومة وهذا من التوجيهات الموجبة الى اثرائها في آصفانيتكم لغري النظميات والترقيات مبداء ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق اللغات المجليلة الغنيمة السلطانية وذلك صارت المبادرة الى ابقاء لوازيم التهنئة لمرزكم ايها الخديو المعظم والامر والفرمان في كل حال ان له الامر افندم

(خير الدين)

وتظاهروا لاهلها بالصدقة والولاء بل ظهروا لديهم بظاهر الاصدقاء والنصحاء فكان المتشبهون يومئذ من انحصرت فيهم اسباب التفتة من رجال الجهادية كن رأى بينة متداعياً الى السقوط وهو غير عارف باصول الهندسة والبناء فصار يدعم في غير موضع الدعم ويصلح في غير محل الخطل فهبت الريح الشديدة على المنزل وهو غير مستوف ما تقتضيه الاصول الهندسية فزعزعت اساساته فهدم وسقط على من فيه فراح تحت الدردم شهيد سو تدبيره . تلك في حال بعض المصريين ممن تظاهروا بانقاذ وطنهم فدمروه تدميراً كما سيأتي بيانه

فصل

في الساعة الرابعة ونصف من نهار الخميس ٧ رجب سنة ١٢٦ (و ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٧) وصل الى مصر تلغراف الباب العالي مشعراً بتولية محمد توفيق باشا ولي العهد وهك صورة تعريفي (تلغراف الباب العالي بتولية توفيق باشا) بناء على ان المخططة المصرية هي من الاجزاء المهمة لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاعتدال انما هي تأمين اسباب الترفي وحفظ الامن والعمارة في الممالك بناء على ان الامتيازات والشرائط المحصورة

من ميل الامة والعطف حضراتكم عازماً عن
صرف الهبة وبذل الجهد في القيام بواجباتي
ومأموئي الي بموازة الامة ومساعدة حضراتكم
أدرك غايه القصد والله أسأل ان يوفيني الى ما
فيو سعادة الامة وعامرة الوطن . انتهى .

ثم دخل الدواب وامراه العسكرية والملك
ثم اعضاء المجالس الخفائية ثم النواب ووجهاء
البلاد ثم ارباب الجرائد ثم الموطنون والمستقدمون
وغيرهم فكانوا يدخلون من باب ويخرجون من
آخر من غير ان يجلسوا في حضراته وهو ومـ.
حولة من رجال الحكومة وقوف على الاقدام
يستقبلون وفود المهنيين ويوددون الغيبة والسلام
ثم رجع الى المنزل فعزفت الموسيقى واطلقت
المدافع ايضاً مائة مرة ومرة وأخذ الناس في
الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم
الصفوف وارتفاع الاصوات ما يحل عن الحصر

فصل

وبعد ذلك ارسل الخديو تلغرافاً الى الباب
العالي جواباً على التلغراف المؤذن بارتفائه الى
كرسي الخديوية وهذا تعريبه الرسمي
« جواب الخديو للتلفرافي »

ترجمة رسمية

وصل ليد التجميل تلغراتكم السامي الآسر
بان فراغ محسوبكم والذي الهتم عن الحكومة
المصرية وتوجيه مقام الخديوية من محض جبل
عواطف المحضرة الملوكاية لهذه رفقتكم ها من
منفض عالي ارادته السنية السلطانية والحقيقة
ان تكرم حضرة صاحب الخلافة الاقدسي الذات
بتوجيه مقام الخلافة لهذه هذا العبد كان دليلاً

فصدرت الاوامر باعداد ما يلزم للاحتفال
بذلك ولما كانت الساعة العاشرة اخذ الناس
يتواردون افواجاً مخترفين بعبابهم صنوف
العساكر المصطفة على الجمابين ثم ارتفعت اصوات
البشائر بظهور الخديو الجديد فأطلقت المدافع
مائة مرة ومرة وصدحت الموسيقى ونادى الجند
ومن حفا بهم من الناس (افنديز جوق يشا)
وسارت يو العربية يتقدمها روساء الجند والمهافظين
بالالبسة الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين
باشا وامامه شقيقه حسن باشا ثم شريف باشا
وهم جميعاً بالالبسة الرسمية حتى بلغ القلعة فاستقبله
بها الدواب والاعيان ثم دخل قاعة التسليم
وجلس يستقبل المهنيين وعلى يساره اخواه حسين
وحسن ثم الوزراء فدخل العلماء يتقدمهم السيد
الكبري نقيب الاشراف ثم القاضي ثم شيخ الجامع
الازهر وبعد ذلك دخل قاصل الدول بالالبسة
الرسمية وانبرى اكبرهم سناً لمخاطبة بقوله

سيد سي

اراني سعيداً بتقدمي لمعكم بهائي الهيبة
السياسية والفصلية بارتفاتكم الى عرش خديوية
مصر فان عواطف محوم التي عرفت ايام
ولاية العهد واكتسبتم حضراتكم بها ميل الناس
جميعاً تفنن لنا انكم ستوفقون الى تحقيق سعادة
الامة المتعلقة بكم فان سعيتكم الى هذه الغاية الشريفة
فانتم على بين من ميل حكوماتنا ومساعدتها لمعكم
فاجابة الخديو بها مناده

با حضرات الفناصل

ان جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتي
الى تنوئي مكان والذي المعظم الذي تكرم بالتنازل
عن الملك لي فقلت ذلك محمراً عليه ها رأيت

فصل ٨

وقد وفد على الخديو وفد من رؤساء
الماسون التابعين لشرق مصر الكبير وخطب
أحدهم بين يديه بما مفاده
مولاي

إن المحفل الماسوني المصري قد انتدبنا
لتقديم التهنئة بأرقياء جلالكم إلى عرش الحكومة
المصرية وليس بخافٍ على سموكم أن من هم
الماسونية مع تجربتها من المسائل السياسية أن
تعين على تقديم النجاش وأئتمدن بتعليم الناس
حقوقهم وإيجابهم وإن هذه الصفة المميزة لها عن
سائر الجماعات السياسية قد جلبت لها حماية
الملوك الذين كانوا في كل زمان وحال يعدون
الانتماء إليها شرفاً وإن المحفل المصري الذي
جدد انتظامه من عهد قريب قد حصلت له
رعاية والدعم العظيم وقد أتبنا نصريح بين يديكم
أنه يمكن لسموكم أن تعتمدوا على مساعدة الماسونية
في كل ما يتعلق بتوفير أسباب التمدن والنجاح
في الديار المصرية

وأنا نتمنى بصدق النية أن يفوز سموكم على
انتماء الأعمال التي تقوم إلى الآن برعايتها رغبة في
نجاح وصلاح هذه الأرض القديمة . انتهى
فأجابهم على ذلك بما استأنس منه أنه مسرور
ما أظهروا له من العواطف وعالم بنبله المنصف
الماسوني وأنه يعتمد على إعادتهم فيما يوفر أسباب
التمدن والتقدم لهذا القطر ثم وأعدهم على رعاية
مخلفهم وحمايتهم وقال أنه قد أظهر لكتاب سره
المخصوص قبل ورودهم إليه مقدار سروره
بوفود الوفد الماسوني عليهم ثم ذكرهم بعد ذلك

لميل المباني وبرهاناً بالفخر لا يعادله ثانٍ على
وجود عبدكم ماثلاً بفيض النظر الملوكانى وبما
أنني منها بذلت من الوسع والمقدرة لإيفاء ذرة
من الت شكرات المفروضة على هذه العناية والآلاء
أرى ذاتي عاجزاً بالكفاية عن حق الإيفاء
والإداء فلذا رفعت إلى مفرّ أجابة الرب القدير
أكف الادعية الخيرية ببقاء عمر وعافية وأرقياء
شأن وثبوك الحضرة السلطانية متفوعة بتكرار
الدعوات المستجابة بدوام موفقة فحانكم وبنقضى
منيف إرادة الجباب السلطاني السلية قد صعدت
رسباً إلى قلعة مصر في الساعة العاشرة من يوم
الخميس وهناك قد أعلنت الكينية لجميع من
حضر من العلماء والإشراف والوجوه والأعيان
والرؤساء الروحانيين والمأمورين الأجانب
ولكافة الأهالي وأطلقت لذلك المدافع ثم أخذت
بزمام الحكومة وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية
الملوكانية بمباشرة أمور الخديوية عالمًا علم اليقين
أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفقة
عبدكم الكاملة يحصلان بالثبات على قدم العبودية
والتابعة للسلطة السنية وإن بقاءها لا يقوم إلا
بالصدقة والإخلاص للذات السنية الملوكانية
فأستمر على هذه الطريق وأصرف الوسع والمقدرة
بالاهتمام لاستقصال راحة ورفاهة أهالي مصر
وسكانها والمتلئس أعراض ذلك لعالي اعتاب
الحضرة السنية السلطانية متخذاً ذلك وسيلة
لاستقاء توجهات فحانكم العلية وفي جميع
الأحوال الإرادة والفرمان لحضرة من له الأمر
انتهى .

ذلك المنظر خاطط فوقف يخطب في المحاضرين بالتركية خطاباً مؤثراً ثم ألقت الى نجلو الخديو الجديد وخاطبة مودعاً فقال :

لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم ان تكون يا اعز البنين خديو مصر فاوصيك باخوتك وسائر الآل يرأ . واعلم اني مسافر ونودني لى استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي اخاف ان توجب لك الارتباك على اني واثق بحزمك وعزمك فانج رأي ذوي شوارك وكن اسعد حالاً من ابيك . اه

وكان من اشد تلك المناظر تأثيراً في النفوس منظر العبدان والجواري يودعون سيدهم وسيدتهم بادمع مزيجت بدماء القلوب ويرفعون اصواتهم بالبكاء حتى كادت الارواح تهزق حزناً وغماً ثم ركب القطار المخصوص وسار فوصل الى الاسكندرية في الساعة الرابعة بعد الظهر فاستقبله بها في محطة القباري محافظ المدينة وبعض امراء العسكرية وكثير من الروساء والوجهاء ثم ركب الرورق المعدل فتهنئ زوارق المشيعين ولما وصل الى سنينيو (المهروسة) احلقت المدافع ائذاناً بوصوله ورفعت له الدارج الاجنبية الوينها ولما بلغ سطح السنية اتى على من حوله السلام ثم امسال وجهه الى الثغر فرمأ بنظرة المودع الأسف فقلبة الدمع فاكى كل من رآه ثم عاد المودعون من الباخرة فارتنع دخانها واندفعت تنشق العباب الى ان غابت عن الابصار

فصل

(مرنات البيت الخديوي)
ومن ذلك الوقت اخذ رجال الحكومة

في احوال مصر وابان لم مقاصده واعتماده على مساعدة قوى الامة وصدق ميلها اليه

وقد ورد من بيت روتشيلد تلغراف يهيمون به الخديو بارتقائه الى كرسي الخديوية ويذكرون ان هذا التغير قد ازال الكثير من المصاعب التي حالت دون نفوذ شروط الميثاق المبرم بينهم وبين الحكومة المصرية متعلقاً بقرض الاملاك الموهوبة

فصل

« سفر الخديو اسمعيل »

وفي يوم الاثنين ٣٠ يونيو سنة ٧٩ سافر الخديو السابق اسمعيل باشا من القاهرة الى الاسكندرية ومنها ركب البحر وسافر على الباخرة (المهروسة) الى محل اقامته باوروبا وقد كان ذلك اليوم (الاثنين) من ايام القاهرة المعدودة ازدحمت في صبيحو العربات والاقدام على ابواب السرايس للتوديع وتوارد الدوات والوجهاء والعلماء على الامير السابق يظهرون له عواطف الاسف وعلام الميل ولما كانت الساعة العاشرة ونصفاً اقبل الخديو الحالي على والد لوداعه وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكفاً على نجلو فصعد الى العربة وجلس الخديو الجديد الى يساره وركب بعدها الامراء والدوات والاعيان وكانت العساكر منتشرة على الجانبين صنوقاً مسلحة على الامير السابق والموسقى العسكرية تصدح بالحن الوداع حتى وصل الموكب الى المحطة فوقف الخديو مودعاً والده وعيناه مغروقتان بالدموع فضمة والد اليه وقد هاج

اسماعيل ابوب ناشا للمالية
عثمان غالب باشا للجهادية
مصطفى فني باشا للاشغال
محمود سامي باشا للمعارف
مراد باشا حامي للحفانية
وهذا معرب صورة الرقم الذي ارسله
الحديوي الى شريف باشا بشأن تأليف الوزارة
(رقم الحديوي الى شريف باشا بشأن
تشكيل الوزارة)

يا وزير العزير
لقد استعفت الوزارة فاكلفك بتشكيل وزارة
جديدة ولا اريدك بحفيظه الحال علما

ولما قضت العناية الازلية بتوليتي امر بلاد
جعلت علي واجبات ليس من هي الا النوض
بها بامانة وتبهامة على علي بمقدار صعوبتها
وجسامة المطالب المتراكمة علي مع الارتباك
والفتنة المالية التي ارغبت منها الخواطر اذ
وقفت حركة التجارة واجدت فترة في البلاد
لم تقع في مصر من قبل على اي عظيم المبل
الى بلاد شديدا الرغبة في تخفيف آمال الامة
التي اظهرت السرور بولايي وفي اخراجها من
هذه الحال السيئة ومع هذه العواطف فاني عازم
عزما أكيدا على بذل الجهد وصرف الهممة الى
التماس احسن الوسائل لارالة هذا الاخلال
المسد لكثير من المصالح وذلك بقرير الاقتصاد
الحق القانوي في صفات الحكومات ورعاية
الامانة والاستقامة في الحدم العمومية واصلاح
تنوون الهيئة القضائية والهيئة الادارية تلك هي
الوسائل الاولى التي يهمني اتخاذها لتفوي بها
المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع مواردها

ينظرون في امور البلاد فمعين مجلس المظار
رواتب الحديوي وآل بيته على ما في البيان الاتي
جنيه

للمحدين	١٠٠٠٠
لوالدته	٢٥٠٠
لحرمة	٢٠٠٠
لحديوي السابق	٢٠٠٠
لوالدته	٢٥٠٠
لحرمة الباقيات في عادين	٢٦٠٠
لتوحيد هاتم	١٨٠٠
لحسين باشا	١٨٠٠
لحسن باشا	١٨٠٠
	٢٠٠٠٠

ولما رُفِع القرار الى الحديوي تنازل عن
٢٠٠٠٠ جنيه من راتبه المخصوصي وامر بضمها
الى راتب والذ فصار سعيته بذلك ثمانين الف
جنيه ومعين الحديوي السابق خمسين الفا ثم امر
بالغاء الراتب المعين لوالدتي وحرمة ومقداره
خمس وخمسون الف جنيه فصار مقدار المعينات
لال البيت الحديوي ٢٤٥٠٠٠ جنيه

فصل

(وزارة شريف باشا)

وصدر الامر بعد ذلك بطلب اسماء المسجونين
وبيان جرائمهم ليصدر العفو عن يستخف منهم
واستعفت الوزارة حرجا على العادة المألوفة في
مثل هذا الانقلاب ليقرها الامير الحديوي او
يختار غيرها فقبل الحديوي استعفاءها وتشكلت
الوزارة الجديدة على هذا الوجه
شريف باشا للرئاسة وللخارجية والداخلية

لا اتخول عنه فعلينا بتأيد شورى النواب وتوسيع
قوانينها لكي يكون لها الاقتدار في تنفي القوانين
وتصحيح الموازين وغيرها من الامور المتعلقة بها
وبحسب مقتضيات الاحوال صار انتخاب هيئة
جديدة بمعرفتكم ونحت رئاستكم واني معتقد في
مأموري الحكومة المصرية الصدق والاستقامة
ومؤمل بانهم يسيرون في المستقبل بالسيرة المرضية
ويعرفون ان اعظم الغنى غنى النفس واعلى
الشرف شرف العفة واعلى المحلى حلية الاستقامة
واقوم الطرق طريق الحق والعدل فاوول ما
يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات
المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها فليزم بذل
المساعي المتقضاة لا يصال الحقوق الى اربابها
مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسألة
وان كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة الا انه
من المأمول حصول التخلص منها باتخاذ التدابير
الحسنة ولا شك انكم تبدلون في هذا السبيل
جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ويجب علينا
اصلاح المحاكم والمجالس لانها هي ملجأ ارباب
الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من الثوي
ويجب علينا ايضا دوام السعي في تعميم التربية
العومية لتنوير اذهان الاهالي بتحسين حال المدارس
وتنسيق نظمها منية لها على الوجه المرغوب
وايضاً يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة
وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى في القطر
المصري والتجارة ايضا ما يجب الاعناء بشانه والسعي
في تكتيره باعطاء الحرية لها مع الاهتمام باصلاح
ما يلزم اصلاحه من احوال الادارة في جهات
الحكومة باجمعها واراخه العباد على قدر الامكان
فبذلك هي الامور التي اظنها سبل الرشاد ومنهاج

وانجاز وعودها ووفاء عهودها . الا ان ادراكنا
لهذه الغاية التي هي موضوع آمالي يتوقف على
مساعدة الامة بمجملتها ووجود الغيرة الوطنية في
قلوب مأموري الحكومة وصدق العزيمة في
الذين يساعدوني على ادارة الاعمال مسئولين
عما يفعلون وبيني ان لا افقد هاته المساعدات
ولا اعدم من الله الكريم مدداً وانك ستنهض
بما كلنتك به على الوجه الموافق لثقتي وللغاية
التي اسعى اليها فاقتبل يا وزير العزير تأييد
مودتي الصادقة (محمد توفيق)

وبعث الخديو كذلك الى هيئة النظار
بمنشور مؤرخ في ١٤ رجب سنة ٩٦ ثمره ٣ يظهر
به افكاره ورايه ومستقبل سياسته واجراآت
حكيمه وهذه صورته

(صورة الامر العالي الصادر لمجلس النظار
بتاريخ ١٤ رجب سنة ٩٦)

ان العناية الالهية سلفت زمام الحكومة المصرية
الى يدنا فضلاً منها واحساناً فقد اشرفنا بامر
شريف بذلك من متبوعي الانتم وسلطاننا الاعظم
نصر الله فيه نعمة لا يؤدى شكرها الا بحسن
القيام باداء وظائف ذلك المقام وهذا اما يكون
بتوقيفه تعالى فعلي السعي والاجتهاد في تمشية
مصالح العباد وادارة امور الحكومة على محور
الاستقامة واني اعلم ان المقام صعب ولكن بحسن
الخلاص وبما رأيت من حسن الثبول من الناس
جميعاً خصوصاً من سكان الديار المصرية عموماً
ومن المأمورين كافة. اعقد ان ذلك الصعب
يهون ويحصل التيسير ولعلي ان الحكومة
الخديوية يلزم ان تكون شوروية ونظارها
مسئولين فاني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلماً

وجاء في تلغراف من باريس أيضاً أن فرنسا وأكثر تهمل الباب العالي في ابلاغ صورة فرمانها الى يوم الاثنين وهو فرمان المنبت لخدوية توفيق باشا فاذا مضت هذه المهلة ولم يبلغها فرمان تعزيمان على المادة باستقلال مصر

وتتميماً للفائدة نثبت هنا صورة فرمان سنة ٧٣٠
معرفة وهي هذه :

فرمان سنة ٧٣٠
(بعد الديباجة)

قد نظرنا بعين الاهتمام الى طلبك المتعلق باصدار خط سلطاني يجمع بالتفصيل والتفكير اللازم جميع الخطوط الصادرة بعد فرمان المالح للمرحوم الوالي محمد علي باشا المحكومة الاثرية سواء كانت تلك التراخيص متعلقة بكيفية الخلافه او بالمحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة لحال الخديوية وسكانها . فهذا فرمان من شأنه ان ينسخ في المستقبل حكم تلك التراخيص جميعها بما يتضمنه ما سبأني بعد . ويكون دائماً نافذاً مرعي الاجراء

ان كيفية ورائة الحكومة المصرية المفرة في فرماننا الصادر ثاني ربيع الاخر سنة ٧٥٠ قد غيّرت على وجه ان تنقل الخديوية من متبوء كرسيها الى كبر ائنائو ومن هذا الى بكر ائنائو ايضاً وهلمّ جراً علماً بان ذلك ادنى الى المصلحة واشد ملائمة لاحوال البلاد المصرية

واختصاصاً لك بانعطافي الذي صرت له اهلاً بحسن سعيك واستقامتك واجتهادك وامانتك واثباتاً لذلك اجعل قانون الوراثة لخدوية مصر ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائماتها سواكن

العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك في جميع الاقطار فالامل ان تصرفوا همكم في رؤية امور الحكومة متخدين في القلوب متفقيين في الافكار وفتنا الله الى ما فيه الخير والصلاح ولي التوفيق

فصل

«الفرمان»

وفي ٢٨ يونيو عام ١٨٧٩ ورد تلغراف من باريس مستفان الباب العالي ارسل الى الدول منشوراً يبين به كيفية تنازل اسمعيل باشا والغاء فرمان الصادر عام ١٨٧٣ ويؤكد مع ذلك انه عازم على ان يحفظ لمصر ما لها من امتيازات الاستقلال الاداري فاجوس اولياء مصر من هذا الامر خيفة واختلفت فيه اقوالهم اختلف ظنونهم حتى ورد بالتلغراف ثانية ان الدول توافق على معارضة منشور الباب العالي باثبات ذلك فرمان وتأيد ما منح به من الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية فانتفت الاوجال بذلك واثق الناس ان الدولة العلية ستعدل عن هذا القصد ثم ورد تلغراف آخر يبيّن بان الباب العالي اصدر منشوراً ثانياً يتعلق بفرمان سنة ٧٣٠ ومفاده ان السلطان رأى ان يثبت لخدوية مصر الحقوق والامتيازات الممنوحة في ذلك فرمان لا بواسطة الدول ولكن من تلقاء نفس واعقبه تلغراف من الاستامة يقول انه اذا لم يقرر السلطان احكام فرمان الصادر عام ٧٣٠ في فرمان الذي سيعت به الى الخديو الجديد يتعين على فرنسا وأكثر تهمل ان طلبا الاستقلال التام للحكومة المصرية

انتهاء مدتها في الصورة الاولى اي فيها اذا كان تنطبقها حكم وصية الخديو التوفي فكذلك لا تغير في الصورة الثانية واما اذا توفي الوصي او احد اعضاء مجلس الوصاية في خلال تلك المدة فينتخب بدل الاول احد اعضاء المجلس وبدل الثاني احد ذوات المملكة وبمجرد بلوغ الخديو القاصر ثماني عشرة سنة يكون راشداً فيباشر ادارة امور الخديوية وذلك ما نقرر لدينا واقتضته ارادتنا السلطانية

ولما كان ترديد عارة الخديوية المصرية وسعادة حالها ورفاهة سكانها من اهم الامور لدينا وكانت ادارة المملكة المالية ومنافعها المادية المشوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفر اسباب السعادة عائدة على الحكومة المصرية رأيد ان نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقاً للحكومة المصرية وذلك انه لما كانت ادارة المملكة الملكية والمالية تجمع فروعها واحوالها ومنافعها عائدة بالمحصري على الحكومة ومتعلقة بها وكان من المعلوم ان ادارة اي مملكة وحسن انتظامها وتزايد هملها وسعادة سكانها مما لا يتم الا بالتوفيق والتطبيق بين الادارة العمومية والاحوال والموقع وامزجة السكان وطبائهم فقد منحناكم الرخصة المطلقة في وضع القوانين والظلمات الداخلية حسب الحاجة والازوم

ولاجل تسهيل نسوية المعاملات سواء كانت من قبل الرعية او من قبل الحكومة مع الاجانب وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير اسباب التجارة منحناكم ايضاً الرخصة التامة في عقد المشاركات وتجديد المفاوضات مع مأموري الدول

ومصوع وتوابعها كما نقدم بيانه بحيث تكون الولاية لبيكر ابناؤه ثم لبيكر ابناؤه من بعد فاذا لم يرزق من ولي الخديوية ولداً ذكر كانت الولاية من بعد لأكبر اخوته او لأكبر بني اخيه الأكبر كما نقرر ولا تكون هذه الولاية في ابناء البنات

ولاجل تأييد هذه الاحكام ينبغي ان تكون الوصاية في حال كون الوارث قاصراً على الصورة الانية وهي

اذا توفي الخديو وكان كبير وولده قاصراً اي غير بالغ من العمر ثماني عشرة سنة يكون هذا القاصر بالتحفة خديوياً بحق الوراثة فيصدر اليه فرماننا بوجه السرعة واذا كانت الخديق المتوفي قد نظم قبل وفاته اسلوباً للوصاية وعين كنيتمها وذويها ادارتها بصلك مثبت بشهادة اثنين من رؤساء حكومتهم فاولئك الاوصياء يقبضون اذ ذاك على ازمة الاعمال عقب وفاة الخديو ثم يهون بذلك الى الباب العالي ليثبتهم في مناصبهم ولكن اذا توفي الخديو بغير وصية وكان ابنة قاصراً فيجلس الوصاية عندئذ يؤولف من متولي ادارة الداخلية والحرية والمالية والخارجية والحفانية ومن قائد العسكر ومفتش المديرات فيجئع هؤلاء الذوات وينتصون للخديو وصياً باجماع الرأي او بغالبية فاذا تساوت الاراء لاثنتين من المنتخبين كانت الوصاية لارفعها رتبة باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فما بعدها ويشكل مجلس الوصاية من الباقيين فيباشرون جميعاً امور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطاننا السنية ليصدق عليه بالفرمان الشريف وكما انه لا يجوز تبديل الوصي وتغيير هيئة الوصاية قبل

وفي كيفية الوصاية او في ادارة الامور الملكية والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهمات على شرط ان تكون احكام هذا فرمان الجديدة نافذة مرعية الاجراء على ممر الزمان قائمة مقام احكام فرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا السلطانية

فينبغي ان نعلموا قدر لطف عنايتنا ونؤدوا الشكر لها ونصرفوا المهمة الى تنظيم الادارة على محور الاستقامة والى الاخذ بأسباب وقاية الرعية واسلاح شؤونها وتأيد راحتها على حسب ما فطرتم عليها من الغيرة والاستقامة وحسن الاخلاق وما وقفتم عليه من احوال تلك الجهات وان تراعوا احكام الشروط الواردة في هذا فرمان الجديد مع تأدية المائة وخمسين الف كيس المضروبة على الديار المصرية خراجاً سنوياً في اوقاتها المعينة الى خزينة العامر السلطانية على الترتيب والقواعد المرعية

فصل

ومصت مدة بعد تلغراف الباب العالي المؤذن بولاية توفيق باشا ولم يرد فرمان السلطاني المؤيد لذلك فاحتلفت الآراء والظنون في امره واسباب تأخر الباب العالي عن اصداره فقال بعض الناس ان له في ذلك ارباباً سياسياً موضوعه ازالة استقلال مصر الاداري والغاء امتيازاتها المقررة . وظن غيرهم انه لا يحاول ذلك الحال ولكنه يروم التدرج بتأخير فرمان الى الحصول على المساعدة المالية . وزعم آخرون انه بعيد من القصدین لانه ان لبعض رجاله من الميل الذاتي والغرض الخصوصي ما يدعوه الى تأخير

الاجتية في امور التجار والتجارة وسائر المعاملات التجارية مع الاجانب في امور الملكية الداخلية وغيرها على شرط ان لا يكون ذلك موجباً للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية

ولكون خديو مصر حائزاً لحق التصرف المطلق في الامور المالية فقد أعطيت له الرخصة في عقد القروض من الخارج بغير استئذان عندما يجد لذلك لزوماً على شرط ان يكون القرض باسم الحكومة المصرية

وبما ان امر المحافظة على الملكية وصيانتها من الطوارق - وهو ام الامور واحوجها الى العناية - من اقدم الوظائف المخصصة بخديو مصر فقد منحه الاذن المطلق بتدريك اسباب المحافظة وتسهيها على مقتضى ضرورات الزمان والاحال ويتكثير او تقلل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد وايضا كذلك لخديو مصر امتيازه القديم بمنح الرتب العسكرية الى رتبة مهرايمي والملكية الى الرتبة الثانية على شرط ان تكون المسكوكات المضروبة في مصر باسمنا الشاهاني وتكون اعلام العساكر البرية والبحرية في القطر المصري كالاعلام عساكرنا السلطانية بلا فرق او تميز

ولا يجوز لخديو مصر ان ينشئ البوارج المدرعة بغير استئذان اما سائر السفن والبوارج ففي استطاعته ان ينشئها متى شاء

ولاجل اعلان الاحكام السابق بيانها وتأيدها اصدرنا اليكم هذا فرمان الجليل القدر من ديواننا الهايوني واعطي لكم ممتاً ومعدلاً وشارحاً للخطوط الشريفة والامور المنيئة الصادرة الى هذا التاريخ سواء كان في وراثة الحكومة المصرية

جميع الامتيازات التي كان اسمعيل باشا الخديون
السابق متمتعاً بها

فصل ٥

ولقد تخطت هذه الاحوال بعض حوادث
تسحق الذكر منها صدور الامر الى نظارة
المجاهدة بصرف عشرة آلاف من الجند المجندين
تحت السلاح وجعل الجيش العامل ١٢ الفا
فقط وسما تأليف لجان من الافرنج غابها
نقدم عرائض الى قاضهم برضاهم عن الاصلاح
المشروع فيه ويلمسون بها من دولهم منع تداعل
الاجانب في اسحوال مصر وقصر النظر فيها على
الوطنيين ومنها في شهر لوليو سنة ٧٩ ان ضباط
المجاهدة رفعوا الى الخديو عريضة وقعا عليها
جميعاً يلمسون بها رفع ناظر المجاهدة واستبداله
بغيره لاسباب ذكرها فتناقلت الالسن هذا
الخبر وكثرت القالة في شأن ذلك ثم علم ان
من هذه الاسباب عدم صرف المعينات اليومية
نقوداً بدعوى ان ما يعطى لهم من الاقوات
ناقص عن المقدار المعين او فاسد لا يصلح
للطعام وعدم النظر في امور المستودعين الذين
قطعت عنهم المعينات فساعت حالهم وضاعت
ابواب رزقهم . ومنها حصول الاشاعة بان الحكومة
لا تمنع رياض باشا ونوبار باشا من العودة الى

وزارة خير الدين باشا) هي التي كانت معارضة
في امر اللرمان موجبة لتأخير صدره وقوله
جميع الامتيازات بنيد ان الباب العالي قد
عدل عما انباء به التلغراف المثبت قبل هذا من
رغبته فيما ان تعرض عليه الحكومة المصرية ما
تروم ارامته . : المعاهدات

الفرمان وكانت حجة اصحاب الرأي الاول منية على
ما بدا من الباب العالي من العزم على الغاء بعض
الامتيازات الاستقلالية كالوراثة لكثير الولد و ابرام
المعاهدات وغير ذلك ما دافعت الدول عنه
واما اصحاب الرأي الثاني فكان دليلهم في بادئ
الامر مقصوراً على تذكر الماصي ومراجعة الحوادث
السالفة حتى شاع ما روجب لم دليلاً جديداً وهو
ان الباب العالي ارسل على الحكومة المصرية حوالة
نقدية بمقدار واقر من المال فاجيب بان ارتباك
المالية يمنع الحكومة من قبول تلك الحوالة ودليل
اصحاب الرأي الثالث ان رئيس وزراء الباب
العالي مغرور بالنس عن موالة الامير المجديد
لاكرهه فيه ولكن قيماً بأمر من اصطبعة
وكانت علة ارتقاؤه الى ذلك المقام . ثم ورد
تلغراف من لوندرة في ٢٠ يوليو سنة ٧٩ بنهي
ان الباب العالي قبل اجابة لطلب فرنسا وانكلتة
ان يقرر جميع الامتيازات الواردة في فرمان
سنة ٧٢ ولكن على شريطة ان الخديو يعرض
عليه المعاهدات قبل ابرامها فطلب السفيران
ابدال قوله : يعرض عليه : بـسـكـلـة : بخبرة :
وصرحا بانه اذا تفررت جميع امتيازات سنة ٧٢
بغير احتياط ولا استدراك بزاد خراج مصر واما
اذا مسّت تلك الامتيازات فان الخراج ينقص .
ثم اعقبه تلغراف آخر ورد من لوندرة في التاريخ
ذاته مآله ان الوزارة العثمانية (١) قد اجابت
السير لا يارد سفير انكلتة والموسيو فورنيه سفير
فرنسا الى ما طلباه وقررت للخديو توفيق الاول

(١) قوله الوزارة العثمانية (اي وزارة
عارفي باشا) يؤخذ منه ان الوزارة السابقة (اي

الاهلية ولكن لا بدّ لهم من الاخبار وإما الوزراء
الاوروبيون فلا يصح الرجوع الى مسائلهم
فان ذلك الاّ إعادة خطأ جسيم . ولقد اشتغلت
مدّة مع وزارة ولسون ودي بلينيار وكان لي معها
علائق ودادية وقد علما اني لم اخذها بل
سلكت مسلك الامانة على انها لا يتكران ايضاً
اني انذرتها اول الامر ان المسلك الذي يرومان
سلوكه يؤدي الى الخطأ وإن ذلك الخطأ
لا يكون الاخير فكان ذلك امراً مفعولاً وبناء
عليه فلا فائدة في الوزارة الاورية ولكن فلتنق
بي الدول قليلاً ونهلي مدّة ما فاذا لم النج
واذا لم تصح الاحوال بعد بضعة اعوام ولم يكن
الفلاح راضياً والبلاد ناجحة فلترسل الوزراء
ما شأنت من مثل ذلك اما الان فمخ في مقام
الامتحان فلا يحسن باوربا ان تمسك علي وعلى
مصر طرق البجاح

فقال المكاتب وعلى فرض ان لا يكون
على جلالكم اقتراح ما فاية ارادة مختارون
فقال لا بدّ ان تذكروا اولاً ان يدي لا تنطلق
الا بعد ورود الفرمان اما الوزارة فينبغي ان
تكون مصرية وطنية ولا ننكر اننا في حاجة الى
الاوروبيين نعينهم رؤساء ادارات اذا شئت
او وكلاء نظارات اذا رمت ولكنا لا نروم
وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين بل
نطلب رجالاً يعينونا على حكومة مصر نيابة
عن المصريين ثم نروم مراقبة ومحاسبة دقيقتين
ورجالاً مثل بارنج فانه يرى الواجبات فيقوم
بها ولا ينظر الى ما وراء ذلك مع حرصه علي
ان لا يحصل التداخل فيما هو منوط به
... الا فلتقطع اسباب المحادة والمناظرة

الديار المصرية فتناقضها الناس واكثرها فيها
من التآويلات والظنون . ثم ورد في تلغراف
من لوندرة ان مكاتب التيس قابل الخديوي
فقال له جنبه انه رخص الى نوبار باشا في
الرجوع الى مصر الا ان الوقت الحاضر لا يلائم
ذلك . وقد كتب رياض باشا الى بعض اصدقائه
انه يعود الى مصر في اوائل سبتمبر سنة ٧٩
وهذا المخلص ما جرى من المذاكرات بين
مكاتب التيس والخديوي

قال المكاتب . تشرفت بمقابلة الجنب
الخديوي فذاكرته في احوال مصر الحاضرة فقال
لي اولاً انه لا يبرح من يد اليد عن العمل حتى
يرد الفرمان ثم قال اما الوزارة الحالية (اسب)
وزارة دولتلو شريف باشا فليست برديفة بل
هي مؤلفة من احسن من لدي من الرجال الاّ
انه يقال لي انه لا بدّ من فصل شريف باشا وهو
امر يسير قوله ولكن ابن اجد وزارة جديدة
قال المكاتب فذكرت له اسم نوبار باشا
فاجاب كلاً . . فاني وان اسفّت على ما كتبت
اليو بالتلغراف وان ابطلت تلك الكتابة الا اني
لا اري من الملائم ان يعود حالاً بل اري
(مراعاة لمجرد الملاءمة السياسية) ان يبقى الان
بعيداً واما رياض باشا فهو صديقي بل صديقي
العريز وقد اشتغلت معه مدّة طويلة فلا مانع
من رجوعه متى شاء ولكنه ان غائب . فن
تري غيرها صالحاً للرئاسة . ولا ينبغي ان يُسى
ان شريف ونوبار يتناقضها منذ اعوام وان
النتيان من رجالنا ليس لهم اخبار وإن الاخبار
ضروري فلو امكن الصبر عشرة اعوام لما كان
الامر كذلك فان فينا كثيراً من النتيان ذوي

والانتقام

فصل ٢٠

وجاء في تلغراف ورد من لوندرة بتاريخ
اول اغسطس سنة ٧٩ ان السير لا يارد والموسين
فورنيه طلبا ان يُعرض فرمان تولية توفيق باشا
على الدول لكي يكون بمثابة معاهدة دولية وانه
من عزم فرنسا وانكلترا ان تضعا قضايا الفرمان
المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالي موضع البحث
وان ترفض كل ما من شأنه ان يخالف سلطة
السلطان او يناقض المعاهدات السالفة

وفي ٤ اغسطس سنة ٧٩ ورد تلغراف من
لوندرة ايضا بنى بان قد كتب من الاستانة ان
فواد بك يسافر منها الى الهروسة غداة غد
ليسلم فرمان التلييت الى توفيق باشا وفي صبيحة
يوم الاثنين ٢٣ شعبان سنة ٩٦ الموافق ١١
اغسطس سنة ٧٩ توجه الخديوي الى الهروسة
مستصحبا وراه (ما عدا شريف باشا فانه
تخلف في الاسكندرية لاستقبال الفرمان وحامله)
ليحضروا جميعا تلاوة الفرمان السلطاني في سراي
القلعة فاستقبله بمحطة القاهرة امرأوا وعيائها
وصُرِفَت الهبة الى إعداد اسباب الاحتفال
فلوئت المنازل وزُيِّنَت الطرق والشوارع وفي
مساء الاثنين أُطلِقَت المدافع بالاسكندرية تبجيْرا
بوصول الفرمان الذي قدم به علي بك فواد
كاتب سر المحصرة السلطانية على الباخرة المسماة
(عز الدين) مصحوبا بابراهيم باشا قهوجي كخدا الخديوي
في الاستانة فاستقبله رئيس النظائر شريف باشا
ومحافظ ثغر الاسكندرية وغيرها من الامراء
والدوات ثم توجه الى الهروسة فاستقبله في محطتها
ضابط الهروسة ونشريفاتي خديو وشاكر باشا

وما قلت الانتقام الا لاننا قسمنا فرقنا بدلا
من ان نتوازر وقد علمونا ان يشغل كل منا
في معارضة الاخر واهتموا لا بما ينفع البلاد او
يضرها ولكن بما يضر هذا او ذاك ولا اروم
التنديد باحد ولكن المحوادث قد افضت الى
ذلك في الماضي فلا بدح ان ابدل الجهد في
اجتناب في المستقبل ... الافلنس ما مضى فقد
ارتكب الجميع الخطاء واُدو عن الكفارات
فصار علينا ان نعيد الامر من اوله ولذلك فاني
اعارض اشد المعارضة في رجوع ولسون ودي
بليباركيف كانت صفتها ولا الوصا بل انني
على حسن نيتها ومقصدتها ولا اجزم بان سواها
يكون خيرا منها ولكن ليس في اوربا غيرها
ولم ينفع الاختيار على الدين لم ينجوا (سواء
كان ذلك بخطأ منهم او من غيرهم) على انها
اذا عاذا فانما يعودان لمصلحة مصر ولكن قلة
اخبارها للبلاد وما اعلم من سرائر نزلاء مصر
حتى انباء اوطنها يجهلي على التاكيد بان
رجوعها يكون مخالفا لمصلحة القطر المصري على
خط مستقيم

واني لاشكر الدول ولكن لا بد لي من
ايضاح خواطري اجتنابا للخلاف في المستقبل
فاني اكرم الخداع واذا اصرت اوربا على ذلك
الفصد فلا اعرض بل اتلق ذبك الوزيرين
بالمودة بصفة كوني صديقا واعينها بصفة كوني
خدو مصر ولكي اقيم المحجة على رجوعها فبن
خطا سياسي وتبرؤا من تبعه ما يمكن ان
ينشأ عنه . اهـ

الى ان حلت الساعة الرابعة فقام الخديو وتبعه
النظار فصدحت الموسيقى بالانغام المألوفة
وأطلقت المدافع تعظيماً له واجللاً
أما صورة الفرمان على مقتضى الترجمة
الرسمية فهي

(فرمان تولية توفيق باشا)

(المعظم)

الدستور الأكرم والمعظم الخديوي الأنعم
المحترم نظام العالم وناظم منازم الأمم مدبر أمور
المجهور بالفكر الثاقب مقيم مهام الأنام بالرأي
الصائب مهذب ببيان الدولة والإقبال مشيد أركان
السعادة والإجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى
مكمل ناموس السلطنة العظمى المحبوب بصنوف
عواطف الملك الأعلى خديوي مصر الحاضر
لرتبة الصدارة الجليلة فعلاً الحامل لبشائنا الهايوي
المرصع العثماني ولبشائنا المرصع المجيدي وزبري
سمير المعالي توفيق باشا ادام الله تعالى أجلاله
وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله

انه لدى وصول توقيعنا الهايوي الرفيع
يكون معلوماً لكم انه بناء على اتصال اسمعيل
باشا خديوي مصر في اليوم السادس من شهر
رجب سنة ١٢٩٦ وحسن خدامتكم وصدافتكم
واستقامتكم لدائنا الشاهانية ولنافع دولتنا العلية
ولما هو معلوم لدينا من ان لكم وقوقاً ومعلومات
تامة في خصوص الاحوال المصرية وانكم كلن
لتسوية بعض الاحوال الغير المرضية التي ظهرت
بمصر منذ مدة وإصلاحها وجهنا الى عهدتكم
الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة
المعلومة مع الاراضي المنضمة اليها المعطاة الى
ادارة مصر توفيقاً للقاعة الختفة بالفرمان العالي

وراشد حسني باشا ويوسف شهدي باشا واسماعيل
يسري باشا وسامي باشا وغيرهم من الامراء .
وكانت العساكر مصنوفة على جانبي طريق
المحطة تعزف بالحنان النغمة ولما وصل القطار
أطلقت المدافع ائذاناً بوصول الفرمان وكان
بعية حاملو ٣٤ تابعاً من الضباط والخدم فساروا
جميعاً الى قصر الزهرة المعد لتزويجهم وفي الساعة
الثانية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان
سنة ٩٦ الموافق ١٤ اغسطس سنة ٧٩ انتظم
موكب الفرمان وتواردت وفود المهشين افواجاً
والجنود في الطريق منتشرة من قصر الزهرة بشيره
حتى سراي الخديو ولما حلت الساعة الاولى
وبضع دقائق ظهر الخديو فصدحت الموسيقى
بالحنانها ونادى الجند (اندمير جوق يشا) وكان
معه في العربيه رئيس النظار وخبري باشا وطلعت
باشا فدخل قاعة الاستراحة بالقلة وفي الساعة
١ والدقيقة ٤٥ سلمت الموسيقى وأطلقت المدافع
تبشيراً بقدوم الفرمان بحيلة علي بك فواد والى
جانبي في العربيه علي باشا صادق محافظ الاسكندرية
فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها
الخديو واستلم منه الفرمان فقبله ثم ألبس طلعت
باشا كركاً وتناول الفرمان فصعد به على كرسي
ونلاه . وكان جميع من حضر وقوقاً على الاقدام
ولما فرغ من تلاوته دخل الخديو قاعة الاستراحة
وتبعه علي بك والامراء والنظار ثم انتقل الى
محل الشرينات فتوارد المهشون عليهم وفي مقدمتهم
قناصل الدول والعلماء ورؤساء الاديان وامراء
العسكرية والملكية والضباط والمأمورون وخدمة
الحكومة ثم تلائم المدارس والكتائب واعضاء
مجلس النواب وعمد الاقاليم والتجار والاعيان

في معاهدات دولتنا العلية البولنيقية وفي حقوق متبوعة مصر اليها وإنما قبل اعلان الخديوية المشارطات التي تُعقد مع الاجانب بهذه الصورة بصير نقديها الى بابنا العالي وايضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة في امور المالية لكنه لا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين او وكلائهم الذين يتعينون رسمياً وهذا الاستقراض يكون مختصراً في تسوية احوال المالية الحاضرة ومختصراً بها وحيث ان الامتيازات التي أُعطيت الى مصر في جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خُصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لاي سبب او وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها او بعضها او ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية الى الغير مطلقاً وبلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ الف ليرة عثمانية الذي هو الوريث المقرر دفعة في كل سنة في اوانه وكذلك جميع النفقات التي تُضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨ الفاً لان هذا القدر كاف لحفظ امنية اياملة مصر الداخلية في وقت الصلح وإنما حيث ان قوة مصر البرية والبحرية مرتبة من اجل دولتنا العلية يجوز ان يزداد مقدار العساكر بالصورة التي تستتب فيها حالة كون دولتنا العلية بحاربة وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات الميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية وياشيهم وبهاج لخديو مصر ان يعطي الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة امير الالاي والملكية الى الرتبة الثانية ولا يرخص لخديو مصر ان ينشئ سناً مدرعة الا بعد الاذن

الصادر في تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ المتضمن توجه الخديوية المصرية الى اكبر الاولاد وحيث انكم اكبر اولاد الباشا المشار اليه قد وجهت الى عهدتكم الخديوية المصرية ولما كان ترابد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة اهاليها وسكانها ورفاهتهم في من المواد المهمة لدينا ومن اجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد ظهر ان بعض احكام الفرمان العالي الشأن المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المدين فيها الامتيازات الحائقة لها الخديوية المصرية قد بدأت نشأت عنها الاحوال المشككة المحاضرة المعلومة فلذلك صار تثبت المواد التي لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدا وصار تبديل المواد المتقضي تبديلها وتعديلها واصلاحها فلنقرر اجراءه الان هو المواد الآتية وهي :

ان كافة واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهاني وحيث ان اهالي مصر ايضاً من تبعه دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزمة بادارة امور الملكية الملكية والمالية والعدلية بشرط ان لا يقع في حتم ادى ظلم ولا تعدي في وقت من الاوقات لخديوي مصر يكون مأذوناً بوضع النظمات اللازمة للداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وايضاً يكون خديوي مصر مأذوناً بعقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الاجنبية في خصوص الكرك والنجارة وكافة امور الملكية الداخلية لاجل ترقى الحرف والصنائع والنجارة واتساعها ولجل تسوية المعاملات السائرة التي بين الحكومة والاجانب او الاهالي والاجانب مع امور ضابطة الاجانب بشرط عدم وقوع خلل

الأحد دعا الخديو الوزراء فوفدوا ممثلين
وبعد ذلك الاجتماع قدموا استعفاهم غير مبني
على سبب ظاهر فاختللت في ذلك الآراء وتنوعت
الظنون واعتقد الناس ما كان وما لا يكون
فقال بعضهم ان ميل شريف باشا الى تأييد
كلمة الشورى في التطر المصري قد اوجب
نفرة الاجانب من وزارته فسعمل في حملها على
الاستعفاء كراهة ان يتم لها ذلك وقال اخرون
ان ليس للاجانب في هذا الامر يد وإنما هي
ارادة الخديو المبينة على قصد ترويج الاعمال
وتسيير الاشغال وتجهيل الاصلاح
وبعد استعفاء وزارة شريف باشا تشكلت
الوزارة الجديدة على الوجه الآتي :

دور الفكار باشا للمعاقبة بالاصالة وللداخلية
بالوكالة
مصطفى فهمي باشا للخارجية
حيدر باشا للمالية
عثمان رفيق باشا للجهادية
محمود سامي باشا للاوقاف
محمد مرعشلي باشا للاشغال
علي ابراهيم باشا للمعارف
اما رئاسة هذه الوزارة فقد نيطت بوشلي
بالخديو وكانت تعقد برئاسته جلسات مجلس النظار
ولقد كان فراغ نظارة الداخلية على ارجحها
موجباً للظنون المختلفة والآراء المتنوعة فقال
بعض الناس ان سيتولأها رياض باشا بارادة
الخديو وسعي قنصل اكثرة وقيل غير ذلك الى
ان صدر امر الخديو بان يوسد منصبها الى
منصور باشا يكن وان يكون خليل باشا يكن وكيلها .
وهذه صورة الامر الصادر الى كل من

وحصول رخصة صريحة قطعية اليه من دولتنا
العلية ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة
الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت
ارادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد
اصدرنا امراً هذا الجليل القدر الموضح اعلاه
بخطنا الهايوتي وهو مرسل صحة افتخار الاعالي
والاعاظم ومختار الاكابر والافاقم علي فواد بك
باشكاتب المايث الهايوتي ومن اعظم رجال
دولتنا العلية المختار والحامل للناشيت العثمانية
والجديدة ذات الشأن والشرف

حرر في تاسع عشر شهر شعبان المعظم سنة
١٢٩٦ من هجرة صاحب العز والشرف . ٥١٠
وكانت الزينة بالهروسه في مساء ذلك
اليوم مايجل عنه الخديو ويقتصر عنه لسان الواصف
وكان من احسنها واهمها زينة سراي الاسمعية
اذ لمعت كواكب شعوعها على الابواب وسطعت
شموس مصابيحها فاخذت بمجامع الالباب وهكذا
قل عن سراي محمود باشا شقيق الخديو وسراي
خيري باشا وغيرهم فامها كانت قصوراً متجلية
بمجالى البهاء

وقد حصل مثل هذه الزينة في كثير من
المجئات الزينية وفي عتبة يوم الاحد غاية شعبان
سنة ٩٦ و ١٧ اغسطس سنة ٧٩ عاد علي بك
فواد الى الاسكندرية على قطار خصوصي ونزل
في السراي المعينة له وفي الساعة الخامسة أطلقت
المدافع اثنائاً بسفره

فصل

(استعفاء وزارة شريف باشا)

وفي الساعة الثانية بعد الغروب من ليلة

النظار يعينيه . قال

بما ان مجلس النظار صار الفائق وإبطاله ونقرر لدينا ان يكون كل وزير مسئولاً عن الاشتغال المنوطة بإدارة نظارته وإن المواد التي كانت جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس يكون النظر فيها من الآن فصاعداً بمجلس يجري انعادهُ بمعينا من النظار تحت رئاستنا وكل من النظار اذا وجد عنه اشياء من هذا القبيل يستصحب معه اوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لاجل رؤيتها وحصول المداولة فيها حسب اللازم فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللباقة والاهلية قد عيناكم ناظرًا على ديوان واصدرنا امرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة في مباشرة ادارة مأموريتكم هنك بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوب بنا . انتهى

وصدر امر الخديو بان يكتب الى رياض باشا بالتعريف ان يعود الى القطر المصري على اقل مخرج ترد اليه فكثر تحدث الناس في هذا الامر وذهب اكثرهم الى ان رياض باشا سيؤلى نظارة الداخلية وإن الخديو سيكره عما قريب على استدعاء نوبار باشا ايضاً ليؤلى رئاسة الوزارة وذهب البعض الى ان رياض باشا سيكون رئيساً للوزارة ولكن الى اجل محدود ويريدون بذلك انه سيستمر في هذا المنصب الى ان يتسنى لانتكثرة ان تنفذ مقاصدها بأكرام الخديو على استدعاء نوبار باشا فلما منهم ان الخديو انما يكره رجوع الباشا المشار اليه الى مصر ونجى دسائسه الى غير ذلك مما كثر فيه تحدث الناس في ذلك العهد

(وزارة رياض باشا)

وفي يوم الاربعاء الواقع في ٣ سبتمبر سنة ٧٩ و ١٧ رمضان سنة ٩٦ وصل رياض باشا الى الاسكندرية ومعه ولده ومنها توجه الى المحروسة على قطار الاكسبريس وقد استقبله في البحر وشبهه الى المحطة كثير من الرجاء واستقبله كذلك في محطة المحروسة مأمور ضبطها وطونينو بك مأمور التشريفات الثاني مُرسلاً من قبل الخديو ثم توجه الى حضرته وتشرف بمقابلته مقابلة خصوصية وقيل انه رفع اليد للتحفة تطوي على بيان تنظيم الادارة المصرية وفي يوم الاحد الواقع في ٢١ سبتمبر سنة ٧٩ و ٥ شوال سنة ٩٦ كلفه الخديو بتشكيل وزارة جديدة برئاسته بعد ان قدم الوراها استعفاءم وهذا معرب الرقيم الذي أرسل اليه في شأن ذلك

(صورة امر الخديو)

(الى رياض باشا بتشكيل الوزارة)

عزيزي رياض باشا

لم اقصد تراءى على مجلس النظار ان اعيد السلطة الشخصية اليها راعيت في ذلك ضرورة الحال وملئت مع الرغبة في تزيين علائقي باعضائه الوزارة فلم يكن في خاطري عزم نهائي خصوصاً فيما يغاير المبدأ الذي اتخذهت يوم ولائقي وهى ان احكم مع مجلس الوزراء ومجلس الوزراء فهذا هو المبدأ الذي يرتفع الى الامر الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ فلا يتعلق بان لا يكون مرجع الاجراء على الدوام فانك تعلم عواظي المنجذبة الى هذا الامر ولا تجهل أفكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد التي

الوجه النظامي وبالترتيب النهائي لأمور الفصل
الشديد العلاقة بأصول الميزانية وتنظيم أحوال
المالية المتأخرة الشاملة لجميع المصالح المستوجبة
لمطلق اهتمامنا المعنوية بأعظم عنايتنا
وفي علمي أنني أستطيع الاعتماد عليك في
حل هذه المسائل وما شاكلها من المهمات وأنك
بالنظر إلى حسن اختيارك وحكم الوظيفي لا تهمل
شيئاً ما يعود على أحوال البلاد الراعية بالاصلاح
الحقيقي الذي نتمناه جميعاً والذي يجب على كل
منا أن يبذل جهده في تمهيد سبيل
واقبل بأعززي رياض باشا عواطف
مودتي الأكيدة

التوقيع محمد توفيق
وصدر من سراي عابدين في ٢١ سبتمبر
سنة ١٨٧٩
فرع رياض باشا إلى الخديو العريضة التي
تعربها
(عريضة رياض باشا إلى الخديو المعظم)
مولاي

لقد تنازلت إلى تكليفي بتشكيل وزارة جديدة
فشكرت لجنابكم السامي ما عرضوني إياه من الثقة
التي أحلم حنيئة مقدارها وما اختلج في خاطر
سموكم من عاطفة الاعتماد على إخلاصي للوطن
وأدارته

وغاية ما أمني هو تحقيق العواطف الكريمة
التي أوصحها مولاي في هذه الفرصة وجل ما
أبغى هو أن أساعد بما يصل اليوميكاني مع موازنة
رفقاء لم مثل هذه المقاصد لانتفاء وسائل التقدم
الآزلي ووسائل النجاح التي اتخذها مولاي
أساساً لحكومته وعدّها أحسن وسيلة لاصلاح

أروم أن أراها منسقة في إدارات البلاد
وفي علمي أنك توافق على هذه العواطف
والافتكار وأنك عازم على أن تصرف منك
مجهلتها إلى أجزائها
ولست أجهل عظم إخلاصك للبلاد وإدارتها
وأنك تروم أن تبدل المهجود في سبيل المحافظة
على استقلالها
ولذلك فاني مع الثقة وحسن اليقين أكلفك
بتشكيل وزارة جديدة وأجعل بين يديك رئاسة
مجلس النظار حافظاً لنفسه حق الحضور في
اجتماعاته وإن أتولى رئاسة كل ما مست الحاجة
إلى ذلك

وإني على يقين من أنك ستعني إياه اعتناء
بانتقاء رفقاتك الوزراء الذين سترفع إلى إسماءهم
لا صدق على توخيلهم
وبعد أن تألفت الوزارة تأخذ في الأشغال
على وفاق القضايا الواردة في الأمر الصادر في
٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعوب
الاجراء في جميع أحكامه التي لم يفرها أمرنا هذا
ثم إن المحافظين والمديرين ومأموري الضبطية
ووكلاء النظارات وكتبه أسرارها ومفتشي
المدرجات ومديري الإدارات المهمة جميع هؤلاء
يجب أن يكون نصيبهم أو عظم بعد المناوضة
في مجلس النظار وتعلق إرادتي
وأما سائر الموظفين فيعينون أو يعزلون
بأمر يصدر رأساً من النظارة التي هم تابعون لها
ولا يعني عنك بأعززي رياض باشا أنني
في شغل شاعل من المسائل المهمة ولا أرى من
حاجة إلى أن أذكرك في جملة تلك المسائل
باهية تقرير ميزانية الدخل والمخرج السنوية على

الهيئة الجديدة نظارة الخارجية مستعداً للاستمرار
على ما جعلت بيني وبين حضرتكم من العلائق
آمالاً أنكم تحفظون لي في المستقبل ما أظهرتم في
الماضي من المودة والانعطاف راجياً أن تقبلوا
تأكيدات احترامي الغائى لحضرتكم
الامضاء مصطفى فهمي

فصل

(سياحة الخديو)

ولم تمض ثلاثة اشهر على وزارة رياض باشا
حتى اخذت حال البلاد في النفس وهدأت
الامور فرأت الوزارة ان تكلف الخديو ان يتجول
في انحاء الخديوية جرباً على مألوف العادة في
مثل هذه الحال اي عند تولية امر جديد

ففي صبيحة يوم الخميس الواقع في ٢٢ يناير
ركب الخديو ذهبة وسار قاصداً جهات الصعيد
وبمعيته آل بيته وكان اهالي الصعيد لما بلغهم
خبر قدومه بهم استعدوا لاستقباله بزينات لم
يسبق لها مثيل عندهم وفي ١٥ صفر سنة ١٢٧٠
الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ بعث الخديو برقيمه
من اسبوط الى رياض باشا رئيس مجلس النظار
وهذا ملخصه

انا الان في اسبوط وليس في الامكان
والاشاعة وصف ما اظهر جميع الاهالي من المحبة
حتى هذا المكان - من عظم الترحيب والمسرة وحسن
الترحب بنا ولا شك ان مثل هذه الافراح
والمسررات لا تصدر الا عن الثقة العموية ولا
توجد الثقة الا بوجود العدالة والاستقامة ويرى
الرعية لان آمله فينا واثقة بنا - تلك لعمرة الهية
عظيمة المقدار توجب علينا الاستمرار على نهج

احوال النظر المصري

وقد جعلت هذا الفكر محور اهتمامي باجراء
ما انتهت اليه وبناء عليه ارفع لحضرتكم السنية
التوجيهات الاتية لتشكيل الوزارة الجديدة وهي :

عثمان باشا رفيق لوزارة الجهادية والبحرية

مصطفى باشا فهمي للخارجية

علي باشا مبارك للاشغال العمومية

فخري باشا للثقافة

علي باشا ابراهيم للعارف العموية

محمود باشا سامي للاوقاف

فاذا حلت هذه التسييمات لدى مولاي
مجلس القبول التمس اصدار امره بذلك مع
توليقي نظارة الداخلية ونظارة المالية بالنباه كما
تفضل بتوليقي رئاسة مجلس النظار

واني اشرف مع الاحترام التام بان آكون
خادم سموكم الامين وتابع دولتكم المخاضع المطيع
التوقيع رياض

وقد بعث مصطفى فهمي باشا ناظر الخارجية
برقيه الى قناصل الدول وهذا نصه
(رقيه مصطفى باشا فهمي الى القناصل)

ان الخديو سيدي المرفق الشأن قد اراد
ان يجعل للبلاد ادارة ملائمة لامايها الشرعية
وان يقوم بما تعهد به علناً حال جلوسه المأموس
فولى سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار
ونظارة الداخلية واستنابه في نظارة المالية

وقد اظهر الخديو المعظم ثقته بسعادة الباشا
المشار اليه في رقيه ارسله اليه في حادي وعشرين
الشهر وهو الذي اشرف ان اقدم لحضرتكم
نسخة منه في طي هذا

ثم اخبر حضرتكم بانني ما برحت حافظاً في

سنة ٧٨ مع بيت روتشيلد من المحجر والدعاوي
فقد امرنا وأمر اولاً . ان الاملاك التي
وهبتها ووهبتها عائلتنا للحكومة لا يحجر عليها ولا
تباع الا بأرادة وكلاء دائرتها الجديدة على حسب
ما نقرر وما سيقدر من الشروط بين الحكومة
وبيت روتشيلد الى ان يتم استهلاك السلفة
المذكورة

ثانياً . بعد استخلاص الاملاك ما وقع
عليها من المحجر في ثاني فبراير وثالثه تكون تلك
الاموال خالصة من كل دعوى وعلاقة الا علاقة
اصحاب القرض المذكور بحيث تكون مخصصة
بضمانة فائدها واستهلاكه . ٥١ .

وكرثت وقتئذ زيارات القناصل لرئيس
النظار ومقابلة الرئيس للفديو ثم ورد تلغراف
من لوندريه منى بان فرنسا واكثره اتفقتا على
اعادة هيئة المحاسبة المالية في القطر المصري الى
مثل ما نقرر في لائحة جوشن وجوبت باشا
بشرط ان يكون المحاسبان نائين عن حكومة
فرنسا واكثره متعلقين بنظارة المالية بحقوق
مبية معينة ولا يحق للفديو ان يعرفها وان تكون
محاسبتها منفصلة ومستقلة عن اللجنة المالية التي
ستشكل للتصنيف . وورد تلغراف اخر من لوندريه
ينبئ بان فرنسا واكثره قد اتفقتا على سياسة
واحدة فيما يتعلق باعادة ديوان تفتيش المالية
وتولية رئاسته للموسيو ريفرس ولسون وان
الموسيو بارنك والموسيو دي بليتيار سيؤوليان
المحاسبة في ادارة الدين العمومي ولا يكون في
الوزارة احد من الاوروبيين وان تشكل لجنة
لتعيين حدود الموسيو ولسون وبارنك ودي بليتيار
سي في وظائفهم . ثم ورد تلغراف اخر من

منهج العدالة والامانة لتزداد الرغبة حباً لنا وثقة
بنا . كلل الله القدير اجتهادنا بالنجاح
التوقيع محمد توفيق
وفي الساعة العاشرة (على الاصطلاح الافرنجي)
من صباح السبت الواقع في ١٠ افريل سنة ١٨٨٠
تحررت ركاب الخديو وأطلقت المدافع ائذاناً
بفسره لللول في الوجه البحري وبعد ان تنقل
في أكثر المحاء ورأى من الرينة والاحتفال ما
انشرح به صدرنا وقرعنا عاد الى المحروسة في
يوم الثلاثاء رابع مايو سنة ٨٠ وخامس وعشرين
جمادى الاولى سنة ١٢٧٠ وفي صبيحة يوم الاربعاء
اجريت التشريفات المعتادة في سراي عابدين

فصل ٦

(تسوية مسألة الدين المصري والمالية)

بعد ان استقرت وزارة شريف باتنا في
الاحكام شرعت في توجيه دعائها الى تسوية
الدين السائر وغيره على وجهه بضمين للدائنين
حقوقهم ويحفظ للحكومة مصلحتها واولت انعقاد
جلساتها لهذه الغاية وقد افر بعض قناصل
الدول من الاسكندرية الى المحروسة ليستفتح
المحتمومة على المسارعة الى انتهاز هذه المسألة
فصرقت الهمية الى ذلك القصد في نظارة المالية
وقد بعثت الحكومة الى قناصل الدول بمنشور
تطلب به واسطة حكوماتهم مع بيت روتشيلد
لصيانة الاملاك الموهونة من المحجر والدعاوي
لنصدق على الدول فبادر آل روتشيلد الى
القيام بعهدهم اما الامر الخديوي المذكور فغاده
حيث قد مست الحاجة الى صيانة الاملاك
الموهونة على السلفة المبرمة في ٢١ اكتوبر

نعين الموسيودي بلييار والموسيو بارنج محاسين
عمومين للمالية المصرية فاجابها الى ذلك . وقد
قبلت دولنا فرنسا وانكلتره ما تضمنه الامر
التحديوي المتعلق بعدم امكان وقوع الحجر على
الاملاك الموهوبة واجابت دولة ايطاليا ايضاً
بالقول وان ليس لها اعتراض عليه بل انها
توافق اندول على ما نقره بشأن ذلك

ومثل ذلك اجابت دولة الروسية ايضاً
مع حفظها لوكالها السياسي حق القول او عدمه
مراعاة للاحوال . وكذا لك دولة اليونان اجابت
مثل ما احسنت به دولة ايطاليا

واما اوستريا والماريا اللتان كانتا متفتحين
رأياً . في هذه المسألة فقد ادتا اعتراضات
كبيرة فانها لما علمتا ان لائحه فرنسا وانكلتره
المتعلقة بهذا الموضوع تضمن ان يُصرف الباقي
من مرسوم روتشيلد اوفاء الدين اية كانت
تسببها بتس ذلك . واليها ان تخصص المبالغ
الباقية من المرسوم المذكور لتسديد مطالب
ارباب الدين من المصارف . الرهونات والدين
التي لم تخلد . وانت هنا نقول ان المرسوم
الذي على الدولة المذكورة لم يجرها من اكثر رايانها
من ارباب الدين ذات الرهونات ومن
ارباب المصارف . وقد قيل ان آل روتشيلد
اتخذوا في الامر سلكاً وسدلاً للتوفيق بين
رأيي الدولتين المختار اليها وراه سائر الدول
بان عموماً على تأدية الباقي من السلفة الى
مفتحي المائنة مثال تعيينها على شرط ان يُسند
بها المهرمون بالوجه الشرعي من الاملاك الموهوبة
ثم يُصرف ما بقي لسائر ارباب الدين بحسب
النسبة على قدر المطالب فينالون بذلك اربعين

بان سيكون من شأن ديوان تفتيش المالية
المصرية ان يعلم مقدار ما تستطيع الحكومة
تأديته على وجه الاستمرار للقيام بنفقات ادارتها
ولس سبب عن فرنسا وانكلتره في ذلك الديوان
وكلاء مخصوصون بذلك . وجاء في تلغراف
ورد من باريس ان الحكومة الفرنسية راغبة في
تعين مفتشين عمومين في مصر بدلاً من الوزراء
الاوربيين

وقد انتظر التحديوي غير مصطبر قدوم
المحاسين الاوربيين وتسيكل لجنة التصفية التي
طلب تشكيلها باختياره ليظهر بها حسن مقاصد
وكان يأمل ان لا يفسد اولئك المحاسين
وسائله الاصلاحية بمحاولة التدخل في الامور
الادارية وان لا يقع اختيار فرنسا وانكلتره على
من كان لم علاقة بالوزارة الاوربية الساقطة
فانهم لا يترأون من العريس الذاتي

ولقد مرنا في ذكر المقاتلة التي جرت بين
التحديوي ومكاتب التمس وما دار بينهما من الحديث
وقول التحديوي للكتاب انه يرى ان الخطة ان
يهود الموسو وبلسون والموسو دي اليها الى
مصر وقوله اذا ادركت اوريا على ذلك ثمة
لا يقاومها ولكنه يرفع يده على استولة
فبعد ان حصلت هذه المذكرة بينهما شاع بين
الناس ان الموسو دي اليها والموسيو بارنج قد
تجسا التفتيش العمومي وانها سيأتان مصر في
اول ايلول شهر سبتمبر سنة ١٢٩٠ ونازع انهما ان الحكومة
المصرية رعت الى تنكوي فرنسا وانكلتره ان
تعينها لمجانسة المالية غير الموسو دي بلييار
والموسيو بارنج فاجابتهما الى ذلك ثم الفصح ان
قنصلي الدولتين المذكورتين طلبا من التحديوي

كما نقرر في الامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وذلك بتقرير صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

وبناء على ان الحكومة الانكليزية قد عرضت لنا الموسيو بارنج بدلاً من الموسيو رومين وان الحكومة للفرنسية قدمت لنا الموسيو دي بليهار عوضاً عن البارون دي مالاري

نأمر

اولاً ان المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد أعيدت على مثل ما تقررت في الامر الخديوي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦

ثانياً ان الموسيو بارنج عُيِّن محاسباً عمومياً لتمام الايرادات

ثالثاً ان الموسيو دي بليهار عُيِّن محاسباً عمومياً لتمام المحاسبة وإدارة الدين العمومي

رابعاً ان وزير خارجيتنا ووزير ماليتنا مكلفان بان يبتدئ كل منهما ما يتعلق به من امرنا هذا

وكتب في سراي الاسماعيلية بالمهروسة في ربيع ستمبر سنة ١٨٧٩ (التوقيع)

محمد توفيق

الامضا - ناظر المالية ناظر الخارجية

حيدر مصطفى فهمي

ولما عُيِّن رياض باشا رئيساً لمجلس النظار

اصدر لهم اعلانات على صورة ترجمة الخطاب

الصادر من الخديو السابق للموسيو ولسون حين

كان نائب رئاسة لجنة التفتيش السابقة باستقصان

التقرير المتقدم من تلك اللجنة وإعلانات اخرى

على صورة ترجمة الامر السابق صدوره بتعيين

او خمسين من المائة اما الباقي فتعطى لهم بـ صكوك معينة الآجال بثلاثة سنوية مقدارها خمسة في المائة

وقيل ان رأي اوستريا والمانيا سيكون هو الغالب فيصرف لارباب الخلاصات والرهون جميع ما يطلون ويوزع ما بقي على سائر ارباب الدين وقد شاع ان الحكومة خابرت في هذا الامر الموسيو جوشن والموسيو جوريت بصفة كونها نائيتين عن ارباب الدين لتتفق معها على كيفية تسديد ما بقي من الدين السائرة واختلفت الاراء في هذه المظاهرة فقال بعض الناس ان من بية الحكومة ان تكتسب لهم بذلك صكوكاً معينة الآجال بثلاثة خمسة في المائة وزعم غيرهم انها تضع اوراقاً جديدة من الدين الموحد تعدل اوراق الباقي من الدين السائر لتوزعها على ارباب كل على قدر مطلوبو مع الاعتراف بان لا يكون ذلك موجباً لخفض اسعار الموحد وقد عينت دولتا فرنسا وانكلترا حدود لجنة تفتيش المالية بان تعتمد هذه اللجنة في اعمالها وإيجائها على لائحة اللجنة السالفة وان تنظر فيما عرض لتلك اللجنة من وسائل الاصلاح في ادارة السكك الحديدية والدائرة السنية

وفي يوم الخميس ٤ ستمبر سنة ٧٩ الموافق ١٨ رمضان سنة ١٢٩٦ وقع الخديو على الامر الماثل بتعيين الموسيو بارنج والموسيو دي بليهار بصفة مفتشين . وهذه صورة الامر المشار اليه

نحن خديو مصر

بناءً على ان الحكومة المصرية قد رضيت باعادة المحاسبة العمومية على الايراد والمصروف

المعد للوفاء ٧٦٠٠٠٠٠ جنيه فيكون مقدار
النقص عن المطلوب .. ٤٩٠٠٠ جنيه

ولا خفاء ان وكلاء خريفة الدين العمومي
اقاموا المحجة على جميع احكام الامر الصادر في
٢٣ افريل سنة ٧٩ بدعوى انها محجة بالحقوق
المقررة في الاوامر الصادرة في الثاني والسابع من
شهر مايو والثامن عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦
ورفعوا الامر الى المجلس المختلط الابتدائي في
المحروسة واقاموا الدعوى على ناطر المالية ثم
عرضت العطلة الجلسية وبقي الامر معلقا بالمجلس
الى ان دنا وقت عوده الى الانتظام وقرب
اجل الكويون المستحق في اول نوفمبر فرفعوا
الى رياض باشا رقيما في ٢٨ سبتمبر سنة ٧٩
يطلبون به الغاء الامر الموما اليه على صورة
رسمية والاّ تعين عليهم متابعة الدعوى في
المجالس

فاجابهم رياض باشا انه قد بسط هذه
المسألة لمجلس النظارة وارسل اليهم نسخة من
المنشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء
الدول في ١٤ يونيو سنة ٧٩ مبنيًا على ان الحكومة
المصرية قد عرضت ذلك الامر لموافقة الدول
انقيادًا لارادتها فصار انفاذه موقوفًا بالفعل الى
ان ترد تلك الموافقة . وانه بناء على ذلك
اجاز له المجلس ان يصرح لهم بان هذه الاحوال
تجعل الامر الصادر في ٢٣ افريل سنة ٧٩
عدم النافعية . هـ .

وقد تأخر قدوم المنتشين العموميين من
اوربا بعد صدور الامر الخديوي بتعيينها فرأت
الحكومة ان ذلك يمنع من اجراء التدابير
الاصلاحية مع شدة الحاجة اليها وخشيت ان

وزارة نوبار باشا في ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ وكان
المقصود من هذه الاعلانات تثبيت العمل على
منقضى الخطاب والامر المشار اليهما
وقد رفعت الوزارة الى الخديو لائحة منطوية
على بيان تدبير جديد لتسوية مشكلة الدين
السائر الاتي بيانه

المطلوب

جنيهاً أنكليزية

دين السنديكانو الكبير	٤٥٠٠٠٠
دين جرينفيلد وبابونوت	١٠٠٠٠٠
معاشات في جملتها جانب من راتب الخديو	١١٠٠٠٠
خلاصات صادرة الى ١ اغسطس	٣٠٠٠٠٠
خلاصات صادرة في اخر أكتوبر	٣٠٠٠٠٠
ديون بغير خلاصات	٤٠٠٠٠٠
ديون للاهالي	٤٠٠٠٠٠
للدوائر والخزينة الخصوصية وبعض الادارات	١٨٠٠٠٠

١٢٥٠٠٠

الذي كان معناه للوفاء

اوراق من الموحد مرهونة	٦٦٠٠٠٠
اسهم خليج السويس	٨٠٠٠٠٠
ثمن مياه الاسكندرية	٣٠٠٠٠٠
بقية سلفة روشيلد	٣٣٠٠٠٠٠
	١٠٩٠٠٠٠

فاذا حسبنا صافي اوراق الموحد المرهونة
بحساب ٥٪ اي ٣٣٠٠٠٠٠ جنيه كانت جملة

حكومتها وانما بخدمات برنامج ادارتها وعلى الحكومة ان تصرف لها الرواتب وجميع ما ينفق في كل شهر. وقد كتب قنصلا فرنسا وانكلترة الى حكومتها بشأن ذلك ثم صدر امرٌ خديوي ببيان حدود المفتشين العموميين وهذا تعريفة

نحن خديو مصر

بناء على امرنا الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ واعتباراً لكوننا قد انفقنا مع حكومي فرنسا وانكلترة على ان تكون حدود المفتشين العموميين مقررة على الوجه الآتي واخذاً بمشورة مجلس وزرائنا

نأمر

اولاً . ان المفتشين العموميين يكون لها في الامور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية وفي جعلها الادارة المختصة للدخل بشي معين بحكم الاوامر الخديوية اه بتقتضى المواثيق

فالوزراء والمأمورون من اي رتبة كانوا مكلفون بتقديم ما يطلب منهم المفتشان اه وكلاؤهما من الافادات والمطالعات

وزبير المالية خصوصاً مكلف بان يقدم لها في كل اسوع كنفاً منفصلاً عن دخل الوزارة وخرجها وكل ادارة مكلفة بان تقدم في كل شهر مثل هذا الكشف مشتملاً على بيان دخلها ونفقاتها

ثانياً . ان المفتشين العموميين يتقاسمون النظر في المصالح العمومية التي يكون من شأنها

يطول هذا التأخر فتزداد به الاحوال ارتباطاً واختلالاً فحاربت المفتشين في تعيين من يقوم مقامها مدة الغياب فاجابها الى ذلك وبناء على تلك الاجابة تقرر في مجلس النظر تعيين الموسيو بلين دي بوجاس والموسيو كلوبين ثابن عن المفتشين الى ان يحضرا ورفع ذلك التقرير الى الخديو فائتت وتولى النائب العام الموما اليها وظيفة المراقبة

وقد اهم النظر بتعيين حدود المفتشين واتخذ مجلسهم لذلك غير مرة حتى بعث على الظنون المختلفة والاقوال المتباينة وحتى زعم بعض الناس ان ذلك الاسر كاد ان يقع الخلاف بين الوزراء الى ان تم تعيين تلك الحدود على وفاق اللامحة التي عرضها القنصل الانكليزي والقنصل الفرنسي بامر حكومتها الا في بعض التفاصيل فعلم من ذلك ان المفتشين يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام ونفوذ الكلمة لا من حيث الراتب فالذين المعين لكل منها يكون ثلاثة اضعاف المرتب للوزير ان لم يكن اكثر من ذلك ثم امها يحضران في مجلس النظر وبمفاوضان في جميع المسائل ويكون لها رأي شوروي غير معدود وبخطابان الادارات مباشرة (اي من غير ان يتوسلا الى ذلك بالوزارات) ويتعين على من مخاطبانه ان يجيبها عما يسألان غير متردد ولا متأخر واذا عن لها عزل موظف كائناً ما كان حق لها ووجب عليها ان يطلبها ذلك من الحكومة وان ناظر المالية يقدم لها في كل اسوع لامحة عن الدخل والمخرج وسائر ذوي الادارات يقدمون لوائهم في كل شهر وان المفتشين لا يعزلان الا بامر

روائب المستخدمين
تامناً . ان كلاً من وزرائنا مكلف بانفاذ
ما يتعلق به من امرنا هذا
وكتب في سراي عابدين خامس عشر
نوفمبر سنة ١٨٧٩

التوقيع محمد توفيق
الامضاء رئيس مجلس النظار رياض
وهذا تعريب ما كتبه السر ادوارد ماليت
والموسيو مونيخ قنصلا آنكلتره وفرنسا الجنرالان
الى مصطفى باشا فهي ناظر الخارجية فيما يتعلق
بمعنى البند الثالث من الامر الصادر بشأن
حدود المفتشين

حضره الوزير
دفعاً للالتباس الذي يمكن وقوعه في معنى
البند الثالث من لائحة الامر المتعلق بمحدود
المفتشين العموميين قد رُحِّضَ لما ان نصرح
بالنيابة عن حكومتنا بان فقرة (في الوقت
الحاضر) وكلمة (الان) لم تردا فيه الا لتقرير امكان
الرجوع الى المقاصد المثبتة بالامر الصادر في ١٨
نوفمبر سنة ١٨٧٦ متعلقاً بمحدود المفتشين العموميين
وتفضلوا يا حضرة الوزير بقبول تأكيد
احترامنا الفائق

(الامضاء) ادوار ماليت مونيخ
وفي تلك المدة اصدرت نظارة المالية اعلاناً
تدعو به ارباب الدين السائر من اي فئة كانوا
ان يقدموا اليها مطالبهم في خلال ١٥ يوماً ان
كانوا في الاقطار المصرية وفي خلال ٣٠ يوماً ان
كانوا في غيرها واما الذين قدموا ذلك البيان
الى ديوان التفيتش السالف اخذاً بالاعلان الذي
نشره ذلك الديوان في ٢٩ مايو سنة ٧٨ فليس

مراقبتها والإشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة
لها في امرنا هذا
تألفاً . حيث ان حكومتنا فرنسا وآنكلتره
قد رضيتا بان المفتشين العموميين لا يتدخلان
في الوقت الحاضر في ادارة المصالح الادارية
والمالية فالمفتشان الموما اليهما يقتصران الان ان
يقدموا اليانا او الى وزرائنا ما يهديهما اليه مراقبتنا
من الملاحظات

وكذلك يشعران وكلاء خزينة الدين
بالامور التي هم ارباب الدين المنظمة
ويجوز لها ايضاً ان يجنبا على صورة
مجلسية مع وكلاء خزينة الدين ليعملوا جميعاً في
الوسائل التي يرى المفتشان او الوكلاء الموما
الهم لزوماً للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة
رابعاً . يكون للمفتشين العموميين مقام
ومحضر في مجلس الوزراء رأي شوروي
(يقال ولا يعد)

خامساً . في اخر كل سنة او في اقرب من
ذلك اذا مست الحاجة يسط المفتشان العموميان
حساب اعمالهم في لوائح تنشر بعابيتها وتدرج في
صحيفة المونيتور اجسيان (الجريدة الرسمية
الفرنسية العبارة)

سادساً . ان المفتشين العموميين لا يعزلان
من وظائفهما الا بموافقة حكومتها ولها ان تنصبا
ويعزلا المأمورين والمستخدمين في ادارة التفيتش
وان يعينا لهم الروائب

سابعاً . ان برنامج التفيتش ينطه المفتشان
ويصدق عليه مجلس النظار وان مقدار النفقات
يعطى لها في كل شهر على حسب الشروط المقررة
في الامر الصادر في ١٣ مايو سنة ٧٨ لصرف

مديرية القليوبية	١٨٨٧٩
الشرقية :	٢٧٤٨٨
الجيزة :	٢٢٨٤١
الجيزة :	١٢٩٨٦
النيوم :	٦٢٢٣
بني سويف :	١٥٥٦٦
المنيا :	٢٦٤٤١
اسيوط :	٢٩٧٨٧
جرجا :	٢٤٠٠١
قنا :	٢٩٢٧١
اسنا :	١٠٤١٠
محافظة اسكندرية	٦٩٥٢٢
دمياط	٤١١١
السويس :	٤٨٢٩
رشيد :	٥٧٨٧
العريش :	١٩٧
بورسعيد :	٥٤٦٣
ضبطية مصر	٥٩٨٦٣
بلدية مصر	٢٤٢٧
بلدية اسكندرية	٢٦٠٥
الحجارك	٧٥٤٩
الحواصل	٢٣١١
الشون	٢٥٢٣
الروزنامة	٢٦٢٦٧٣
محكمة مصر	٩٢٩
الضربخانة	٢٦٧
الطرية	٤١٧٢
السمك	٨١٧
السدود	١١٨٥
المحمودية	٢٢٩

عليهم آلا ان يشعروا المالية بذلك مبينين في
اتعارهم تاريخ تقديم لذلك الحساب مع صافي
المطلوب

وهذا بيان الدين السائر بالتصصيل الى غاية
١٨٧٩ بما فيه المبالغ التي دفعت لحراج الاستانة
ودين السنديكات وغيرها وهو البيان الذي يتضح
منه ان الدين السائر يبلغ ١٣٠٦٠٨٧٤ جنيهًا
دفع منه نحو خمسة ملايين فيكون الباقي سبعة
ملايين من الجنيهات وهذا هو البيان
جنيه مصري

خلاصات	٢٧٧٧٥٢
فوائدها	١٦٧٠٢٧
قضايا	١٩٥٧٤٢
نفقاتها	٦٥٣٩٧
رواتب البت الكرم	٩٦٢٥٣٤
معينات	٨٢٢٦٥
اجور	٤٢٥٢٩
متنوعة	٢٦٠٢٣٢
مطلوبات	٧٧٩٦٥٨٢
تنظيفات	٢٧٧٧٤
قبوكتخدائيه الاستانة	١٧٣٩٤٢
(هذه الافلام منوطة بنظارة المالية)	

جنيه مصري

نظارة الجهادية	٧٢٧٠٧٥
الجيرة	٢٨٦٢٦
نظارة الاشغال	٤٦١٥٧
نظارة المعارف	٢٠٢٦٢
مديرية المنوفية	٧٦١٦٥
مديرية الغربية	١٢٨٩٥٠
الدقيلية :	٢٥٢٥٥

وهذا تعريب الامر المتعلق بمنع الحجر عن
الاملاك الموهوبة

نحن خديو مصر

بناء على انه قد أبرم في ٢١ اكتوبر
سنة ٧٨ سلفة مقدارها ثمانية ملايين وخمسمائة
الف جنيه باسم الحكومة بعناية الخوجات وروشيلد
واولادهم في لوندرة والخوجات وروشيلد اخوان
في باريس

وبناء على انه ينبغي تنميم حكم الامر الصادر
في ٢٦ اكتوبر سنة ٧٨ والموافقة على نية
الرفيقين المتوائمين اخذ الاحتياط اللازم لحفظ
الاملاك الموهوبة من عائلتنا محصصة على الوجه
المحري بضمانة هاتو السلفة
واخذاً بمشورة مجلس نظارنا

نأمر

ان الاملاك الموهوبة من عائلتنا تكون
الى ان يتم استهلاك السلفة الروشيلدية ممتعة
لا يمكن التصرف فيها الا لوكلاء ادارتها على
الشروط المبينة او التي ستبهم بين الحكومة
وبيت روشيلد

ثانياً بعد استهلاك الديون المسترهن لها
من قبل رهنية بيت روشيلد المبينة في ٢ و٣
فبراير الماضي تكون هذه الاملاك خالصة من
كل تداع وكل قضية وكل حق من اي نوع
كان ما خلا الحقوق المقررة للكفتين بالسلفة
لتذكر، محصصة على الوجه المحصري بضمانة فائقة
السلفة المذكورة واستهلاكها

ثالثاً لتأكيد ان القدر الباقي من السلفة

الانجارية ٩٢٩٢

المواني والفسارات ٨٦٤٢

وابورات الوسته ١٤٢٦٧

الملاحات ٢٨٢١

١٢٠٦٠٨٧٤

وفي ١٦ نوفمبر سنة ٧٩ ارسل ناظر الخارجية
المصرية الى قناصل الدول المنشور الاتي تعريبه :

حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين اللذين تشرفت الوزارة
بتقديمهما اليكم في ٢ يوليو و ٢٠ سبتمبر من هذه
السنة في شأن سلفة روشيلد اسارع الى تقديم
نسخة من الامر الصادر من الجنب الخديوي
بتاريخ امس بعد الاتفاق على ذلك بين الدول
وحكومتها

ولا شك انكم يا حضرة القنصل الجنرال
تلاحظون ان التغيير الذي حدث في اخر
صورة من تحرير الامر الموماً اليوم محصر في اضافة
بند رابع وفي كلمة (بالمحصر) في اول فقره من
البند الثالث

وكذلك ارى انه لا بد من استلفات نظر
جناحك يا حضرة القنصل الجنرال على انه لا يزال
معلوماً ان الخدمة وارباب المعاش الذين لم على
الحكومة متأخرات هم فئة من ارباب الدين
السائر يعاملون بحسب الاحكام التي قررها
ديوان القلتش

وتفضلوا يا حضرة الوكيل والقنصل الجنرال
بقبول علائم احترامي الفائق

وزير الخارجية

مصطفى فهمي

ولما قدم المنتشان العمويان الى مصر نظرا
لائحة فيما يتعلق بتسوية الدين المنظم وهذا
ملخصها :

بعد ان تفاوض المنتشان في اشغالها مع
نظاره المالية فيما يخص تنظيم لائحة عمومية بودان
نشرها عما قريب رأياً ان يسرعا تنظيم لائحة
مقتصرة على تسوية الديون المنظمة فانها المهمة
المقدمة في العناية بها

وأظهر ان الناس مشغولة بمسائل المالية
المصرية في مدة الأربع سنوات الاخيرة وتكلموا
في صعوبة معرفة حقيقة الابرار في البلاد المصرية
وصعوبة سير الحكومة في طرق لا تؤدي الى
الاصلاح ناسين ذلك الى عدم الثقة بحكومتنا
السالفة كما كانت تركية في الادارة السيئة ثم قالوا
الأن الظروف الحاضرة تقرب اليها الوصول
الى حل مشاكلنا العسيرة حلاً نهائياً لما يفتقدنا
من حسن مقاصد اميرنا وعلوهمته وطيب سريرته
واهتمامه بالاصلاح وراحة العموم وأنه من الواجب
اتخاذ الوسائل الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالي
وارباب الدين معاً واستبدال الاستداد في
الفصل باحكام عادلة وطريق مستقيم كأن
يعلم الاهالي ما يجب عليهم من الرسوم قدرها
وميقاتها بحيث يكون كل من الاهالي عالماً بما
للحكومة عنده وفي اي وقت تطلبه ليستعد لدفعه
وبأمن غائلة الفصل القديمة التي كانت تلزم
لقرامات كثيرة وظلمات حجة بغير طائل

ثم اثبتا على الوزارة الحالية اذ ذاك وتبطلها
وحسن استعدادها مع الجناب الخديوي لقبول
مشورتها واتباع ما يقدمون من الخدمة الموقنة
نظراً لشدة اللزوم وضرورة الحال وبرحون

الروثلية بصرف مجملته (وعلى وجه التخصيص)
في تسوية الدين السائر المصري فالحكومة المصرية
سازل من الان لحرية الدين العمومي عن كل
حقوقها المتعلقة بالمقادير الباقية من تلك السلطنة
على الشروط المبرمة بينها وبين بيت روثلد
وبناء على ذلك ينبغي لبيت روثلد ان
يقبلوا ما تعطي لهم تلك الخزينة من الوصولات
في مقابلة ما يؤدون اليها من المال وفاء لميثاقهم
واما خريفة الدين فتحفظ تلك المقادير
امانة لكيلا تُصرف الا على حسب ما تنصير اليه
لجنة التصفية التي ستشكل باتفاقي دولي فان لم
تشكل هذه اللجنة فيقضى لهم ان يأخذوا في هذا
الامر بتعليماتنا المبنية على موافقة الدول
رابعاً . ان حقوق الدائنين المسترهبين من
قبل ثاني وثالث فبراير اي من قبل رهنية
وشلد تكون محفوظة مربية
خامساً . ان وزير ماليتنا مكلف باعداد
امرنا هذا

وكتب في سراي عابدين في ١٥ نوفمبر
التوقيع محمد توفيق
الامضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية
رياض

وفي اوائل شهر يناير سنة ٨٠ دفع بيت
روثلد الى بنك لوندرة ١٥٠ الف جنيه
لتكون تحت طلب صندوق الدين لوفاء
الدين السائر

وفي ١١ يناير سنة ٨٠ قرر مجلس النظار
تشكيل لجنة خصوصية للنظر في مبادئ اعمال
التصفية ومرجع هذه اللجنة بخصر في ناظر المالية
وكانت الاسرار الثاني في النظارة المشار اليها

ان يصلأ في وقت قريب الى حل يجعل سير الادارة على قانون نظامي واحكام غادلة ان لم يلجأها نغير عمومي اصولي في الهيئة المحاضرة يعوقها عن السير في المنهج اللسي بقصدانو لسلامة البلاد وانقاذها ما هي فيو

واوضحاً علة عدم اعتراف مجالس الخفانية بالوامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق بالمالية وان ذلك ناشى عن فقدانها لمساعدة الدول وتصدفها عليها فتولدت من عدم الاعتماد هن المشاكل والارتباكات التي نحن بصدها الان نعالج حل عروبتها ونهيد سبلها الوعة ثم قال ان الهاجرة جارية في شأن تشكيل لجنة التصفية لمساعدتها على حل المشاكل وان الحكومة المصرية اعتمدت على حسن مقاصدها فانبعث مشورعها وقررت انه اذا لم يتم تشكيل اللجنة المذكورة فانها تعرض على الدول قانونها الذي لتعمل به الان وتبذل جهدها فيو حتى اذا قبلته الدول وافترية قانونا متبعاً لتلك احكامه وقررت ما فيو على كل معترف بمصدق عليه راض بها حواء من الاحكام اذ لا يمكن التخلص من الحالة الراهنة الا بسن قانون للتصفية تصدق عليه الدول وتبذل الحكومة المصرية تنادياً لا يعتره مانع واظهر ان لديها الان ما يدهمها الى معرفة حقيقة الواردات أكثر ما كان عند غيرها مع اعترافها بان ما وقفنا عليه لا يهدي الى حصر قيمة جميع الواردات فلن استقصاءها يحتاج الى اصلاح يكلف العالم فيو برون طویل وامر بعيد والزمن المحاضر لا يسمح بأكثر من تدارك ما حل بالبلاد وحقا بها من النوازل لها يبدلان المجد في مشورعها على الحكومة الان

بما نقدر ان نتعهد يو لدائيتها

ومن رأبها ان تكون نسوية المسألة المالية دائمة لا موقفة كما كان فكرها قبل الان خشيته ان تعود الادارة الى ما يجل بها وبسي حالها وانه من الممكن ان يجدد حجة نهائي كان يؤخذ اقل ما يمكن اخذه فيجعل فائدة لا يقل عن مقدارها مقدار ولا يزيد هذا المقدار الا اذا تحقق وثبت وجود زيادته في الواردات وعلى ذلك فلن الدائنين يجنبون بعض الخسائر

اما نصية الماضي فلا تخصص بها بقي من قرض الاملاك الموهوبة فقط بل يجب ان تخصص واردات اخر ستذكر في البرنامج الاتية اذ من الواجب ان يوصل بين الماضي والاتي وان يصدر القرار بان جميع الديون المقدمة على تاريخ قانون التصفية تستهلك بتفضي احكام القانون المذكور تنادياً من العود الى الماضي ولعدم يمكن اي انسان من اصحاب الدين من التمسك على الاملاك واقامة انجبة عليها الى غير ذلك ما يضاف حركة التصفية والاصلاح ورأبها ان اول شيء يجب مراعاته في هذا القانون احترام التعهدات المتأخرة الخصوصية طبقاً لما قرره لجنة التفتيش العليا .

ثم اخذا بهينان حالة كل دين من الديون المنظمة مبتدئين بالموحد الدين الموحد

قالا

لستحيل في الوقت المحاضر ان تقوم البلاد المصرية بتعديتها لارباب الدين المنظم مستدين في ذلك على الادلة الواردة في لائحة لجنة التفتيش العليا . ثم قالان ان المخرج في سنة ٧٢ و٧٨ زاد

المظم طبقاً لما جاء في الامر الكريم المصدق عليه
من الدول

ثم بينا ان لجنة التدقيق العليا عينت في
لائحتها الثانية مفاداً فائدة الموحد تعييناً مؤقتاً
وجعلته ٥٪ وما لا يريان ان الحكومة تنهت
بدفع خمسة في المائة بل تنهت بأربعة ولا تقل
عنها فان زاد الايراد وُزِعَ حتى تبلغ الفائدة
خمس في المائة ولا زيادة فوقها فان زاد الايراد
بعد ذلك تشتري بالزيادة اوراق الموحد
وتستهلك وهكذا كلما حصلت زيادة في الايراد
الصوبى يؤخذ نصفها لمصالح الحكومة والبلاد
والنصف الثاني لاستهلاك الدين

واذا تعهدت الحكومة بدفع اربعة في المائة
وقامت بها بلا تأخير كان ذلك افضل واحسن
من تعهدنا بخمسة اوسمة مع عجزها عن التيام
بتعهدنا

ومن رأينا ان تكون نسبة دين سندىكانى
بارس مطابقة لما جاء في اللائحة الثانية التي
لغيتها لجنة التدقيق العليا وذلك ان تسترجع
الحكومة ما عند السندىكانى من اوراق الموحد
البالغة قيمتها ٤٦٠.٠٠٠ جنيه ونعوضه باوراق
خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين
وهذه الصورة تعود بفائدتها على اصحاب الدين
الموحد لانها تؤمنهم من خوفهم وتوهمهم ان يطرح
السندىكانى ما لديه من اوراق الموحد فينشأ
عن ذلك هبوط في السعر فان اوراقه ذات
مبالغ جسيمة

الدين المختار

بعد ان اجالا الفكر في البحث فيما يتعلق
بهذا الدين وكيفية جعله ممتازاً وإقاما الادلة

من الدخل ٤٨٣٢٠٠٠ جنيه انكليزي وان
الذي نقص من اصل الدين المظم زاد في غيره
ولا يجب ان يقاس الايراد على ايراد هذا العام
المخصب الجيد الهصول فقد يأتي عام محل مثل
عام ٧٨ لا يفي الايراد فيه ببعض المطلوب فضلاً
عن ان ادارة المالية في ارتباك عظم قدره حتى
اصبحت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة المخصب
بسنة المجدد وإذا لم يتمكن من اغتنام هذه الفرصة
فكذلك لا يمكن ان تنكّل على المتأخرات من
الرسوم والضرائب فانها غير معروفة عندها بل
هي مجهولة جهة ومقداراً

ثم بينا المقادير المتأخرة من الكوبونات
المستحقة كما يأتي

جنيه

متأخر كوبون اول نوفمبر سنة	} ٣٨٠٨٠٠
٧٨ ٪ فائدة و ٪ استهلاك في	
المائة	
متأخر كوبون اول مايو سنة ٧٩	} ٦١٢٥٠
٪ فائدة و ٪ استهلاك في المائة	
متأخر كوبون اول نوفمبر سنة ٧٩	} ٨٤١٧٨٣
١ فائدة و ٪ استهلاك في المائة	
	١٦٨٢٩٢٣

وصرحاً بانهم لا يريان ان تدفع هذه المتأخرات
لارباب الدين فان المبالغ الوحيدة التي كانت
مخصصة لذلك هي ما يبقى من قرض الاملاك
الذي لم يدفع للقرينة المصرية الى الان على ان
هذه المبالغ غير جاهزة فقد أخذ منها ١٢٠.٠٠٠
جنيه لسداد كوبون الموحد في غرة نوفمبر سنة
٧٨ والذي يبقى منه يخصص لوفاء الدين غير

الدخل والمخرج وقد جعلت هذا التعديل على

سنة ٧٧

أما ما فيما ملان حصول زيادة في البرنامج
مخصص للدين غير المنظم ولهم خليج السويين
المخ ... إذا بقر الدين المنظم على ما جاء في
لائحتها هك وبرهان ان الاوفق تنظيم البرنامج
على صورته يكون الدخل فيها رائداً عن المخرج
حتى اذا صدق الإمل وتم الامر على حال نوجب
الزيادة باللعل فانها بمخصص منها جاتاً لارباب
الدين

ومن رأينا ان تكون هذه التسوية اجبارية
قبلها الجميع غير انما يعترفان بوجوب اطلاع
اصحاب الديون على هذه التسوية ليبينوا افكارهم
فيها وفي نشر هذه اللائحة ما يوقفهم على ما
ستقره الحكومة بشأنهم كذلك بربان ان يؤخذ
رأي الوكلاء الشرعيين اللائمين عن اصحاب
الديون في هذا الامر ولقد عرفوا ما تقدم ضرورة
تكبدهم خسار جسيمة (كما جاء في لائحة لجنة
التفتيش العليا الثانية) وللضرورة المذكورة (اعم
تكبدتم الخسائر) تعود عليهم باللائحة ابدت اسباب
اهما اثنان الاول ان التجربة اظهرت لنا ان
الخسائر الناشئة عن تسوية اية مسألة مالية في
الماضي كان سببها اتساع الامل في حسن
المستقبل .

ومن المحرم ان لا نعود الى الماضي كي لا
نقع فيه ولا نقتصر من العود اليه الا بقعيد
مقابر للديون بحيث يمكن القيام بها فان زاد
الابرار عنها كان محسباً لارباب الديون
والحكومة معاً
والثاني ان تحسين الادارة وانتظام سيرها

والبراهين على تنفيذ اعتراضات من يعترض على
عدم تنزيل فائدته الى درجة الموحد رأياً ان
يبقى هذا الدين ممتازاً على ما كان عليه بفائدة
٥ ٪ كما رأت ذلك لجنة التفتيش العليا في لائحتها
الثانية .

الفروض القريبة الاجال

بعد النظر في هذه الفروض واضحا ان
المقابلة كانت مخصصة لوفاء هذه الديون واستهلاكها
وكان في رأي لجنة التفتيش العليا ان تنزل
فائدة هذه الفروض ٣ ٪ وان يؤجل استهلاكها
الى ما بعد اربع سنوات من الزمن المعين وما
رأت ذلك الا اعتماداً على ما تصوره من ان
ارباب هذه الفروض يفضلون بقاء اوراقهم
مفروزة عن اوراق الدين الموحد اما الان وقد
أُلغيت المقابلة فلا سبيل الى بقاء هذه الفروض
على حالها بل لا بد من العدول عنه الى ما
براهنه وهي

ان تحول هذه الفروض الى الدين الموحد
بحيث يمكن ان تنبع اصحابها اوراقهم (بعد تحويلها
الى الموحد) فيتم لهم استهلاك دينهم دون ان
يلتزم ضرراً اذا تم هذا يريد الدين الموحد
نحو ٢٠٥٦٠٠٠ جنيه (قيمة الفروض القريبة
الاجال) غير ان هذه الزيادة لا تختسب فان
المبالغ المودعة عند السند يكانوا تبلغ ٤٦٠٠٠٠٠
جنيه وستنزل من اصل الدين الموحد فلا
خوف اذا من زيادة مقادير هذا الدين

ثم عطفنا على البرنامج العمومي وقالنا ان
لجنة التفتيش العليا حددت دخل الحكومة الى
٩٠٦٧٠٠٠ جنيه والنفقات الى ٣٤٨٨٠٠٠ ولكن
كان تحديدها هذا مؤقتاً الى ان يلوج لها صحة

بحيث لا تكون الحكومة مشغولة في أي وجه كان
عن أي شيء كان بتقديم تاريخه اليوم الأول
من يناير سنة ١٨٨٠ فإنه يستحيل على الحكومة
أن تكفل صحة برناميجها وتضمن حسن سير
ادارتها بدون ذلك . ثانياً أن تحول القروض
الغريبة الاجال الى الدين الموحد . ثالثاً أن
تتحصل نسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السند يكاتن
الكبير في باريس

وأني على يقين من أن نسوية نجاح اية
نسوية كانت في المالية يتوقف على انتظام سير
الادارة ولا شك انه قد امكن لكما من يوم
حضوركما ان نفقا على كيفية الادارة المالية
ونظما على اجتماعي واجتهادي وزارتي بادخال
الترتيب والانتظام في الادارة مراعاة لمصلحة
الدائنين كما تقتضيه العدالة ورغبة في ان تفتح
الامة المفوض امرها الي مجالته حسنة وعيشة
راضية قياماً بما اعدّه من واجباتي المقدسة
وال بيبي وبين وزارتي موافقة تامة ومبادئنا
واحدة وغايتنا واحدة فهم يرضون بتحمل التبعة
عنها .

ومن المعلوم ان الاصلاح الذي نتجائح اليه
البلاد صعب الحصول ويستغرق مدة من
الزمان ولكني بمعونة الله ومشورة وزارتي
ومشورتكم التي اعني دائماً بها ارجو ان تبلغ
الغاية العظمى التي نبحث جميعنا وراءها ونفضلوا
بقبول التوقيع محمد توفيق
وقد قرر مجلس النظار برنامج الدخل
والخرج غير متضمن ما يلزم للدين المنظمة وغير
المنظمة وهذا بيانه :

الدخل ٨٥٦٦٢٢٢ جنباً مصرياً

وحسن مقاصد ارباب الحل والعقد اعظم ضمانة
لصحاب الدين ولهذا يأملان ان اصحاب الدين
يؤمنوا الحكومة مراعاة لها ولا ميرها ووزرائها
ولذات مصلحتهم ايضاً ان ذلك عين ما
تقتضيه العدالة

وفي الختام يتعهد المنتهشان بتحمل التبعة
والمسئولية بشرط ان تقوم حكومة الجنب الخديوي
بالتعهدات اللازمة ثم يبدان تشكرها اذا صدق
الجنب العالي على ما عرضاه مما هو في آمالها
من واجبات الاصلاح وطرق التخصيص ما حملته
الحكومة من المشاكل والورطات

ولما رفعها الى الخديو صدق عايداً واجابها
بالرسالة الآتية المؤرخة في ٨ يناير سنة ٨٠ وهي
حضره المنتهشان العموميين

اطلعت على لاشتمكم المطلوبة على نسوية
المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة
الفصوليد ورأيت قبل اعطاء الجواب ان اقرب
على مجمل البرنامج المعنى بتنظيمه ولدى اطلاعي
عليه وقد كمل منه اهم ما سيتضمنه رأيت انه يمكن
لحكومة ان تقبل ما ارأينم في حل المسألة
المالية وتتعهد لا سيما بما يأتي

اولاً بقاء فائدة الدين المتار على خمسة
في المائة
ثانياً تعين اربعة في المائة على الاقل
لدين الموحد

ولكن بشرط في التهام بهذه التعهدات
اولاً ان يعين حد فاصل بين المستقبل والماضي
بحيث لا يتجاوز الماضي تاريخ ٢١ ديسمبر سنة
١٨٧٩ وتكون نسوية اموره متعلقة بقانون النصبة
الذي يجب تنظيمه ويستمر العمل على مقتضاه

باعتبار خمسة في المائة وهو يحمل ارباب الصناعة
ثقلًا فوق ثقل ضريبة الفردة ويتمتع تقدم الصنائع
وتجارتها وفضلًا عن ذلك فإن الاجانب لا

يدفعون هذا الرسم وهذا وقف الوطنيين وعجزوا
عن مباداة الاجانب في الصنائع وكذلك رسم
المباداة (الحراج) والوزن ومبيع الجواهرات فإن

الاجانب معليون منه
ومنها الدخولية في الارياك فانها فضلًا
عن كونها مضرة بالاھالي لا تقوم بالنفقات
المقدرة لجباة الدخولية غالبًا ولعدم وجود المراقبة
والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح ان يترك
مرروعاته بلا بيع فرارًا من الدخولية

ومنها رسم معاصر الزيت فانها مضرة بهنك
الصناعة ضررًا فوق ما كتبت به من كثرة توارد
صنف البترول (الغاز المعروف) الذي
اضلعها

ومنها ادارة التنظيم والطرق في الارياك
فانه يوجد في القرى مساكن (عشش) لا يبلغ
ثن الواحد منها مائة غرش ومع ذلك عليها رسم
تنظيم من غرش الى خمسة فضلًا عن ان تلك
الادارة لا عمل لها بالارياك والثرى ولا وجود
لاثر من تنظيمها وكثيرًا ما يتمتع الفلاح من اداء
هذا الرسم حتى تراكمت متأخراته

فاذا ألقت الحكومة ضريبة الشخصية وحصرت
الفردة في من يتحقق اشتغاله بصنع من الصنائع
اراحت عن اهل الزراعة اجمالًا ثقله وثبت
الحال ان الزراعة معدن ثروة البلاد ويتمتع
موارد قوتها

وهذا الامر يتم للحكومة بدون ان يفوتها
مبلغ يذكر فإن ضريبة الاطيان ستزداد بما يعوض

الخارج ٦٨١٤٨٦ جنبًا مصرًا لحراج مصر
و ٢٦٢١٥٤٤ جنبًا لنفقات الحكومة فيكون
الباقى وقدره ٤٢٣٠.٣٠ مخصصًا لوفاء الديون
(. الضرائب)

وصدر امر آخر بالغاء الضرائب الدينية
والشخصية وغيرها لا يتجاوز مجموعها ٦٠.٠٠٠
جنبه في السنة وذلك بناء على تقرير رفعة
ناظر المالية الى الخديو في ١٢ يناير سنة ٨٠
وهذا من
مولايه

بمراجعة موارد الخزينة من الضرائب مراجعة
الباحث المدقق اقتضت عدالة حكومتكم السنية
ان تستبدل ضريبة الملح بالتخاضد حكرًا غير ان
بعض الضرائب لا يمكن البحث فيها اما بالنظر
لوضعها الاصلي وكيفية تحصيلها التي لا تنطبق على
مبادئ حكومتكم العادلة واما بالنظر لكونها
محملة بالحنوق فتضم الضرورة عليهم وتمنع تقدم
التجارة والصناعة فضلًا عن ان الخزينة لا تستفيد

منها في الغالب قدر ما تنفقه في تحصيلها
فنها الشخصية التي ضربت بمنفى دكرت
بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وفي اقل الضرائب
عدلاً فليكن تحصيلها موكول الى مشايخ البلاد
وفي الغالب يحصلونها من ضربت عليهم الفردة
ومثل هذه الضريبة تكون على الغني والفقير غير
ان الفقير هو الذي يفتن فيها دون غيره

ومنها الفردة وهي مخصصة على كل من لا
يثبت انه صاحب ملك وليست قاصرة على ارباب
الصنائع كأصل وضعها ولصعوبة تحصيلها تأخر
منها جانب وافر لا يمكن تحصيله
ومنها رسم التمتع المضروب على الاصناف المصنوعة

النظار عليه

نأمر

أولاً بالغاء الضرائب الانية اعتباراً من
يوم اعلان هذا الامر
المنصبة في جميع بلاد القطر المصري
التي عفا عن جميع الاصناف ما عدا الاصناف
النضية والدهنية

رسوم القبانة والصارفة
رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ومحطات
الدخولية في مصر واسكندرية الآ في ايام الاعياد
والموالد فتبقى الرسوم فيها ليس الآ
الرسوم المتحصلة من طائفة النجور وامثالهم
رسوم بيع المواشي في مصر واسكندرية
والسويس

الاثنان في المائة المضافان الى رسوم الاملاك
المخصصان لرواتب المأمورين المكلفين بتحصيل
الرسوم المذكورة

الرسم المتحصل على بعض الاصناف بالاضافة
الى رسوم القبانة (ومن الان فصاعداً ممنوع
كل المبع ان تحصل القبانة اي رسم كان على
البضاعة التي يزونها ما عدا رسم القبانة فقط) .
رسم تسجيل العرائض والضمانات التي تؤخذ
حين تصدير بضائع في داخلية القطر من محل
الى آخر

رسوم المناذاة (الدلالة) والوزن وبيع
المجوهرات في مصر واسكندرية وعموم القطر
رسم علم الخبر الذي يُعطى عنه الوزن
(لا يعطى من الان الآ الى المشتري)
رسم الدخولية على الاصناف في جميع انحاء القطر

ما تتركه الحكومة من ذلك

اما الضرائب الاخر المذكورة في هذا التقرير
المرفوع الى عظمتكم فلنحاصلها اذا استمر لنا
مبها قيمة النفقات لا يبقى منها الآ القليل الذي
لا يُذكر وفي مع ذلك مخجفة مضبوطة مانعة من
التقدم في التجارة والصناعة وقاطعة طريق الترو
العومية

وبطلاني الغاء هذه الضرائب اطلت الفكر في
كيفية تحصيل متأخراتها الى غاية سنة ١٨٧٦
فلم اجد سبيلاً الآ ان يُعفى الفقراء من هذه
التأخرات اما الذين لم يدين على الحكومة فامّا
نخصم من مطلوبهم

وما تطلبت من جنابكم العالي الغاء هذه
الضرائب الآ بعد البحث والتبصر في ما يعوضها
حتى تاكدت ان ما ينقص من الابراد يفيها
سيعوض باكثر منها في زيادة ضريبة الاراضي .
ولم اطلب ما عرضته الا تخفيف الضرائب
على الاهالي وترتيبها بصفة قانونية واسعاف الرعية
بالراحة بطرق لا تضر بمصلحة الخزينة ولذلك
ارجو من عدالة عظمتكم الموافقة على هذا التقرير
والي بامولاي في كل حال خادمتكم الامين
الخاضع المطيع

ناظر المالية مؤقتاً

رباض

وهذه صورة الامر الخديوي وما تبعه من
الوائح المتعلقة بهذا الشأن

صورة الامر

نحن خديو مصر

بناء على انهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس

الرسم وجود في جميع الجهات أيضاً)
 رسم كيل المحبوب في القلوبية والجيرة (ولا
 يؤخذ أيضاً في أي جهة كانت)
 رسم الفيضان في دمياط
 رسم مبيع الفخار في دمياط (ولا يؤخذ في
 غيرها أيضاً)
 ثانياً من يشتغل بالحراثة والزراعة ولم
 يكن له صناعة غيرها يعني من رسم الصناعة وما
 عداه يبقى رسم صنعه كما كان وتكون أقل
 فئة فيه عشرين غرضاً مبرماً
 ثالثاً رسم الدخولية والتنظيم والأسواق
 والوزن بلى في القرى ولا يبقى إلا في المدن
 والمراكز المذكورة في اللائحة الأولى المحقة بتدليل
 هذا الأمر
 رابعاً تعني الأصناف التي يباينها في اللائحة
 الثانية من رسم الدخولية سواء كانت في مصر
 وإسكندرية وسائر البلاد والمراكز
 خامساً دخولية أدوات البناء ورسم العربات
 وحيوانات الأجرة في مصر وإسكندرية تؤخذ
 على التعريفة التي يباينها في اللائحة الثالثة
 والرابعة
 سادساً رسم الباسوريت يؤخذ باعتبار
 خمسة غروش على الشخص وخمسة رسم الإقامة
 وغرشين ولصلاً برسم المرور بلا تمييز البنية
 سابعاً ثمن الرجوع والفداكر والسراكي
 والضمانات بديهي مصر وإسكندرية بعين عشر
 بارات (وهذا لا يشمل السراكي المعطاة إلى
 المأمورين لروايتهم)
 ثامناً يبقى في إسكندرية رسم قبالة خشب
 الحريق المتحصل من قبودانات المراكب على

رسم تحقيق الاغنام الموضوعة على الضمان
 التي تطلب لتلم الباسوريات
 رسوم السنرة في البيع والشراء في مديرية
 الدقهلية (وهذا الرسم لا يكون له وجود في
 جميع القطر)
 رسم مقال المحبس (فإن دخولية هذا الصنف
 باقية)
 رسم دخولية الفخار
 الرسوم المتحصلة في السلطانات بمصر المحروسة
 باسم ضربته أو ضمانته على المجلد وذلك علاوة
 على رسم السلطانية
 رسم ١/٢ المتحصل من ايجار ما يبنى في
 الأراضي الخارجة والعشورية التي تؤدي رسم
 الاملاك ورسم الخراج والعشور
 رسم قبالة الخوم في الاسكندرية المتحصل
 عند ذبح الحيوانات في السلطانية
 سحر الثلاثين التي تؤخذ من خدمة صيارفة
 القرى
 رسم حراسة القطن في مديرية الجيرة (ولا
 يؤخذ في جهة اخرى أيضاً)
 رسوم سراكي النبالين والمجالين واصحاب
 الكارات في الاسكندرية فان المذكورين يؤدون
 رسوم صنائعهم « الويركي »
 رسم تربية الاغنام والماعز في مصر
 والاسكندرية
 رسم ختم دفاتر القباية في الاسكندرية
 رسم الموازين المتخونة رملاً من جهة الرمل
 إلى الاسكندرية
 رسم تسجيل الطليات بنفخ أو قفل معاصر
 الزيت في مصر والاسكندرية (ولا يبقى لهذا

في الوجه القلبي

(الجيزة (العطف) الجيزة (بني سويف)
بني سويف (الدوم) (الدوم) (المنيا وبني مزار)
المنيا والفشن (أسبوط) (أسبوط) (أبو نجع ومنفلوط)
وملوى (جرجا) طهطا وإخميم وسوهاج وجرجا
(قنا) (قنا) (أسنا) (أسنا) (إصوان)
اللائحة الثانية

الاصناف المعناة من رسم الدخولية
الذرة الخضر. الخصب. أوليغ. ثمرات ثوت
المحصر. المحصر. الخضر. الزهور العطرة كالورد
وغبر. اللبن الحليب. قحط الجريد اللب
وحبال اللب. البردي. الحلفا. ورق الثوت
مكاس. أو منشآت بأيد. دق الكتان خشن
وناعم. مساحة الخشب ونشازته. الدوم. البوص
الفاصول. فوط العنب والزمان وغبرها. عرق
السوس. المحوص. الجاروان. لب لعل نوايس
السواني. طين اللبل. ورق الذرة الاخضر.
الجلد الخام. اغصان المرسين. النبق. اللوف.
برر القنب. قروص الجواميس وحوافرها.
المنشآت الهيش. حسب الهيش للصباغ. النج
الاخضر الصغير. قشور الرمان. زهر القرم.
النمناج والريحان الناشف. الصعتر. الخنظل
برر البامية. الثمر. برر اللنت. الصعتر البري
برر الملوخية. الرشاد. الحبة السوداء. برر
الكوسا. برر البصل. برر الكرات البلدي.
برر اللثاء. برر السباغ. برر العظم. برر
النيلي. برر الخروع. الحبة الغالية. برر الجوز
برر البطيخ. برر الشمام. اللبل. برر الخباري
برر البقلة. برر الجراوة. برر الخس. اللبل
البلدي. الحلبة الاخضر. البصل الاخضر. اللبن

حاليه النصف للخرقة والنصف للقباني وغير هذا
بدفع المشتري ١٥ بارة عن كل قطار وهذا
بورق للخرقة ويعطى من اى رسم كان عند مبيع
الخشب

ناسما تترك المتأخرات من جميع الضرائب
المتقدمة عن سنة ١٨٧٦ ما عدا دين الفلاحين
الذي توزع دفعه على سنين عديدة
اما من يكون لهم دين على الحكومة لغاية
سنة ٧٤ فانها تخفف ما عليه من المتأخرات في
مقابلة دينه

عاشرا ناطر مالينا مكلف بانفاذ هذا الامر
وكتب في سراي حابدين في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠
التوقيع محمد توفيق
عن الجانب الخديوي رئيس مجلس النظار
وناظر المالية مؤقتا
التوقيع رياض

اللائحة الاولى

بيان المدن والمراكز التي تؤخذ فيها الرسوم
المذكورة في البند الثالث من الامر
في ضريبة مصر والمحافظة
الحروسية والاسكندرية وبورت سعيد والاسكندرية
والسويس ورشيد ودمياط

في الوجه البحري

(القليوبية) بنها وشبين الفناطر (المنوفية)
شبين الكوم ومنوف (الجيزة) دهبور وشبراخيت
والبحرية (الغربية) طمطا والحلة الكبرى ومنوف
ودسوق وزفتي وكفر الزيات (الدقهلية) المنصورة
وميت غمر (الشرقية) الزقازيق وبليس (ادارة
الهيئات) القناطر الخيرية

[illegible]

اسكندرية المحروسة		
غرش اميري	غرش اميري	جاموس وبقر خارج
٦٠	٦٠	السور في الضواحي
٦٠	٦٠	حلاية وشغالة في
٥٠	٥٠	البحاين واللبطان
٢٠	٢٠	مثلها خيل
٨٠	٨٠	مثلها حمير
١٠	١٠	عربات صندوق النقل
١٠	١٠	الخضار من الغيطان
١٠	١٠	خارج السور

فصل

وفي ١٥ يناير سنة ٨٠ بعثت لظارة الخارجية الى قناصل الدول المجاورة منشورا طلبت فيه موافقة الدول على ان تأخذ الحكومة مقدار المتأخر من خراج مصر ومتأخرات الرواتب من البواتي من قرض الاملاك

وفي ١٨ منه صدر امر خديوييه بزيادة رسوم الاراضي العشورية وهذا معربة

نحن خديو مصر

بناء على انتهاء تاخير ماليتنا وقرار مجلس نظارنا

نأمر

اولاً . ان يزداد على رسوم الاراضي العشورية مبلغ ١٥ الف جنيه مصري اعتباراً من غرة يناير (كانون الثاني) سنة ١٨٨٠

وهذه الزيادة توزع على جميع الاراضي العشورية معدلة على مقدار ما يلحق كل ارض من رسومها الحالية

اللائحة الرابعة		
تعريف رسوم العربات وحيوانات الاجرة	في الاسكندرية والمحروسة	اسكندرية المحروسة
غرش اميري	غرش اميري	غرش اميري
٢٠	٢٠	حمار ملاكي برزعة
٥٠	٥٠	حصان
١٥٠	١٥٠	عربات ملك براسين
١٥٠	١٥٠	من الخيول واربع
١٥٠	١٥٠	عجلات بها في ذلك
١٠٠	١٠٠	رسم الخيل
٧٥	٧٥	ومثلها براس واحد
٨٠	٨٠	ومثلها بعجلتين
٢٠	٢٠	عربة تعليم
٥٠	٥٠	حمار الاجرة والنقل
١٠٠	١٠٠	حصان
٥٠	٥٠	كارو بحصان واحد
٨٠	٨٠	كارو بحمار
٤٠	٤٠	عربة صندوق بحصان
٥٠	٥٠	عربة صندوق بحمار
٤٠	٤٠	برميل بحصان
٦٠	٦٠	برميل بحمار
٦٠	٦٠	البلعق والجاموس
١٥٠	١٥٠	عربة اجرة براسين من
١٤٠	١٤٠	الخيول واربع عجلات
١٠٠	١٠٠	جمل
١٤٠	١٤٠	كارو لود مزوج
١٠٠	١٠٠	عربة فرد للاجرة
١٢٠	١٢٠	بحصان واربع عجلات
١٢٠	١٢٠	كارو مزوج بحصانين

دفعاً لما يجنبه حدوده في المستقبل من الخلل
والنقص في نفس الواردات

وقد تعين مقدار الخرج حين حدوده اقل
ما فيها فرط الاعناء بالانقضاء حافظاً للادارات
على انواعها مقدار النفقات الذي لا غنى لها عنه
لاتنظام سيرها

وقد تعين في برنامج المخرج مبلغ ١٥٠ الف
جنيه تحت اسم (نفقات احتياطي) يسددها
ما لا يستعمل حدوده في بحر السنة من مطالب
النفقات غير المذكورة في البرنامج

فالدخل تعين بمقدار ٨٥٦١٦٢٣ جنيهاً
وخارج الباب العالي ٦٨١٤٨٦
ونفقات الادارات ٣٦٤١٥٤٤

المجموع ٤٣٣٢٠٠ ٤٣٣٢٠٠
ينزل من اصل الدخل فيبقى ٤٣٣٨٥٩٣
يجعل اساساً للتوزيع على مفادير الدين
العمومي

واني يا مولاي خادم عظمتكم الامين الخاص
المطبع

التوقيع ناطر المالية مؤقتاً
رياض

فصدر الامر الخديوي الكرم الاتي تعريته
نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناطر ماليتنا وإقرار مجلس
نظارنا عليه

نأمر

اولاً تعين الدخل عن سنة ١٨٨٠
ومقداره ثمانية ملايين وخمسمائة وواحد وستون

نائياً . ناطر ماليتنا مكلف بانفاذ هذا الامر
وكتب في سراي عابدين في ١٨ يناير

سنة ١٨٨٠

التوقيع : محمد توفيق
عن الجباب الخديوي : رئيس مجلس النظار
وناظر المالية بالنيابة
رياض

وفيها ابضاً صدر منشور من نظارة المالية الى
جميع جهات القطر بمصر وتبين الاملاك والاراضي
الاميرية بناء على ان هذا الامر من ضرورات
عمل التصفية ومقتضاها

فصل ٢

(البرنامج)

وفي ٢٠ من رفع ناطر المالية الى الخديوي
لتقرير الآتي تعريته متعلقاً ببرنامج الحكومة عن
سنة ٨٠ وهي
مولاي

انشراف بالتماس تصديق عظمتكم على الامر
المتضمن بيان مقدار الدخل وخارج مصر للباب
العالي ونفقات ادارة الحكومة عن سنة ١٨٨٠
ان التدر اللازم للدين للتوصل الى لم يتم
بعد تعيينه فانه موقوف على ما سيؤخذ من
التدابير الموصلة الى تسوية المسألة المالية

غير انه لما كان من الواجب ان يحدد في
بداية السنة مقدار ما سيخصص للادارات على
انواعها وتعديل الواردات تعديلاً على مقتضاه
يجمع الدخل بذل مجلس النظار جهده في ان
يكلف البلاد تأدية جميع ما تقدر عليه لاتمام
التعديل المذكور غير تجاوز فيه امكانها ومقدرتها

الآ وسمائة واثنا وعشرون ذهباً مصرياً (١٥٦١٦٢٣). وبإيه في اللائحة الاولى من ذيل هذا الامر

ثانياً . الرسوم والواردات والضرائب والمحاصلات المذكورة في هذه اللائحة من اي نوع كانت تجمع على حسب القوانين والنظامات والمعادات المرعية المألوفة

ثالثاً . عين خراج مصر للاستانة ومقداره ستمائة وواحد وثمانون ألفاً وأربعمائة وستة وثمانون ذهباً مصرياً (٦٨١٤٨٦) وعينت نفقات

ادارات المحكومة ومقدارها ثلثة ملايين وسمائة وواحد وأربعون ألفاً وخمسمائة وأربعة وأربعون ذهباً مصرياً (٢٦٤١٥٤٤) وبإيهما في اللائحة الثانية في ذيل هذا الديكريت

رابعاً . كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعلق به من هذا الامر

وكتب في سراي عابدين في ٣٠ يناير سنة ١٨٨٠

التوقيع (محمد توفيق)

عن الجناب الخديوي

رئيس مجلس النظار ونظر المائة بالنيابة (رياض)

(اللوائح)

اللائحة الاولى

في الدخل

(١) الضرائب المحصورة

جنيه مصري	
ضريبة الاراضي والاطيان	٥٢٣٧٢٨٨
رسوم الاملاك	٩٣١٩٦
خزينة الشخصية	٣٠٨٠٩٢
" الاغنام والمعزى	١٢٦٧٤
" العربات وحيوانات الاجرة	١٠٨٠٧
" معاصر الزيت	٢٤٦٨
	٥٥٥٤٦٢٦

(٢) الرسوم والواردات غير المحصورة

من المجالس	١٨٠٥٨٤
من المحارك	٦٣٣٥٣٩
من البوستات	٧٥٩٥٠
من الدخولية	٣٤٧٦٥٥
من الاملاح	١٠٠٠٠
التسجيل والطوابع	٦١١٧٧
صيد الاسماك	٧٦٢١٦

الملاحة	٨٥٧٤٣	
رسوم متنوعة	٨٠٧٦٤	١٥٣٠٠٨٣
(٢) السكك الحديدية والتلفراف		
السكك	١٠٠٠٠٠	
التلفراف	٢٩٠٠٠	١٠٧٩٥٠٠
(٤) وأبورات الوسنة الخديوية	١٢٨٠٠٠	١٢٨٠٠٠
(٥) وإردات الإدارات الأخر		
مينا الاسكندرية	٥٠٠٠	
الانجرارية	٣٢٩٣٩	
الننارات	٤١١٤٣	
الضربخانة	١٩٤٣٤	
المواني (ما عدا مينا الاسكندرية)	١٥٤٣	
سكة حلوان الجديدة	٧٩٩٣	١٥٣٠٤١
(٦) الواردات المتنوعة		
اجمار وحاصلات املاك الحكومة	٤٠٠٠٤	
رسوم نفقة الصاغة	٥٦٥	٤٠٥٦٩
(٧) المحاصلات المتنوعة		
واردات الصحة	١٦٥٦٣	
المجاهدية	١٧٨	
البحرية	١١٨١	
المعارف العمومية	١٣٦٥	
الاشغال العمومية	٤١١٣	
المحموز على من أعطي لم اراض بصفة راتب معلوم	١٧٦	
رسوم الارضية	٢٣٦	
رسوم التفاسيط والارث وغيرها	٥٢٨	
رسوم المحاصلات الأخر	٦٠٢٠	٢٠٢٥٨
(٨) سلفيات الفلاحين		
تحصيل ثمن المحبوب المعطاة سلنا لاهالي الصعيد في سنة ٧٨	٢٩٩٣٥	٢٩٩٣٥

٤٦

(٩) حجز الرواتب

اليوم الاحتياطي

٤٤٩١١

٤٤٩١١

٨٥٦١٦٣٣

اللائحة التالية

في الخرج

جنيه مصري

(١) خراج مصر

٦٨١٤٨٦

(٢) الدين العمومي

الدين المنظم (١)

.....

غير المنظم

.....

(٣) مرتبات البيت الكرم ومعينات

٢١٥٠٠

(٤) المعية السنوية

٤١٨٣٣

(٥) مجلس النظار

٥٧٩٦

(٦) نظارة الخارجية

١١٣٣٦

(٧) نظارة المالية

الادارة

٨٧٠٠٢

التفتيش العمومي

١٩٥٠٠

صندوق الدين العمومي

٢٠٧٤٥

ادارة المساحة

٥٠٠٠٠

المديريات والمحافظات والجالس البلدية

١٥٨٤٢٧

الدائرة البلدية

٤٣٥٣٥

ادارة حلقات السمك

١١٧٨١

قلم اللجان

٤٣٦٥

ميناء الاسكندرية

٤٤٦٠

النارات

٢٤٥٨٦

الضربخانة

٦٤٧٣

اقلام متنوعة

١٠٣١٩٩

٥٢١٩٤٤

(١) وُجد هذا الفراغ في الاصل وهو واضح السبب كما يظهر من المجموع العمومي المتول في

(٤٣٣٢٠.٣٠) ما عدا الدين العمومي

(٨) نظارة الجهادية والبحرية		
التحريرية	٢٦.٠٠٠	
البحرية	٥٤٧٣٤	٤١٤٧٣٤
(٩) نظارة المعارف		
ادارتها	٥٩٠٦	
المدارس والكتائب	٤٢٩٩٢	
اقلام متنوعة	١.٥١٧	٥٩٤١٥
(١٠) نظارة الداخلية		
ادارتها	٤٦٠٣٠	
مجلس النواب	٢٣١٢	
المديرية والمخاضات	١١٢٣٨٦	
الضبطية	١٥٧١١٧	
خدمة المطايع «الطلوبيات»	٨٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦.١٥٤	
الزمامة	٨٨٢٧٢	
العمليات المصرية	٣.٧٣	٤٨٠.٨٨٣
(١١) نظارة الخفائية		
ادارتها	٢٤.٥٢	
الجالس المختلطة	١٢٣.٤٢	
المحاكم	٢١٢١٨	
الجالس المحلية	٥٦٨٨٧	٣٤٤٣٠٠
(١٢) نظارة الاشغال العمومية		
ادارتها	٢٨٧٦٠	
المديرية	٢٢٨٣٠	
حفظ ابهة الحكومة	٢٨٠٠٠	
التفط من طغيان النيل	٤٨٣٥٠	
الصناعة	٦٤٥٧٠	
حواجر النيل وري المنوفية	١٦٢٧٩	

٤٨

ري المجيرة	١٢٢١٧	
ترعة الابراهيمية	٢١٧٦٣	
الاسماعيلية	١٨٤٦٣	
المجودة	١٨٩٧٨	
كوبري قصر النيل «جسر»	١٩٩١	
كوبري سد ابو قير	٥٥٤٥	
الموالي « ما عدا ميناء الاسكندرية »	٥٥٣٠	
مجلس الزراعة	٢٦٢٠	
تنظيم مدينة مصر	٥٢٦٥٨	
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧٤٦٩	
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠٣٩١	
دار القمح « الانتفاضة »	٤١١٠	
المعادن والمقالع والملاحات	١٦٢٧٨	
الابنجرارية	٣٠٣٣٠	
التيارات	٧٣٥	
سكة حيطان الحديدية	٩٠٣٤	٤٧٨٧١
(١٣) السكك الحديدية والتلفراف		
ادارتها	٣٥٦٣٠	
مقولات	٧٩٣٩٠	
تنظيم السكك	٨٨٢١٠	
الوابورات والرش	٢٠٦٦٠	
الهافرن	٨١٣٠	
للتلفراف	٢٤٧٠٠	٤٤٢٦٦٠
(١٤) البحاركة		
البحاركة	٢٢٨٢٨	
خار الكونترابند « التهريب »	١٢٠٠٠	٤٩٨٢٨
(١٥) البوستة		٦٤٧٣٩
(١٦) وابورات البوستة الحديدية		١٢٧٨٣٦
(١٧) الملح		
الملاحات وشونها	١٢٩٢٣	

٢١٥٦٢	٨٦٤٩	من الملح ونقله
		(١٨) لوازم الشئون والمخازن
	٢٥٩٢	خدمة الشئون والمخازن في المحروسة
١٥٠٩٢	١٢٥٠٠	لوازم الشئون والمخازن
١٥٠٠٠		(١٩) مبالغ احتياطية
٢١٦٧٤٦		(٢٠) معينات
٤٢٢٣٠٠		المجموع ما عدا الدس العمومي

المالية وموافقة مجلس المظار اذ ذاك صدر الامر بما يأتي .

ان البنات المالية المعروفة ببونات حلیم باشا التي وقع عليها ناظر المالية في الحادي عشر من شهر رجب سنة ١٢٨٧ (٢ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٨٧٠) المدة من الثاني والعشرين الى التاسع والسبعين شاملة لها وهي متساوية القيمة تبلغ كل واحدة منها ٢٩٢٥٠٠ غرش مصري (٢٠٠ جنيه) ومتوالية الاستحقاق والاجال في كل حادي عشر من شهر يناير (كانون الثاني) وحادي عشر من شهر يوليو (١٠ من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٠) شاملة للسنتين المتطرفتين (والتي صرح بالغاها في قرار مجلس المظار الصادر بتاريخ ١٢ ربيع سنة ١٢٩٧ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩) ابطلت وصرب عليها في دفاتر دين الحكومة فاية منها وجدت في يد اي كان لا تؤدى فيها

وفي ٢ يناير سنة ٨٠ كتب من المالية الى ادارة صندوق الدين بما يفيد ان المالية اصدرت امرها للادارات والمديريات بان تحفظ في صناديقها المبالغ المخصصة الى ان تتم التسوية العمومية فيوضح فيها تخصيص الابرادات لاجب

وفي ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ صدر امر خديوي متعلق باسقاط بن حلیم باشا مناداه انه بناء على قرار مجلس المظار الصادر بتاريخ ١ محرم سنة ١٢٩٧ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ المتضمن ان تُقرر معينات البرنس حلیم باشا ١٥ الف جنيه في السنة وان تلقى اوراق البنات المعروفة بن حلیم باشا (التي تستحق بعد تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١) واية ما على ما ورد في القرار المذكور من ان البنات التي تستحق في سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨١ وحصل التصرف فيها تدخل في تسوية الدين غير المعظم احتراماً للمقوق المتحصلة بتمتضي المعاهدة التي عقدت بتاريخ ١٢ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ (١١ يوليو) سنة ١٨٧٠) واعتقاداً على ان القرار السابق الذكر اعلن للبرنس حلیم باشا ولبنك انكثرة مع تكليفه (اي تكليف البنك) بان يرد على الحكومة الخديوية جميع البنات المودعة عنده وعلى ان مدير البنك كتب في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ الى رئيس مجلس المظار بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ان البرنس حلیم باشا استرجع رصيد البنات المودعة عنده ثم بناء على انهاء ناظر

فاصل بين الماضي والحاضر لكي لا تكون حكومة
مسئولة عن تسيير من الماضي كالدين السائر
والمظلم فتقرر اللجنة ذلك تقريراً قطعياً لا يصح
الاعتراض عليه وتفض بعد ان تم هذه الاعمال
وقد حصلت التسوية في شأن مسألة
السديكاتو الباريزي وهي

ان دين السديكاتو بلغ في ١٥ نوفمبر سنة
٧٩ اربعة ملايين و ١٢٠ الف جنيه فاذا
أضيفت اليه الفائدة الى ١٥ فبراير سنة ٨٠
ومقدارها على حساب ثمانية في المائة ٨٢٦٠٠
جنيه بلغ مقدار الدين كله ٤٢١٢٦٠٠ جنيه
يسقط منها قيمة ما للحكومة في شركة خليج السويس
لحساب السديكاتو وقدرها ٨٠ الف جنيه فيبقى
٤١٢٦٠٠

اما تسديد هذا الدين فهو ان الحكومة
تركت للسديكاتو ما لها قبله من الرهن وهي
اولاً مبلغ الخمسة عشر في المائة من ارباح
شركة السويس بقيمة ذلك بالاسعار الحاضرة
تبلغ نحواً من ٧٠٠٠ جنيه

ثانياً نحو ٢٣٠ الفاً من الورق الموحد
ايضاً مودعة في بنك « كوتوار ديسكونت »
هباريس وسعرها المسمى ٤٥٧٢٩٣٠ جنيهاً
ثالثاً ٥٠ الفاً من الورق الموحد ايضاً
مودعة في بنك « كوتوار ديسكونت » بهباريس
لحساب جرنفيلد وشركائه وسعرها المسمى
مليون جنيه

اما جملة الورق الموحد الموهون فيبلغ سعرها
المسمى ٥ ملايين و ٥٨٤ الف جنيه تساوي
٢٤٣٦٠٠ جنيه (القدر الباقي لتسديد الدين)

المجهات فنصدر الاوامر اذ ذاك بارسال المحفوظ
الى صندوق الدين

فاجاب وكلاء الدين بتاريخ ١٢ يناير بالفاء
تبعة هذا العمل على الحكومة وانهم لا يعتبرونه
الاعمالاً مؤقتاً مراعاة لظروف الاحوال وانه في
ما موله ان تسرع الحكومة الى تنظيم هذه المسألة
تم كسب من المالية بتاريخ ١٤ يناير ان قد
تقرر تخصيص واردات المديرات الاربع وهي
« الغربية والمنوفة والبحيرة واسيوط » وابراد
السكة المحددية للدين العمومي فصدرت الاوامر
للمجهات المذكورة بتأدية ما هو محفوظ في صناديقها
لصندوق الدين

وفي ٢١ يناير كتب ايضاً من المالية الى
وكلاء الدين ان المبالغ المحفوظة في صناديق
الادارات تبلغ جللتها ١/٢ ٧٥٢١٠٩٤ من الغروش
الاميرية ورجعهم ان يضيفوا هذا المقدار الى ما
لديهم من المتحصل في شهر يناير

وقد تم الاتفاق بين الحكومة والبنك العثماني
على حساب جاري تقررت فيه الفائدة ٧ في المائة
(بما في ذلك ١/٢ في المائة « عمولة او كومسيون »)
على المبالغ التي تستوردها الحكومة من البنك اما
المبالغ التي للحكومة على البنك في هذا الحساب
ففاائدتها تقررت في ٤ في المائة

وجاء في تغريف من لوندرة بتاريخ ٥
فبراير سنة ٨٠ ان قد قرر الرأي على تشكيل لجنة
دولية للتصفيه يكون رئيسها المستر ريكس
وبلسون

اما وظيفة هذه اللجنة فهي تصفيه الماضي الى
ذلك اشار الخديو بما امر به من اقامة حد

الصادرة في سنة ١٨٧١ ولكن لم يعد في الامكان
ان نتظر أكثر من هذه المدة فنرجو سعادتكم ان
تعلموا بأسباب التأخير حتى اذا اقتضت الحال
ان نعود الى الوسائط القانونية لا يقع علينا ملام
فاجاب سعادة رياض باننا في ثالث وعشرين
فبراير بما ملخصه

كسبتم المي بتاريخ ٤ فبراير تطلبون اعادة
تأدية دخل الجمارك والدخولية وغيرها الى
صندوقكم

وكنت قد امرت بحفظ واردات الجمارك
فيها وفي ظني ان نتم مسألة السنديكاتو كما
اشارت اليها لجنة التدقيق العليا فخصص واردات
الجمارك حيثئذ السنديكاتو غير انه لما تمت
تسوية هذه المسألة ولم يتجه الى تخصيص واردات
جديدة لها تكون مضمونة بدخل الجمارك كلفت
ادارة الجمارك ان تؤدي الى صندوق الدين
المبالغ المحفوظة عندها

ولا اقدر الان ان آمر تأدية الايرادات
الناقية الى صندوق الدين لتأخير نهاية التسوية
وانتم تعلمون ما ينشأ عن هذا التأخير للمدائنين
ومن الاحجاف بحقوق الحكومة والبلاد وتوقف
حركة الاصلاح وتزيد احمال المالية ثقلاً ولا
لوم في ذلك على الحكومة المصرية فانها ابدت
ما في وسعها لاجراء الاصلاح طقاً لما اشارت
به لجنة التدقيق العليا (التي كنتم من اعضائها)
ولم تتوقف في العاء المقابلة رغمًا عن الصعوبات
التي تلاقوها في ذلك

وقد اشارة لجنة التدقيق بزيادة ١٥٠ الف
جنيه على الاراضي العشورية فاجرت الحكومة
ذلك بامر صادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٨٠

اذا عدلت سعر ياف و ٦١ وهذا البيان
حنيه

١٥ في المائة ارباح طبع السويس	{	٧٠٠٠٠٠
بالسعر الحاضر		
٥٥٨٤٠٠٠ من ورق الموحد	{	٢٤٢٣٦٠٠
بسر ٦١ وكسور		
		٤١٢٣٦٠٠

هذه هي التسوية التي حصلت في مسألة
السنديكاتو ومنها انضج انما انه لم يقبل تنزيل
الفائدين عن ٨ في المائة بعد ان عرض عليهم
المنتشان ان تكون اربعة

وفي ٢ فبراير سنة ٨٠ بعث وكلاء صندوق
الدين الى رياض باننا بما نصه :

اعلمتونا سعادتكم بتاريخ ٢ يناير الماضي
بصدور امركم الى الادارات التي دخلها مخصص
للدن العمومي ان تحفظ عندها وارداتها الى
حين صدور امر جديد وذلك لسبولة اجراء
التسوية المالية المنتطرة فاجبنا بتاريخ ١٢ يناير
بحفظ حقوقنا ولم تعد ذلك لعلمنا ان هذا التوقيف
لا تطول مدته

وفي ١٤ يناير اعلمتونا سعادتكم بصدور
الامر الى المديريات الاربع والى ادارة السكك
الحديدية بان تعود الى تأدية ما يجتمع لديها
الى صندوق الدين العمومي ووعدهم فرب حل
المسألة وصدور الامر الى الادارات الاخر
بهذا الشأن

وفي ٢١ يناير بعثتم اليها علم دخل الجمارك
والدخولية والدخان والمطرية وغيرها البالغ ٧٥
الفا و ٢١١١ جنبها مصرياً
وقد صبرنا ولم نمتدح على مخالفة الديكريات

بذلك وفيه بعض تغيير عن الاخر الصادر بهذا

الشان بتاريخ ٢٩ مارش سنة ١٨٧٩

هذا ما اجرته الحكومة طبقاً لما اشارت اليه

لجنة التفتيش وقد زادت على ذلك انها دفعت

في شهري ديسمبر ويناير لارباب الدين غير

المنظم نحو ١١٠٠٠٠٠ جنيه واستخلصت بذلك

الرهون التي كانت سبباً لتوقف بيت روتشلد

عن تأدية باقي سلفهم وهي الان تخاير الدول

في الحصول على قسومهم بأن تؤدي متأخرات

الرواتب وخارج الاسنانة من باقي السلفة المذكورة

حسبما اشارت اليه لجنة التفتيش العليا

وقد وفدت دين السديكانو بما كان لديه من

الاوراق بصفة رهن وعقدت مع شركة جرنفك

تسوية تنازلت بمقتضاها هذه الشركة عن نحو

٥٢٠٠٠٠ جنيه من الاوراق المرهونة عندها

وقد شكلت لجناً عديدة للتحري عن الاملاك

الاميرية وتقدير قيمتها واتمت بعض هذه اللجان

اعمالها .

اما فيما يتعلق بالدين المنظم فقد اصدر

الجناب المخدوب كتاباً بتاريخ ٦ يناير مبيناً فيه ما

هي المهود التي تقوى الحكومة على التعهد بها

لاصحاب هذا الدين

واخيراً ان المهمة مصروفة الى تصفية الدين

غير المنظم وكان بود الحكومة لو بدأت بوجه

السرعة في التصفية المذكورة غير ان الموانع حالت

دون مراهما فان بيت روتشلد عارض في تأدية

رسوم الاملاك الموهوبة وزعم ان هذه الاملاك

لا يجب ان يكون عليها رسم البتة وبناء على ذلك

تمنع من تأدية باقي السلفة وفي علمكم اني كتبت

الى وكيل بيت روتشلد بهذا الخصوص واظن

اشارت بالغاء الخصمية واعفاء المزارعين

من الفردة والغاء بعض الضرائب الصغيرة فانت

الحكومة ذلك بامرٍ صادرٍ بتاريخ ٢١ ديسمبر

سنة ١٨٧٩

اشارت بابدال نظام السخرة او العوبة

وبدأت الحكومة من هذه السنة بوضع نظام

حسن لها

اشارت الى وجوب تنظيم برنامج سنوي

فاصدرت الحكومة برنامجها وصدقت عليه بامرٍ

صادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ وهي اول مرة

صدر فيها برنامج مصر منتظماً

اشارت بايجاد وسائل تسهل للحكومة معاملاتها

المالية فاجرت الحكومة ذلك بقوانين عقدت بين

الحكومة والبنك العثماني من احكامه ان يفتح هذا

البنك للحكومة حساباً جارياً يسهل لها معاملاتها

المالية فلا تطالب بالضرائب الا عند امكان

الحصول عليها

اشارت باقامة لجنة تسمع تشكي المطالبين

بالضرائب وتنصفهم فشكلت هذه اللجنة الى ان

يتم تنظيم الادارة الفضائية

اشارت ان لا تحصل ضريبة الا بمقتضى

نظام او قانون ينشر في مطالعة رسمية وان

ينظر في رسوم الاطيان وقد شكلت لجنة لذلك

وهذه اللجنة رفعت الى الحكومة لائحة تنظيم تتعلق

بتحديد اوقات تحصيل اموال الاطيان واخيراً

شُرع في جمع المطالعات الرسمية جميعها من سنة

١٨٧٦ فما بعدها والعناية مصروفة الى طبعها

وستنتفع هذه القاعدة في كل شهر

اشارت بتعديل ضريبة الدخان البلدية

وقد اصدرت الحكومة بتاريخ ١٩ يناير امراً

الدين انفسهم فانه لو حكم على الحكومة بتأدية هذه المتأخرات لدعا ذلك الى هبوط اسعار ورقها وبالاختصار با حصره الوكلاء ان مصر تخنوي على كل ما تحتاج اليه الان لتكون في حال راضية وحكومتها شرعت فعلاً في ١٦ ملاح والوفاء التام موجود بين المنتشين والظار الذين عهد اليهم الجباب الخديوي بادارة الاشغال ولكن جميع ذلك منعنا من جني ثمراته المادي المعروفة بالدولية ولا بد للبحاج الحكومة من احد اميرين اما ان تكون حرة غير مقيدة نمن القواين لتنظيم امورها واما ان تنفق الدول معها لاجراء ذلك بالاتفاق واما حكومة مصر مستعدة لقبول اسبه الامرين فاذا ارتأت الدول وجوب تشكيل لجنة للتصفية فهي مستعدة لان تسي هاته اللجنة وتحولها الحقن المذكورة في تقرير المنتشين بتاريخ ٢٠ نوفمبر الماضي الذي صادق عليه مجلس النظار ولكن اذا اقتضت الحال زيادة التقارير في هذا الشأن وطول المدة فليس يخاف على الدول ان هذه الحال لا تستطيع حكومة مصر ان تحلها مضرة بمصلحة البلاد بحجة حقوق الحكومة ومضرة بصالح ارباب الدين انفسهم ولو لم يعلم مجلس النظار باجراء المحابر في شأن تشكيل لجنة التصفية لكان الى الان رفع الى الجباب الخديوي لائحة التسوية وطلب تصديق الدول عليها لتنفيذ احكامها على من يقبلها من اصحاب الدين تلك با حصره الوكلاء اسباب تأخير التسوية المالية ولا يمكن ان تكون حكومة مصر مسئولة عن شيء من ذلك فانها اجرت ما في وسعها لحل هذه المسألة . اه

ان حقوق الحكومة واضحة كالتمس في هذه المسألة فلا اشك اننا نصل الى حلها بدون ان نلجأ الى المجالس والشرائع ولكن حتى بعد تأدية السلفة يبقى ايضاً صعوبات لا يتوقف التخليص منها على الحكومة وحدها بل يحتاج ذلك الى تصديق ١٤ دولة واذا است واحدة من ان نلجأ الحكومة في حل المشكلة اوجب ذلك ان نفق الحكومة ونؤكد فائدة ١٢ في المائة واذا افترضنا ان الدول الاربع عشرة انفتت وتمت تأدية باقي السلفة فيبقى ايضاً بعض المشاكل ذلك ان لجنة التفتيش عرفت ان الحكومة لا تستطيع ان تؤدى عن الدين المظم فائدة مقدارها ٧ في المائة وانه لا بد لها من ان تجعل اصحاب الدين السائر يقبلون بعض التصفية ولكن من المستحيل ان يقبل جميع ارباب الدين السائر بالتصفية سواء كانت تخفيض حقوقهم او تأجيل استحقاقهم ودليل ذلك ان اصحاب سونات الدائرة على المالية والمدينين لم يقبلوا بشيء البتة وقد فاروا واستولوا على ما لهم بالتام والكمال فصار في مامول غيرهم من ارباب الدين ان يبالغوا ما نالوا اذا حذوا حذوهم ومن المعلوم ان الحكومة المصرية ليست الحكومة الاولى في الحكومات التي نزلت مقادير فائدة ديونها فان امتال ذلك كثيرة حتى في دول اوربا ولكن في اوربا لم نقم الدعاوي على الحكومة في المجالس بخلاف حكومة مصر التي يظن ارباب دينها المظم ان لهم الحق في الزامها بتأدية متأخراتها البالغة نحو ١٧٠.٠٠٠ جنيه (متأخرات كونيونات الموحد) واذا امعنا النظر نرى ان هذا مضراً باصحاب

في الملاحظات التي يقدمها من بهم هذا الامر
تنظم بالاستناد الى تقارير لجنة التفتيش العليا
وبدون تغيير شيء في شروط قرض الاملاك
الموهوبة لائحة قانون مجدد علائق الحكومة
والدائرتين السنوية والخاصة مع ارباب الدين
والشروط والصلة التي بمنضاهم تتم تصفية الدين
غير المنظم

البند الثاني تعين هذه اللجنة الواردات التي
يمكن تخصيصها للدين المنظمة وغير المنظمة ولكن
هذا بعد ان تراعى ضرورة اعطاء الحكومة حقها
في المتادير التي لا بد منها لانتظام سير ادارتها
ومصالحها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجلس
النظار والمتنشين ولاجل هذا يعطى لها علم
برنامج السنة التي تباشر فيها عملها وبرنامج السنين
السالفة الذي تحتاج اليه لتنفذ على حقيقة
احياجات الخزينة المصرية

البند الثالث على المتنشين العموميين ان
يقدموا للجنة ما تطلبه من المطالعات والايضاحات
اللازمة لها لترشدها في تميم وظيفتها وعلى اللجنة
ان ترفع اليها او الى نظارنا بواسطة المتنشين
ملاحظاتهما التي يجب عليهما ان تبلغها الى الحكومة
البند الرابع بحق للجنة ان تراقب بالاتفاق
مع المتنشين العموميين تنفيذ ما تقرره ولاجل
هذا يمكن اطالة مديتها بعد صدور امر التصفية
الى اجل لا يتعدى ثلاثة اشهر وعند حلول
هذا الاجل تكون اللجنة مخولة في اي حالة كانت
البند الخامس القانون الذي تنفذه اللجنة
يجب ان يكون عليه تصديقنا ويعد نشره اليها
وحيث ان يكون هذا القانون نافذا اجباريا ولا
يستطاع الاستئناف عليه بالرغم مما في قانون

وفي ٢١ مارس سنة ٨٠ وقع الخديو على
الامر الصادر بتشكيل لجنة التصفية وهذا تعريه
قال . بناء على ما في لائحة لجنة التفتيش
العليا الصادرة بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٧٩
ونظرا لما قضى به الديكريو الصادر بتاريخ
٦ افريل سنة ٧٦ من تأجيل استحقاقات ديون
الحكومة المصرية مع تخفيض فوائدها وصرح به
من وجوب مباشرة عملية مالية تنظم بها الديون
المصرية

ونظرا لما اعترفت به لجنة التفتيش العليا
في لائحته الصادرة بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٧٩
من عدم التمكن في الوقت الحاضر من تادية
جميع استحقاقات الديون المنظمة على انواعها ومن
تصفية الديون غير المنظمة عاجلا بكاملها
ونظرا لما اعترفت به تلك اللجنة ايضا من
رجوب جعل قانون التصفية العتيدة نافذا على
جميع ارباب الدين ومرعيا على هذه الصورة في
الجالس المختلطة لكي يمكن توزيع الواردات بين
مدائني الحكومة بطريقة عادلة

وبناء على تصريح المانيا واوستريا وفرنسا
بانكلترة وإيطاليا بموافقتهم من الان على القانون
الذي سننته اللجنة التي ستشكل بمقتضى هذا
الامر وتعهدهن بايلاغ هذا القانون الى الدول
الاخر الموافقة على تشكيل الجالس المختلطة في
مصر وتكليفه بالمصادقة عليه

واعتمادا على موافقة مجلس نظارنا

نحكم

البند الاول تشكل لجنة للتصفية وبعد ان
تبصرت هاته اللجنة في مجمل الحالة المالية وتنظر

بناءً على انه :

بمقتضى دكرتو صادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ قد تشكلت لجنة خصوصية للتفتيش والبحث في حالة المالية المصرية وجمع المبادئ اللازمة لتسوية عمومية

وبمقتضى دكرتو جديد (مرفوق باشعارنا هذا) عزم الجنب الخديوي على تشكيل لجنة للتصنيف النهائية مؤلفة من اعضاء المالى ونساي وفرنسيين وانكليزيين وإيطالي

اتفقت حكومة المانيا واوستريا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا على قبول الديكروتو المذكور وهي تعهد بناءً على ما تقدم ان تقبل تنفيذ اي قرار تصدره لجنة التصنيف المشكلة بمقتضى الديكروتو المذكور متعلقاً بتعهدات ودبون الحكومة المصرية والدائرتين السلية والخاصة وذلك بصفة منطوع بها وغير مبرجة للاستئناف عليه ونقل ايضاً ان تجعل مجالس الريفورم تعترف بقرارات اللجنة المشكلة بمقتضى هذا الديكروتو كأنها قانون نافذ وذلك عقب ان تنشرها حكومة الجنب الخديوي رسمياً

وتتعهد ايضاً انها بالاشتراك بينها تعرض هذا الاشعار على الدول التي شاركت في انشاء المجالس المختلطة في مصر وتكتفلها قبوله والرضى به فالموقعون في ذيلو (اسماء قناصل جنرالية المانيا واوستريا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا) يصرحون في هذا الاشعار اعتماداً على ما لديهم من التلويض في ذلك ان حكوماتهم تعهد متكافلة بانفاذ ما تقدم بيانه

وهم بناءً على ذلك يوقعون باختامهم الرسمية على هذا الاشعار وتكتب (في خمس نسخ اصلية)

تشكيل المحاكم القضائية ونظامات المجالس المختلطة
البند السادس نسمية هذه اللجنة تكون بمقتضى امر وتشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وانكلترة ووكيل واحد لكل من دول المانيا واوستريا وإيطاليا وللدول ان تعين وكلاءها اما الحكومة المصرية فتستنيب عنها مندوباً فيها

البند السابع تعيين النفقات اللازمة لاعمال هاته اللجنة يكون بمعرفتنا وفقاً للائحة التي يرفعها الينا بهذا الصدد رئيس اللجنة المذكورة
البند الثامن كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعلق بنظارته من هذا الديكروتو . ٥١ .

وهذه صورة الامر الصادر في ٥ افريل سنة ١٨٨٠ مطوياً على اسماء اعضاء هذه اللجنة قال . بناءً على امرنا الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل لجنة التصنيف

نحكم

البند الاول اعضاء لجنة التصنيف هم :
السير ريثرس ولسون (رئيس) والموسيق بارافيللي وبليلك دي بوعاس . وكولفين ودي كزير . ولارون ديرول . ودي تريسكو وينوب عن الحكومة المصرية في هذه اللجنة مندوبها حضرة بطرس بك غالي
البند الثاني تؤخذ قرارات لجنة التصنيف باكثرية الاراء . ٥١ .

وهذه صورة الاشعار الموقع عليه من قناصل جنرالية المانيا واوستريا وفرنسا وانكلترة وإيطاليا متعلقاً بهذه اللجنة

لقبول ما يصير تبليغه اليها من طرفهم لغاية يوم ٣٠ مايو وبعد مضي هذا الميعاد يكون لها الحق صرف ما يتقدم اليها من التبليغات فلاجل فهو اعمال التصفية في اقرب وقت تطلب اللجنة من الدائنين ان يقدموا لمخووظاتهم بالكتابة وان كافة المدائنين الذين لم يصلحوا واحدة ردينهم من نوع واحد يجنبون سوية بحسب الامكان ويقدمون لمخووظات عمومية عن جميعهم اما من يريد ابداء لمخووظاتو شفاهاً فعليه ان يقدم لقلم كتاب اللجنة خطاباً مشتملاً على موضوع تلك المخووظات بالاختصار كي ينظر فيه ويصير اخباره فيما بعد باليوم والساعة للذين يمكن سماع اقواله فيها اذا اقتضى الحال ورأت ان تبحث بادئ بدء في دخل الحكومة وخرجها قبل ان تنظر في اى عمل كان سوى ذلك فانقسمت فرقتين فرقة تنظر في موارد الدخل وهي مؤلفة من الاعضاء بارالبلي ولبرون دبرول وترسكو وفرقة تبحث في مصادر الخرج وهي مؤلفة من الاعضاء دي بوغاس وكوللين وكريير وقد ظهر للفرقة الاولى ان رسوم الملح والدخان والتبناك غير مطابقة لما ورد في البرنامج وان الرسوم غير المقررة لا تغلظ عن نقص طفيف في برنامج المتقشرين وتراى للفرقة الثانية ان المبلغ الاحياطي المذكور في البرنامج وقدره ١٥٠ الف جنيه لا يكفي لسد ما بطراً مستلزماً لسفقات غير مذكورة في البرنامج فلقلم التنفيس الذي تشكل للتنفيس في المديرات وتحريده هزر وزيلع وبعض الاشغال العمومية كنقح النوارع وحفر الترع والحفظ من الطغياا النيلبي وغير ذلك

في مصر في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠
التواقيع سومار - شر - دي ريك -
ادوار مالت - دي مارتين
ورود تلغراف من المحروسة بتاريخ ٥ افريل سنة ٨٠ بنى بان قد ذُلت الصعوبات الاخيرة في مسألة قرض الاملاك الموهوبة وامضت الحكومة في الرابع منه مع الموسو لوران وكيل بيت روتشلد نسوية لنفي بتأدية الضرائب وتعين كيفية الاستهلاك وقد تعهد بيت روتشلد بتأدية بقية السلفة الى صندوق الدين في ٤٨ ساعة وفي يوم الجمعة الواقع في ٦ افريل سنة ٨٠ ادى بيت روتشلد في لوندرة بقية السلفة بكاملها فكان ادائها بعد سنتين من استحقاقها الي من افريل سنة ٧٩ الى افريل سنة ٨٠ وفي صبيحة يوم الخميس الواقع في ١٥ افريل سنة ٨٠ و٦ جمادى الاولى سنة ٩٧ وصل الى الاسكندرية المستر ريفرس ولسون رئيس لجنة التصفية ومعيته كاتب سره ثم توجه الى المحروسة في اليوم التالي وفي ١٧ منه عقدت لجنة التصفية جلسة تهيديية تحت رئاسة ولسون للنظر في شؤونها الداخلية ثم اصدرت الاعلان الاتي الى مدائني المحكومة المصرية والدائنين السنية والدائرة الخاصة وهو .
ان لجنة التصفية التي تقررت بمقتضى دكرتين مؤرخ في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ يجب عليها بمقتضى ذلك الدكرتين ان تسمع لمخووظات اولي الشأن فعلى هذا نعلن لمدائني المحكومة المصرية والدائرة السنية والدائرة الخاصة انهما مستعدة

فاجأت اللجنة بتاريخ ٢٥ الشهر انه اذا رأت الحكومة ان تصدر مثل هذا الامر مؤقتاً فمن رأي اللجنة ان الحكومة عليها تكون مسؤولة عما عساه ان يطرأ في هذا الخصوص اما اللجنة فتقتصر على اخذ الاحتياطات الكاملة في شأن ما يتعلق بحقها المعطاة لها بمقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢١ مارس وفي ان نتم نسوية العلائق بين الحكومة وارباب دينها . ٥٠ .

فصدر على اثر ذلك امرٌ خديوي مآلة انه بناء على ما عرضه ناظر المالية بموافقة مجلس النظار والنظر الى المخاطر التي جرت بين المفتشين العموميين ولجنة التصفية أمر بان يؤدي كيون الدين الموحد (استحقاق غرق ما بين سنة ١٨٨٠) على تعديل مقدار الفائدة السنوية بأربعة في المائة عن رأس مالو المسمى وقد أعلن رياض باشا هذا الامر لوكلاء صندوق الدين فاجاب الوكلاء الموما اليهم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ٨٠ بالملخص

بناء على ما نعلم من ان تحديد مقدار الفائدة للدين العمومي منوط بلجنة التصفية التي وحدها يحق لها ان تقرر مقدار الفائدة عن الكوبون المستحق في غرق مايو وبناء على ان ما قرره الحكومة الان في هذا الشأن ليس الاً مؤقتاً ونظراً لكون دخل صندوق الدين من الواردات المخصصة للدين الموحد لم تبلغ الى هذا اليوم ٢٩ افريل الاً ١١٤٧٨٦٦ جنياً فهي لا تكفي لتسديد الكوبون الاً اذا كانت الفائدة على حساب ٤ في المائة مضافاً اليها الاستهلاك بالنسب وقدره ٤٥٠٠٠ جنيه وبما ان المفتشين العموميين أكدوا في خطابها الصادر

وفي ٢٧ ابريل سنة ٨٠ نشرت لجنة التصفية الاعلان الآتي موجهة للمدائني الحكومة المصرية والدائغ السنوية والدائغ الخاصة . قالت :
لاجل وقاية الحكومة من اقامة دعاوي عليها باسترجاع حق ما بعد فوات الوقت اي بعد توزيع القود المخصصة للتصفية تعلن اللجنة للمدائنين انه ربما يقتضي الحال لوضع شرط بلائحة التصفية يقضي بعد نشرها بمنع اقامة دعوى على الحكومة او على احدى الدائغتين بشأن حقوق مكتسبة قبل يوم اول يناير سنة ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من المدائنين ان يجهزوا المفتشي لطلب حقوقهم وإظهارها قبل فوات الوقت . ٥١ .

وقد جرت المخاطرة بين المفتشين ولجنة التصفية فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة عن الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ٨٠ وهذا ملخصها :

كتب المفتشان بتاريخ ٢٤ افريل الى لجنة التصفية انه لم يتيسر بعد للجنة ان تحكم فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة وقد قرب استحقاق غرق مايو الاتي ولا يمكن للحكومة ان تؤدى فائدة هذا الاستحقاق (من الموحد) على حساب أكثر من ٤ في المائة فرأت ان توجد لصندوق الدين ما يستند اليه في عدم اعطاء ما يشعر بقيمة المقدار الذي لم يدفع من الفائدة ومن المعلوم ان المجالس المخططه لا تقبل اعتبار ذلك حجة على الحكومة فالحكومة اذا مستعدة لاصدار ديكرتو يحدد مقدار الفائدة الى ٤ في المائة وترجو اللجنة ان تخبرها عما اذا كان ثم مانع لنشر هذا الامر

(أي اشتغال الدخل) على القروض العربية
الآجال (٢٣.١٥٢٧) جنباً وعلى اسم خليج
السويس (١٩٣١٥٨) جنباً) والدائرة الخاصة
(٣٤٠٠٠ جنبه) وترعة الاسماعيليه (١٤٠٠٠
جنبه)

قال ولدين السائر ٢٢٤٥٩٨ جنبًا
ولبنقات السنوية ٤١٧٣.٣ جنبًا وجملة ذلك
٦٥٠٠٠ جنبًا ٧٩١١٦٣٢ جنبًا فيبقى من الدخل
٢٤٠٠٠ جنبه يؤخذ منها للمفالة ١٦٠٠٠ جنبه ولاسهلاك
الموحد على حساب نصف في المائة ١٦٠٠٠ جنبه
فيبقى ٣٥٠٠٠ جنبه تكون في المبلغ
الحياطي

اما الدين السائر فجملة مبالغه ٧١٤٦٤٧٦ جنبها يوجد لقاءها مبلغ ٢١٢٨٦١٧ جنبه بقية سلفه ورشلد و ٢٠.٠٠٠ جنبه فائده هذا المبلغ والتمصل الزائد في الخزينة وغير مخصوص للدين من الديون العمومية ١٦٤٢٥٦ جنبها ودخل للمقاتلة في حال الغائما ٢٠٧٦٢ والفاض عن الموجود ١٠.٠٠٠ جنبه وثمان اراضي الحكومة التي لا تزال حرة ٦٢.٧٠٦ جنبها وقبلة اوراق البون الموجودة عند الحكومة ٢٣٥٢٢ جملة ذلك ٢١١٧٩٧٥ جنبها فيبقى من الديون السائرة مبلغ ٤٠٢٨٥٠١ جنبه وهو نحو النصف يعطى به اوراق جديدة على الدين المتار وهكذا يتم تنظيم الدين السائر

وقد بعث حليم باشا بحضرات الى اللجنة
التقصية بتاريخ ١٠ مايو سنة ٨٠ مفتحة بص
شروط سنة ١٨٧٠ التي بها تنازل عن جميع ما
آكل اليه من العقارات بطريق الوراثة لانه
باشا الخديو السابق بشرط ان يدفع له في كل

تاريخ ٢٤ افريل الى لجنة التصنية انه يستحيل على الحكومة ان تؤدي زيادة على ذلك المقدار اقتضى ان تتخذ التدابير اللازمة لتأدية كوبون غرة مايو على حساب ٤ في المائة معلبين للعموم انه لا يعطى لاحد علم (شريميكاني) بيان المبالغ التي دفعت وان نستفي لنفسنا بصفة كوننا وكلاء صندوق الدين العمومي اعتماد القرار الذي صدره لجنة التصنية في هذا الشأن ٨١٠. وهذه هي المسائل التي عرضها المفتشان على لجنة التصنية للنظر فيها

مسألة الدين الممتاز
" " الموحد

- التعمينات
- متأخرات كوبونات الموحد
- الفروض القريبة الاجال

بيان اجمال للدين غير المظم بتضمن قيمة
الاملاك التي تخص الحكومة ويبيعها غير ممنوع
وقية البونات التي تخص الحكومة عند استخلاصها
الرهون بعد دفع المبالغ المطلوبة وبتضمن قيمة
الوائد التي تلقى الديون غير المحكوم بها
بمخلاصات من الجاس وقيمة الدين السائر والدين
المحالي ومرتبات البرنس حليم باشا وغيرها
ثم لائحة تتضمن مسائل عديدة ودوناً متنوعة
كدين كوبرك وجرنفلد وبابونو وغيرهم

وقد اخذت هذه اللجنة في النظر والبحث في تقدير املاك الحكومة الحرة (اي غير الموهونة) بعد ان فرغت من النظر في البرنامج الآتي بيانه
لقد دخل البلاد المصرية ١٥٦١٦٣٢ جنبا
جنبا مصريا يتزل منها ١٦٢٥٩٩ جنبا قيمة
كوبونات المئتان كوبونات الموحد بعد اشتراكه

الحكومة العقارات التي خرجت من يدها وكذا قيمة الوراثة المتضمنة فيها ويخصم فقط من دينها المبالغ التي دفعها على بوناتي مع ان ما يتبقى لي يكون «صنف عين» الا ان الواجب ان يكفل عليه بالكفالات التي تعطى لارباب الدين السائر فتمسح الشروط بخفف زيادة الطلبات على الخزينة المصرية وبصرف النظر عن هذا الاعتراض اقول اذا رأت الحكومة المصرية اني رجحت بالتنازل عن حقوقي المحاضرة والمستقبلية في مقابلة تعييني لي مرتب ستين الف جنيه انكليزي مدة اربعين سنة فعليها بفتح ونسخ هذه الشروط ويعود الطرفان الى المقام الذي كانا فيه قبل عقدها بينها وهذا لا يمكن اجرائه فقط بل يسهل اجرائه كما بينت ولكن اذا اقررت الحكومة المصرية انني مغبون بهذه الشروط فعليها ان تقتصر على حفظ الفوائد وعليها ان تعدل عن تنقيص المبلغ الزهيد الذي خصصته لي في مقابلة عقاراتي التي آلت الي بطريق الوراثة وارى من الضروري تنبيها لصدق دعواي وبيانا لها البيان الثاني ان اذكر الامر الذي حمل لجنة التحقيق على ما ذهب اليه في سنة ١٨٧٨ فاقول ان لجنة التحقيق رأت انه اذا كانت العقارات التي تنازل عنها البرنس حليم افادت الخديو فقط ولم تند الحكومة فلا يجوز ان تعمل الخزينة المصرية جزءا من الاحمال الناتجة من شروط ١١ بوليو سنة ١٨٧٠ فمن ذلك اقول انه لو كان الامر كذلك لما وقعت على الشروط المشثومة سنة ١٨٧٠ اريد بذلك لو كان اسماعيل باشا وحده هو المديون لي لما عقدت هذه الشروط ومن الظلم ان اتكبد الخسائر بسبب

سنة ٦٠ الف جنيه مسفرا على ذلك مدة ٤٠ عاما وبين ان الخديو السابق اكرهه على قبول هذه الشروط فانه لم يسمح له بالاقامة في مصر بل حرمة من التمتع باملاكه والانتفاع بها فالتزم بقبول الشروط التي اقترحها الخديو ولولا ذلك لتكرت عائلته محتاجة الى القوت قال وقد حافظت بامانة على العمل بالشروط الا ان الحكومة المصرية لم تراعى جانب هذه المحافظة بل اوفت دفع المقر في سنويا بعد ان دفعت ١١ قسطا في مدة خمس سنوات ونصف سنة ثم ذكر ما اشارت به لجنة التحقيق الاوربية عام ١٨٧٨ من تخفيض الراتب السنوي وجعله عشرة الاف جنيه وقال انها اعتبرته بضعة هبة مع معرفتها ان هذا المرتب ان هو الا ثمن عقاراتي قال واذا غدر او ظلم احد الفريقين بفتح الشروط المنعقدة بينها فللمغدر حق بعدم قبول ذلك او بالغاء الشروط بقاها وبعد ان اقام الحجج على ان قيمة عقاراتي تزيد عن المرتبات السنوية زيادة جسيمة قال

لا عبرة بما يعترض به البعض من ان جميع عقاراتي التي آلت الي بطريق الوراثة ليست الى الان في يد الحكومة ولا يبسر لها اعادتها الي بالنائي وانما صرفت محصول العقارات الاخرى التي اخذت مي في سنة ١٨٧٠ وبددت ريعها فهذا الاعتراض ليس ذا ثناء فانه اذا لم يصرح لي بالغاء الشروط بسبب عدم قيام الفريق الاخر بها كان ذلك مناقيا للشرع والاداب واقول انه لا يوجد مانع ولا عائق يمنع الغاء الشروط فمن الجهة الواحدة ارد للحكومة المصرية جميع اليونات غير المستحقة وفي مقابلة ذلك تعيد الي

ان وكيل البرنس ذهب الى ان وجود رفيقو ضروري للذود عن مصالح موكله فلم ترافقه اللجنة على هذا الرأي واحالت هذه القضية على قناصل الدول الجبرالية فارسلوا في الحال الرجل المنفي الى الدولة وانفرد الوكيل في بث القضية ورفع الدعوى . وقالت جرائد لوندرة ان اللجنة قد رفضت دعاوي حليم باشا وايدت امر الخديوي الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في شأن هذه القضية وخصصت بهذا التأيد البند الاول منه الناطق بتعيين ١٥ الف جنيه مرتباً سنوياً للبرنس حليم

وفي ٢٣ يونيو سنة ٨٠ صدر امرٌ خديوي بتعيين المستر كولفين مقيماً عمومياً بدلاً من المستر بارنج الذي دعي الى لوندرة ليؤخذ منصب وزارة مالية الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقائه في لجنة التصفية

وفي الخميس الواقع في ١٥ لوليوس سنة ٨٠ و٧ شعبان سنة ٩٧ وفد على الاسكندرية جميع النظار واعضاء لجنة التصفية والمفتشون وغيرهم من ذوي المناصب الرفيعة والامراء والوجهاء وعدد كبير من اعيان البنادر ووجوهها للاحتفال بالعيد الوطني الذي كملت مسداته بسرأي رأس الثين انهاجاً بنجاز اعمال لجنة التصفية وفي ليلة السبت الواقع في ٩ شعبان سنة ٩٧ و١٧ لوليوس سنة ٨٠ انتظم الموكب وبدأ يومود ثلاث اورط من العساكر يتقدم كلاً منها شزيمة من رجال الموسيقى وكان المجند حاملين المصابيح معللة فوق رؤوس العصي وبعد أن سلم الممثلون على الخديوي ووزرائه نزلوا يطوفون الشرف اظهارة المسرة وبعد ان نزل الموكب العسكري سار

اهال الخزينة المصرية تحصيل الإيرادات التي تنازلت عنها للقيام بما تعهدت به وزيادة على ذلك انبى لما عقدت هذه الشروط كان الخديوي هو الحكومة وكانت عقاراته مختلطة بعقارات الحكومة بحيث لم يحجر احد ويقول (بصرف النظر عن بونات الخزينة التي في يدي) اني لم ابرم الشروط مع الحكومة لاني ابرمتها مع الخديوي بل ان بند (٥) من الشروط مصرح فيه تصريحاً لا يقبل الشك في هذه القضية فانه ذكر فيو ان اسمعيل باشا لم يعقد هذه الشروط باسمه بل بالنظر الى انه الخديوي اوريس الحكومة ثم ختم جواباً بأنه مستعد لتفويض مطلوباته السنوية وانه اقام ادمون كارونائياً عنه امام اللجنة . اه

وقد اشتملت لجنة التصفية (فيما روى مكاتب التيمس اذ ذاك) بالنظر في مسألة حليم باشا . قال وهي من المشاكل الصعبة فان البرنس حليم الذي هو عم الخديوي السابق وابن المرحوم محمد علي باشا طلب من اللجنة ان تسمح له بالحضور ليعرض قضية عليه تشكياً من الحكومة المصرية التي نقصت مرتبة السنوي وجعلته ١٥ الف جنيه في السنة فعارضت الحكومة المصرية في حضوره الى مصر لاسباب ظاهرة وبعد ان امعنت اللجنة نظرها في قضيتو وتأملت فحواها جزمت بأنه يمكن لوكيل ذي المام نام بكليائها وجزئياً ان يدب عن مصالح حليم باشا ويؤيدها من غير ان يحضر بالذات فبنا على ذلك امتثل وعدل عن دعواه الاولى وارسل وكيلاً عنه ولكن الوكيل قدم مصحوباً بأحد وجهاء الوطنيين الذين نفهم الحكومة من مصر لاشتهاره بالثورات المتعلقة بحليم باشا فامرت الحكومة بابعاده غير

فقد امكنا ان نقل نظريته محسوسة جأناً من الحسائر التي كان يخشى من انها تفرض على المدايين وان تقدم تأمينات أكيدة لتأدية الديون بكيفية منتظمة وان تغد تدابير قوية لاستهلاك تلك الديون ونعد انفسنا من السعداء حيث اشتركنا في هذا الامر الذي يكون له موقع عظيم في تاريخ مصر وحيث ان حضرتكم الخديوية ومستشاريها مجهولون على حب الوطن واحترام التعهدات والمواثيق ومتنورون بتجارب الماضي فلنا ثقة ثابتة بان تقبل مالية مصر واعنادها في حالة تحفظ لدولتكم الخديوية امتنان اهالي القطر المصري ومحة الملل الاجنبية وبيلها اليكم فاجابة الخديوي على ذلك بالمقال الاتي

انه باستلامي من جنابكم لائحة القانون الذي حضرتم لتقدمه لي اريد قبل كل شيء ان اشكر اللجنة ما اجرته من الاعناء والدقة في شأن هذا الامر المهم ومن الذين ان المأمورية التي احيلت على هذه اللجنة كانت مشتبكة باطراف الصعوبات لما ان الغرض منها تسوية منافع مختلطة ومتعددة مع التوفيق بينها فبالنظر الى تلك الصعوبات وإلى شأن تلك المنافع قبلت حكومتى ان تساعدكم وثقة بان حضراتكم تبذلون همكم في سبيل إيجاد طريقة أكيدة لوصولنا جميعاً الى الغرض المقصود وذلك اتباعاً لافكار حكوماتكم الصائبة على الدوام واني متيقن اننا سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التي اتمتموها الا ان بدون مراعاة خواطر وصدقنا عليها بتمامها فالذي يجب علينا من الان فصاعداً هو انجاز تلك الاعمال وتأكيد ثمراتها وتنتائجها الخيرية ونؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالاستقامة

الموكب الاهلي مقدمة تلامذة مدرسة الجمعية الاسلامية وبايدهم مصابيح الشوع ووراءهم اعضاء الجمعية فلما مثلوا بين يدي الخديوي ابتدأوا بالسلام الرسمي تلميحاً ثم اندفعت التلامذة تنلق عبارات تعرب عن الشكر وفائق السرور ونوالت نعدم المحاهير الغفيرة تحمل المصابيح والمشاعل ثم ابتدأت الالعب النارية في البحر واستمرت الى آخر الساعة السابعة (على الاصطلاح العربي) وكان في الجملة منظراً بهجاً يأخذ بالعقول ويلعب بالابصار

وقد حصل مثل ذلك الاحتمال في كثير من المدن المصرية وأطلق عليه اسم « عيد ١٧ لولب »

ولما قدمت لجنة التصفية للخديوي لائحة قانونها تلا الموسو ريفرس ولسون المقالة الاتية ترجمتها نرجو من مقامكم السامي ان تسعوا لي بان اقدم لابي دولتكم الخديوية لائحة القانون الذي كلنا نبخضه طبقاً للديكرتو المؤرخ في ٢١ مارس الماضي وان ابي باسم لجنة التصفية ما تنماه من ان تسوية حالة مالية مصر تحقق الغرض الذي شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول الأجنبية عند تشكيل هذه اللجنة وقد كانت مأموريتنا مشوبة بالصعوبة الا اننا قد اهتمنا فيها الرغبة الصادقة في التوفيق بين المافع المتعددة المتكونة منها بدون مراعاة الخواطر مطلقاً هذا ولم ننس ان ثروة مصر هي اقوى تأمين لمداينها ولذا لم نتوقف مطلقاً ان نجعل ايرادات الحكومة متكفلة بالمبالغ الضرورية اللازمة لسيار مصالحها الادارية بقدر المبالغ التي رأيت فيها حكومة دولتكم الكفاية ومع ذلك

والكالة اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الإيرادات المخصصة للدين الموحد اما اذا ظهرت زيادة في الإيرادات المخصصة للدين الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين الموحد

البند الثالث المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية ومينا اسكندرية والمرحلة في الميزانية والمصرح بها بتقتضى قرارات خصوصية تصرف دون غيرها من إيرادات المصلحين المذكورين

ومصاريف النقل التي تستحق على الحكومة ولم تدفع نقداً في حالة النقل يجب تسديدها في اخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية

البند الرابع المصاريف التي فوق العادة مثل ثمن اراضى او عقارات او انشاء خطوط جديدة ومشترى الادوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشترى سكك حديدية سبق اعطاء رخصتها بها او وضع خط ثانى او انشاء ابنية جديدة مثل ارضية او جسر او نحو ذلك تدفع من الإيرادات العمومية التي للحكومة وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء

على طلب يتقدم من مديري السكة الحديدية والمينا بتصدق عليه من مجلس النظار فاذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتلفراف والمينا في امر معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية او غير العادية جاز للحكومة حينئذ بناء على موافقة رأي صندوق الدين ان تصرح للمصلحة المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من إيراداتها

والصدقة كما قم بما وجب عليكم فان مسلكنا هو الميل الى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الاستمرار فكونوا واثقين بذلك ومعتمدين ان هذه الخدمة العالية التي اديتموها لفطرتنا سيكون لها ذكر حسن عندنا كالذكر الذي سبق لامتناننا الخفيفي من حكوماتكم التي اظهرت في هذه الحالة ميلها الاكيد اليها كما اظهرت في جميع الاحوال الصعبة التي كابدها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة الى الان . ٥١ . وهذا نص القانون .

قانون

لجنة التصفية الدولية المصرية

نحن خديو مصر

صار الاطلاع على الامرين الصادرين ما اخدها بتاريخ ٢١ مارس والثاني بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠

وبناء عليها عرض لنا من كوميسارية دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا المعينين بامرنا وبعد اخذ رأي مجلس نظار حكومتنا

آمرنا ونأمر بما هو آت

الباب الاول

في الدين المنتظم

البند الاول تسديدات الدين المنتظم تكون في المستقبل بالشروط الاتية بعد

في الدين الممتاز

البند الثاني صافي إيرادات السكك الحديدية والتلفرافات ومينا اسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره

القانون

وعلى باظر مالينا ان يصدر من تلقاء نفسه
سندات قطعية بدلاً من السندات الموقنة التي
لم يحصل تقديمها في هذا الميعاد ويضعها امانة في
صندوق الدين على ذمة مستحقها

البند الثامن السنوية اللازمة لتسديدات
الدين المتنازع من فائدة واستهلاك مبلغ قدره
١١٥٧٧٦٨ جنيهاً مصرياً عبارة عن ١١٨٧٤٤
ليرة استرلينية

في الدين الموحد

البند التاسع الايرادات الآتية تبقى مخصصة
لتسديدات الدين الموحد وهي

اولاً ايرادات الكمارك والعوائد التجارية
تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في
القطر بعد ان يخص من تلك الايرادات والعوائد
قيمة مصاريف الادارة

ثانياً ايرادات مديريات الغربية والمنوفية
والبحيرة واسيوط من بعد ان يخص منها ٧ في
المائة على قيمة التخصيص في نظير مصاريف
التحصيل والادارة

وبدخول في ايرادات المديريات المذكورة
جميع الاموال والرسوم بكل انواعها المقررة
الآن والتي يصير ايجادها في المستقبل ما عدا
ايراد الملح والدخان البلدي

اما ما بقي من المصالح التي كانت ايراداتها
مخصصة ايضاً للدين الموحد بمقتضى الدكرتين
الصادر في ٧ مايو سنة ٧٦ فتكون خارجة من
التخصيص للدين

البند العاشر الفائدة السنوية التي تعطى
لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار ٤

البند الخامس فائدة سندات الدين المتنازع
تبقى مقررة باعتبار ٥ في المائة على القيمة الاسمية
ويسمى دفع الفائدة المذكورة على قسطين احدهما
في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر

واستهلاك السندات المذكورة يكون موافق
للمائة مائة في مدة خمس وستين سنة اعتباراً
من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل بطريق
القرعة مرة في كل ستة شهور

وتعمل القرعة بمعرفة مديري الصندوق في
شهر يناير وشهر يوليو في جلسة علنية

وتسديد السندات التي تخرج بالقرعة يكون
من تاريخ استحقاق الكوون الثاني للقرعة

البند السادس ناظر المالمية مأذون مان
يصدر مبلغ ٥٦٠٠٠٠ جنيه مصري قيمة قسيمة
عبارة عن ٥٧٤٢٨٠٠ ليرة استرلينية سندات
من سندات الدين المتنازع تستعمل في ما هي

مبين في المادة ٦٨ وما بعد ويكون اصدار
السندات المذكورة اولاً فاولاً بحسب اللزوم
وتحسب عليها الفائدة من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠
وتكون مساوية للسندات الاصلية من حيثية

شروط الفائدة والاستهلاك بدون ادنى فرق
وتدخل السندات الجديدة المذكورة في اول
قرعة تحصل للاستهلاك عقيب صدورها

البند السابع بحسب نصية الديون المكتسبة
دفعها بسندات يتسلم لارباب الديون المذكورة
في مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون
سندات موقنة لحاملها والديون التي يصير تسويتها
بعد ان تعطى بها سندات قطعية من اول وهلة
والسندات الموقنة المذكورة يجب استبدالها
بسندات قطعية في مدة ستة من تاريخ نشر هذا

تشمل لعملية القسطين معاً
البند ٤ استهلاك الدين الموحد يكون
بطريق المشتري بالسعر المجاري
يتعين للاستهلاك المذكور ما هو آت
أولاً زيادات الإيرادات المخصصة
لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكووين
سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعها
الحكومة على مقتضى البند السابق

ثانياً جميع المبالغ المبينة في نود ٢ و١٥
و٢٢ و٢٩ و٩٥ من هذا القانون
البند ١٥ الجزء الذي يمكن دفعه سنوياً
لصندوق الدين بمقتضى نص البند الآتي من
أصل الزيادات التي تظهر في الإيرادات علاوة
على المربوط لها في الميزانية يصير استعماله أيضاً
في شراء سندات من سندات الدين الموحد
وهذا مع عدم الإخلال باستعمالها عند اللزوم
فيما هو مبين بالمادة ٧٠

وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور أمانة
في صندوق الدين إلى أن يتيسر لمديره بواسطة
الايضاحات التي تقدم لهم من نظارة المالية
التحقيق عن عدم لزومها لتسوية الدين السائر
(واستهلاك الدين الموحد بطريق الفرعة يكون
ملف)

البند ١٦ يُعتبر زيادة في إيرادات المديرية
والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما رُبط
في الميزانية وتحصل في المديرية والمصالح
المذكورة علاوة على مبلغ ٤٨٩٧٨٨٨ جندياً
مصرياً الذي نقر لمصاريف الحكومة بما فيه
وبركو الاستانة وتسديد الديون الأخرى المتتمة
الحكومة بتأديتها بمقتضى نص هذا القانون من

في المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ أول
مايو سنة ١٨٨٠

وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدها
في أول مايو والثاني في أول نوفمبر
البند ١١ تسديد الفائدة باعتبار ٤ في المائة
يكون مضموناً بالإيرادات التي تخصصت في البند
التاسع وإن لم تكف فيها لإيرادات العمومية التي
للحكومة

البند ١٣ الإيرادات المخصصة للدين
الموحد التي تحصل من ابتداء ٢٦ أبريل لغاية
يوم ٢٥ أكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد
قسط أول نوفمبر وما يحصل من الإيرادات
المذكورة من تاريخ ٢٦ أكتوبر لغاية يوم ٢٥
أبريل يكون لسداد قسط أول مايو

إذا كان في تاريخ ٢٥ أبريل أو في تاريخ
٢٥ أكتوبر ما تحصل من الإيرادات المذكورة
غير كاف لتسديد الكووين بواقع ٤ في المائة
سنوياً فنأظر المالية يدفع حالاً المبلغ اللازم
للتكملة بناء على طلب مديري صندوق الدين
البند ١٣ مع ما ذكر إذا زادت مخصصات

الستة شهور الأولى عن قيمة القسط المتقضى دفعة
فالزيادة تخصص لتكملة كووين شهر نوفمبر قبل
أن يطلب دفع شيء من طرف الحكومة ثم إن
المبالغ التي تدفع من طرف ناظر المالية لتكملة
كووين أول مايو يجري تسديدها له من
الإيرادات التي تظهر في مخصصات الستة شهور
الآخرة أن ظهرت

ولهذا فلاجل معرفة ما إذا كان هناك
افتضاض لدفع شيء من طرف الحكومة لتكملة مبلغ
الفائدة ليعمل في ٢٦ أكتوبر من كل سنة حساب

محمسة عليها من اول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك المقررة اعلاماً بدون ادنى فرق في احكام مشتركة بين الدين المتنازل

والدين الموحدة

النند ٣٠ الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهبية في القطر المصري ومارينز ولويدرة بدون حجز شيء منها والدفعيات التي تحصل في باريس تكون بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فيريكا بدون تغيير

النند ٣١ لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين المتنازل والدين الموحدة

النند ٣٢ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة حسب المقرر في سدي ٣٢٥ و٣٢٣ من القانون المدني يسري مفعوله من جهة الخمس سنوات على فوائده سندات الدين الموحدة والدين المتنازل ومن جهة الخمس عشرة سنة على نفس السندات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرعة

والحساب المدة التي يسقط حق المطالبة بعدمضيها يكون بحسب السنة الشمسية الا فرعية وقيمة الفوائد والسندات التي يسقط حق

المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الدين الموحدة

النند ٣٤ الايرادات التي تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠

وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب التصفية مبلغ ٥٠٠ جنيه مصري ويدفع هذا المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية ادنى حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت

اصل ايراداتها العمومية وهذه الديون هي فوائده اسمهم قتال السويس المطلوبة للحكومة الانكليزية وسنوية الدائرة الخاصة وسنوية المقابلة وزيادة الايرادات المذكورة تنفي حقاً للحكومة تنصرف فيها ما دامت لم ترد على مبلغ الريادة التي تظهر في ايرادات المصالح والمديريات المخصصة للدين اذا كانت زيادة الايرادات المخصصة للدين لا تصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين الموحدة اعني مبلغ ٣٨٤٠٠٠ جنيه مصري فما يلزم لتكملة نصف في المائة يصير دفعة لصندوق الدين من فائض الزيادات في الايرادات غير المخصصة للدين فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شيء على سبيل التكملة فكمال الزيادات في الايرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة

النند ١٧ لا يحصل الاستهلاك الذي كان واجباً اجرائاً بطريق المشتري في استحقاقات اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ واول مايو واول نوفمبر سنة ١٨٧٩ واول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي من الفوائد الذي لم يدفع في الثلاثة اقساط الاخيرة

النند ١٨ جميع الوينات او السندات التي كان يجب استبدالها بسندات من الدين الموحدة بمقتضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها

النند ١٩ ناظر المالية مأدود نان يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحدة بمبلغ غايته ١٩٠٩٣٨٠ جنيهاً مصرياً عبارة عن ١٩٥٨٣٤٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو مبين بالمادة السادسة والعشرين

السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد

البند ٢٨ يحصل الاستبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف وقد تمجد بمعاذ غايته ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المفتضي استبدالها وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تنقدم من اربابها والسندات الجديدة التي تُعطى بدلاً عن القديمة تحفظ امانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها والسندات القديمة يصير املاؤها وتسليمها لناظر المالية

وعلى ناظر المالية انعاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متأخرات كوبات واستهلاك الثلث سلف

البند ٢٩ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة المنوه عنه في الفرزين الاولين من بند ٢٢ يسري مفعوله على كوبات وسندات سلف سنة ١٨٦٤ و٦٥ و٦٧ وقيمة الكوبات التي استخفت والسندات التي خرجت في الفرقة من وقت مبدا هذه السلف وسقوط حق المطالبة بها يستعمل في استهلاك الدين الموجد

في وظائف مأموري صندوق الدين
البند ٣٠ صندوق الدين الذي صار ايجاده بالامر الصادر في تاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين المتنازل والدين الموجد ويستعمل هذه النقود بالتطبيق لاحكام هذا القانون

البند ٣١ المامورون والكتار المانطون بالتحصيلات في المديرية والمصالح المخصصة ابراءها للدين المتنازل والدين الموجد مكثفون بتوريد هذه الابرادات مباشرة لصندوق الدين ولا تدفعهم الا بمخالصات، تعطى من قومسيون

الان في التخصيصات
البند ٢٤ جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات سندات الدين المتنازل والدين الموجد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء

في السلف القصيرة المواعيد
البند ٣٥ قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٧٦ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلف سنة ١٨٦٤ الذي كان يجب حصوله في اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطن السنة اتمهر من السلفتين الاخيرتين اللتين استحق دفعهما في ٢٢ مايو و ٧ يوليو من سنة ١٨٨٠

البند ٣٦ يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكورة باعتبار ثمانين في المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموجد باعتبار ستين في المائة تحسب عليها الدوائد من اول مايو سنة ١٨٨٠

البند ٣٧ ارباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال على ما هو آت

اولاً فوائد السندات القديمة المستخفة عن سلفة سنة ١٨٦٤ من اول ابريل سنة ١٨٨٠ عن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٦ لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلف المذكورة

ثانياً الكسور التي تبقى عند الاستبدال وتكون اقل من اثني عشرة ليرة استرلينية

الدين

البند ٢٣ المأمورون المذكورون في الأربع مديريات المختصة للدين يقدمون لقومسيون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل نوع من الاموال والرسوم تبين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المحجوزة بظهير مصاريف التحصيل والادارة والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر وكذلك تقدم كشوفات ماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر من كل سنة

البند ٢٤ مصلحة الكراك ومصلحة السكة الحديدية والتغرفات ومينا اسكدرية تقدم للصندوق ايضاً كشوفات شهرية مبينة بها الرسوم المقررة في السنة الجارية بما في ذلك من المتأخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المنصرفة في لوازم الادارة والمبالغ التي صار توريدها لصندوق الدين والباقي بالخزينة لحد آخر يوم من الشهر وكذلك تقدم كشوفات ماثلة للكشوفات المذكورة من مصلحة الكراك في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر ومن مصلحة السكة الحديدية في ١٤ ابريل وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة

البند ٢٥ تبين وعزل مستغني الصندوق ونسوبة علاقته مع عائلته تكون بمعرفة مديريه البند ٢٥ مصاريف مستغني الصندوق وادواته والكوميونات والمرتبات التي تخصص

لعملائه ومصاريف الكميو والنيكورتاه ونقل النفود وبالجمله جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين المتناز والدين الموحد تكون على طرف الخزينة ويعمل عنها سنوياً ميزانية بمعرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار وباطر المالاية يعطي لصندوق الدين سلفة مستديمة بناسه الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من اصل المصاريف المذكورة

البند ٢٦ على قومسيون الدين ان يعلن في كل سنة تقريراً عن اجراءاته ويقدم حساب ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم في حسابات مصالح الحكومة

البند ٢٧ لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة مهما كان نوعها الا بموافقة رأي قومسيون الدين ومع ذلك يجوز لناظر المالاية ان يأخذ بحساب جاري مبلغاً لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية البند ٢٨ حيث ان كوميسارية الدين م النائبون الشرعيون عن ارباب الدين العمومي فلهم ان يقيموا امام الحاكم المختلطة دعواهم على المالاية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالابرادات المختصة وبسعر فائده الدين وبالصيانة المكلفة بها الحكومة وبالجمله بشأن كافة التعهدات المروضة على الحكومة بتمنضي هذا القانون فيما يخص بتسديدات الدين المتناز والدين الموحد

البند ٢٩ جميع احكام الاوامر الصادرة في ٣ مايو و ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى مرعية الاجراء

الباب الثاني

فما يتعلق بالدائع السنية

البند ٤٠ تكون ملكاً للحكومة املاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوقة بالكونترانو الرقم ٢ يوليو سنة ١٨٧٢ أو في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكونترانو

البند ٤١ هذه الاملاك تكون مخصصة لضمانه دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الحجر عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور إخلال بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨

وابرادات الاملاك المذكورة ومحصلاتها لا يجوز الحجر عليها الا بشأن الديون الخصوصية التي عقدتها الدائرة السنية لادارة اشغالها بعد

عقد الكونترانو الرقم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨
البند ٤٢ الاثبات التي نتج من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره

البند ٤٣ يدفع للدائرة السنية من نفود التصنية مبلغ قدره اربعمائة وخمسون الف جنيه مصري لسداد المبالغ التي دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشئ لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مترتبة على التخصيصات التحدوية وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وبها الحكومة والدائرة مطالبة الاخر بشيء بالكيفية بخصوص الحقوق المتقدمة على سنة ١٨٨٠ وهذا يخص من مبلغ الاربعائة وخمسين الف جنيه مصري المار ذكره جميع الاموال

المطلوبة من الدائرة عن سنة ١٨٧٩

البند ٤٤ فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون خمسة في المائة على القيمة الاسمية اربعة منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالابرادات العمومية التي للحكومة والواحد الباقي يكون نصفه فائدة تكيلية

والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عندما يريد صافي ايرادات الدائرة السنية بمقتضى الحساب المتوخى عنه في المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة بواقع اربعة في المائة على النية الاسمية التي للسندات المتداولة. والفائدة التكميلية المذكورة ويكون اعطاؤها بقدر مبلغ الزيادة لا غير ودفع الفائدة المقررة يكون على قسطن الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر من كل سنة ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوبونات

اما الفائدة التكميلية فانها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصول خصوصي ولا يعطى كسور فائدة اقل من ربع في المائة

البند ٤٥ يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هو آت

اولاً من مبلغ قدره ١٨٠٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من اصل مبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة الثالثة والاربعين

ثانياً من زيادة صافي ايرادات على خمسة في المائة وذلك لحد القدر المين في المادة الثامنة والاربعين وهذا المبلغ الاحتياطي يشتري به سندات من سندات الدائرة السنية او من سلفة الاملاك الميرية او من الدين المتناز او من

والسداد باعتبار ٨٠ في المائة
البند ٥٠ تشكل مصلحة الدائرة من ناظر
عمومي ومجلس ادارة ومجلس اعلى
البند ٥١ تعيين الناظر العمومي يكون
بامرنا ويكون له اجراء جميع الصرفات الادارية
ما لثبوت الا في ذكرها

البند ٥٢ يتألف مجلس الادارة كما كان
مؤلفا المجلس الاعلى المقرر تنكيه في الكونترات
الرقم ١٣ يوليو سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع
الوظائف التي كانت للمجلس الاعلى المذكور

البند ٥٣ تعيين ورفع جميع الموظفين
الكارا وبجارات الاطيان التي تكون اقل من
٢٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ست سنوات

نعرص على المجلس المذكور للتصديق عليها
للمجلس ايضا ان يأذن الناظر العمومي
بالمرافعة امام الحاكم مدعيا كان او مدعى عليه
وان يحكم في المسائل الادارية التي يترأى لزوم
توسطها فيها

البند ٥٤ مراقبا الدائرة يتعيان بامرنا
وانتخابها يكون بمعرفة حكومي اكلترة وفرنسا
بصفة غير رسمية وعند عدم حصول ذلك بمعرفة
هاتين الدولتين يكون انتخابها بمعرفة من كبار
موظفي الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا او
متقاعدين

البند ٥٥ المجلس الاعلى يتشكل من ناظر
المالية والمتنشين العموميين واعضاء مجلس
الادارة وعند غياب المتنشين العموميين او
وجود مانع يمنعها من الحضور يتوب عنها فيه
مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتها
وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والاقرار

الدين الموحد ويكون مخصصا لتكملة الفائدة
باعتبار اربعة في المائة في حالة عدم كفاية
الايادات لذلك وعند استحقاق كل قسط
يقرر مجلس الادارة المقدار المنقضي رهه او يعة
من هذه السدادات لتأدية القسط بأكمله بعد ابقاء
الدفود اللازمة لسير المصلحة

البند ٤٦ اذا كانت ايرادات السنة الحساية
المضاف اليها المبلغ الاحياطي غير كافية لتكملة
هذه الفائدة فعلى الدائرة ان تدارك بواسطة
الاستفراض ما ينقص عن ذلك عدد استحقاق
كل قسط

البند ٤٧ في آخر كل سنة تقطع الدائرة
حساب ايراداتها ومصروفاتها فان ظهر ان صافي
الايادات مع اضافة المبلغ الاحياطي سواء صار
صرفة في اثناء السنة او كانت باقيا لغاية ٢١
ديسمبر لا يكفي لتأدية ٤ في المئة على القيمة
الاسمية للسدادات المتداول فيها فعلى الحكومة
حيثما ان تدفع للدائرة في مدة خمسة عشر يوما
قيمة الفرق

ولا يجري مطالبة الدائرة بئني من اموال
اطيانها الصائفة بالمديريات غير المرهونة ما لم
تسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة

البند ٤٨ الجزء الذي يبقى نقدي في
آخر السنة من صافي الايرادات بعد دفع الفوائد
باعتبار ٥ في المائة وتكون المبلغ الاحياطي البالغ
قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري بصير استعماله في
الاستهلاك

البند ٤٩ يكون الاستهلاك بشراء سندات
ما دام لم يتجاوز سعرها ثمانون في المائة فاذا
تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة

وان تعطي لم بها وصلاً لبرأة ذمتهم منها
السند ٦٠ تكون حقاً للدائرة ولا يجوز
مطالبها بها كبروات دينها العمومي التي لم تطلب
قيمتها في مدى خمس سنين احسباً من تاريخ
استحقاق كل منها وكذلك السندات التي تعين
للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها في
مدة خمس عشرة سنة وهذه المواعيد تحسب بحسب
السنة الشمسية الافرنجية

السند ٦١ سندات دين الدائرة الخاصة
يصير اسنادها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة
مئة بسندات من سندات دين الدائرة السنوية
العمومي محتسبة عليها الفوائد من ١٥ ابريل سنة
١٨٨٠ والسندات المذكورة بحسب تقديمها
للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا
سقط الحق فيها

والقسط السنوي المخصص الان لدين الدائرة
الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠ جنيه مصري يصير
توريك من ناظر المالية للدائرة السية في كل
سنة النصف من اول ابريل والنصف الثاني
في اول اكتوبر وكوبون الدائرة الخاصة المستحق
في اول يناير سنة ١٨٨٠ يصير دفعة عند
الاستبدال لحاملي السندات من نفود التصنية
واما الفائدة المستحقة من اول يناير لغاية
١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار خمسة
في المائة من عيوم الايرادات التي للحكومة.

السند ٦٢ جميع شروط الكونترواتو الرقم
١٢ لوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء ما دامت
غير مخالفة لما تدون في هذا القانون من
الاحكام

عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوي والتصديق
عليه والتصريح بعقد السلف والبيوع والايامارات
غير الايامارات المذكورة بالبند الثالث والخمسين
وتقدير المبلغ الذي لا يمكن تجاوزه في الحساب
المجاري وتعين نوع السندات التي يصير شراؤها
بالمبلغ الاحتياطي ومع ذلك فان مشروعات
البيوع والايامارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم
الي الا اذا كان المراقبان متحدي الرأي على
مواقفهما في مجلس الادارة والقرارات التي تصدر
من المجلس المذكور في هذا الشأن لا تكون واجبة
التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار
البند ٥٦ للمجلس الاعلى ان يحكم ايضاً
في قرارات مجلس الادارة التي يقدمها له احد
اعضاء هذا المجلس

السند ٥٧ وزيادة على ما مراقبي الدائرة
من الوظائف المبينة في النصوص السابقة يصير
اعتبارها نائين شرعيين عن حاملي سندات دين
الدائرة العمومي ويسوغ لها هذه الصفة ان يطلبوا
بواسطة جميع الطرق القانونية تنفيذ ما تعهدت
به الحكومة لحاملي السندات المذكورين

السند ٥٨ سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات
الدائرة التي لم تستبدل للان يجب تقديمها لاجل
استبدالها قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط
حق المطالبة بها

وبعد مضي هذا الميعاد لا يجوز اقامة اي
دعوى لا على الدائرة ولا على الحكومة بخصوص
السندات والبونات المذكورة

السند ٥٩ على مصلحة الدائرة ان تطلب
تسليم السندات المستبدلة او المستهلكة من جميع
الشخاص المودعة عندهم تلك السندات الان

الباب الثالث

في الدين السائر

البند ٦٣ تصفية الدين السائر وتسويته تكون من الموجودات الآتية وهي
اولاً الباقي من سلفة الاملاك الميرية
ثانياً النفود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في خزانة النظارات والمديريات والمصالح التي لم تكن مخصصة بمنقضى هذا القانون للدين المنتظم
ثالثاً الزائد من دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين العمومي
رابعاً المبالغ المحصلة او التي يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والاموال من اي نوع كانت في المديريات والمصالح مخصصة كانت للدين المنتظم او غير مخصصة
خامساً العقارات المجازة للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع والمصالح العمومية او الضمانة سلفة الاملاك الميرية او دين الدائرة السنية العمومي وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سدادها
سادساً ما ينتج من تغيير البونات او السندات التي تسلمت او تسلم للخزينة من بعد اداء قيمتها عملاً بمنطوق الاحكام الصادرة من المحاكم سابقاً سندات الدين المتار التي يصير ايجادها على مقتضى المدون في البند السادس من هذا القانون
ثامناً الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنتظم حسب المدون في البند ١٥ من الزبادات التي تظهر في الموازين وذلك في الحالة الميمنة بالبند

السابع

البند ٦٤ العقارات المذكورة في الفقرة الخامسة من البند السابق لا يجوز توقيع المحجز عليها من مدائني تصفية الدين السائر لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائني الحكومة لغاية تمام التصفية
البند ٦٥ ناظر ما لبقنا مأذون بان يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق السلفة قدره ٦٥٠٠٠ جنيه مصري وان يعطي تأميناً عليه رهناً عقارياً على كل وبعض الاملاك الميرية الميمنة في الفقرة الخامسة من البند ٦٣ والاملاك التي ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف ثمنها في اداء المبلغ المذكور لحين تمام سدادها ولا يجوز توقيع المحجز عليها الا بعد اداء هذا المبلغ او لحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ غاية ما يكون
البند ٦٦ الدين السائر المتقضي تصفيته هو ما يأتي
اولاً ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم او التي تنشأ من احكام تصدر في القضايا القائمة عليها الان
ثانياً جميع الديون التي اقرت او تقر الحكومة على صحتها في اثناء التصفية وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل اول يناير سنة ٨٠ ما عدا السلف العمومية المتقدمة في الخارج او في القطر وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للنصوص الآتية اما التسويات التي سبق اجراؤها على حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة
البند ٦٧ تدفع بتمامها نفداً المطلوبات الآتية وهي

تحسب لغاية حلول استحقاق كيون الدين
المتار الذي يتقدم على التسوية وتُدفع على
الوجه الآتي

تلائون في المائة نقدًا

وسبعون في المائة بسندات من سندات
الدين المتار باعتبار المائة مائة ويكون لها الحق
في الكوبون الذي يكون جاريًا وقت التسوية
والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ غرشًا
(٣٠ ليرة استرلينية) تُدفع نقدًا وكذلك بقايا

الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ
وأما المبالغ المتقضي دفعها نقدًا فلا تحسب
لها فوائد

البند ٧٠. يحجر من الموجودات المخصصة
لتسوية الديون الساع مبالغ ٦٥٠٠٠ جنيه مصري
قيمة اسمية من سندات الدين المتار أو ما يقابله
من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبنى
لتسوية الديون المذكورة وعند عدم كفايته بكل
من الأشياء الآتية التي تبقى دون غيرها ضامنة
لأرباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم
والأشياء المذكورة هي

أولًا ما يكون باقيا بدون بيع من
الاملاك المرهونة تأمينًا على سلفة السثمائة وخمسين
الف جنيه مصري المصرح بمقددها في البند ٦٥
بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها
ثانيًا جميع املاك الحكومة الاخرى الجائر
حجزها وبيعها

ثالثًا الجزء المخصص للاستهلاك حسب
المدون في البند ١٥ من هذا القانون من
الزيادات التي تظهر في الإيرادات الغير مخصصة
للدين المنتظم ولا يصير استعمال هذه الزيادات

أولًا المتأخرات من ويركو الاستانة
ثانيًا الديون الضمونة برهونات عقارية
مسجلة قبل ٣ و ٢ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك
المخصصة لضمانة سلفة الاملاك المصرية

ثالثًا المتأخرات من الماهيات والمعاشات
والاجر

رابعًا المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن
صندوق الاقام بالشروط المبينة في البند ٧٢
من هذا القانون

خامسًا المبالغ الموضوعة في خزينة الحكومة
على سبيل الامانة

البند ٦٨ وغير ما ذكر من جميع ديون
الحكومة المبينة في البند ٦٦ تجري تصنيفها من
اصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ ابريل
سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة في البند ٧٢ وما
يتلوها من المواد ويجري دفعها بالشروط
الآتية وهي :

تلائون في المائة نقدًا

وسبعون في المائة بسندات من سندات
الدين المتار باعتبار المائة مائة وبحسب لها
فوائد من ابتداء ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠

والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ غرشًا
(٣٠ ليرة استرلينية) تُدفع نقدًا وكذلك بقايا
الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ
والمبالغ المتقضي دفعها نقدًا لا يحسب
لها فوائد

البند ٦٩ الديون التي تنشأ من احكام
المحكم المربع صدورها في القضايا المتامة الآن
بخصوص المحقوق قبل اول يناير سنة ٨٠ تجري
تسويتها من اصل ومصاريف وفوائد قانونية

فمن كان منهم آخذاً رهناً على عقار من عقارات الدائرة الخاصة فهو مختير أما بأجراء ما له من الحقوق على المهرن او ترك المهرن والاستيلاء على مطلوبه بالشروط المذكورة اعلاه وعلى المدائنين المذكورين ان يعلنوا ما يجنارونه في مدة ثلثة اشهر ابتداء من نشر هذا القانون والا لا يصير اعتبارهم كمدائني الحكومة وان اجروا ما لهم من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم ادنى حق في الرجوع على الحكومة بما يتبقى من ديونهم

اما الذين تدفع لهم ديونهم من نفوذ التصنية فحقوقهم في الرهونات تنقل للحكومة بمجرد الدفع لهم

البند ٧٥ تُستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة ١٨٧٨ من مخصصات دولتلوا سميعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات حضرات اعضاء عائلته الاتي ذكرهم وهم حضرة دواثلو والدته وحضرات الاميرات حرمه وحضرات الامراء انجاله وزوجاتهم واولادهم والاميرات كرماته وازواجهن واولادهن ولا تصير مطالبتهم بالمبالغ المطلوبة منهم او من دوائرهم على سبيل اموال او عوائد متأخرة لغاية اول يناير سنة ٧٩ وزيادة على ذلك فانه يختص بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من نفوذ التصفية لتسوية الديون المطلوبة من اعضاء عائلتنا المذكورين اعلاه وتسوية الديون المطلوبة من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة في البند ٧٤ واجراء هذه التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بان تشع في ذلك نصوص القانون التجاري العمل بمقتضاه امام المحاكم المختلطة فيما يتعلق

في الاستهلاك الا بعد تمام تأدية الديون المذكورة في البند السابق ومع وجود هذا التخصيص فان الزبادات المذكورة التي تظهر في الموازين لم تنزل معتبرة من النفود المبرية

البند ٧١ قد صار التصديق على التسويات الخصوصية المبينة بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (ا) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونة برهونات او امتيازات او فتح كونترات معقودة بتوريد اصناف ولم يصير تنفيذها تمامها

البند ٧٢ يدفع تمامه سندات من سندات الدين المتار باعتبار المائة مائة الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدّر بمبلغ ٢٩٠٩٧٦ جنيناً مصرياً والدين المطلوب لديوان المكاتب المالية المقدّر بمبلغ ١٢٢٤٣ جنيناً مصرياً والمبالغ المطلوبة المذكورين من صندوق الايتام المتقضي دفعها نقداً يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق او من نفوذ التصفية مع اضافة فائدة عليها باعتبار اربعة في المائة

البند ٧٣ ارناب الديون الذين بايديهم احكام صادرة من المحاكم وعملت لحقوقهم تسويات خصوصية تدوّنت في بندي ٦٧ و٧٢ لم الخيار في التسويات الخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المبينة في بندي ٦٨ و٦٩

البند ٧٤ مداينو الدائرة الخاصة الذين بايديهم حالات على مخصصات الخديو السابق ومقيدة بنظارة المالية او مؤشر عليها منها او الدين بايديهم احكام صادرة من المحاكم مؤيدة بصير اعتبارهم لحقوقهم كمدائني الحكومة وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة في بندي ٦٨ و٦٩ ومع ذلك

التوزيع على الغرماء

السند ٧٦ يخص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنبها
مصرياً لصرف المتأخر من مخصصات أعضاء
عائلتنا المذكورين في السند السابق عن سنة ١٨٧٩
السند ٧٧ المخصصات السابقة على أول
يناير سنة ١٨٧٩ المتأخر لباقي أعضاء عائلتنا
غير المذكورين في السند ٧٥ نصير تسويتها وصرفها
لهم بالشروط المذكورة في السند ٦٨ وإما متأخرات
مخصصاتهم سنة ١٨٧٩ فنصرف لهم بقاها
السند ٧٨ أما المرتب السنوي الذي قدره
٦٠٠٠ ليرة استرلينية السابق تقريره لحضرة
دولتو الأمير عبد الحليم باشا ومعطى بـ بونات
خزينة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من أول
يناير سنة ٨٠ إلى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصري
بالنظر لأمراً الصادر في ٢١ يناير سنة ٨٠
وهذا المرتب السنوي غير جائز تحويلة ولا توقيع
الحجز عليه وقد سمحت من دفاتر ديون الحكومة
بونات الخزينة المعبر عنها ببونات حليم المحددة
من نظارة المالية في ٢ أكتوبر سنة ١٨٧٠
الموافق ١١ رجب سنة ١٢٨٧ وممنوعة من مئة ٢٢
وما يتلوها من النمر لغاية مئة ٨٠ (والغاية
داخلية) فبمئة كل واحد من البونات المذكورة
٢٩٢٥٠٠ ق ت (٣٠٠٠ ليرة استرلينية)
استحقاق ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ و١١ يناير و١١
يوليو من السنين التي تلتها ولا يصير دفع أي
بون من البونات المذكورة في أي بلد وجد
السند ٧٩ زيادة عن المرتب السنوي البالغ
قدره ١٥٠٠٠ جنيه مصري المدرج ببزانية
الحكومة ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٠ فإن
كامل مبلغ الخمس بونات وقدره ١٥٠٠٠ ليرة

استرلينية المستحق دفعها في أثناء سنتي ١٨٨٠
و١٨٨١ وفي ١١ يناير سنة ١٨٨٢ وبموجب أن
تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملاً
بنصوص الكونترانو المعقود في ١١ يوليو سنة ١٨٧٠
بين حضرة دولتو الخديو اسمعيل باشا وحضرة
دولتو الأمير حليم باشا يكون واجب الاداء
ابتداء من نشر هذا القانون وبصير درجة
ضمن الدين السائر لتجري تسويته ودفعه بالشروط
المبينة في السند ٦٨

السند ٨٠ يكون لحضرة دولتو البرنس
حليم الحق في اخذ التركات التي آلت أو تؤول
اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت
لشارلو عن ذلك المدرج في الكونترانو الرقم ١١
يوليو سنة ١٨٧٠

السند ٨١ يعتبر لغواً كأنه لم يكن السيد
المدون في نفس الكونترانو المذكور الذي بمقتضاه
تنازل حضرة البرنس حليم عن طلب أي مرتب
له أو لولاده بعد استحقاق القسط الأخير من
الاقساط السنوية وكل واحد منها عبارة عن
١٥٠٠٠ جنيه مصري المذكورة في السند ٧٨

السند ٨٢ حالة كل من الحكومة وتركه
المرحوم اسمعيل صديق باشا تبقى مقررّة على
الوجه الاتي

وهو أن الحكومة تعهد بما على التركة من
الديون المعترف بصحتها وبالديون التي بموجب
أن تنشأ من الدعاوي المقامة الآن عليها كما هي
مبينة في الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر
عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بقاها
نقدًا وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين
وهو الحكومة والتركة أو مستحقها مطالبة الاخر

الحجر عليها او يملكها بمضي المدة الطويلة بشرط
بقاء سرايتي الميا والروضة محصنين لضمان دين
الدائرة السلية العمومي كاليمين في بندي ٤١ و ٦٣
من هذا القانون ومع ذلك فالحقوق المكتسبة
بمقتضى رهونات مسجلة على تلك الاملاك قبل
نشر الديكريتين المذكورتين تكون مرعية ولا يجوز
بيع العقارات المبنية في الديكريتين السالف الذكر
الا اذا صدر ديكريتين باذائها ضمن العقارات
التي يجوز للحكومة التصرف فيها

البند ٨٥ جميع المبالغ المطلوبة للحكومة او
لصالحها من مدائني التصفية ماي وجبه وبأيتي
سبب كان يصير خصمها قبل اجراء اي تسوية
كانت ما لم من الديون وذلك بدون اخلال
بالمقاصات الخصوصية المدونة في هذا القانون

البند ٨٦ ابتداء من تاريخ نشر هذا
القانون لا يقبل من اي شخص كان اقامة اي
دعوى كانت على الحكومة او على مصالحها امام
اي محكمة لاي سبب وبأي صورة كانت بخصوص
الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠
ما لم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل في تحديد
مقدار الديون المبنية عنها في البند ٦٦ وبالتبوء
المبنية في البند ٦٧ وما يتلوهما

البند ٨٧ لائحة المناقبة المنسوخة بمقتضى
الديكريتين الصادر في ٦ يناير سنة ٨٠ تبقى ملغاة
بوجه قطعي بالتبوء المبنية في البند الخامس من
الديكريتين المذكورتين ونصوص البند الثالث من
ذلك الديكريتين تكون ملغاة ايضا

ودفعات المناقبة التي تثبت صحتها تجعل
حقا في التعويض للاشخاص الذين يكونون وقت
اجراء التسوية المذكورة ادناء مالكيين الاطيان

بنيء ولا طلب عمل حسابات بينها ولا اقامة
دعوى ولا مطالبة ولا استرداد شيء ما باسب
سبب كان

البند ٨٢ يترتب على تسويات الديون
ودفعها بالتبوء والشروط المدونة في هذا القانون
براءة ذمة الحكومة ومصالحها براءة كلية وقطعية
من جهة مدائني التصفية ومن يقوم مقامهم بها
كان ما لم من اوجه الاولوية بدون احتياج
لان عمل بخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة
١٨٨٠ حسابات اخرى ولا لاقامة دعوى ولا

للمطالبة بحقوق او استرداد من كلا الطرفين
وبناء على ذلك يجب على المدائنين الذين
يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المبنية في
هذا القانون ان يعطوا كتابة عند اخذ سندات
المخالصة منهم بتبوءهم شطب ومحو اي رهن عقاري
وغیره من الحقوق ما قد تسجل لم على املاك
الحكومة فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى
الحاكم ان تأمر بمحو وإبطال ما ذكر

وكذلك يكون العمل في حق كافة الاجراءات
التنفيذية والتنفيذية التي يكون قد اجراها بعض
مدائني التصفية على الحكومة ومصالحها قبل نشر
هذا القانون او التي يجرونها بعد نشره

وهذا البند لا يجل بنيء ما من الحقوق
المبنية المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية
أعطيت بتوافق وتراضي الطرفين ومصاريه
تسجيل او محو الرهونات العقارية تكون على طرف
التصفية

البند ٨٤ املاك الحكومة المبنية في الديكريتين
الرقم ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ تكون معتبرة من
ضمن الاملاك المبرية الهومية التي لا يجوز توقيع

الذي هو عبارة عن صافي مطلوب كل واحد من اصحاب الحقوق يكون اساساً لتوزيع التعويض البند ٨٩ يتخصص مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠٠ جنيه مصري ابتداء من اول يوليو سنة ٨٠ لاجل تسديدات تعويض المناقبة ويؤخذ المبلغ المذكور من الابرادات المبينة في الميزانية المخصصة للدين العمومي بمقتضى البند ١٦

والمفاد المذكور يجري توزيعه على المالكين السائف ذكرهم باقساط سنوية تخصم من اصل اموال الاطيان وهذا التوزيع بصير اجرائه بينهم بالنسبة لصادي مطلوباتهم التي تنقصر من واقع حساب كل منهم

وفي حالة ما اذا لم تتم التصفية في وقت بحيث يمكن خصم نصف سنوية سنة ٨٠ من اموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للممولين في جرائد سنة ٨١

البند ٩٠ الاقساط السنوية يسمر تسديدها مدة خمسين سنة وتنفيذ بالبلاد في دفتر خصوصي يدرج به في الحسابات المفتوحة فيه لكل من ارباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالي والقسم التابعة له وبيان الاطيان التي تخص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيازتها ومقدار ضربيتها

وعند نفل ملكية كل ارض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المباعه من حساب ماكلها الاصلي ويضاف لحساب المالك المستفيد في الدفتر الخصوصي المذكور

البند ٩١ عند تقييد اعمال التاربع يصير نقد برقيمة الاطيان وتوزيع ضربيتها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة

المخصصة بها هذه الدفعات
ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيمة باسمه في دفاتر الاموال هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم .

وعلى المالكين المذكورين ان يثبتوا حقوقهم في طلب يقدمونه بالكتابة او شفاهاً قبل اول يناير سنة ١٨٨١ للمديرين والمأمورين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك

البند ٨٨ ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجري اعمال الحسابات الشخصية المخصصة بالمطالين بان يعتبرهم مدائنين (١) اولاً بالدفعات التي اجراها بالتوالي المطالبون المذكورون او الملاك السابقون على سبيل المناقبة

ثانياً بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار اربعة في المائة ثم يصير اعتبارهم مدبوين (٢) اولاً بمبلغ الامتياز الذي خصم سنوياً من اصل الاموال بناء على دفع المناقبة ثانياً بتأخرات الاموال والرسوم من اي نوع كانت وبالدبوين المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل اول يناير سنة ٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً ملغياً ثالثاً بفوائد مبالغ الامتياز والتأخرات والدبوين المذكورة بواقع اربعة في المائة ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينه او رجع يتفصح انها غير حقيقية والتي تكون قد نقيدت بمقتضى اوامر علية ولم يعقبا دفع

والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة

الدين العمومي ونخصيصه لاستهلاك الدين الموحد
البند ٩٦ يصير اعمال حساب خصوصي عن
اعمال التصنية ويجري تقديمه لنا من ناظر المالية
قبل ٣١ مارس من كل سنة عن المدة الماضية
لحد ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى ان يتم
الاعمال المذكورة وهذه الحسابات تنشر في جريدة
المونيتور اجسيان

البند ٩٧ لا يترتب على هذا القانون
ادنى اخلال بشروط الكونتراتو المعقد في ١٣
ابريل سنة ٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدتي سلفة
الاملاك الميرية وينتضي هذه الشروط ايرادات
مديرية قنا مخصصة بوجه الاحياط لضمانة السلفة
المذكورة

البند ٩٨ يصير نشر هذا القانون في
جريدة المونيتور اجسيان ويكون مرعي الاجراء
ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هنالك نقوص
مغايرة لث ناشئة من قوانين وذكريقات او قرارات
من المجلس الخصوصي او اوامر عليا او لوائح او
كثيرات عوائد متبعة

البند ٩٩ على نظار دواوين حكومتنا
تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه
(طبق الاصل)

صدر بسراي رأس التين في ١٩ يولي
سنة ١٨٨٠

محمد توفيق
بامر المحضر الخديوية رئيس مجلس النظار
وناظر الداخلية وناظر المالية موقفا رياض
وهذه صورة كل من الكسنيين المذكورين في
احد بنود هذا القانون

البند ٩٣ يسلم المدير لكل من ذوي
الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية
شهادة بين فيها مقدار التفسيط السنوي الذي
ينفذ في دفتر البلدة الخصوصي
والتفسيط السنوية تنفيذ كل سنة في الاوراد
التي تسخر من جريدة المولين وتُنزل من
ضرائب اطيائهم

وفي المواعيد التي تعدد بمعرفة ناظر المالية
على الصارفة ان يخصوا كل سنة تفسيط السنة
الجارية في دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة
مقبوضة من ارباب الحقوق من اصل اموال
اطيائهم

وفي مقابلة هذه الخصوصيات يبنى تحت
تصرف ناظر المالية المبلغ الذي تخصص لتأدية
هذه السويات ومع ذلك فان الجبر الذي يخص
منها المديرية المخصصة للدين العمومي يلزم
رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل
٢٦ ابريل و٢٦ أكتوبر

البند ٩٤ تنبئ في لائحته يقدمها ناظر
المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المتقضي
انفاذها لعل حسابات المقابلة وعمل حسابات
التفسيط السنوية وكيفية العمل فيها ومراجعة
العمليات

الباب الخامس

احكام عمومية

البند ٩٤ المصاريف من اي نوع كانت
التي تترتب على اعمال التصنية تؤخذ من عموم
موجودات تصنية الدين السائر

البند ٩٥ ما يبقى من الموجود لتصفية
الدين السائر بعد ادائه يصير توريبه لخزينة

عليها الفوائد لعاية تمام السداد وبلغها ايضاً
المصاريف

بنك الانجلو اجسيان عن	
حساب استحقاق عاية فبراير	٢٦٢٣٥٠٠
سنة ١٨٨٠	
البارون ايساوروس	
حساب نفري	٢٣٤٥٢٢ ١٢
اخوان شيلان حساب نفري	٥٣٢٧٦ ٢٦
ادوار كبراره	٦٢٣٥٢ ١٦
قومية فليل	١٨٧٩٤ ٢٣
اوريك	٨٤٤٤ ٢٧
	<hr/>
	٢٠٠٩٩٠٠ ٢٦

ثالثاً

دعوى متنازع فيها وهي مقامه امام المحاكم
مبالغها تحت الثبوت والتقدير

عائدة وشركاهم عن فرق ثمن بونات يدعون
انه صار مشترها على ذمة المرحوم اسمعيل باشا
صديق

عائدة وشركاهم عن رأس مال يدعون انه
تعهد به ولم يورده المتوفى في محل الشركة المعروفة
باسم عائدة وشركاهم
حسن موسى العقاد عن مبلغ بدعي انه
اجرى تسليفة نقدية

مارينلي عن الشغال واشياء اجري توريدها
يوسف كحيل عن دين محوّل اليه

رابعاً

اجرة افوكانو التركة تحت التقدير

كشف (١)

عن التسويات التي حصلت

جرنفلد وشركاه في ١٤	
يوليو سنة ٨٠	٤.٩٥٠.٠٠٠ ..
جورجي زورو وشركاه في	
٥ يوليو سنة ٨٠	٢٣ ٢٩.٥٨١٦
اشيل بارزوه في ١٠ يولي	
سنة ٨٠	٢٥ ٠٠٧٢١٦٢٦
كوبيل وجرسبرج وكرشيام	
في ٢٤ مايو سنة ٨٠	.. ١٤٢٧٨٦٥٠
رمتون	.. ٦٢٢٧٥٠٠
ارسترونج	.. ٢٣٤.٠٠٠
بابويه	٥٠ ١٩٩٩١٢٨
اخوان روسوه	٢٠ ٧٢٢٩٦٨٢
	<hr/>
	٨٢٢٦٢٤١٤ ٢٣

كشف (ب)

اولاً

ديون مشبونة امام المحاكم الشرعية ولم يكن	
عليها فوائد ومصاريف	
مصطفى صديق باشا	٢٣ ٤٦٨٢٤٧
فريده هانم	١٥ ٠٧٧٦٣٠
من موري	٠٣٢٩١٦
روئين	٠٣٦٥٠٠
كورونكي	١٠٧٣٥
محمد افندي برتو	٨ ١١٨٦٢
	<hr/>
	٦٢٧٩٨٢ ١٦

ثانياً

ديون مشبونة امام المحاكم المختلطة تخسب

فصل

(بعض احوال)

وقبل ان يفوتنا الكلام على بعض الحوادث والاحوال التي جرت في ذلك العهد نقول ان محب الرتب هطلت في تلك الايام من سماء المكارم الخديوية فعمت كثيرين من مأموري الملكية والعسكرية فظن بعض الناس ان ذلك يزيد مالية الحكومة ارتناكاً بما يرتب عليه من زيادة الرواتب فاصدرت نظارة الداخلية منشوراً الى جميع الادارات مفاده ان الرتب الملكية لا توجب زيادة المرتب وإنما تكون لتخليه ذويها بربنة الشرف ليس الا

وفيها ظهرت عدة منشورات متباينة الاغراض والاضاع اشار فيها محرروها على الحكومة بانتهاج ما يزعمون انه نافع للبلاد والعباد ومن ضمن تلك النشرات كراسة فرسوبة العبارة موسومة بمنشور الحزب الوطني المصري يزعم ناشرونها معربة عن اصلها العربي وقد افتتحت بالاثبات وجود الحزب الوطني واظهار حقوقه وبيان واجباته ثم انتقل صاحبها الى الانتقاد على الحكومة من وجه انها لم تقم برأي الامة ثم اعترض على الدين المتنازع واخصاصه بالضمانة وختم بيات مقصد الحزب المذكور في اربعة ابواب الاول ان نعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة بالمتنازع والخديوية والثاني ان يُلغى الحكم الصادر بتخصيص دخل السكة الخديوية للفرس المتنازع فان لم يرض بذلك الدائنون من الانكليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير ان تؤخذ بقية الفائدة المعينة لهم من الدخل

العومي والثالث ان تكون الديون المتنازع والسائرة والمتعلقة ديناً واحداً مضموناً بال اامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ والرابع ان تقام ادارة مراقبة وطنية خصوصية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتفرم الحكومة المصرية

وفي اواخر سنة ٧٩ قدم نوبار باشا من اوربا الى مصر وفيه استعفى غوردون باشا من حكمادارية السودان وتعين لما رؤوف باشا وفي يوم الاربعاء ٢١ يناير سنة ٨٠ ازدحمت العربات والاقدام على ابواب سراي الاسماعيليه وتواردت الناس افواجاً والموسيقات امام اجوافهم تصدح بالحنان حتى غصت النسمات بالذوات وارباب الحرف وافراد الناس وجميعهم يكررون الشكر للخديوي على ما اتى من الضرائب والرسوم فاشرف عليهم من احدى شرف القصر فضجوا بالدعا مكررين قولهم (اغندمر جوق يشا)

وفي ٢٧ مايو سنة ٨٠ رفع رياض باشا الى الخديوي كتاباً يتضمن بيان احتياج البلاد الى تعميم المعارف . ورفع ايضاً ناظر المعارف تقريراً في هذا الشأن فصدر الديكريتو الاتي تعريته وهن

نحن خديو مصر

بناء على التقرير الذي عرضه علينا مجلس نظارنا

فأمر

اولاً ان تشكل لجنة للنظر في نظام يتعلق بالتعليم العومي وما يحتاج اليه من التجهيز ثانياً تؤلف هذه اللجنة من سعادتلو علي باشا ابراهيم وزير المعارف (رئيسها) ومن

عن الصواب وأنه يتيسر ابطال استعمال الكبراج
اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية النظام
واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد
ما عليه فاذا لم يحصل ذلك يسمّر الفلاح الذي
لا يعرف آلة لا كراهي سوى الكبراج على عادته
القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه ويهز
بذلك ما دام يعرف ان الكبراج صار ملغياً
ويند ظهرياً غير ان النتيجة تدل على ان دولتين
رياض ناشا كان مصيباً في ابطال الكبراج وان
التقليدات (اي الروايات التي تسلسلت من
السلف الى الخلف) عن الفلاح لم تصادف
محللاً للصواب فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية
الارتياح بل نلّس حسب قول المستر كوكسن
بشنشة حسنة وهي الاستعداد لدفع ما عليه من
الاقساط في آجالها المقررة وهذا الامر هو ايضاً
من البنينات المبنية باصلاح الحال وقد كان م
الفلاح في الزمن السابق قاصراً على تحصيل ما
يلزم لسد رمقه فكان يعرف انه لو وفر شيئاً
سلب منه حيث انه لم يعرف مبالغ مقررة يدفعها
كما انه لم يعرف آجالاً محددة يسدد فيها ما يطلب
منه فالذي كان يعرفه هو انه اذا وجدت عند
زيادة على ما يلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر
مأمر التحصيل وانحط صرباً الى ان يعطيه
تلك الزيادة

ويظهر ان نتيجة قوانين الحكومة بخصوص
السخرة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس
سبب ذلك ان القوانين غير منظمة ومحكمة في
حد ذاتها ولكن سبب انه لم يتيسر تنفيذها فكثير
من الناس دفعوا بدلاً للتخلص من العلية ولكن
اكرهوا عليها وكثير من الاغنياء دفعوا بدلاً

سعادة عبدالله باشا فكري ولازمه باشا وسالم
باشا ودور بك وروجرس بك وفيدال بك
(اعضاءها)

نالفاً على ناظر المعارف اعاد هذا الامر
وكتب في عابدين في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠
التوقيع محمد توفيق

بامر سمو الخديو رئيس الوزارة رياض
وزير المعارف علي ابراهيم

وفي ٢ يونيو سنة ٨٠ بعث المستر مالت
(وكيل انكلترة السياسي) الى اللورد غرنفيل
ناظر خارجية انكلترة بالرقم الاتي تعريته
سيدي

لما كنت متولعاً بالوقوف على ما عاد على
البلاد من التغييرات الادارية التي ادخلتها
الحكومة الحالية فيها واذا كان ما تواتر على السنة
الخلف من نجاح التغييرات يؤثق به ويركن
عليه ام لا التمس من قناصل انكلترة في جهات
مصر ان يجلول لي هذه القضية واشرف بعرض
هذه التقارير على مسامع سعادتكم

ان الجواب الذي اجابوني به يشرح المخاطر
كما ترون سعادتكم فانه يحمل الانسان على ان
يؤمل بتحصين حالة الفلاح اخيراً وانقطاع دابر
الاعساف والظلم اللذين تكبدها مدة اجيال
وانه يتعذر القيام بالغاء على التغيير الذي لا بد
ان يكون قد حصل او ابطل كما قال المستر
(كوكسن) استعمال الكبراج في تحصيل الضرائب
وصار نسبياً منسياً ولما اصدر دوللو رياض باشا
الايامر للمتوظفين بعدم اتخاذ الكبراج من الان
فصاعداً آلة في اكره الفلاحين على تسديد
امالهم قال الناس ان انسانيتة وشفتة خرجنا

٤ شوال سنة ١٢٨٥ (٩ يناير سنة ١٨٧٩)
بخصوص الرعية العثمانية

من حيث انه مدون بالبند الخامس من
هذا القانون انه اذا دخل احد الرعايا العثمانيين
في تبعية دولة اجنبية من غير استحصاله قبل
ذلك على اذن من الدولة العلية يُعتبر دخوله
هذا لاغياً كأن لم يكن وتجب معاملته في كل
الامور بصفة كونه من رعايا الدولة العثمانية
وحيث ان شاهين باشا الذي هو من رعايا
الدولة العثمانية الحاضر لرتبة الفريق وسبق انه
تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية وكان سابقاً
ناظر الحرية النمساوية وقيل دخوله في تبعية دولة
اجنبية بدون ان يُعطى له اذن بذلك
وحيث ان شاهين باشا مع كون دخوله في تبعية
دولة اجنبية باطلاً قد تراءى له عند سفره من
القطر المصري انه يمكنه الاستغناء عن طلب
باسور من جهات ادارة الحكومة المصرية
واستحصل من حكومته اجنبية على باسور لم
تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيه فبعد
الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا نأمر بما
هو آتٍ

البند الاول

قد صار تجريد شاهين باشا من جميع رتبته
والقايه وصفاته الرسمية مع محو وترقين اسمه من
دفاتر ضباط الجيش المصري وهو ممنوع من
الرجوع الى الديار المصرية

البند الثاني

على ناظر داخلتنا وناظر حريتنا تنفيذ امرنا
هذا كل منها فيما يخصه

مصر للمصريين ج ٤

عن رجالهم واكره غيرهم على العملية سواء قدروا
على دفع البدل ام لا ولا بد من قهر الصعوبات
التي تلازم مبادئ هذا التغيير والامل تنفيذ
هك الطريقة بالنظام في ظرف سنة واحدة
ورأيت من التقارير الواردة من الجهات
القبلية تشكايات من الرام الفلاحين بدفع
الضرائب نقداً لا بدلاً ولا شك انه منشاء عن
الدفع بالبدل شروك كثيرة وصار الفلاح بهذه
الطريقة مضطرب في افواه الحجة وعند المداولة
في مجلس الوزراء في شأن هذا التغيير ذهب
بعض الوزراء الى انه يجوز لكل انسان الخيار
اما ان يدفع نقداً او غللاً غير ان الغالبية لم
ترض بذلك لانه لو وجدت هاتان الطريقتان
للزم ان يكون مأورو التخصيل على قسمين
فالقسم الذي يعين منها التخصيل الغلال بقدر
الفلاحين مع ان الغاية المقصودة هي التخلص من
هذا الصنف فالاولى دفع الضرائب نقداً حتى
في الحالة التي يحصل فيها من ذلك بعض المشاق
في المبداء . قال وتوجد اصلاحات كثيرة يجب
اجراؤها قبل ان يصح لنا ان نقول ان حكومة
مصر تحسنت غاية التحسن غير ان ما حصل في
الستة اشهر الماضية يجعلنا ان نؤمل بتحسّن
الاحوال في المستقبل

وفي ١٤ يونيو سنة ٨٠ صدر امرٌ خديوي
بتجريد شاهين باشا من رتبته والقايه الرسمية بناء
على تجنسه بالجنسية الايطالية وهذا نص
ذلك الامر

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر في

جمادى الثانية من عام ١٢٤٨ هجرية (وفي رواية انه ولد في شهر صفر سنة ١٢٥٧ ولعلها اصح) في قرية (هرية رزنة) من اعمال مديرية الشرقية وهي تبعد عن الرقازيق نحو ميلين انشأها المرحوم محمد علي باشا واسكن بها قوماً من عرب البادية (منهم عائلة عراي) وأقطعهم بعض افدنة من اراضيها لزراعتها واستغلال حاصلاتها بدون مقابل الى مدات معينة فاصاب اباه المدعو (عراي) من ذلك سعة افدنة كانت مادة حياتهم ومنبع نعيمهم فلما بلغ اشك شرع والد في تلقيه مبادئ القراءة والكتابة ثم سلمه الى قبطني بدعي بمخايل غطاس كان صرافاً للناحية فلازمه نحو خمسة اعوام احسن فيها معرفة القراءة والكتابة وبعض القواعد الحسابية وبعد ذلك طلب من ابيوان يلحقه بطلبة العلم في الجامع الازهر (ولا تعلم ان كان ذلك منه رغبة في طلب العلم ام رهبة من اخذه للجهادية) فاجاب طلبه وارسله الى القاهرة فدخل الجامع الازهر عام ١٢٦٥ هجرية واقام فيه نحو اربع سنوات يتلقن بعض دروس النحو واللغة والفقه وحفظ القرآن الشريف ثم عاد الى بلدته ومكث بها الى عام ١٢٧٢ حيث ادخل في سلك العسكرية جبراً وكان ذلك في ايام

(تنبيه) لم نتعرض للمصطلحات العسكرية وغيرها من القبول والالفاظ المستعملة في عرف اهل الدوائر الحربية والادارية ولم ندخل عليها تغييراً يبدلها بمظهر لغوي او اصطلاح مجري عليه بمقتضى القواعد المألوفة بل ابقيناها على ما هي سهلاً لمعرفة بحكم اختلاف الخاص والعام عليها

صدر بسراي عامدين في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ (٦ رجب سنة ١٢٩٧) (الامضا) (محمد توفيق) رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية الامضا (رياض) ناظر الحربية الامضا (عثمان رفيق) وفي يوم السبت ٢٦ يونيو سنة ٨٠ ورد تلغراف من الباب العالي مفاده توجيه رتبة المشيرة الى رياض باشا وقد صادف وصول التلغراف وقت اجراء التشريرات بعيد جلوس الخديو

فصل في

في

الحوادث الاخيرة ومقدماتها (ويندج فيه الكلام على نشأة عراي وفتنة) (الجهادية واقعة قصر النيل ثم واقعة) (عابدين ووزارة شريف باشا وغير) (ذلك الى ١١ يونيو) (سنة ١٨٨٤)

) عراي ()

(في نشأة احمد عراي الاولى)

ولد احمد عراي ليلة السبت الواقع في ٢٣

(في نشأته الثانية ونشأته المحوالت)
(الى وقت وقوع الحرب وفيه فصول)

فصل

(في حادثة قصر النيل والاسباب التي ادت اليها)

ومكث عراي بعد ذلك مبعداً من الخدمة نحواً
من سنة ثم توسط المعص في تأنيده فالحق باشغال
الدوائر الحلية وتمكن في غضون ذلك من الاقتراح
بأبنة مرضعة المرحوم الهامي باشا (هي امرأته
الى الآن وهي شقيقة حرم حضرة الخديو توفيق
باشا بالرضاع) فكان ذلك من اكبر الدواعي
لعنو الخديو السابق عنه وإرجاعه الى وظيفته في
احد الالابات كما كان وذلك في عام ١٢٩٢
فشرع من ذلك الحين في تأليف قلوب الضباط
ابناء العرب على محبتهم وجمع كلمتهم على ولائهم
كان يظهر من الغيرة عليهم والاسف على عدم
ترقيهم وحرمانهم من الرتب السامية حالة كون
غيرهم من المهاجرة والترك ممنعين بها الى غير
ذلك من نحو تقدم الاجانب في مصالح الحكومة
واستفادهم من جانبها بالمنافع الجمة والمزريات
الجزيلة مع تأخير ابناء البلاد وتركهم في زوايا
الاهال الى ان ارتقى توفيق باشا الى مسند
الخديوية المصرية فانعم على كثير من رجال
العسكرية والملكية بالرتب والنياشين وفي جملتهم
عراي باشا احسن اليه برتبة الميرالاي (وذلك
في شهر رجب سنة ١٢٩٦) وكان عثمان باشا
رفقي ناظر الجهادية اذ ذاك قد شرع في سن
قانون للقرعة العسكرية يؤخذ من شجوه الحكم
بعدم الترقى من تحت السلاح لانه يقضى على
العسكري بان يكسب في الخدمة العسكرية من

سعيد باشا (وفي رواية انه دخل العسكرية في
شهر صفر سنة ١٢٧١ ولعلها صح)
وبالمنظر الى معرفته للقرعة والكتابة وتوسط
احد اهالي بلد المدعو حسن حلي (باشجاويش
بروجي سعيد باشا) رقي في مدة قريبة الى رتبة
(بلوك اميني) للبلوك السابع من الاورطة الرابعة
من الاي المشاة الاول وصار يُعرف بالشيخ
احمد عراي

وفي عام ١٢٧٤ رقي الى رتبة الملازم ثم
الى رتبة البزبائي في عام ١٢٧٤ ومدة الى عام
٧٦ رقي الى رتبة الصاغفول اعاسي والكتباتي
وكان حسن حلي المذكور آنفاً قد وصل الى
رتبة الفائق ثم قضى نحبه اخيراً بفازات الخيم
فجرح عليه عراي جرحاً شديداً وبكاء بكاء مراراً
وبلغ ذلك مسامع المرحوم سعيد باشا فانعم عليه
برتبة المتوفي وصار معدوداً من امراء العسكرية
(اي فائقام وذلك في شهر ربيع الاول سنة ٧٧)
ثم اعتزل الخدمة فترة من الزمن وعاد
اليها في اوائل ولاية اسمعيل باشا الخديو السابق
عام ١٢٧٩ هجرية واستمر في الخدمة الى ان
وقعت بينه وبين خسرو باشا الفريق المحركسي
خصومة أدت الى تشكيل مجلس عسكري حكم
عليه فيه بالنسب بضعة ايام فرفض هذا الحكم
ولم يقبله ونسب اعضاء المجلس الى الظلم والاخذ
براعة الخواطر وبلغ ذلك مسامع الخديو السابق
فامر بابعاده من الخدم العسكرية فابعد (هذا
هو سبب نفضه للمهاجرة) وهكذا كانت نهاية
نشأته الاولى

اذا روعي هذا القانون وفذ تم حرضهم على مناوأة
البحراسة وعدم الميل اليهم لانهم يريدون بهم
سوءاً وقد حلهم على السيف والمصحف واخذ عليهم
العهود والمواثيق بان يكونوا بذا واحدة وقلبا
واحدة لمساعدة امراء الالابات الثلاثة في مشروعم
الوطني والمحافظة على ارواحهم اذا قصدت الحكومة
اسائهم . ولما تم لهم ذلك امروا ضباط الالابات
الثلاثة بكتابة تقارير يرفعونها اليهم بالنظلم وطلب
امعاد ناظر الجهادية من مصه . وكان ذلك
فحفظوا تلك التقارير عندهم ونظلموا تقريراً آخر
رفعوه الى هيئة الطار على لسان عموم العسكرية
يتطلبون به خلع عثمان باننا رفيق من نظارة
الجهادية وتنصيب غيره من الوطنيين على مقتضى
القانون

فلما وقف النظار والتخديو على هذا التقرير
اصدروا امرهم الى ناظر الجهادية بسجن الميرالابات
الثلاثة وتشكيل مجلس عسكري لمحاكمتهم ومجازاتهم
على ما اقترعوه . وقد احس عراي ورفقائه
بدخيلة الامر فهدوا لانفسهم تهديدات تحفظهم ما
عساه ان يطرأ عليهم ولشوا في امكانهم متربصين
الى ان وردت عليهم اوامر ناظر الجهادية بطلبهم
الى الديوان فامتلوا الامر واستصحبوا معهم بعض
ضباط الالاي بقيادة الاول (حاكم دارية علي في)
ليكونوا معهم كالعبيد وليسرعو الى اخبار الالاي
عند وقوع اقل مكروه عليهم

وعند وصولهم الى قصر النيل كان الديوان
غاصاً بكثير من امراء العسكرية فاعقد المجلس
وتلى على الامراء الثلاثة منطوق الامر المؤذن
بسجنهم ومحاكمتهم ثم نزع منهم سيوفهم واودعوا
سجن الديوان . وقد عين ناظر الجهادية ثلاثة

اربع سنوات لبس ال (وهي غير كافية للحصول
على الترفي) ثم يذهب الى بلك (امدادياً) ويستمر
هكذا مدة خمس سنوات مع تددده على مركز
المديرية شهرين في كل سنة لمباشرة التعليمات
العسكرية وبعد مضي السنوات الخمس يقيم في
بلك بغير عمل ويسمى حينئذ (احتياطياً) تحت
الطلب مدة ست سنوات ثم ينسخ اسمه من دفاتر
الجهادية

فتذمر عراي ورفقائه من هذا القانون
ورأوا انه لم يعمل الا لتكاية ابناء الوطن وحرياتهم
من الرتب وجعلهم اناراً تحت تسلط الترك
والبحراسة ويكون هؤلاء الحظ الاوفروالصب
الاكمل من الارتفاع الى الدرجات السامية والرتب
الشريفة وهذه الافكار وغيرها تمكنوا من استغلال
قلوب اغلب الضباط المصريين هذا مع سق
تمكن العداوة فيما بين علي باننا وفي وعد العال
باننا حلي واحمد بك عبد الغفار و (بين)
عثمان باننا رفيق ناظر الجهادية لاسباب تتعلق
بانسغالهم الادارية

وبناء على ذلك اجتمع علي في وعبد العال
واحمد عبد الغفار بمنزل عراي ليلاً للنظر فيما
يجب ان يفعلوه لمعاكسة تنفيذ هذا القانون وعدم
سريانه مع الحصول على وسيلة تضمن لهم مساواة
الضباط الوطنيين بالبحراسة في الترتيبات وغيرها
فاجتمعت كلمتهم على ان يكونوا كرجل واحد
متعاضدين متواثقين للسعي في سبيل الوصول الى
هذه الغاية

واول تية توافقوا على فعله هو ان كلاً
منهم جمع ضباط الالاي وصف ضباطه وابان لهم
ما يلحق من الضرر بهم وبذويهم من الاهالي

السجن وبعد ذلك ارسلوا اوامر الى الاي طره
والاي العباسية يحجز امراء الالابات المرسلين
من قبل ناظر الجهادية ومن مهم من الباشوات
ويحضور الالابن بعد ذلك الى ساحة عابدين
حيث ينتظرهم الامراء الثلاثة . ثم ذهبوا يصحبهم
الالاي الاول حتى وصلوا الى عابدين ولشوا
منتظرين ورود باقي الالابات

واما ما كان من الاي طره حكمدارية عبد
العال فانه عند وصول امر عربي اليه عند
البكباشي خضر افندي خضر الى سجن الميرالاي
الجديد والباشا المرسل معه وبعض ضباط من
المركسة ثم امر بتوزيع « الجبهة خانة » على جميع
العساكر ونأهب للمسير . وكان وكيل محطة
طره مراقباً لتلك الحركات فاشعر الخديو بأشارة
تلغرافية بما هو جاري في الالاي وبناء على ذلك
ارسل الخديو احد اليابرية (من رتبة ميرالاي)
الى طره قصد منع الالاي من المسير فلم ينجح سعيه
والحق بالمحجورين

وقد امر خضر خضر بضرب : نوبة طابور
فاصططت العساكر تحت السلاح وسارت قاصدة
سراي عابدين وفي اثناء سيرها تكرر وفود
ياوران من طرف الخديو على خضر افندي خضر
بالتنبيه عليه بارجاع الالاي فلم يمتثل حتى قرب
من ميدان عابدين فاستقبله هناك موسيقي
وبروجية الالاي الاول وبعد وقوف العساكر
خرج الضباط القادمون وسلموا على عربي ورفيقه
متعانقين متعاضدين وهما وهم بالسلامة . وعند
ذلك قام عربي في وسط النور يحيط باعلى
صوته مثنيًا على صداقة الضباط والعساكر وميلهم
اليه واهتمامهم بشأته واتحادهم على انفاذه ورفيقه

من امراء الالابات بدلاً منهم واصبحهم ثلاثة من
امراء اللواء (باشوات) لتسليمهم بحسب الاصول
فاسرع جواسيس عربي واخبروا ضباط الالاي
الاول بما كانت وما لحن بالامراء الثلاثة من
عقاب السجن ونعيبين غيرهم بدلاً منهم فهاجت
الضباط وماجت وفي الحال امر محمد افندي
عبيد البكباشي بضرب « نوبة طابور » للعساكر
فاعترضه خورشيد بك بسبي قائمقام الالاي وسأله
عن السب فلم يجبه بكلمة بل امر بعض العساكر
بوضعه في احدى القاعات محفلاً عليه وكانت
الجنود قد اصططت تحت السلاح فاخذهم وقصد
الذهاب الى قصر النيل لانتقاد الامراء من
السجن . وقبل ان يبارح قشلاق عابدين كان
الخديو قد بلغه خبر هذه الحركة فأشرف على
العساكر من شرفة « السلاملك » واطلع على
الحالة بنفسه ثم امر راشد باشا حسني الفريق
بان يتوجه اليهم ويوقف حركتهم ولما لم يجد
ذلك نفعا امر « بروجي قره قول السراي » بان
يضرب « نوبة » حضور الضباط عند الخديو فلم
يحضر احد .

واستمر الالاي في سيره الى ان وصل الى
قصر النيل فاصدر البكباشي (محمد عبيد) امره
بالعجوز على الديوان ففهم العساكر مشرعة
حرا ب السنادق في رؤوسها رافعة اصوامها بكلمة
(يوها) فم المخطوب ووقع الرعب في قلوب
امراء الجهادية الموجودين بالديوان وطلب كل
منهم لنفسه النجاة وفي جملتهم عثمان باشا رفيق
ناظر الجهادية وشرعت العساكر في كسر زجاج
النوافذ واتلاف بعض الثريات (الخشب) وهكذا
ثم لمحمد عبيد انفاذ الميرالابات الثلاثة من

لظفي مصحوباً بالميرالاي المجديد محمود بك طاهر
استقبلها ضباطه بزيد الاحترام وذلك بواسطة
الكباشي . الالفي افندي يوسف ، لانه لم يكن
مائلاً الى مشروعات عراي وقد استعلم طه باشا
من الضباط عن حقيقة ما قيل من حصول التحالف
بينهم فامر الجميع بما ذكر وقبلوا طاهر بك
اميراً عليهم والتسوا العفو عنهم ولم يمض على
ذلك الا قليل من الزمن حتى وردت عليهم
الاخبار تنرى منبهة بحصول ما حصل في
قصر النيل واجتماع الالايين في ساحة عابدين
وعزل ناظر الجهادية وارقاء محمود سامي الى
منصبه من بعد صدور العفو الخديوي عن
الامراء الثلاثة

فهذه الاخبار اضطرت اللواء وطاهر بك
الى مبارحة الالاي واوقعت ضباطه في الحيرة
والارتباك وشرع بعضهم يلوم البعض الآخر
ويعتبه ناسباً له اسباب التأخير عن التوجه الى
عابدين اجابة لطلب عراي ثم اجتمع رأيهم على
المسير الى قشلاق عابدين ليلاً لتقديم اعذارهم
والفاس العفو عن اطفالهم في الحضور وكان
ذلك قبل عراي عذرهم واقاموا في القشلاق
حتى الصباح ثم اخذوا امير الالاي وتوجهوا به
الى مركز الالاي

فصل

(في اقتراحات الحزب العسكري بعد واقعة)
(قصر النيل)

بعد ان سكنت عوامل هذه الحركة وعاد
كل من الامراء الثلاثة الى الابه لحقهم الخوف من
الحكومة وخشوا ان تستعمل طرق الاحتيال ان
الاغتيال فاكثروا من التخطئ بزيادة عدد المخفراء

من السجين . وكاست ساحة عابدين غاصة بجاهل
المتفرجين من نساء ورجال وطنيين واجانب
ولما اتم عراي خطابه تقدم الى الخديو والتس
منه العفو عنهم وارجاعهم الى الالايهم كما كانوا
مع خلع عثمان باشا رقيقي عن نظارة الجهادية
واستبداله بغيره فانهم لا يبرحون الا بنوال بغيرهم
قبالنظر الى صفاء نية الخديو وجهه للسكينة ومنع
ما من شأنه احداث القلق والاضطراب اجاب
الفاس بالقبول وعفا عنهم ورفع عثمان رقيقي باشا
من الجهادية واستبدله بمحمود سامي ثم اصدر
امره الى عراي بان يرجع كل الاي الى مركزه
فقال له ان ذلك يتم صباح غد (والسبب في
ذلك ان احد الرمايلت اخبره بأنه لو حصل
افتراق الالايين في هذه الليلة لا بد من وقوع
مكروه عليهم)

ثم ان عراي حرر الى كل من قصلي انكثره
وفرنسا يتظلم من تصرف الحكومة ومعاملتها لهم
من نحو رفعهم من الالايهم والاعتياض عنهم
بغيرهم بدون وجه حق بل بمجرد اقدامهم على
طلب امر عادل وهو رفع ناظر الجهادية من
منصبه .

فورد عليه الجواب من قنصل فرنسا البارون
دي رنك يمدحه على ثبات عزمه وتشجيعه على
سلوك هذا المنهج مع عدم المبالاة بالحكومة فسر
بذلك غاية السرور . وقد رتب في تلك الليلة
دوريات من الالايين تطوف حول اكثاف
القشلاق مع سلسله من المخفراء وعند الصباح رجع
الاي طره الى محله وافرغ عن المسجونين
واما الاي العباسية (حكامدارية عراي)
فكان من امره انه لما وصل اليه اللواء طه باشا

(٥) ارجاع احمد بك عبد الغفار الى منصبه (هو قائمقام سواري وكان عثمان بانا رفيق قد طرده من الخدمة بسبب مشاجرة حدثت بينه وبين احمد خلوصي بك الميرالاي) . وهو ما تمّ لم يوافق انضمام الاي السواري الاول اليهم والتحالف معهم

(٦) عدم جواز انترقي للعسكرية من قبل الخديو ما لم يُسن لذلك قانون مخصوص بهري العمل على منقضاء

(٧) زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر « وكان هذا الطلب بمنقضى عرائض كتب صورها عراي وارسلها الى جميع الالابات ليوقع عليها الضباط وتقدم بمعرفتهم للحكومة

(٨) سن قانون يشمل حالة الترفي والتقاعد والمكافآت والاجازات ونسوية حالة الاستيداع

وجاءت هذه الاقتراحات عبارة عن اظهار عراي بحبه للليف رجال العسكرية فاستمال بتنفيذها قلوب الجميع اليه فانتظموا في سلك حزبه وفي جملتهم الالابات التي لم يكن لها بدّ في الحركة الاولى والابات الاسكندرية وضباط البوليس والطلوبه ما عدا الترتير القليل من المجرأسة وبذلك تقوى حزبه وصار معظم القوة العسكرية في قبضته

للمحافظة عليهم ليلاً وانتخبوا ضباطاً مخصوصين لنقل المراسلات السرية التي كانوا يتبادلونها وصار كل منهم اذا اراد الذهاب من مركز آلايه الى منزله يستصحب حرساً من العساكر مسلحاً بالاسلحة النارية لوقايتهم ويستمر هذا الحرس ملازماً له حتى يعود الى مقره الرسمي

ثم شرعوا في عقد مجالس سرية ليلية في منزل احمد عراي يدعون اليها خواص حزبهم ومن يركنون اليهم من الضباط فكانوا ينفذون بالليل كل ما يستقر عليهم في تلك المجالس وهناك بعض ما افترحوه على ديبان الجهادية منفصلاً كما يأتي :

(١) صرف نفود بدل التعيينات التي كانت تؤخذ من شئون الجهادية لاجل شرائها بمعرفتهم من الخارج (فاجيب طلبهم وصاروا يطعمون العساكر في اكثر الاحيان ارزاً بلبن وحليباً ولحماً وخضرة وعينول للعساكر السودانية « بوظة » (وهو مشروب اشبه بالجمعة اي اليه) « وجرايات » لاولادهم ونساءهم زيادة على الاقوات المعينة)

(٢) عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعطى لهم اذا لم تغاور الثلثين يوماً واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط

(٣) ان يؤخذ من الضباط والعساكر نصف اجرة في السكة الحديدية سواء كان معهم تذكرة رسمية او لم يكن

(٤) ابطال ورشة الدرزية وصرف اثمان الملابس نقداً ليصير اتياعها من الخارج بمعرفة الالابات

(فصل)

في القضايا التي حدثت خلال المئة التي

مضت بعد حادثة فبراير سنة ٨١

الى صدور الامر بزيادة المرتبات

في ابريل سنة ٨١

(القضية الاولى)

في شهر مارس سنة ٨١ اي عقب حادثة
فصر النيل شرع صف ضباط الالاي السوداني
وعساكر « حكرارية عبد العال » في تعليم
عريضه لرفع الى الخديو في القاس العفو عنهم
والصفح عما فعلوه من حضورهم الى عابدين وقيامهم
بالتظاهر العسكري وقد نسبوا ذلك الى اغراء
ضباط الالاي لم على القيام بهذه الحركة وبنوا كانوا
أخذين في تخميم هذه العريضة من بعضهم اتصل
بغيرها ببعض الضباط فتداركوا الامر بان
ضبطوها من ايديهم بعد ان بلغ عدد الموقعين
تسعة انتخاص منهم بالشيحوايش جركسي والباقيون
من السودانيين ثم أمر عدد العال بسميهم واخذ
في تحقيق القضية فقدم بها تقريراً اوضح فيه ان
الباشيوايش الجركسي هو الذي اغرى السودانيين
على كتابة تلك العريضة وأنه « اي الباشيوايش »
ما فعل ذلك الا بدسيسة من يوسف كال باشا
وكيل الدائرة الخديوية . وقد طلب في هذا
التقرير ابعاد يوسف باشا من خدمة الدائرة
وسجن الجركسي مدة ستة شهور مكدلاً بالحديد
وصرف النظر عن الصف ضباط السودانيين
فأجيب الى ما طلب وتم له انقاذ الارب

(القضية الثانية)

(في شهر ابريل سنة ٨١)

كان فرج بك الربيعي السوداني (من امراء

الالابات المستودعين) قاطناً في عزبة مجاورة
للالاي السوداني البادي ذكره وكان بعض
صف ضباط : هذا الالاي وعساكره يزورونه
احياناً فلما بلغ ذلك عبد العال : بك : (اذ ذاك)
اصدر تبهيات بعدم ذهاب احده الى الك
المذكور ظناً منه انه ربما كان ساعياً في حمل
افراد الالاي على الفرقة منه . ثم رأى ان هذه
التنهيات غير كافية لاطمئناؤه من هذا القبيل
فأمر بعضهم بالقاء القبض على فرج بك ففعلوا
واودعوه السجن وقدم في شأنه تقريراً الى نظارة
الجهادية متضمناً انه كان يغري العساكر على
العقوق والعصيان عليه وعلى الضباط وقد طلب
فيما كتب بمحاكمته فحوكم وصدر عليه الحكم بالنفي
الى الاقطار السودانية

(القضية الثالثة)

(وهي قضية التسعة عشر صابلاً)

واسبابها ان هؤلاء الضباط تراى لهم ان
الاجراءات التي نفذت جاءت مضادة للحكومة
وان تشيقات عرابي ورفقائه مسافية للقوانين فحرروا
لذلك تقريراً وقدموه لنظارة الجهادية يستقبلون
به من الخدمة وقد بولوا ذلك على عدم قبولهم
لاوامر عرابي واستنكارهم لدسائسه الخفية التي
يحرصهم بها على تقديم كتابه للخديو بطلب اسقاط
وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس الامة وزيادة
عدد الجيش والتصدى على القانون الجديد
وقد اوضحوا في هذا التقرير ان عرابي قال
لم ما معناه :

(اذا لم يبادر الخديو الى اجابة طلبنا فاننا
ننفذه بالقوة الجبرية ونخلع الخديو ونجعل الحكومة
المصرية جمهورية مستقلة حيث ان القوة العسكرية

وامرؤ غير مموعة عنهم الى ان اجتمعوا عليه ذات يوم وكلنوه بتقديم استغاثته من خدمة الايالي فاعتزهم احد بورباشية اورطته (يدعى خليل افندي علي) ودافع عنه اشد دفاع فانتهره الضباط وشتموه . وكان قد انصل المخبر بعراي فامر باحضار البكباشي اليو فاحضر وحتم عليه بوجوب الاستعفاء فاستعفى وأجل على مستودعي الديوان ثم أمر بسجن اليوزباشي مكبلاً بالحديد فجين وبعد ذلك قضى عليه بالاستيداع متناًولاً على الاستمرار نصف راتبه وحكم بالآ استخدام في الجهادية مطلقاً

القضيتان الخامسة والسادسة

قيل ان عراي اغرى ضباط الاي القلعة على تقديم تقرير للنظارة بطلب عزل حكمدارهم محمد بك صديقي وتنصيب غيره فُعزل واستبدل بيراياي آخر يدعى ابراهيم بك حيدر وتقدم كذلك تقرير الى المجهادية من ضباط الاي الطوبجية بالنحاس عزل الحكمدار حسين بك واستبداله بغيره فصادف التماسهم الاجابة وعُين بدلاً منه الميراياي اسمعيل بك صبري

فصل

في بث نشرات عراي السرية :

المهيجة للاهالي :

لما قويت شوكة عراي وتم له استعمال قوم العسكرية اليو والحادهم معه طفق بث أفكاره بين الاهالي من مشايخ العربان وعمد البلاد واعيانها وعلماؤها وتجارها وطلب منهم ان يساعدوه في انفاذ نياته التي اوضحها لم مصرحاً بكونها حسنة ونافعة لمستقبل البلاد . وهالك معنى ماكتبه اليهم في هذا الشأن . قال

امست في بدنا وتحت امرنا ومشايخ العربان وعمد البلاد اتحازوا اليها وصاروا من حزبنا) ولما وصل تقريرهم الى نظارة الجهادية اصدر محمود سامي باشا امرؤ بتشكيل لجنة للتحقيق فتشكلت وكان في جملة اعضائها عراي واحمد عبد الغفار فسألت هؤلاء الضباط واحداً بعد آخر عن حقيقة ماكتبوه فقرروا ما فعلوا مصرين على مدعاهم وزادوا على ذلك قولهم ان في الايالي جملة اخلاسات متبنة في عدة دفاتر ومكاتبات

وكان ارباب هذه اللجنة اشبه بالآ في يد عراي يديرها كيف شاء فاخذوا في بذل النصائح للضباط المذكورين طالين اليهم ان يفعلوا عن هذا المدعى لانه عديم الجدوى ولا يعود عليهم الا بسوء النتيجة الى غير ذلك من مثل هذه الاقوال فلم يمثلوا

وفي خلال ذلك قدم باقي ضباط الايالات تقارير لنظارة الجهادية في حق التسعة عشر ضابطاً يطلبون فيها محاكمتهم على امور اوضحوها في تلك التقارير فصدر في شأنهم قرار منطبق على رغائب اخصاصهم وارسل الى المعية السنية للتصديق على حكم صارم فيه فقبول باللعن والتحديوي عن الضباط المذكورين

القضية الرابعة

ذكرنا آنفاً ان تأخر الاي العباسية (حكمدارية عراي) عن الحضور الى عايد بن يوم واقعة قصر الليل كان باشارة الايالي افندي يوسف البكباشي ونذكر في عرض الكلام على هذه القضايا ان الايالي افندي الموما اليه اصبح منذ ذلك اليوم مغبوضاً من عراي وسائر ضباط الايالي وما زالت

فيها بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم في المنازل ليلاً، حافظاً على انبعاث الاوامر والتزام الدقة والضبط في الاعمال العسكرية وعدم ترك الاشغال مع انشاء مكاتب في مراكز الالابات تدرس فيها القوانين العسكرية والعلوم الرياضية

وكان يذهب بنفسه ليلاً ونهاراً الى مراكز الالابات لينظر هل نفذت اوامره ام لا

اما عبد القادر باشا مأمور الضبطية فانه ارخى عنان الجوايس على منازل رؤساء الحزب العسكري لمنع الجلسات التي كانت تعقد فيها وبالنظر الى هذه الدقة التي قام بشأنها كل من فريق المهادية والضبطية معاً وقع الرعب في قلوب جميع الضباط وعلى الخصوص زعماء الحزب العسكري، ومعراني وعبد العال واحمد عبد الغفار، بحيث صار لا يحكمهم ترك الاباتهم والذهاب الى منازلهم

وقد ازداد خوهم ما اشاعه البعض عن انتقام الالاي الاول وضابطه، وفي جملتهم حكمداره علي بك فهم، الى الخديو في الاسكندرية فان الالاي الحرس كان قد صحب الخديو الى الاسكندرية جرياً على العادة السنوية المألوفة عند حلول فصل الصيف

واستمرت الحالة هكذا الى ان حضر الخديو من الاسكندرية الى المحروسة في شهر اغسطس (أب) سنة ١٨٨١

فصل

(في حادثة عابدين التي وقعت)

(في شهر ستمبر سنة ١٨٨١)

(وكيفيتها واسبابها)

بعد اياب الخديو الى المحروسة ببضعة ايام

ان الوزارة الرياضية قد ركبت متن الشطط وعدلت عن السراط المستقيم ولم يكن مقصدها مؤدياً الا الى اضمحلال البلاد وتلاشيها بما هو جارٍ من مبيع اراضٍ كثيرة للاجانب ووجود كثير منهم في ادارات الحكومة ومصالحها بالرواتب الفادحة والسعي في رفع الاجار الطبيعية الموجودة في بوغاز الاسكندرية وان سكوتنا واضرابنا عن ذلك يعد من العجز والجبن والتفريط في وطننا ومزناً لنا، فاعلموا يا معاشري الوطنيين ان اولادكم المنتظرين في سلك المهادية قد اتكلموا على البارئ سبحانه وتعالى وعزموا على سعي كل ما من شأنه الانحياز بحقوقكم وذلك لا يتم الا بسقوط وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب ليحصل الوطن على الحرية المبتغاة فالمطلوب منكم ان توقعوا على الكتابة المرسلة اليكم من ضمن هذه النشرة وهي الكتابة المقصود بها ان اكون نائباً عنكم في كل ما يتعلق باحوال البلاد ١٠٥

وبهذه الوسيلة تحصل على اختام الجميع ما عدا سلطان باشا فانه ابي وقال ان هذه الطلبات لا تعلق لها بالمعسكرية وقد انبأ الخديو بامرها فسأل محمود سامي وعمراني عنها فانكراها وقالوا ان هذا الامر لم يحصل البتة

ولما رأى الخديو من الحزب العسكري ازدياد الفتنة وعدم الوقوف عند حده معلوم والتدخل في تعيين الاهالي بمساعدة محمود سامي امر بخلعهم عن منصب المهادية مستبدلاً بآباء بداد باشا يكن وببصل مأمور ضبطية المحروسة احمد باشا الدرة ملي معاضاً عنه بعبد القادر باشا وربما استغنى داود باشا في نظارة المهادية نشر على جميع الالابات المنشورات العديدة منها

وكان الخديو قد وصلته كتابه عراي وخبر امتناع الاي القلعة من السير فأمر باجتماع النظار وبعض رؤساء العسكرية فاجتمعوا وتداولوا في هذا الامر فاستقر الرأي على ارسال بعض الباشوات الى عراي وعبد العال واحمد عبد الغفار بالنصيحة والحض على عدم اتمام مشروعه الذي صمموا على انفاذه

وتوجه الخديو بنفسه الى مركز الاي عابدين واخذ ينصح للضباط والعساكر بقوله لهم : انتم اولادي وحرسى الخصوصي فلا تتبعوا العصب الذمى ولا تتعدوا باعمال الالايات الاخرى التي هي من نزغات الشيطان : الى غير ذلك من عبارات الصبح فاجابة الجميع بقولهم : نحن فداء لولي نعمتنا : فعند ذلك امر الخديو علي فبني حاكم الالاي بان يوزع العساكر على نوافذ السراي وقاية لها من داخلها

ثم اخذ النظار وتوجه بهم الى الاي القلعة وبوصلوهم طلب الضباط وسألهم عن اسباب عدم سماعهم للامام فانكروا فالتفت الى ابراهيم بك حيدر الثقات المستفهم عن حقيقة الامر فقال ان الذي اغرى الالاي على عدم التسرع اليك البكباشي « فوده حسن » فالتفت اليوزباشا وجذبه من طوقه قائلاً له : أفتلك يعارض الحكومة في اوامرها ويسعى في عدم تنفيذ اجراءاتها : وبينما هم كذلك اذ ضرب احد البروجية نوبة : سونكي ديك : بامر محمد افندي السيد اليوزباشي فاسرع العساكر الى تركيب الحراب « السنك » في رؤوس البنادق واحتاطوا بالخديو صارخين بقولهم « اترك البكباشي فامر بتركه ثم التفت الى العساكر وخاطبهم بما معناه « أليست خديوكم

صدر امر من نظارة الجهادية الى الاي القلعة (حاكم اية ابراهيم بك حيدر) بالتوجه الى الاسكندرية وإمر الي الاي الاسكندرية (حاكم اية حسين بك مظهر) بالحضور الى المحروسة فاضطرب عراي ورفقائه من هذا الامر وداخلتهم الظنون والشكوك فقالوا ان الحكومة لم تقصد بهذه الاجراءات سوى الانتقام منا . وبناء على ذلك انفقوا على عدم توجه الاي القلعة الى الاسكندرية ونبه عراي على فوده افندي حسن احد بكباشية الالاي المذكور بعدم الاذعان الى هذا الامر ورفضه على الاطلاق فاتحد البكباشي المومأ اليوم سائر الضباط على عدم الطاعة وافهموا العساكر ان الغرض من سفرهم مبني على نية اغراقهم في كبري كفر الزيات ولما جمع ابراهيم بك حيدر ضباط الالاي واخبرهم بامر الجهادية المؤذن بسفرهم اجابه فوده حسن وباقي الضباط بعدم القبول فكاتب الى نظارة الجهادية يخبرها بذلك

وفي خلال هذه المدة كان عراي يخاطب جميع الالايات بواسطة فن الاشارة المصطلح عليه عندهم وبأمرهم بالاستعداد للمحضور الى ميدان سراي عابدين في اول شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد لباه الجميع واخذوا على الامر

ثم ارسل كتابه الى الخديو ونظارة الجهادية يخبرها فيها ان الجيش سيحضر بتمامه الى سراي عابدين لاهداء اقتراحات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها وكتب ايضاً بمثل ذلك الى قناصل الدول مبيناً لهم انه لا خوف من هذه الحركة على ابناء تابعيتهم لانها متصلة الغاية باحوال الوطن الداخلية

يوم الجمعة الواقع في ١٥ شوال سنة ١٣٩٨ «
وعند وصوله الى ميدان عابدين ابتأه بعض
الضباط ان الاي الياحه الاول (حكمدارة
علي فهي) موزع فيما داخل السراي على استعداد
للدفاع عنها اذا مست الحاجة وأنه مدّخل للدفاع
كبنة وأفر من معداته فاستدعى بعلي بك فهي
وويجة نوبتاً شديداً ونسب فعله الى الخيانة
فاعذر اليه وقال انه ما جعل الاي مفيماً فيما
داخل السراي الا سياسة منه وخذائاً وفي الحال
امر « بنسرب نوبة سرول » فنزل الاي جميعه
واصطف مع بقية الجنود في الميدان ثم حضر بعد
ذلك الاي قصر النيل يقوده احمد افندي
صادق البوزباشي لان حكمدارة محمد بك شوقي
الى الذهاب معهم وحصرت ايضاً عماسكر
المستعظمين يقودهم الفائقام ابراهيم بك موزي
الذي صار فيها بعد مصادماً المعروسة
فلما اكتمل اجتماع الجيش في ميدان عابدين
امر عراي باقامة الخفراء على ابواب السراي
وبمع الدخول اليها والخروج منها وكانت قنصل
الدول قد حضرت اليها قبل ذلك مع كثير
من الدوات
وكانت ساحة عابدين غاصة بمجاهير المتفرجين
من اجانب ووطنين وبنوافذ البيوت المجاورة
للسراي واسطفيها ملائى بالساء المتفرجات
فاشرف الخديو على الجيش من السلاملك
وامر باحضار عراي فحضر راكناً جواده سالاً
سيفه ومن حوله ضباط السواري للحفاظة عليه
فامر باغداد سيفه والنزول الى الارض وباعد
الضباط عنه ففعل . ثم خاطبه الخديو بقوله :
الخديو - أُم الكُ سيدك ومولاك

وولي امرك . هل تأخر لاحد منكم تعيينات او
روائب او ملابس حتى جهزتم بالعصيان وخالفتم
اوامري » فاجابوه بقوله « نحن مطيعون لاوامر
ولي نعمتنا غير اننا أخبرنا بان القصد من تسفيرنا
مبني على نية اعراقنا في هويس : اي كبري : كسر
الزيات » فالتفت الخديو اذ ذلك الى من معه
وقال لهم ان العساكر مغرورون ثم تركهم وقصد
جهة العباسية منفرداً ليؤسر عراي عن احراء
ما عزم على اجرائه فلم يبع لانه كان قد اخذ
الايه والاي الطوبجية ومدافعه وانطلق الى سراي
عابدين فعاد هو ايضاً اليها
وكان عبد العال حلي حكمدار الاي
السوداني قد اتصل به خبر ذهاب الخديو الى
القلعة فجمع العساكر وتوجه بهم اليها فاقام الخفراء
على ابوابها ثم دخل القلعة بنحو بلوكين من العساكر
فلم يجد غير الضباط فسأله عن الخديو فاخبروه
انه ذهب قبل مجيئه بزمن قليل فتأسف ورجع
بالالاى فاصداً عابدين - ولسائل يسأل ما
هو القصد من ذهاب عبد العال الى القلعة
وتأسفه على عدم وجود الخديو هناك
اما كبنية تجميع الجيش في ميدان عابدين
فهي كما يأتي
كان اول من حضر الى ساحة عابدين
الاي السواري الاول بقيادة احمد بك عد
الفغار ثم حضر عراي بالايه ومعه الاي الطوبجية
يقوده اسمعيل بك صبري وكانت بطاريات
مدافعه تحتل الاورط اثناء المسير وعشقه من
ضباطه على ظهور الخيل وبايدهم السيوف مسلولة
يسيرون من حوله حرساً له وهو ممتطي في وسطهم
ظهر جواده وسيفه مشتهر في يده « وكان ذلك

الاهاالي لم اعمد اليها الا لكونهم قد اقاموني
بأننا نعمهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر
الدين هم عبارة عن احوثهم واولادهم فهم القوة
التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة
والصلاح واعلم اننا لا تنازل عن هذه الطلبات
ولا نرح من هذا المكان ما لم ننشد

الفصل - علمت من كلامك انك ترغب
في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا عين التوحش
الذي ينشأ عن ضياع بلادكم وتلاشيها
عراي - كيف يكون ذلك ومن دا
الذي يعارضنا في احوال داخلينا فاعلم اننا
سنقاومه اشد المقاومة الى ان نفنى عن آخرها
الفصل - وابتن هذه القوة التي ستكافح بها
عراي - اقدر في زمن قصير على حشد
مليون من العساكر بمعمون قولي وبلون اناقري
الفصل - وماذا تفعل اذا لم نجب الى
ما نطلب

عراي - اقول كلمة ثانية
الفصل - وما هي
عراي - لا اقولها الا عند القنوط والياس
ثم انقطعت المحادثات بين عراي والخديو
مدة ثلاث ساعات جرت فيها المداولة بين
القناصل والخديو داخل السراي واخيرا استقر
الرأي على اجابة طلباتو وافناذاها بالدرج فرصي
عراي بذلك مسترطعا عزل الوزارة قبل انصراف
الجيش فعزلت وطلب عراي ان يكون شريف
باتا رئيسا للوزارة الجديدة ومحمود ساي ناظرا
للهيادية فاستدعي شريف باشا وبعد اللبث والتي
قبل ان يشكل الوزارة على شريطة ان يتعهد
رؤساء الحزب العسكري بالامتنال للاوامر

عراي - اجل
الخديو - آلت انا الذي رقيتك الى
رتبة الميرالاي
عراي - نعم ولكن من بعد ترقية نحو
الاربعائة
الخديو - وما هي اسباب حضورك بالجيش
الى هنا

عراي - لنوال طلبات عادلة
الخديو - وما هي هذه الطلبات
عراي - هي اسقاط الوزارة وتشكيل مجلس
النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على
قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الاسلام
الخديو - كل هذه الطلبات ليست من
خصائص العسكرية

فلم يجبه عراي وقد اشار القناصل على
الخديو ان يقلب الى ما داخل السراي خوفا
ما عسى ان ينشأ عن تلك المخاطبة من الضرر
وصار المستركونين وقنصلا انكثرة والمسا على
اثر ذلك عبارة عن رسل بين الخديو وعراي
واخيرا قال الفصل الانكليزي لعراي ان اسقاط
الوزارة من خصائص الخديو وطلب تشكيل
مجلس النواب من متعلقات الامة ولا وجه لطلب
زيادة الجيش لان البلاد آمنة مطمئة لا يريد
ولم يردا احد بشر كما ان المالية لا تساعد على
ذلك ثم قال له اما طلب التصديق على القانون
فسينفذ من بعد اطلاع الوزراء عليه واما طلب
عزل شيخ الاسلام فلا بد ان يكون مبينا على
اسباب . ٥١ .

فاجابة عراي بقوله :
اعلم يا حضرة الفصل ان طلباتي المتعلقة

الوداع وكان عدد الحضور غير قابل العد والاحصاء.

ولما ان وصل الالاي الى المحطة اخذ عائلتي بك المعروف في الخروسة بنثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر وقد سقى الناس سكرًا في ذلك اليوم وكان في جملة الحضور كل من عراقي ومحمود سامي.

والآن نذكر من مشرقي جريدتي الطائف والمند، « عدا الله بدمي وحسن الشمسي » خطابًا لنعمين المادح والمند، على الهيئة العسكرية وعراقي والقي عراقي أيضًا خطابًا حصن فيه على الاستمساك بعروة الاتحاد والحفاظ على شرف الملاد.

والقي عبد العال ايضًا خطابًا وجيزًا نؤثره مع خطاب عدا الله بدمي بهاها وبعض مباحها .

قال عبد العال

ايها الاخوان

انا بؤسكم بالقلوب معكم وكلمة الوطنية تجتمعنا فاجعلوا حل الواصلة بينا ممدودًا وثقل بعزيمكم ولا تظلموا الوشاة فيما يفترونه علينا كما انا لا نسمع من وائس كلامًا واعلموا انا في تيار افكار ان لم نعتقل امسنا فيه بالاتحاد ولا هلكنا وكلنا يعلم حسن طوبى مولانا الخديو وطهارة مواطن رجالة الطعام بمعن نخدم افكارهم بارواحنا ونفسي العمر في طاعتهم والله المحييط علي وعليكم وهو على كل شيء قدير . اه

وقال بدم

حناء الملاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما نوالى على مصر من المحاولات والموازل عرف مقدار ما وصلتم اليه من الشرف وما كتب لكم في صفحات التاريخ

واجتناب المخالفات وإن يقدم عهد البلاد فمات على ذلك فحصل وشكلت وزارة شريف باشا وبعد ان تم تشكيل الوزارة اوعز رؤسها الى عراقي ان يتوجه بالايه الى رأس الوادي من مديرية الشرقية والى عبد العال ان يسافر بالاي السودان الى دمياط فامثل كلاهما الامر ولكن بعد تنفيذ بعض طلبات منها الشروع في انتخاب النواب بالمدن والقري ومنها عزل بعض الامراء والضباط من كانوا مخالفين لمشرع عراقي واستبدلهم بغيرهم من حزبه فاستبدل ابراهيم بك حيدر ميرالاي القلعة بعلي بك يوسف ومحمد بك شوقي ميرالاي قصر النيل بطلبة بك عصمت وحسين بك مظهر حكايدار الاي الاسكندرية بمصطفى بك عبد الرحيم واسماعيل بك صبري ميرالاي الطوبجية بحسن بك مظهر ومحمد بك خلوصي ميرالاي سوارى المحرس باحمد بك عبد الغفار وعد القادر باشا مأمور الضبطية باحمد باشا الدرهملي وفريد باشا مدير الشرقية باخر من الدوات وعلي افندي ناصب رئيس مستعظي بورسعيد بمحمد افندي ابي العطاء وقد طلب عراقي رتبة ميرالاي لابرهم بك فوزي حكايدار مستعظي الخروسة فلما تم له نيل ما طلب شرع في التاهب للسفر امتثالًا للامر كيفية سفر الالايين

واصدر عراقي امره الى عبد العال بالتأهب للسفر الى دمياط بالالاي السوداني مستعجبًا معه موسيقي ٣ جي يياده فامثل وسار بالالاي الى محطة السكة الحديدية مارًا في وسط المدينة وكان قد سبق اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستعظين والبوليس للقيام بواجب

ما يذهب بالثروة او يضعف القوة او يخذل الشرف فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو النور العظيم
ثم قال

هذا اخوكم الحر يودعكم ويسير باخوانكم الى دمياط فاجعلوا عروة الود وثيقة ولا تحلوا جبل الاتحاد الذي جاهدتم الانفس في احكامه فقد زالت مواثيقنا التي كانت نجر الى الفساد والانس دار رحمة بين الجيوش اولى الرشاد ولا نعر الدنيا اذا لم تترك الخلق العناد فالارض تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد

ومن محاسنكم التي تغفرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم لاوامر الحكومة وامتناعكم لاشاراتها وربط قلوبكم بحجة مولانا الخديوي ورجال الكرام خصوصاً هذا الرئيس الراجح القائم بخدمة الامة وبلادها
ثم ختم خطابه بقوله

واحسن ما يورث ما يورث باسم المجاهدي عند النوازل ان يقال مات شهيد الاوطان
فنادى الجميع «رضينا بالموت في حفظ الاوطان ووقاية اميرنا من كل ما يمس سلطته» واستمرت مظاهر التوديع والتشجيع تتوالى بالاحتفال الى ان تحرك القطار وسار قاصداً دمياط فلما وصل اليها هرع اهله الى استقبال عبد العال والايه بالاحتفال التام وكان قد صحبه عبد الله نديم محرر صحيفة الطائف فالتقى خطاباً حماسياً مدح فيه عراي وحزبه وقال انه هو الذي انتد البلاد من جور الاستبداد ثم ذهب الانسي الى مركزه واقام فيه وكان اسماعيل بك صال اوغلي حاكم دار

من المحسنات فقد ارتفعت ذروة ما سبقكم اليها سابق ولا يلحقكم في ادراكها لاحق الا وهي حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنها فلکم الذكر الجميل والمجد المخلد بياهي لكم المحاضر من اهلنا وبفاخر بانركم الاتي من ابناثنا فقد حيي الوطن حياة طيبة بعد ان بلغت الروح التراقي فان الامة جسد والمجد روحه ولا حياة للجسم بلا روح وهذا وطنكم العزيز اصبح بناديكم وبناحيكم ويقول

اليكم يرد الامر وهو عظيم
فاني بكم طول الزمان رحيم
اذا لم تكونوا للخطوب وللردى
فن اين يأتي للديار نعيم
وان الفتى ان لم ينزل زمانه
تأخر عنه صاحب وحييم
فرشوا عنان الخيل نحو مخيم
نقله بين البيوت نسيم
وشدوا له الاطراف من كل وجهة
فشدود اطراف الجهات قويم
اذا لم تكن سيقاً فكُن ارض وطاًق
فليس للغلول اليدين حريم
وان لم تكن للعائدين حامية
فانت ومحضوب البنان قسيم

ولقد ذكرت باتحادكم وحسن تعاهدكم ما كان من رسول الله «صلم» عند تغيب سيدنا عثمان في اهل مكة من مبايعته اهل الشجرة على استخلاص صاحبهم فصاروا يعنونون بالعشرة المبشرين بالجنة وانتم قد تعاهدتم على حفظ الاوطان وبقاء سطوة مولانا الخديوي وتأيد ملكه وتبايعتم على الدفاع ووقاية اهليكم من كل

سادتي واخواني

بكم ولكم قما وطلبنا حرية البلاد وقلعنا
غرس الاستبداد ولا ننثني عن عزمتنا حتى نحبي
البلاد واهلها وما قصدنا بسعيننا افساداً ولا
تدميراً ولكن لما رأينا اننا بننا في اذلال واستعباد
ولا نبتنع في بلادنا الا الغرباء حركتنا الفيرة
الوطنية والمحبة العربية الى حفظ البلاد ونحريرها
والمطالبة بحقوق الامة وقد ساعدتنا العناية الالهية
ومعنا مولانا واميرنا الخديوي ما طلبناه من سقوط
وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق
الوطنية وتمتعنا بجلس الشورى لننظر الامة في
شؤونها وتعرف حقوقها كباقي الامم المتقدمة في
العالم ومن قرأ التواريخ علم ان الدول الاوربية
ما تحصلت على الحرية الا بالثور وازالة الدماء
وهناك الاعراض وتدمير البلاد ونحن اكتسبناها
في ساعة واحدة من غير ان نريق قطرة من
دم او نخيف قلباً او نضيع حقاً او نخدش شرقاً
وما اوصلنا الى هذه الدرجة التصوي الاتحاد
والتضافر على حفظ شرف البلاد فالان ننادي
بصوت واحد « فليعيش الخديوي واهب الحرية
فليعيش الجيش المصري طالب الحرية . فلتعيش
الحرية في مصر خالدة مودة »

نحن الان في نعمة جليلة وعزة جميلة وقد
فتحننا باب الحرية في الشرق ليقندي بنا من
يطلبها من اخواننا الشرقيين على شرط ان يلزم
الهدوء والسكينة ويجانب حدوث ما يكدر صفو
الراحة كما اننا القينا مفاليدنا الى وزراءنا الكرام
ورئيسهم الشهم الهام شريف النفس والقدر
ويمن ايديهم عقبات ومصاعب فلا يزيدم
ارتباكاً بخاذلنا وتهورنا بل نلزم وحدة الاتحاد

طوبجية سواحل دمياط واسماعيل باننا زهدي
محافظة قد تأخرا عن استقبال الالاي يوم
قدومه فاغناظ عبد العال منها وشرع في نصب
المكائد لها الى ان تمكن من ابعاد الاول من
الخادم العسكرية واحالتو على المعاشات وعزل
القائي من منصبه

اما عراي فانه تأهب للسفر الى رأس
الوادي بعد سفر عبد العال بخمسة ايام فر
بالالاي في وسط المدينة على شكل خارق
العادة اذ كان يجبط بالالاي نحو مائة ضابط
سألين سيوفهم وعراي نحو عشرين من ضباط
الطوبجية والسواري راكبين خيولهم ويايديهم
السيف مسلولة والموسيقى العسكرية امامهم تعزف
بالخانها الى ان بلغوا معبد سيدنا الحسين فدخل
عراي الى المقام مع بعض الضباط ومعه برق
الالاي فر يه على الضريح الشريف ثم خرج
وسار بالالاي على الهيئة السالف ذكرها والشوارع
ممتلئة بالمتفرجين الى ان بلغ المحطة وكان قد
احتشد اليها جميع ضباط الجيش المصري ورؤسائه
وكثير من اللذوات والتجار وعلمة الناس . وجملة
القول ان هذا الاحتفال كان في ذلك اليوم ما
لم يسبق له مثيل في مصر

وصعد عراي الى مرتفع التي فيه خطاباً
حق يوعلى الاتحاد واجتماع الكلمة وكان عبد الله
ندم قد عاد من دمياط فخطب في القوم بمثل
ما فاه بو عراي وفي خلال ذلك كان عناني بك
وبعض الالهائي يتدرون الزهور على رؤوس العساكر
ويقدمون لهم الحلواء ويسنون الناس شراباً سكرتياً
وهذه صورة الخطاب الذي القاه عراي
قبل السفر

ولما قرب وقت مسير القطار صاح عراقي
ماعلى صوته مودعاً قوم المشيعين ثم ركب القطار
فاصداً مدينة الزقازيق بصحة عبدالله بدم
وكان انباء الطريق كلها وقف في محطة
بستقبله الناس بالفرح والسرور ومزيد الاحتفاء
فيخطب عبدالله نديم فيهم بمنى ما سلف ذكره
واستمرت مظاهر الاحتفالات على هذا المنوال
الى ان ولح القطار ابواب محطة الزقازيق
(مركز مديرية الشرقية) فاستقبله فيها امين بك
الشمسي كبير تجارها وكبير من الاهالي وصنعوا
هناك ما صنع عراقي بك في محطة الهروسة
ثم وقف عراقي والتقى على قوم المستقبلين
الخطاب الاتي :

قال

سادتي

انا اخوكم في الوطنية واسي احمد عراقي
ولدت في بلدة « هربة رزته » من بلاد الشرقية
هذه فاما الان واقف في ارض نشأتني بين ايدي
الاهل والخلان وقد بلغكم ما تطلبناه من قطع
عرق الاستبداد وتحرير البلاد واهلها وبناتها
الله منحا مولانا الخديو هذه الامنية ونحن لم
نخرج من العاصمة عصياناً ولا نظاهراً بعدوان
وانما سرنا بالجهش ووقفنا بين يدي الخديو
وقفه الطالب الراجي كرم مولاه فلا تعولوا على
الاراجيف وانشاعات اهل الفساد واعلموا ان
البلاد محتاجة الى الخدمة بالقوة والفكر والعمل
اما القوة فنحن رجالها ولا نشي عن عزيمنا وفي
الجسم نفس واما الفكر فهو منوط باميرنا الاعظم
وزررائه الفخام وهم لا يهأ لهم عيش الا اذا
طاب لنا ولا يدركون الراحة الا بامتنا فهم

ونحافظ على البلاد وسير معهم في طريق
الاصلاح ابنا ساروا واما فائض الى رأس الوادي
امثالاً لامر رئيسا الوطني الحر القائم بحمة
الوطن واهله سعادة محمود باشا ساجي ناظر
جهادينا ليعلم الجميع ان قيامنا كان لطلب
الحقوق لا للعنوق وان الظلمة نبتة عادت كما كانت
وعندنا الى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا
الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الفخام فلا تأخذكم
الاراجيف وانشاعات اعداء الوطن وثقلنا سعي
اميرنا ورجاله

واخص اخواني الجهادية بحفظ وحدة الاتحاد
وعدم الاصغاء الى الوشاة والحساد فانكم تعلمون
انا جاهدنا في هذا الامر اعماراً طويلاً حتى
ربطنا القلوب والنفوس وبنينا من الاعاء
من يسعى في تنريق كلمتنا واضرام نار الفتنة بيننا
فاردعهم بلسان التفرع واحتفظوا لنا ما عاهدناكم
عليه فالبلاد محتاجة اليها وامانتا عقبات يجب
ان نطاعها بالحزم والثبات والا ضاعت مبادئنا
ووقعنا في شرك الاستبداد بعد التخلص منه
نعلمون انكم كما قمتم واقدمتم امراءكم الشفاعة بل
اخوانكم من النفي هكذا قمنا لكم وانقذنا الوطن
من الاستبداد ورفعناه الى عرش الحرية

وما الغرر بالعظم الريم وانما
فخار الذي يعني الفخار بنفسه
ونحن نفخر بالابناء فقد ختم لنا الاباء
الفتح ونحن حفظناها فاجعلوا عروة الاتحاد
وثيقة واني سائر باخوانكم الى رأس الوادي
فاستودعكم الله جميعاً واقل اخي علي بك فهي
بالنيابة عن الجيش واخي محمد افندي عبيد
بالنيابة عن المودعين من الامة الشريفة . اهـ .

بهذا الجيش المنصور ووقفت بساحة عابدين
امام مولانا الخديو حفظه الله وقد اشتدت شوكة
جيش النبي وقويت معارضته هناك ابلى
المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً فجال صديقي
الاعز الهام صاحب الغيرة والعزم الثوي بين
الصفوف ينادي « وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بعث احدهما على
الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفي الى امر الله »
فكان معي ثاني اثنين في حفظ قلوب الرجال
من الزيف والارتجاف واخذ الكل يردد هذه
الاية الشريفة كأنهم لم يسمعوها الا من فو في
تلك الساعة وبركة سيدنا ومولانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وولديه البدرين المبرزين
سيدنا الحسن ومولانا الحسين تحصلنا على المقصود
وانفذناكم من يد من لم يعرف لكم حرمة ولا
يعترف بحق ولا يرى انكم مثله من نوع الانسان
وشكرنا مولانا واميرنا الخديو على حسن عنايته
بنا وبالامة وعلى ما تنفصل يد من مجلس الشورى
وانتم الان مهيأون للانتخاب فلا تملكم الاهواء
والاغراض لانتخاب ذوي الغايات بل عولوا
على الاذكياء والنبيه الذين يعرفون حقوقكم
ويدفعون المظالم عنكم ويفتحون باب العدل
والانصاف في بلادنا فلا تأخذكم الاراجيف
والطمأن في بلادكم والتفتل الى اشغالكم ومصالحكم
وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء اميرنا
متمماً بامتيازات وطننا محروساً بحجته المظفر وقد
كلف صاحب الدولة والنجامة رئيس نظارنا شريف
باشا بالنظر في احوال الامة وسن القوانين التي
تحتفظ حقوقها وهو يجاهد الان مع اصحاب السعادة
اخوانه الوزراء في حل المشاكل وترتيب امورنا

يسهرون الليل ويقضون النهار في سلوك السبل
المؤدية الى حفظ الامة وسلامتها من العواض .
واما العمل فهو منوط بكم فان القوة والفكر
يعطلان بفقد ثروة تربتنا الطيبة المباركة وقد
طلبنا لكم مجلس الشورى لتكون الامور منوطة
باهلها والمحقوق محفوظة وهذه نعمة كبرى نشكر
الله عليها كما نشكره على نجاة الوطن واهله من
العبودية ونجدة على سلامة باطن اميرنا المعظم
وخديوينا الافخم ابنك الله . اه

وبعد استقرار عرابي في رأس الرادي
يومين اول امين بك الشمسي ولية شائعة اكراماً
له واحفاداً به وبضباطه ورجاله ونلا فيها ندم
خطاباً ايضاً ضمة ما كان يكرره من اقوال الحث
والتحريض في كل موقف خطب فيه
وقد تقدم خطابة مقال لعرابي الفاه على
مدعوي الولية وهذا نصه

سادتي واخواني

احلي اسماعكم باسم مولانا واميرنا الخديين
الساحي في عمار الوطن وقطع عرق الاستبداد
منه واذكركم بدمية حبيبت عنها فيها انوار الحرية
واستعدتنا فيها الظلمة حتى صرنا نألم ولا يرحمنا
احد واصبحت امولنا وارزاقنا معرضة للهب
والسلب تحفظنا ايدي المستبدن الذين تمكنت
النفس من قلوبهم والفيل الظلم وكرهوا العدل
والانصاف حتى كانت عاقبة امرهم ان اصبح الناس
في قيد الفقر وذل الفاقة والقطر معرضاً للاخطار
مهيئاً لامتداد ايدي الطامعين اليه فعز ذلك
على اخوانكم واولادكم المجاهدة حماة البلاد وتحركت
فيها الحمية العربية والغيرة الوطنية فتعاهدنا على
حفظ البلاد ووقاية اميرنا من كل سوء وسرت

إذا تداخلت لا تصادف البتة معارضة
وقالت في غير موضع انه يجب ان يلجأ
الى سلطة الجناح الشاهاني كما ليجيء اليها وقت
سقوط اسمعيل باشا الخديو السابق وانه من
رأيها ان تقصر مداخلة الجناح السلطاني على
الاحوال المحاصرة وقد اشارت بان يقلل عدد
الجيش المصري ويرتب حرس على جوب الديار
المصرية

وفي اليوم الذي ورد فيه هذا الكلام في
جريدة النيس ورد من الاسنانة تلغراف ينمى
ان الباب العالي عزم على ارسال سرور باشا
الى مصر مأموراً فوق العادة

وكثير تحدث الناس في تلك الايام نامر
الوزارة الجديدة وحوادث مصر بحيث شغلهم عن
غيرها وكان اول سؤال بيتدر به الصديق
صديقه قوله « ماذا جد من جانب الباب العالي
واي شيء بدأ من فرنسا وإنكثرة وما هي اراءه
الدول فيما حصل » الى غير ذلك مما امسى
موضوع حديث المضطربين وكان قد جرى
على الالسنه ان سياتي مصر عساكر واساطيل
عثمانية فبعد استنباب الحالة وتق الناس انه لو
جاء معتمد عثماني للبحث في احوال مصر ما رأى
لروما لارسال جنود واساطيل ولا رأى موجبا
لتداخل الاجانب او لزيادة تداخلهم فان المسألة
داخلية محضة مخصصة في استبدال الوزارة وقد
تم بتعيين شريف باشا رئيساً للنظار وتشكيل
الوزارة الجديدة ثم تشكيل مجلس نواب الذي
ارتاح اليه الخديو وقد ذكر في امره الديسيه
اصدره عند توليه سرير الخديوية وكان شريف
باشا ذا رغبة شديدة فيو فطلعه منذ عامين فلما

الداخلية والخارجية فمسأل الله ان يدم لهم
هذا النشاط وان يلهمهم التمسك بالعدل الذي
الفه هذا الرئيس وفي الختام تنادي بقولنا « يعيش
الجناح الخديوي » اهـ

فاجابة الجميع وكرروا معه الدعاء ثلاثاً ثم
اثنى على صاحب الليلة والمحاضرين

تذيل

وجاء على اثر حادثة عابدين في فصل
نشرته جريدة الربيليك فرانسز في ١٢ سبتمبر
سنة ٨١ ما ايدت فيو انه قبل كل شيء كان
يجب ان لا يحصل البتة شيء ما يكدر وفاق
فرنسا وإنكثرة في المسألة المصرية وقالت ان
ذلك هو الوساطة الوحيدة للتغلب على المصاعب
الحاضرة

وورد في جريدة النيس من فصل افتتاحي
نشرته في ١٢ منه ايضاً انه من متقني أنكثرة ان
يتيسر للجناح الخديوي تأييد سلطته وسطوته من
غير تداخل احد في ذلك وانه من الواجب
صرف العساكر الى منازلهم

وقد تين ان ليس من رأي هذه المجريدة
ان تحل فرنسا وإنكثرة بمصر بل هي تستنكف
من ذلك وترى انه لا سيل الا ان تكلف الدولة
العثمانية بالتدخل في المسألة ومن المحتمل انها

احوال الزراعة والفلاحة وفي احوال البلاد الداخلية وما تحتاج اليه من الاصلاح وان يراقب اعمال الحكومة الاجرائية ويسهر على مصالح الاهالي ويدافع عن حقوقهم الى غير ذلك من الامور التي تعود على البلاد بمصالح جمة اما عدم نعود الاهالي على الشورى فما لا ننكر ولكن اية امة تعودت امراً قبل وجوده فان الانكليزي لم يكن متعوداً عليها قبل ان انشاها فكما تعودها بعد وجودها كذلك بالها المصري بعد وجودها عنده

وكان الناس على رأيين في المسالة العسكرية فهم من كان يرى ان لا حاجة بالمصريين الى المجاهدة ومنهم من كان يرى عكس ذلك ويذهب الى انه من الواجب الضروري ان يزداد عدد الجيش المصري حتى يبلغ القدر المعين وكان لقوم آخرين رأيي وسط في المسالة ذهبوا به الى انه يجب ان يؤجل النظر فيها الى ان يتم تشكيل مجلس الامة فينظر فيه مع الحكومة نظر من لا تخفي اعني المصالح عن مصلحة بلاده واوطانه .

فصل

ولا استقر عراقي في رأس الوادي اخذ يقول في الخفاء المدبرية مستصحباً معه بعض الضباط فكان يست مبادئة وافكاره في نفوس

لم يتيسر له الوصول اليه في ذلك المون استعفى من الوزارة

وشرع الاهالي في التوقيع على تقرير (كما سيأتي بيانه) يتضمن طلب جمع مجلس النواب وفي هذا الشأن توارد على الخواطر ان الدول الاجنبية لا حق لها ان تتدخل في تشكيل هذا المجلس وتنبع من اجرائه ولا سيما انه لا يضر بها ولا بمصالحها فديونها تبقى ديونها تؤدي في اوقاتها وحقوقها تبقى حقوقها فاذا تشكل مجلس النواب لا يس هه المصالح شي

وقال بعض ان البلاد ليست آهلة لان تكون حكومتها نيابية شوروية او ان ذلك يحتاج الى زيادة في نفقاتها ما تفقد به ثقة ماليتها او ان الاهالي لم يتعودوا الحكومة النيابية فركبوا على ذلك بان الامة الانكليزية كانت قبل تشكيل مجلسها النيابية اقل تمدناً من المصريين ومع ذلك لم يصعب عليها اقامة الحكومة الشورية فاذا تدبرت ذلك حكمت ان المصريين اهل لها . ثم ان الحكومة النيابية موضع ثقة اكثر من سواها وعلى فرض ان مجلس النواب كلف الخزينة نفقات كثيرة وبلغت مبلغ نفقات قلم المراقبة بل اكثر منها ايضاً فلا اقل من ان المنافع التي تصدر عنه للبلاد تكون اصعاف الفوائد الناشئة عن وجود المراقبة

ونظر في شأن هذا المجلس الى ان وطانهم يستكون قاصرة على الطر في داخلية البلاد ومصالحها ومنافعها المحلية الموصعة بمعنى انه لا يحدث تغييراً في تقرير الديون وفوائدها ولا في كيفية تأديتها ما يتعلق بمصالح اوربا ولكن ناطق به ان بنظر فيما تنفقه الحكومة وفي تحسين

محمد الانبائي الشافعي كما سيجي بيانه بعد واستدعى علي الروي رئيس المجلس المحلي بالمنصورة الى القاهرة وتوسط في جعله وكيل نظارة السودان والاعام عليه برتبة لوا وسعى كذلك في عزل مدير الدقهلية محمد ذكي باشا واستبداله بمحمدين افندي سري

(جريدة التنكيت والتبكيث)

(صورة ما كتب من عراقي الى ادارة المطبوعات في شأن تغيير اسم صحيفة التنكيت والتبكيث بلسان الامة)

قال . لدخولنا في عصر جديد وفوات زمن التنكيت اقتضى تبديل اسم جريدة التنكيت والتبكيث لادبية التهذيبية كما استقر عليه الرأي بالخبايرة مع حضرة الفاضل عبدالله افندي نديم محررها ومدير ادارتها باسم (لسان الامة) وان يكون موضوعها سياسياً تهذيبياً للذب عن حقوق حكومتها التوفيقية فلذا اقتضى ترفيقه لسعادتك فاكمل اعتبارها ومعرفتها بهذا العنوان الشريف والمسرب المنيف اعتباراً من عددها التاسع عشر افندم في ٢٤ ذى سنة ٩٨

(مهر ياده ٤)

فصل

وقبل ان تأتي على ايراد مجمل الاحوال التي اعتبرت تشكيل وزارة شريف باننا ثبتت في هذا المقام ما قضى علينا بوسن المحادثات وثلاثم الوانها ما خلت الصلحات السابقة من ذكره فنقول :

(مرتبات الضباط والعساكر)

(وتعديل النظامات والقوانين العسكرية)

رفع رياض باشا ايام وزارته الى المجتنب

عبد البلاد ومشاخ العربان حاضاً على وجوب ملازرتهم في مشروعاتهم فلما علمت الحكومة بهذه الاجراءات استدعته الى العاصمة وعرضت عليه رتبة لوا (انا) ووظيفة وكيل نظارة الجهادية فلم يقبل الاولى ورضي بالثانية مع بقاء الالاي في عهده

وبعد ان استوى في منصبه الجديد اخذ بعقد المحافل في منزله علانية فكانت رحاب منزله شبيهة بمجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان ينفذ عليه الزبارة والنظم

ثم ساعد في انشاء صحيفة المنجاز وجعل محررها ابراهيم سراج المدني فكانت تصدر عن رأيه ثم اوعز الى عبد الله نديم بان يستبدل اسم صحيفة (التنكيت والتبكيث . بالطائف) ففعل وكانت عبارة عن لسان حال الحرب العسكري . وبعد ذلك ظهرت جريدة المفيد محررة بقلم حسن الشمسي وسلكت مسلك الطائف

وكان كثير من الاوربيين ومراسلي المجلات الافرنجية يذهبون الى بيت عراقي لاستطلاع سياسته والوقوف على مكونات افكاره

وتوسط عراقي لدى الخديو في التماس العفو عن حسن موسى العقاد احد تجار الخروسة الذي كان مبعثاً الى السودان نفياً فاجابه الى ذلك ولما قدم من منفاه كان من اشد اعوان عراقي وقد اولم ولائم كثيرة تعد من لياي مصر المشهورة واهدى الى عراقي عربة جميلة بنحوها ثم سعى عراقي في عزل الشيخ العباسي من مشيخة الاسلام والجامع الازهر واستبداله باربعة رجال من اهل المذهب الاربعة برأسهم الشيخ

والمادية

فلذا قد تراءى للجلس ان زيادة المرتبات التي يلتبسها تستوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية برة وبحرية وبري أيضاً لروم جعل العساكر الذين تحت السلاح احد عشر الفا من صف ضباط ونفر وانه ينبغي ان يتخذ كل من ناظر المالية والجهادية في البحث عما اذا كان يمكن الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية

هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين في حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقي ايضاً فانه قد ترقى في الواقع ونفس الامر في مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسمعيل باننا عدد وافر من الضباط وابنى على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين اكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوزن المصلحة فضلاً عن استخدام كبير من الضباط في المصالح الملكية ما زال موجوداً الان الف وخمسة واربعون ضابطاً في حالة الاستعداد

فيلزم ازالة هذه الحالة وينبغي ايضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية اي ضابط الى رتبة اعلى من رتبته غير انه لا يمكن النظر والبحث بوجه مبني في الطرق والتدابير المنتهضي اتخاذها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قومسيون يتركب من اشخاص تكون لهم اهلية خصوصية في مثل هذه الموارد

المخدوي تقريراً بشأن زيادة مرتبات الضباط والعساكر وتعديل النظامات والقوانين العسكرية بناء على طلب ناظر الجهادية محمود سامي وهذا نصه:

مولاي

قد تقدم لمجلس النظار من ناظر الجهادية والبحرية طلب بخصوص زيادة مرتبات الضباط والعساكر فوضح الناظر المشار اليه مع زيادة اثمان جميع الاشياء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً عما كانت عليه مدة ساكن الجنان محمد علي قد حصل اثناء حكم حضرة اسمعيل باننا تنقص مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة

فترامى للجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامي ان يجرى بغاية الدقة والاعتناء عن الاسباب المؤيدة لهذا الطلب وان يسعى في ايجاد ما يلزم من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل ساحتمك الطلية ومقتضي تعميمها على السواء في جميع مصالح النظر

فتبين للجلس لزوم الالتفات للطلب المتقدم له من ناظر الجهادية مع عدم صرف النظر عن الآتي ذكره وهو انه وان كان القطر اكثر ثروة الان عما مضى الا انه مديون بمبلغ قدره مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديده ما يقرب من نصف ابرادات الحكومة وانه من اهم واجبات الحكومة ان تبذل غاية الجهد في الاقتصاد بقدر الامكان حتى يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالتدريج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضّر بجميع مصالحه المعنوية

٦٠٠ . ملازم
٠٠٨٠ . باتحايوش
٤٠ . اوباتي
٠٠٢٠ . نفر
(المادة الثانية) ناظر الجهادية مأمور
بتنفيذ امرها هذا
صدر لسراي عابدين في ٢١ جمادى الاولى
سنة ٩٨ وفي ٢٠ ابريل سنة ٨١
(الامر الثاني)

نحن خديو مصر
من بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه
لنا رئيس مجلس نظارنا في هذا اليوم وبناء على
ما رفعة الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة
رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت
(المادة الاولى) قد تشكل نحت رئاسة
ناظر الجهادية والبحرية قومسيون مؤلف من
سيأتي ذكرهم وهم

افلاطون باشا

استون باشا

الجنرال غولد سميد

محمد مرعشي باشا

راشد حسني باشا

اسماعيل كامل باشا

لارم باشا

ده بلونس باشا

خالد باشا

محمد رضا باشا

محمد كامل باشا

فبناء عليه انشرف بان ارفع لسدتك العلية
صورة امر عال بزيادة ماهيات الضباط والعساكر
البرية والبحرية وصورة امر عال اخر بتشكيل
قومسيون عسكري للنظر في كافة ما يلزم اجراؤه
من التعديلات في النظمات والقوانين العسكرية
بكافة انواعها ملتصقا تشريفها بالقبول
واني لولي النعم عبك الخاضع ومحسوبه المتواضع
في ٢١ جمادى الاولى سنة ٩٨ الموافق ٢٠
ابريل سنة ٨١
فصدر على اثر هذا التقرير الامران الاتي
نصها

(الامر الاول)

نحن خديو مصر

بعد اطلاعتنا على التقرير الذي قدمه لنا
رئيس مجلس نظارنا وبناء على ما رفعة الينا
ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا
نأمر بما هو آت

(المادة الاولى) ماهيات الضباط والصف
ضباط والانفار العسكرية برية وبحرية صار
ابلاغها ونقديرها حسب ما هو آت

٨٠٠٠ فريق

٦٥٠٠ لول

٥٠٠٠ ميرالاي

٣٥٠٠ قائمقام

٢٥٠٠ ييكباني

١٥٠٠ صاغقول

٩٥٠ يوزباشي

٧٥٠ ملازم اول

(احتفال محمود ساهي بعد صدور الامر)
(زيادة الرواتب وتشكيل قوميون)
(التعديل)

كان هذا الاحتفال في قصر النيل وقد
اعد فيه محمود ساهي مأدبة فاخرة دعا اليها
القطار والمثنيين وضباط العسكرية وبعد ان
اجتمعوا وهيت لدهم موائد الطعام فتناولوه
قام محمود ساهي خطيباً فقال

هذه ليلة انس دعنا الى الاجتماع فيها داعي
المهبة والائتلاف تذكاراً لما اثر الحكومة الخديوية
الجليلة التي وجهت عزمها الى اصلاح احوال
الاهالي جميعاً وتعيم العدل فيهم وايصال كل
الى ما يستحقه فقد رأينا في هذا الزمن القليل
من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام الحكومة
تفكيراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر والظلم
بالعدل والقم بالثمن وتقدمت فيه البلاد الى
نجاحها لقدما سريعاً وما ذلك الا من حسن
مقاصد هذا الجنب وطهارة سجاياه خصوصاً وأنه
اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجالاً
غيوراً على المهمة ذكي النفس وهو حضرة دولق
رياض نانا فلم يأل جهداً في العمل ولم ينصر
في تذليل المصاعب بانجاده مع حضرات رفقاء
الكرام حتى وصلنا الى هذه الغاية التي لا ينكر
احد حسنها ولا ريب في ان هذه نعم يجب علينا
استغفارها وحفظها والاستزادة منها ولا يكون
ذلك الا اذا قربناها بالشكر عليها فقد قالوا
الشكر سراج النعم وحقيقة الشكر ان يكون جميعنا
مخلصاً للحكومة في خدمته قائماً بواجباته لما معضداً
لجميع مقاصدها خاضعاً لاوامر المحضرة الخديوية

ده برناردي بك

محمد شوقي بك

احمد عرابي بك

حسن مظهر بك

محمد خلوصي بك

عبد الرحمن سليم بك

سليمان يسري بك

فرهاد بك

محمد نسيم بك

(المادة الثانية) هذا القومسيون مكلف بما

بأني ذكره

اولاً النظر والبحث في القوانين والنظامات
العسكرية الموجودة بانواعها وادخال كافة ما
يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها
ثانياً النظر في الترتيب الذي عليه المدارس
الحرية الان وما ينبغي اجرائه في من التعديلات
ثالثاً تحضير مشروع قانون يخص بشروط
الدخول في سلك الضباط البرية والبحرية وترقيهم
واستعدادهم ورفعهم وتقاعدهم

رابعاً البحث عن الطرق المتنضي اتخاذها
لتسوية حالة الضباط المستودعين الان

(المادة الثالثة) قرارات القومسيون المذكورة
تكون باغلبية اراء الاعضاء الحاضرين وفي حالة
انقسام الاراء الى قسمين متساويين يرجح الطرف
الذي يكون فيه الرئيس ثم تعرض مشروعات
هذا القومسيون على مجلس نظارنا

(المادة الرابعة) على ناظر المجاهدية والبحرية
تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢١ جمادى الاولى

سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ افريل سنة ١٨٨١

ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً
كما اخذتم مآلكم ان تؤدوا ما عليكم وهو
طاعة ولي الامر الذي هو السبب الاعظم في
جميع هذه الحوادث التي شملتنا بل هو الذي
اعتنى في هذا الوطن روح الحياة بعد ان
اشرف على الموت والدمار فعليكم ان تكونوا
دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ احكامه والحفاظه
على اوامره ونواميسه العادلة وعلينا جميعاً ان
نتهبل الى الله تعالى بدوام بقاءه وتأييد عزه
وان ينادي لسان الصدق ما فليعتن الجناب
الخدوي . اهـ

وبعد ان جلس قام احمد عرابي واجاب
بتحقيق ما قاله رياض باتا مينيئاً ما وصلت اليه
الحكومة - في تلك الايام - من درجة التقدم
ناسباً لجميع ذلك الى همة الجناب الخديوي واستقامة
وزرائه وغيرهم على المصالح . ثم قال اسألي
الدوام مطيعون لاورامه السامية ونحن آئنة
المنفذة المحاضرة بين يديه يدبرها كيف يشاء
وفي اي وقت اراد واننا بلسان واحد سأل
الله تعالى ان يحفظه لنا ويطول بقاءه ويعززه
رجال حكومته ويمنع البلاد باحكامه العادلة
امين . اهـ .

عناني بك

وفي عرض الكلام على هذه الاحوال ثبت
ملخص ما يتعلق بعناني بك تبيناً لاعتناء الوقوف على
شؤون من كان لم ضلع مع رجال المجاهدة
السابقة فنقول

ان عناني بك تاجر التزم كثيراً من مصالح
الحكومة (كصحة الاملاك وغيرها) ثم افلس
وهجر على املاكه وسلمت لوكلاء الدائنين لاداء

التي هي السبب في هذا الخبز العظيم وعلى ذلك
لا بد ان نادى جميعاً فليجي الجناب الخديوي
اطال الله بقاءه . اهـ
ثم قام بعنه رياض باتا وارثلاً خطلاً وجهه
الى الضاغطان وهذا محصله
قال .

هذه ليلة سرور تحلى فيها روح الصدق
والاخلاص واجتمعت فيها القلوب على قصد
اداء الشكر للجناب الخديوي غير ان تذكر
محامه وما اثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع
موقع الفرض الشرعي

ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التي
امتازت بها ملك حكم الجناب الخديوي في هذه
الاطنان امر معلوم يعدّ تعدادها من قبيل
تحصيل الحاصل وانتم معاصر الضباط تعلمون
ذلك حق العلم فلا حاجة الى بسط الكلام فيه
ومن اراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين
الحالة المحاضرة وما قبلها بستين بظهرة الفرق
الجلي واليون التام ما بين الحالتين وان ضباط
العسكرية وهم من اشرف اعضاء الحكومة ممن
شملهم هذه المحسنات وعينهم فوائد الاصلاح ومن
اهم وجوهه التي شهدناها في عصر الخديوي الجليل
تقرير الامن على الارواح والاموال وحفظ
الحقوق الشرعية وادائها لاربابها وبلزوم لدوام
ذلك ثبوت الطائفة ورسوخ قاعدة الراحة
العمومية ومدار ذلك واساسه انتظام حال
العسكرية

وقد رأيت من انفسكم ان حقوقكم وصلت
اليكم وانتم روح الضبط والربط وانتم قوة الحاكم
واكنة المنفذة فاذا بدأكم الحاكم بحسن الانفات

يتم التحقيق وإن يؤخذ في تحقيق هذه المادة طريق
الدقة والتحري لنقدم بعد ذلك لجهة الاختصاص
وإن يحظر قلم التوكيل العمومي بما يستقر عليه
الرأي في المجلس المحلي وقد بعث مع هذا الخطاب
ترجمة الحكم الصادر من المجلس المختلط والخطاب
المحرر في هذا الشأن من قاضي تفتيشة البك
وقد علم ما سبق أن البك لا يزال مسجوناً
حتى يقوم بإدائه ما يجب عليه أداءه من مقومات
التفتيشة وبين المبالغ التي صرفها والوجوه التي
أكتسبها منها

وقد أجاب عناني بك بأن الورد الذي نثر
بمحطة مصر عدد سفر الاري السودان لم يشتريه
بنفود من عندك وإن الذي اشتراه هو السيد أفندي
كان بنفود من الضابطان وهو الذي تولى نثره
أما الوليمة التي أعدت بمجديفة الأزبكية فإنها لم
تكن عن رأيه أو صادرة عنه مجرد اختياره بل
هي عن إرادة الضابطان واختيارهم فهم الذين
كلفوه بأن يقوم بشراء معدات الوليمة وقد بين
أسماء جملة من هؤلاء الضباط الذين كتبوا اليو
بأن ينوب عنهم في هذه المهمة وتشرح بأنهم أرسلوا
اليو مع محمد أفندي سبب مائة وخمسين بتي
برسم مصاريف الوليمة والملبس الذي نثر بالمحطة
هو من نفود الضابطان ولا دخل لاحق فيه
وكذلك الخيام والموبيليات والكراسي والسبط
والفرش التي كانت بالوليمة على تنوع أصنافها
فإنها استحصرت من مخزن المجاهدية

أما الهدية فإنها سقطت من الميزانية وليس
يقصد سقوطها عمداً ولا لما أحضرها إلى الحراسة
على رأي من الناس على أن الخرجا أدبه من
وكلاء التفتيشة كان قد توجه اليو عليها وأخبره

حنوقهم منها ولما تظاهر بالاسراف لاسيما في
وليمة حديقة الأزبكية ويوم سفر الاري عبد العال
والاري غراني رفع مدائمه عليه قضية إلى المجلس
المختلط بدعوى أنه أخفى نفوداً عن الحفانية وصار
بذلك منلساً مخالفاً فصدر أمر المجلس بالنقض
عليه وسجنه وأجبرت عما يمتلكه بالدقة ثم أفرج
عنه بعد ذلك لظهور برأئه وقيل إن في ذلك
يداً للضباط المجاهدية وهناك نص ما كتب في
الوقائع الرسمية متعلقاً بشأه

قدم حضرة وكيل النائب العمومي بمجلس
مصر المختلط خطاباً لضبطية مصر في ١٩ أكتوبر
سنة ١٨١٩ بتضمن أن مصطفى بك
العناني قدم للمجلس ميزانية حصر فيها أملاكه
وبناء عليها أعلن بتفتيشه ومنذ أن صدر الحكم
بالإفلاس صار هو ممنوعاً من إدارة أملاكه
والصرف فيها ووجب عليه أن يسلمها جميعاً
لوكلاء الدائنين على يد من يعينهم المجلس لذلك
كي تؤدي منها حقوق الدائنين بحيث لا يكتم
شيئاً منها بل بينها كمال النسيب ولكنه في هذه
الأيام أنفق نفقات باهظة تدل دلالة واضحة على
أنه يملك نفوداً أخفاها عن المجلس وقد حرر
وكلاء الدائنين طلباً صادق عليه المجلس منتضاه
أن يسجن البك المشار إليه ويبحث عن أملاكه
بالدقة وقد أخفى من أملاكه هدية عن الحفانية
فلم يبينها في الميزانية التي قدمها أول الأمر وفي
الاستغلة التي وجهت اليو من المجلس وذلك بعد
منه اختلافاً لأموال الدائنين وإحباطاً وغشاً
جزاؤها الاشتغال الشاقة وقد طلب المجلس من
توكيل النائب العمومي أن يحاكم عناني بك بمحاكمة
المفلسين المحتالين وطلب أن يبقى في السجن إلى أن

أخذها من مخزن وديوان الجهادية وقد صدر
أمر سعادته بأجابه الألتاس وبعد انقضاء
الولاية تكتب قائمة محاسبة ينظر فيها
وقد كتب سعادة ناظر الجهادية للضبطية
نمر ١٠٢١ بما يفيد أن ما ألباه حضرات الضباط
بؤيد قول البك الموما اليه وإن الخيام والفريش
والخدم والفرشين كانت من ديوان الجهادية
واستحضرت بأذن الديوان
وقد علم أن إعلان تفليسة مصطفى بك بناء
على الميزانية التي قدمها للحكمة المختلطة من تلقاه
نفسه وليس بناء على دعوى وقعت في حق
من أحد

وصرح سعادة مأمور الضبطية النائب عن
الحكومة في مواد الجنايات بأن الدهية المذكورة
ليست شيئاً بالقياس على ما حصر من أملاك
البك وأمتعته ولو قصد اخفاها لما احضرها
من كفر الزيات الى مصر وإقام فيها بدون
تستر مع علمه بأن وكالة الدائنين وغيرهم يترددون
عليه فيها فله العذر في اسقاطها من الميزانية
وما نقرر لم يبين في مستلثي المصاريف
والدهية ما ينفي بعقاب مصطفى بك فلذا حكم
المجلس باتحاد الآراء بأنه بريء من كل تبعة فيها
تنفي عليه بالعقاب من أي نوع كان
فصل

(مسألة المجدي الذي مات تحت مجلات)
(عربية لاحد تجار الاسكندرية)
(في يوم الاثنين الواقع في)
(٣٥ يوليو سنة ٨١)

ومن المسائل التي تقدمت تشكيل وزارة
شريف باشا وكان لها علاقة بما نحن في صده

بأنها ملكه وعلم المجلس ذلك والغلط والسهر
ليس من الأمور الجنايية التي تؤخذ بسوء القصد
فاذا سقط شيء من الميزانية فلا بأس بأثباته
بها ولا يعلم شيئاً يجب إثباته سوى هذه الدهية
ثم التمس اطلاقه من السجن حرصاً على كمال صحته
وقد صرح السيد أفندي سليمان من
ضباط الجهادية سابقاً بأنه حضر يوماً لدى
حضرة طلبه بك ميرالي ٢ حي بياده فكلفه
باحضار مقدار من الأزهار لنشرها على الأي
السودان عند مرورهم يوم السفر الى دمياط ودفع
له خمسة بتو فاشتري مقداراً من الورد ببنتي
ومقداراً من الملابس بآتين بتو وتوجه الى المحطة
يوم السبت والورد ورد الآتين يبتو الباقيين
الى حضرة طلبه بك وقد صادق على ذلك حضرته
وصادق على ما ذكره عناني بك حضرات ناظر
قلم إدارة الجهادية وميراليات ١ و٢ و٣ جي
بياده وقائمات ١ جي سوارى وقد تضمن الخطاب
الذي كتبوه اليه وختموه بأخنامهم في ٩ ذا سنة
٩٨ أنهم عزموا على أعمال وليمة بحديقة الأريكية
ليلة الجمعة ١٤ ذا سنة ٩٨ بحجة لاهل الوطن
والامة المصرية وشكراً على سلامتها بحسن طالع
الحضرة الفخيمة الخديوية ولكثرة اشغالهم لا يمكنهم
أن يتفرغوا لاعداد ما يجب اعداده هذه الولاية
فقد احوال على عهده هذا الامر لما له من
الخبرة الثابتة في هذا الصدد وصرحوا له بأن
قد أرسل اليك مع محمد أفندي منيب مائة
وخمسون يبتو جمعناها من اصحابنا واخواننا
فاستلمها وشرع في احضار المعدات للوليمة في
الليلة المذكورة اما الفرشون والخدم والخيام
والفرش فقد التمسنا من سعادة ناظر الجهادية

هذا الكتاب الى الجناب المخدوي فتكرر من ذلك وأصدر في الحال امر بالتعرف الى مصر ان يأتي الوزراء الى الاسكندرية فانوها مساء الثلاثاء الواقع في ٢ اغسطس سنة ٨١ وعقدوا برئاسة عدة جلسات قدم ناظر الجهادية في خلالها استعفاءه فقبل وعين بدلاً منه داود باشا يكن وقد مر ذلك في محله فاستلم الخلف مهام النظارة وعاد النظار الى العاصمة واستقرت الشؤون وكانت هذه الحادثة مع ما اقترن بها من ذرائع الالجاباس اساساً شاد المراقبون المنتقدون عليه ابنية الخوف من نفاذ الامر وزيادة الاضطراب والارتباك

فصل

(وزارة شريف باشا)

مرّ به الكلام في الفصل المخصوص بجدانة عابدين على قبول شريف باشا تشكيل الوزارة برئاسة على شريطة ان يتعهد رؤساء الحزب العسكري بالامتناع للاوامر واجتناب المخالفات وان يقدم عند البلاد ضمانة على ذلك فتشكلت واوعز دولته الى عراقي ان يتوجه بالابه الى رأس الوادي من مديرية الشرقية وإلى عبد العال ان يسافر بالاي السودان الى دمايط فامتنع وتوجه على نحو ما ذكرناه في الصفحة الرابعة والتسعين وما بعدها ببضع صفحات من هذا الجزء فبقي علينا ان نورد التفاصيل اللازمة المتعلقة بتشكيل هذه الوزارة فافردنا لها هذا الفصل وضمانه ما ترى

بعد ان رأى الجناب المخدوي ان ليس في اقتراحات الضابطان ما يستعمل اجرائه اجاب

من اهمية حوادث تلك الايام مسألة الجدي الذي مات تحت عجلات عربة لاجد تجار الاسكندرية في يوم الاثنين الواقع في ٢٥ لولي سنة ٨١ وتفصيلها ان احد سائقي العربات من الافرنج مرّ ذلك اليوم في الشارع المؤدي الى سراي رأس التين فصدم جندياً من رجال الطوبجية صدمة كانت هي القاضية لمجمله رفاقه الى السراي المذكورة غير مصغوف الى نواحي روستاهم الذين ارادوا منهم من ذلك وللبدا من المخدوي النظر في امر فوعدهم بما سكن جأشهم وهده روعهم .

وكان هذا الحادث علّة لكثرة الظنون واختلاف الافاويل بما كان من هياج بعض رجال الجهادية وحلم القليل الى سراي رأس التين ملتجئين من المخدوي معاقبة المجاني .

وبعد ان مضى على هذا الحادث بضعة ايام تشكل للنظر فيه مجلس حربي اصدر حكمه بعد ان تروى في الامر نجاة مضمناً ان العسكري الذي حمل رفاقه على ذلك التظاهر يحكم عليه بالاشغال الشاقة طول حياته اما رفاقوه وعددهم ثمانية فتحكم عليهم بثلاث سنين في اللبان وبعد ذلك يرسلون الى السودان انفاراً للجهادية فيها ثم عرضت الخلاصة على ناظر الجهادية اذ ذاك فرفعها الى المخدوي فأمر بانفاذها وسبق المذنبون الى السويس ومنها الى السودان مارين بسواكن وبعد ذلك بعث امير الآتي الفرقة السودانية (عبد العال) الى ناظر الجهادية (محمود سامي) كناً يشكو فيه ما لقي الانفار المهكوم عليهم من القسوة من جراء الحكم الصادر بحبس بعضهم ولبيان الآخرين وقد ضمن الكتاب اشياء اخرى فرغ الناظر

ذكي باشا . ناظر الاوقاف والمعارف
قديري باشا . الحفانية

وقد رفع رئيس النظار المشار اليه تقريره
الى الجناب الخديوي وضمنه الكلام على السياسة
التي سيجري عليها وزارة الاعمال التي سنباشرها
فاجاب الخديو مستحسنًا ما في التقرير ونقل
التلغراف خبره الى اوربا فوقع عند الدول موقعًا
عظيمًا وهذه صورة التقرير والجواب المذكورين
التقرير

في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

مولاي

قد تفضلتم عليّ وفوضتم اليّ امر تشكيل
هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها في الحالة
الصعبة التي نشأت عما حصل من الحوادث
بمصر اخيراً

ولم اقدم في بادئ الامر على قبول هذه
المسئولية الجسيمة لاحتمال ان يحدث من الاحوال
الحاضرة امور خطيرة ومكيدة ولكن حيث ان
حضرتمكم العالية قد استشارت من يوثق به من
ذوي المكانة والاحسانم ورأت بالانحداد معهم
ان اشتركي في ادارة امور الحكومة يعود بالنفع
على الوطن واصرت على تكليفي بذلك فلم يكن
لي حق بعد ذلك في التردد وصرت مستعلاً
للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذنا جهدي
اولاً في ازالة ما هو قائم من الخواطر من الاضطراب
ومنع وقوع نوازل كالتي آلت بمصر في هذه
الايام

وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم
على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأهيد حسن
الاقتصاد في مصروفات الحكومة وتنصيب الحالة

واصدر امره باستبدال الوزارة الرياضية وطلب
من شريف باشا ان يتولى الرئاسة ويشكل
وزارة جديدة فتردد في الاجابة لعله ان المسألة
ينظر فيها من عدة وجوه . الاول من حيث
حركة الجهادية واقتراحاتها . والثاني من حيث
مصالح الدول الاجنبية ولا سيما الدولتين فرسا
واكتلته . والثالث من حيث مصلحة الباب العالي
وحقوقه المقدسة . والرابع من حيث منفعة البلاد
واهلها واتخاذ الجميع من المصائب الطارئة

وفي مترددًا بين التبول وعدمه حتى انظر
له الضابطان خضوعهم واقيادهم لما يأمرهم به
وجاءوا بعد البلاد واعيانها كفلاء ضامين على
م تعهدوا به وحتى وافقت الدولتان ولا سيما
الدولتان الفرنسية والانكليزية على استعسان ما
حصل ورضي الباب العالي عما وقع ولم يبد
اعتراضًا وحتى رأى انه في الحقيقة اذا اجاب
بالقول بقدر على خدمة بلاده واهلها خدمة
صحيحة وينفذ الجميع من المشاكل المعضلة التي
البت بهم من جراء الحوادث الاخيرة فتفقى له
امكان اطفاء الفتنة وإهماد الثورة فاجاب بالقول
ففرحت القلوب واطمأنت الخواطر وجاءه وفود
المهتئين افواجًا يشكرون له عنايته ووردت عليه
تلغرافات الدول بالتهاني والاستعسان فآخذ في
تشكيل الوزارة الجديدة فصدر بها الامر العالي
فكانت كما يأتي

شريف باشا . رئيس النظار وناظر الداخلية
محمود سامي . ناظر الجهادية
حيدر باشا . المالية
اسماعيل باشا ايوب . الاشغال
مصطفى باشا فهمي . الخارجية

نظراً لانساع نطاق الزراعة والتجارة ولذلك
ستوجه حكومتكم السنية اعتناها ومزيد اهتمامها
الى اجراء المحاورات اللازمة لعقد معاهدات مع
الدول بشأن التجارة والتجارة

فها هي يا مولاي مهام الامور التي ستقوم
بالتجارها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها
ورئاستها فاذا وقعت هذه الافكار لديكم موقع
الاستحسان وفازت بالقبول التام واسعني
العناية الجديدة بالمساعدة القوية فاني بمعونة الله
تعالى وحسن توفيقه اجهد في ارشاد الوطن الى
طريق النور والتجاري والتقدم والفلاح واعيد اليه
النظام والراحة والسلام

وغاية رجائي من مولاي ان يتقبل مزيد
احترامي واني لدولته خادم مخلص خاضع
الجواب

وهذه ترجمة النطق السامي الذي صدر من
الجناب المخدومي الى رئيس مجلس النظار المشار
اليه في ١٤ سبتمبر سنة ٨١
عززي شريف باشا

ان في قبولكم امر تشكيل هيئة نظارة جديدة
والقيام برئاستها حالة كون الوطن مخموقاً بالمصاعب
دليلاً قوياً على اخلاصكم وحميتكم الوطنية
واني لم اكلفكم بحمل اعباء هذه المأمورية
الحساسة الا لعلي بغيركم ووثوقي باخلاصكم
ولقد سررتي ما رأيته من اشتراك من يوثق
بهم من ذوي المكانة والاحتماس مع وجوه البلاد
وسائر اهاليها في الاخاح عليكم بقبول المستند
الجليل الذي دعتكم اليه ثقة العموم بكم
واني موافق على ما تضمنه نذر بركم من مهام
الامور واري كما نرون انه متى عادت الطمأنينة

المالية وبث روح الاستقامة في المصالح العمومية
وادخال ما يناسب من الاصلاحات الخيرية في
ادارة البلاد

وقد اقتربت نصفية الحالة المالية من
الانتهاء وصارت الميزانية تُنشر في كل عام بوجه
الانتظام

وحيث ان تفتيش المالية الذي كان عند
احداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد
مساعدة قوية على اصلاح امور المالية وكان
لحكومتكم عضداً قوياً فيجب لذين الرجحين دوام
بقائهم على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الامر
العالي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩

اما سقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو
اصلاح الادارة فانها قد اخذت بالقبول التام
وتعلقت بالتجارها الآمال فني استنتت الامنية
واستقرت الثقة العمومية افرغ الجهد في تحقيق
تلك المقاصد التي وجهت اليها عنايتكم العلية
لاظهار نتائجها الخيرية وبإبدل الهمة في تنظيم
المجالس المحلية ووضع قوانين متناسقة متفنة
النظام صريحة الاحكام وفي تحديد القوى العمومية
اعني القوة المخططة بوضع القوانين والقوة القضائية
المكلفة بالحكم على موجهي والقوة التنفيذية وتعيين
خصائص كل قوة منها وسعدها واجراء الاعمال
العمومية النافعة ونشر المعارف واتساع دائرتها
في ارجاء القطر فان جميع هذه المواد جديدة
بالتفات حكومتكم السنية اليها وحقيقة بالاعتناء بها
وستشعر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق
بجديده مدة الحكم الخلطة مع الاهتمام والسعي التام
في تحسين الحالة التي هي عليها الان
وقد ازدادت اهمية المسائل المتعلقة بالتجارة

الآن ان لنا حقوقاً معلومة يخفيها لنا القانون
ونرجو من الله ان يحسن الينا بنواها بمساعدة
دولكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه ان يوفقنا
جميعاً لما فيه الخير والصالح آمين . فامن عليه
الحاضرون

فاجاب رئيس مجلس النظار بالخطاب
الآتي نصه

في علمكم ما قال الاقدمون : آفة الرئاسة
ضعف السياسة ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا
بانتقاد الجنود انتقاداً تاماً وابتهاًام امتثالاً مطلقاً
كل حكومة عليها فرائض وواجبات من
اهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومي فيه
وهذا وذاك لا يتأتيان الا باطاعة رجالها
العسكريين فتترددني اولاً في قبول الرئاسة ما
كان الا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية
تخوب بها الاماكن ويزيد معها الاشكال فاكون
عرضة للامانة بين اخواني في الوطن وبين
الاجانب وحيث اخائنا الاطاف الالهية وحصل
عندي اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من
القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوي
عنف واستقامة فاوصلكم بملاحظة الدقة في الضبط
والربط لانها من اخص شؤون العسكرية
واساس قواها واعرفوا انكم مقلدون باشراف
وظيفة وطنية فتقوموا باداء واجباتها الشريفة
وعليّ القيام باداء كل ما يزيدكم فخراً وسوداً
وفقنا الله وبآكم

الى المخاطر نهم حكومتني باجراء الاصلاحات
الادارية والفضائية فان تنظيم المحاكم ووضع
القوانين المتناسقة المتقنة النظام الصريحة الاحكام
وتحديد القوى العمومية وتعيين وظائف كل
منها وانتظام سيرها والنظر في الاعمال المتعلقة
بتجديد مدة المحاكم المختلطة وتوسيع دائرة المعارف
ونطاق الاشغال العمومية والزراعة والتجارة وعقد
ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة
كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائدة
نفعها على البلاد واني على الدوام مستعد لمساعدتكم
كل المساعدة على نجاحها بصدق نية وإخلاص
طوية اما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتني
فهو امر لازم يجب دوامه وتمكينه

وثق يا عزيزي بمالك لدينا من حسن
المودة وصفاء الهبة . ٥١٠ .

وفي يوم الجمعة ٢٣ شوال سنة ١٢٨٠ الموافق
١٦ سبتمبر سنة ١٩٠١ توجه ضباط العسكرية لمقابلة
شريف باشا بتقديم احمد عراي ليقتدوا له
التشكر على قبوله لرئاسة النظار ولما انتظموا بين
يديه نطق عراي بما محصله

انني بلسان قومي اعرض لدولتكم اننا جميعاً
وانتون بصداقة دولتكم وخلوص طوبيتكم لهبة
الوطن واهله وجازمون بان هذه الصفات التي
تحملت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا
وسبباً في استنباب الراحة العمومية فيها وانا نعلم
واجباتنا والفروض التي تحنها علينا وظائفنا
العسكرية واعظيها حفظ البلاد ومن فيها ولذلك
فاننا نقر باننا القوة المنفذة لما يصدر من الامر
التي تكون ان شاء الله في خير وقاضية باصلاح
شؤون البلاد

وفي يوم الأحد الواقع في ١٤ شوال سنة ١٨ جاء نظارة الداخلية المنور لسلطان باشا وسليمان باشا اباضه وشريجي باشا ومنشاي بك وامير بك الشمسي والشيخ علي اللبي وعبد السلام بك الموليبي والشيخ الصباحي والشيخ احمد محمود وابراهيم افندي الوكيل وقدموا لشريف باشا تقريرات الاول منها كضمانه لتعهدات الجهادية وهذه صورته

نحن الواضعون اسماءنا ادناه علماء ومشائخ واعيان وعمد مصر واسكندرية والفقير والوجهين البحري والقبلي لاعتمادنا التام بحسن صفات وغيرها دولتو شريف باشا قد التمسنا منه ان يستلم ادارة اشغال ورئاسة مجلس النظار الذين سيصدر انتظامهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للخدمة الخديوية واطهاراً للصداقنا التامة وللخلاص نية الجيش نحن صامنون صدق وصحة التعهدات التي من مقتضاها تمام الانقياد لاوامر دولتو شريف باشا (وبليها الاخبار والتوافيق)

اما الثاني وتليو الف وسمائة توقيع فبن يتضمن طلب تشكيل المجلس النيابي وفقاً للارادة الخديوية وهذه صورته

لما كان لا يتنظم نظام العالم ولا يقوم قيام الهيئة الاجتماعية الا بالعدل والحرية حتى يكون كل انسان آمناً على نفسه وماله حراً في افكاره واعماله ما فيه سعادته وحسن حاله وهذا لا يتأتى الا بايجاد حكومة شوروية عادلة لا تشرعها شوائب الاستبداد ولا تنطرق اليها طوارق الفساد اتخذت المالك المتقدمة العادلة مجالس ملية من نبهاء اممها يتوبون عنها في حفظ

(صورة التماس مقدم من الضباط عمومًا)
(الى رئيس مجلس النظار وقد رفعه)
(اليو يعد ان فوض الخديوي اله)
(عهده تأليف الوزارة الجديدة)
(وقبل ان يعلن القبول)
(رسميًا)

دولتو افندم شريف باشا حضر تاري نحن ضباط الجيش المصري نعتقد الاعتراف التام في حسن صداقة وغيره دولتكم وخلص طوبيتكم وسلامة نيتكم في خدمة الوطن العزيز والحفاظة على حقوقه والسعي في رفاهية اهله ولهذا وكوننا جميعاً نحب تقدم وطننا العزيز فنلتس من دولتكم قبول مسند رئاسة مجلس النظار ونسترح من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصوفين بالصفات المحسنة والعرض عنهم للخدمة الخديوية للقيام باعباء خدمة الوطن العزيز واعلاناً لصداقنا واتقيادنا لاوامر الحكومة التي تصدر في صالحها العمومي فقد امضينا هذه العريضة ونحن على يقين ان نفع لدى دولتكم موقع القبول افندم

وقد رفع اليو ايضاً وجوه البلاد واعيانها التماساً يقرب من التماس العسكرية في العبارة ويطلبانه في المعنى وثانية توضح ثقتهم بصداقتو وشدة ميلهم جميعاً اليو واعتماد قلوبهم عليه وامهم ضامنون كاثلون ان لا يقع في المستقبل شيء من المحوادث المريعة التي تنسب الى رجال العسكرية الذين هم ابناؤهم واخوانهم بزوال كل خطر وانقطاع جميع الاسباب التي توجب الخوف والاضطراب ويسألون الله تأييده وتوفيقه لاصلاح احوال البلاد بعناية اميرها

بان توجه اليّ مع رئاسة النظار منصب الداخلية والقيام بهام نظارة الخارجية ربما يحضر حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا في .

واملي وتليد بانكم في جميع المدة التي تنصل بها بخباراتي مع حضراتكم ثنًا لا تناخرون عن مساعدتي بطيعة نفس لحفظ العلائق الودادية المستمرة حتى الان بين حكومتكم وحكومة الجنب العالي مما هو عضد ثمين له وسند للفطر المصري وبعد هذا فراجي ان تقبلوا الثبات اعتباري العائني لحضرتكم

وكتب في مصر في ١٧ ستمبر سنة ١٨٨١
الامضا ناظر الخارجية
شريف

(ترجمة الكتاب الذي بعث به حضرة)
(صاحب الدولة شريف باشا الى)
(سعادة المحافظين والمديرين في)
(الفطر المصري)

تعطف الجنب العالي وعهد اليّ بان اشكل وزارة جديدة واتولى رئاستها ووجه اليّ مع هذا المصب نظارة الداخلية

فاول امر عيبت به حين قبلت هذه الخطة التي دعاني اليها كرم المحضرة الخديوية وطلب وجهه البلاد هو ان صرحت بعزمي الاكيد على مراعاة الاقتصاد بالحكمة في جميع نفقات الدولة وعلى توطيد العدل والامانة وتعميمها في جميع الوظائف وعلى احدث الاصلاجات التي ادت اليها الخبرة ودعت الى ادخالها ارادة البلاد احدثتها في عموم الادارات على الوجه الموافق ومن تلك الاصلاجات تنظيم الاحكام القضائية وتحديد السلطة العمومية وتبيان

حقوقها تجاه حياة حكوماتها ويكونون الواسطة الخفية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الاحكام العادلة وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق وبما ان مقاصد خديوتنا المعظم جميعها خيرية وبيانه سليمة فطلبنا لحفظ بلادنا من نوائق الادهر نجاسرنا بعرض هذا راجين من المرامح الاداورية صدور الامر السكريم بتشكيل مجلس نواب لامتنا المصرية يكون له ما لمجالس الامم الاوربية المتمثلة من الحقوق الشرعية ازاء حياة الحكومة وبذلك تكون الهيئة الخفية الخديوية قد حولتنا نعمة لا نعداها نعم ونصير حكومتها العادلة امودجا شريفا يرهن على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم واننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولي نعم ادام الله اجلاله . اه

(صورة نعر بيب الكتاب الذي بعث به)
(شريف باشا الى وكلاء الدول)
(اثر تشكيل وزارته)

الى حضرة القنصل الجنرال

انكم لتعلمون الظروف والدواعي التي اوجبت عليّ تعقدى الثقة التي تعطف الجنب العالي باعتمادها بي بقولي تشكيل الوزارة الجديدة ونس هذه الدواعي هي التي حملت زملائى حضرات النظار على الامتنال الى امر المحضرة الخديوية مجيبين بقول المناصب التي وجهت اليهم

وبناء على ذلك اقدم لحضرتكم طي كتابي هذا صورة الديكريته الخديوية المؤذن بتشكيل الوزارة وايضا اليكم ان المحضرة الخديوية تكرمتم

مرجعها الى منفعة عمومية فلكم انتم الحكم فيها
واما المسائل المتعلقة بمصلحة الافراد فهي من
اختصاصات الحكومة القضائية

وعليكم ان توجهوا في المستقبل عناية
خصوصية الى فض المشاكل بمقتضى مبادئ
الادارة العمومية التي ذكرت لكم اياها بوجه
الاحمال والتي ما حتمت عنها الا وحسب ذلك
مكم تعديلا لما فرض لكم من الحدود ومخالفة
لتعليماتي الرسمية ثم مع كوني تحاشيت اعطاءكم
السلطة في المزايا المخصصة بالحكومة القضائية فن
الواجب عليكم ان تخذوا الوسائل الحسنة بحكمة
ودراية من جميع الوجوه التي يحلها لكم القانون
لتحفظوا شرف رعيتم وراواحهم وراحتهم فانه
في هذه المدة الاخيرة حدث مخالفات كثيرة من
شأنها ازعاج الراحة والامنية ولم يعاقب المرتكبون
بالتصاص الحق العادل الذي يكفهم عن
ارتكاب الجنايات وبين لهم ان احكام القانون
العادل تطولهم ايان كانوا . فعليكم انتم ان
تطلبوا هذه الحالة وتنفوا بالمرصاد لمنع عودها
مرة ثانية موجبين لكل ارتكاب او جناية
العقاب القانوني وان تزييدوا الراحة والامنية

العمومية فان اول ذلك ما يجب عليكم
وبعد فاني منذ استلمت نظارة الداخلية
تبينت على اسف مني انه قد حصل لي في
مديرية الغربية وفي غيرها من الادارات على
اختلافها ضعف في السلطة مع ان على حفظها
مدار الاحكام وبقيام الحكومة الواجب احترامها
فمن المهم اذا وضع حد هذه الجالفات المشثومة
التي تفسد ببقائها جميع فروع الادارة واحسن
وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته

اختصاصاتها ومزاياها ثم توسيع نطاق المعارف
والاشغال العمومية والزراعة والتجارة ذلك هو
جل الاصلاح الاساسي المقصود ويلوح لي انه
ذو اهمية عقلية يجب الاسراع الى قضائها
ولذلك انا ادعوك الى بذل جميع ما في الطافة
في سبيل مساعدتي على اتمام ذلك بما لكم من
السلطة المعنية حدودها مهمة ونشاط

وحيث لم يصدر حتى الان القانون المقاطع
الذي يحدد السلطة العمومية وبين لكل منكم
حقوقه وواجباته رأيت من الضروري ان اذكركم
هنا باسم المزايا التي خولتموها في الاحكام والادارة
فاحرصوا على الخدمة العمومية واجراء موجباتها
واسهروا على تأييد العدالة والمساواة وعلى حباية
الضرائب واحتفظوا حقوق الاهالي وذودوا عن
مصلحتهم مثلما يجب ان تذودوا عن المشروعات
العمومية دينية كانت او خيرية وانما فروض
الحفظ والضبط واعتصموا بالدراية لانقاء ما يمكن
حدوثه وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل انفاقها
بحيث لا تذهب بما لا خير فيه تلك هي حدود
السلطة لادارة الاحكام المعنية الا للسلطة
الحديوية العظمى

وعليكم ان تسولوا بين الرعية اذا اخل
بعضهم ببعض مع الاخرين فنبشأ عن ذلك خلاف
وان تحفظوا اجراء ما يتعهد به كل منهم لصاحبه
وتسهروا على مراقبة القوانين الشرعية المتعلقة
بصلاتهم فيما بينهم وتنفصلوا ما يحصل من الخلاف
تلك هي الحدود المعنية للاحكام القضائية هي
للتضام في الدعاوي الشخصية وللجالس المدنية
العادية .

وبالجملة نقول ان الامور التي يكون

مشروعات عن قوانين عسكرية وبعد النظر
في هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين
الاتي بيانها وهي
اولاً قانون الاجازات العسكرية البرية
والبحرية

ثانياً قانون تسوية حالة الضباط المستودعين
ثالثاً قانون معاشات المجاهدين البرية والبحرية
رابعاً قانون القواعد الاساسية الذي يليه
قانون الترقية

خامساً قانون الضمان والامتيازات والاعانات
العسكرية فانشرف بان ارفع لسدتكم السنية
صورة خمسة اوامر عالية عن هذه القوانين متمسكاً
تسريبها بالتقول

والى لولي الامر والنعم عبد الخاضع ومحسوبه
المناضع

رئيس مجلس النظار

الامضاء محمد شريف

القوانين العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ

٢٦ رجب سنة ٩٨ من ناظر الجهادية والبحرية

وموافقة رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت

(قانون الاجازات العسكرية)

(البرية والبحرية)

المادة الاولى . حكمدار كل الاي او اورطة

مستقلة او سرية مستقلة يجوز له ان يرخص

بالاجازات للمتمسحين التامعين له متى سوغت

ذلك احوال الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة

للحكومة وهي اخبار المأمورين الصادقين في
الخدمة فايدلوا عايتكم في ان يكون جميع شيوخ
البلاد الذين تدعوهم الى هذه الوظيفة ارادة
مواطنهم رجالاً ذوي عمة تشهد لهم بها ثقة
الاهالي وان يكون لهم في بلادهم نفوذ تام لاية قوى
على معارضته احد اما بوجودهم في حالة الثروة
والغنى واما لما لهم من المصالح الزراعية والفجارية
وعليكم ان لا تتأخروا عن تقديم تقاريركم
الى مرجع السلطة العمومية الذي منه يصدر
لكم الحض والاوامر الادارية والى يجب ان
تجفوا بجميع المسائل التي تستلقت انظار النظارة
العامه وان تعرضوا عليها جميع المستأهل التي
بلوح لكم انها تستلزم تعليمات خصوصية حتى
اصل بمساعدتكم وحرككم بامانة ودققو على ما
يبتنى لكم من التعليمات الى اجراء اصلاح
واعادة النظام الاداري طبقاً للمقاصد الحيرية
المخديوية

الامضاء

رئيس مجلس النظار

وناظر الداخلية

شريف

(صورة التقرير المقدم للجناب الخديوي)

(من شريف باشا في ٢٨ شوال)

(سنة ٩٨ و ٢٢ ستمبر سنة ٨١)

(للتصديق على قوانين العسكرية)

(وهي من ضمن طلبات الجهادية)

(يوم حادثة عابدين)

قال ان القومسيون العسكري السابق

تشكيله بمقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٠

ابريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية

قدم لمجلس النظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية

فالمضاط والصّف صباط والانسانية والعساكر
الموجودين بالسودان وهرر وسواحل البحر
الاحمر وما اشبه ومن يطلب اجازة خارج
الحكومة المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له
الحق فيها بالاستحقاق الكامل مدة خمسة عشر
يوماً بالمهية الكاملة ايضاً

المادة الثامنة . الاجازات التي تعطى لمن
يلتزم التوجه الى الجهات الخارجية عن الحكومة
المصرية لا يكون الا من طرف الحضرة الفخيمة
الحدوية بعد العرض عنها من طرف نظارة
الجهادية

المادة التاسعة . كل جهادي حصل له مرض
او حواحات او كان في حالة الفاقة واعطيت
في حقه شهادة من اثنين اطباء من مستخدمي
الحكومة بتصريح له بالمدة التي تعددها الاطباء
لتدليل الهواة او المعالجة من طرف ارباب
الحكم وفي هذه الحالة لا يستقطع من استحقاقه
شيء ولو كان سبق استخصاله على اجازات تزيد
عن الثلاثين يوماً المقررة في السنة والمدة المصرح
بها له يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان
زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري
الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقيق
عن حالته تجري اللارم في حقه على حسب ما
هو مودون بالقوانين العسكرية

المادة العاشرة . كل جهادي لم يستحصل
على اجازات قدرها ثلاثون يوماً في السنة يكون
له الحق في ضم القسط الى الثلاثين يوماً التي
يستحقها في السنة التالية وهكذا الغاية اثني عشرة
سنة فان مضت مدة اثنتي عشرة سنة من غير
طلب المدة التي يستحقها فيها باعتبار كل سنة

لا تزيد عن عشرة ايام في الشهر الواحد ولا
عن ثلاثين يوماً في السنة الواحدة للتخص الواحد
المادة الثانية . ينبغي ان يتقيد في التقرير
اليومي الذي يغمر بالالاي او بالاورطة المستقلة
او بالسربة كل اجازة بتصريح بها وفي آخر
كل شهر يعمل تقرير خصوصي عن ذلك
ويرسل الى نظارة الجهادية بالطريقة التدريجية
بحيث يكون مثبتاً فيه جميع الاجازات التي تصرّح
بها في مدة الشهر

المادة الثالثة . يجوز لامير اللواء ان يرخص
للمتسلي الاجازات التابعين لقومندته مدة لا تزيد
عن خمسة عشر يوماً في ظرف كل ثلاثة اشهر
وتبنى هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجي
المادة الرابعة . يجوز للعريق ان يرخص للمتسلي
الاجازات التابعين لقومندته مدة لا تزيد عن ثلاثين
يوماً في السنة الواحدة حسب الطلب التدريجي
المادة الخامسة . يجوز لحكمدار الجيش ان
يرخص للمتسلي الاجازات التابعين للجيش بمدة
لا تزيد عن ستة اشهر في السنة الواحدة حسب
الالتماسات التدريجية ومن طرف المشار اليه
يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريراً

المادة السادسة . ناظر الجهادية يرخص
بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريراً على الالتماسات
التي تقدم له من حكمدار الجيش

المادة السابعة . كل ضابط او عسكري
تحصل على رخصة اجازة او اجازات لا تزيد
عن ٣٠ يوماً في السنة الواحدة لا يستقطع من
استحقاقه شيء في مدة اجازته فان زادت عن شهر
يستقطع منه نصف استحقاقه في المدة التي تزيد
عن الثلاثين يوماً المقررة له في السنة ومع ذلك

يتعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا
القانون كل له من الحقوق ما للرئب والوظائف
المقابلة له في الجيش البري

المادة السابعة عشرة . سريان مفعول امرنا
هذا يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨١

المادة الثامنة عشرة . ناظر جهاديتنا وبجريتنا
مأمور باجراء وتنفيذ امرنا هذا

صدر سراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨
الموافق ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الجهادية

محمد سامي

قانون المستودعين

نحن خلدو مصر

حيث من الضروري تسوية حالة الضباط
المستودعين فبناء على ما رفعه الينا ناظر
الجهادية والبحرية وموافقة لرأي مجلس نظارنا

نأمر بما هوأت

المادة الاولى . على ناظر الجهادية والبحرية
ان يشكل قوسيوناً عسكرياً يكون من جملة
اعضائه طيبان من حكام الجهادية ويقدم له
كشفاً عمومياً باسماء الضباط المستودعين بالجهادية
والبحرية مبيناً به منشأ كل ضابط ان كان من
المدارس او من تحت السلاح وتواريخ ميلادهم

شهر لا يكون له حق في طلب اجازة زيادة عن
سنة واحدة اما من يستحصل على رخصة بالتوجه
الى خارج الحكومة او من والى السودان بصم
اليو خمسة عشر يوماً على المدة التي لا يستفطع
فيها شيء من استحقاقه

المادة الحادية عشرة . اذا لم يوجد بالالاي
من الضباط العظام الانباط واحد فلا يرخص
له بالاجازة وعلى ذلك يعتبر الاجراء في حق
ضباط البلوكات واما الصف ضباط والواساثة
فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط
المادة الثانية عشرة . لا يتصرح للانفار في
الاجازات زيادة عن عشرة في المائة الا في
فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات
الخدمة بذلك وتقدر هذه الزيادة يكون بمعرفة
نظارة الجهادية

المادة الثالثة عشرة . الانفار المستجدة الذين
لم يكملوا في الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم
بالاجازات الا في الاحوال الاضطرابية

المادة الرابعة عشرة . حيث ان الاجازات
تعتبر مكافأة لمن ينالها عن حسن سلوكه وعقاباً
تأديبياً لمن يجرم منها على سوء سلوكه فلا يرخص
بها لمن كان منصفاً برداءة الاخلاق الا في
الاحوال الاضطرابية

المادة الخامسة عشرة . عملية دفاتر الاجازات
وقيد التذاكر بها تكون بغاية الفصط والدقة
تحت مسئولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء
الادارات على مقتضى الاستمارة التي تصدر من
ديوان الجهادية

المادة السادسة عشرة . حكام البحرية واوراؤها
وضباطها وصف ضباطها وابواباشياتها وعساكرها

المادة الخامسة . ضباط النوع الثالث يجري في حقهم ما هو مذكور بقانون احوال الضباط بالمادة الحادية عشرة
المادة السادسة . جميع الاحكام المأثرة لص امرنا هذا تكون ملغاة لا عمل لها
المادة السابعة . ماطر جهاديتنا وبحريننا مأمور باجراء وتنفيذ امرنا هذا
صدر براري عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨
و ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الحضرة الفخمية الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء شريف

ناظر الجهادية

محمود سامي

(قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية)

(وفروعهما)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا

نأمر بما هو اتم

المادة الاولى . قد صار التصديق والافرار على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية الخنوي على واحد وثلاثين بنداً ومرفوق بامرنا هذا

ودخولهم في الخدمة العسكرية وترقيهم الى كل رتبة من الرتب التي احرزوها مع التوضيح عن سلوكهم وسفرياتهم الحرية وغيرها وتاريخ استيادتهم

على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئاً فشيئاً ويجري فرزم ونفسهم الى القسرين الاتي بيانهما :

القسم الاول

الضباط الذين فهم اللياقة التامة لتأدية

وظائف رتبهم

القسم الثاني

الضباط غير اللائقين للخدمة وهم

اولاً . الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذي لا يمكن استقدامهم بعده حسب القانون

ثانياً . الضباط ذوو الامراض والعاهات المعضلة التي لا يرجى شفاؤها

ثالثاً . الضباط المشغولون بفتح سلوكهم عادة من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا التوجه يقدم الى ناظر الجهادية جدولاً مستوفياً عن كل قسم على حدته بانواعه نوعاً نوعاً

المادة الثانية . ضباط القسم الاول اللائقون للخدمة بصبر ابقاؤهم بقلم الاستياد لاستخدامهم بالالابات وغيرها عند اللزوم

المادة الثالثة . ناظر الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدمات من هذا الجدول

المادة الرابعة . ضباط النوع الاول والثاني من القسم الثاني تجري احالتهم على التقاعد بالروزناجه لربط المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات

الان فصاعداً من صف الضباط والاونباشية
وافراد العساكر او الضباط والضباطان العظام
والكرار وارباب الوظائف والصناعية سواء
كانوا برية او بحرية وكان له ذرية قصر او بلغ
يزيد سنهم عن الاحدى والعشرين سنة وهم
عاهات تمنعهم عن التكسب او زوجة او زوجات
ووالد والدة يرتب لهم الماهية المخصصة لرتبة
المتوفى كاملة بالتخصيص عليهم حسب ما ينص
كلاً منهم بالفرصة الشرعية كما انه اذا اعتب
والداً واحداً قاصراً كان او بالغاً ذا عاهة تمتع
عن التكسب او بنتاً قاصرة او بالغة غير متزوجة
او ترك زوجة واحدة او والداً او والدة ترتب
ماهية المتوفى كاملة لمن اعتبه وتركه من
المذكورين واذا كانت البنت او الزوجة تزوج
يقطع مرتبها واما الولد القاصر فمن حيث انه من
وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه
ان يحصل على معارف ويخرج من المكتب ويتشبه
باسباب العيش فعند بلوغه سن الاحدى
والعشرين يقطع معاشه اما اذا بلغ هذا السن
وفيه علة تمتع عن تكسب المعاش فلا يقطع
مرتبه واما والدة سواء كانت متزوجة بغير والد
المتوفى قبل ربط المرتب او بعد ربطه فلا
ينقطع مرتبها ولا مرتب الوالد ما دام في قيد
الحياة تطبيقاً للارادة الخديوية الصادرة لنظارة
المجاهدية بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ قمره ١٢
المادة الثانية . لا يحمل الجبال من وفاة بعض
اشخاص من البرية والبحرية باسباب ما يحصل
لم باي نوع كان من عوارض سفريات الحاربات
التي تعقبها الوفاة سواء كانت وفاتهم في حالة
الاصابة او عند المعالجة منها في اي محل كان

المادة الثانية . على كل من ناظر داخلتنا
وناظر جهادية وبحرية حكومتنا وناظر المالية
تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه ويتعلق به
صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال سنة ٩٨
الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١
محمد توفيق
بامر المحضر الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار
شريف
ناظر المجاهدية
محمود سامي
مقدمة القانون

حيث ان ضابطان المجاهدية البرية والبحرية
واركان حرب والمهندسين البحرية والحكاه
والاجراجية والباشوزق وارباب الوظائف
والصناعية التابعين للمجاهدية والبحرية وفروعها
والحالة هذه جاري اعطائهم المعاشات التي
يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر
عليه الامر الخديوي بتاريخ غايه جمادى الاولى
سنة ١٢٩٣ قمره ٩٢ مع ان هذا القانون وذيله
الصادر عليه الامر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤
قمره ٨ لم يكونا شاملين لجميع الاحوال التي
يستحق ربط المعاش عليها فهناك على الامر
الخديوي الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى
سنة ١٢٩٨ قمره تم تحرير وتوقيع قوانين المجاهدية
قد تمحر هذا قانوناً لمعاشات المجاهدية
البرية والبحرية وفروعها ليكون دستوراً للاجراء
بموجبها بعد صدور الامر بتنفيذ
المادة الاولى . كل من يتوفى بالحروب من

أو كانت وفاتهم بأسباب الحرق أو الغرق بالبحر أو في الزهابة والإياب ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعدًا بسبب من هذه الأسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون في المحاربة ويتوفون بها ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الثالثة . الذين يتعينون بمأوريات داخلية مثل اطفال أو اخاء الفتن ومنع التشاجر والتعديبات ومثل مأوريات النيل وحفظ الجسور واشغال العمليات وسد القطوع ومأوريات اطفال المحرقين اذا توفي احد منهم بأسباب اصابته بالحروق أو بأسباب اصابته في أثناء اجراء مأوريتي في منع واطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء الضبط والربط أو في أثناء الخدمات والمناورات العسكرية أو في أثناء العملية بالردم أو الغرق فحيث ان وفاتهم بأي نوع من هذه الأنواع انما هي بأسباب اجراء مأورياتهم للحفاظ على الحقوق العمومية فهؤلاء تعتبر وفاتهم كالذين يتوفون في المحاربة ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الرابعة . الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعدًا من ضابطان العسكرية والصف ضباط والأوناشية والانار وأرباب الوظائف والصناعية برية كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبة مئة خدماتهم على الوجه الاتي وهو ان كل من بلغت مئة خدماته عشر سنوات يترتب له ريع مربوط استحقاقه ومن تبلغ مدة خدمته

خمسًا وثلاثين سنة يترتب له كامل استحقاقه معاشًا له وعلى ذلك يصير تقسيم الثلاثة ارباع الباقية من الاستحقاق على الخمس والعشرين سنة الباقية من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الأولى من الخمس والثلاثين سنة المقررة وما يخص السنة الواحدة بضم زيادة على الربع لمن كانت مدة خدماته احدى عشرة سنة وهكذا بضم حاصل القسمة سنويًا حتى اذا اتم الخمس والثلاثين سنة يكون استحقاق المعاش الكامل ولتتخذ رتبة ملازم ثاني مثلاً لذلك فنقول ان استحقاق الملازم الثاني هو ستائة قرش وربعه هو مائة وخمسون قرشًا الذي يستحقه في مدة العشر سنوات وتقسيم الثلاثة ارباع الباقية من ما هيته التي هي عبارة عن اربعمائة وخمسين قرشًا على مدة الخمس والعشرين سنة الباقية من مدة الخمس والثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر قرشًا فعلى هذا القياس اذا كانت مدة خدماته احدى عشرة سنة فيضم له الثمانية عشر قرشًا على مبلغ المائة والخمسين قرشًا ليكون استحقاقه في مدة الاحدى عشرة سنة مائة وثمانية وستين قرشًا وإذا بلغت مدة خدماته اثنى عشرة سنة بضم على المائة وخمسين قرشًا التي هي قيمة الربع مبلغ ستة وثلاثين قرشًا قيمة ما خصه في الستين وهكذا حتى اذا بلغت مدة خدماته خمسًا وثلاثين سنة يكون تحصيل على كامل استحقاقه بهذه الطريقة ليكون معاشًا له وعلى هذا المنوال يصير معاملة جميع ارباب الرتب والوظائف والصنائع .

المادة الخامسة . مدة الخدمة تحسب للضابط الذي اصله من تلامذة المدارس الحربية والخطرية

أو كانت وفاتهم بأسباب الحرق أو الغرق بالبحر أو في الزهابة والإياب ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعدًا بسبب من هذه الأسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون في المحاربة ويتوفون بها ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الثالثة . الذين يتعينون بمأوريات داخلية مثل اطفال أو اخاء الفتن ومنع التشاجر والتعديبات ومثل مأوريات النيل وحفظ الجسور واشغال العمليات وسد القطوع ومأوريات اطفال المحرقين اذا توفي احد منهم بأسباب اصابته بالحروق أو بأسباب اصابته في أثناء اجراء مأوريتي في منع واطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء الضبط والربط أو في أثناء الخدمات والمناورات العسكرية أو في أثناء العملية بالردم أو الغرق فحيث ان وفاتهم بأي نوع من هذه الأنواع انما هي بأسباب اجراء مأورياتهم للحفاظ على الحقوق العمومية فهؤلاء تعتبر وفاتهم كالذين يتوفون في المحاربة ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الرابعة . الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعدًا من ضابطان العسكرية والصف ضباط والأوناشية والانار وأرباب الوظائف والصناعية برية كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبة مئة خدماتهم على الوجه الاتي وهو ان كل من بلغت مئة خدماته عشر سنوات يترتب له ريع مربوط استحقاقه ومن تبلغ مدة خدمته

خدماته بالجهادية البرية او البحرية لم تبلغ العشر سنوات المقررة بهذا القانون فيعامل بمقتضى لائحة الملكية عن مدة خدماته بالجهادية والملكية المادة الثامنة . اذا استودع بوجه الاستغناء احد ضابطان الجهادية البرية والبحرية تحت ظهور خدمته له فمن تكون ماهيته لغاية ١٠٠ قرش يرتب له ثلثا ماهيته ومن تكون ماهيته من فوق الالف قرش يرتب له نصف ماهيته معاشاً وعد ظهور اي خدمة او مأمورية فيكون هؤلاء المستودعون اولي من غيرهم في الاستخدام ومنى تعين احد منهم لمأمورية او للاستخدام فيعطى له ماهيته ومربيات رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه المادة التاسعة . كل من وقعت منه خجلة وعوقب عليها بالارسال الى الليمان او بالطرد او بالفي بعد نظر قضيتو وثبتت جرمته وصدرت مضطلة الحكم عليه ثم صار العفو عنه بعد ذلك واعيد الى الخدمة ثانياً فلا تحسب له مدة خدمته السابقة لحذ تاريخ العفو عنه الا اذا نال امراً عالياً يقضي باحساب مدة خدماته السابقة وان كان معه امتصاص آخرون مشتركون معه في قضية واحدة وحكم واحد واحد لم يشمل العفو لمصادفة سبق وفاته من قبل العفو عن المشتركين معه فيجري حصر مدة خدماته السابقة ويعامل ورثته الشرعيون بمثل ما تعامل به ورثة المتوفين في الخدمة العسكرية واما من سبق رفته من خدمته بدون مضطلة او حكم من مجلس عسكري ثم اعيد للخدمة ثانياً ورفعت اخيراً بالاستغناء فيجري حصر مدد خدماته جميعها بما فيها المدة الاولى التي قبل الرتبة الاولى ويرتب له المعاش بواقع ما يستحقه من مدد خدماته

ووجاق الخيلة والمفروزة من تاريخ دخوله وقيداً نفراً بالمدارس المذكورة بما ان تلامذة المدارس الحربية والخطرية والبحرية والخيالة مستعملون الاسلحة النارية مثل عساكر الالابات ومتهبون للكرات العسكرية والمجيلة فهم مثلهم واما الضابط الذي يترقى من تحت السلاح فتحسب مدة خدماته من تاريخ دخوله الخدمة العسكرية ويحسب من مدة الخدمة للويعن مدة الاجازات وتبديل الهواء ومدد الاستيداع والمأموريات من قبل ومن بعد صدور هذا القانون

المادة السادسة . تحسب مدة الخدمة للذين توجهوا او توجهوا لسفريات المحاربات بالجهات الخارجة عن دائرة الحكومة الخديوية كل سنة بستين وكذلك تحسب المدة التي تمضى في المحاربات والمأموريات والاقامة بالجهات البعيدة مثل الاقطار السودانية بلا استثناء وجهات خط الاستواء والسواحل الشرقية الافريقية من القصير فصاعداً الى الجنوب تحسب السنة بستين

المادة السابعة . من الان فصاعداً اذا كان احد من الضابطان الجهادية البرية والبحرية او من المتوظفين بها يتقل للخدمات بجهات الملكية بحسب المصلحة ثم استخدم ثانياً بالجهادية البرية او البحرية واستحق التقاعد للمعاش فيعامل بمقتضى هذا القانون اما اذا لم يعد للجهادية البرية او البحرية واستخدم باي جهة وفي الخدمة الملكية واستحق التقاعد للمعاش فيعتلله ينظر الى سني خدماته بالجهادية البرية او البحرية فان كانت بلغت خدماته احدى الجبهتين عشر سنوات يعامل بمقتضى هذا لقانون في ربط معاشه واما اذا كانت مدة

استحق المعاش بصرف له كامل مرتباته التي هو عليها سواء كان بالاستخدام او بالاستيداع مدة حصر سني خدمته ومضى صار انما استخراج المدة المذكورة بحول على الروزنامة بدون ضياع يوم واحد له ما بين الجهادية والروزنامة ولاجل السهولة يقتضي حصر مدد خدمة جميع الضابطان والمتوظفون بالجهادية والبحرية وفروعها ورصدها بدفتر مخصوص بكل الاي او مصلحة حتى بذلك عند انتقال احد من جهة الى اخرى يعطى له كشف بقى خدمته مع كشف استحقاقه كما انه عند المحاسبة عن مدة الخدمة اذا كان يوجد كسور من السنة اقل من ستة اشهر فلا يحسب له تلك الكسور واما اذا بلغت ستة اشهر فما فوقها فتحسب له كسنة كاملة

المادة الثالثة عشرة . كل من ظهر انه سقط وهو في خدمة المجري من ضابطان الجهادية البحرية والبحرية وفروعها والمتوظفون بها باي علة تمنعه من تأديبه وظائف خدمته او سلبت منه لياقة الخدمة فمن بعد كشف الاطباء عليه بالتومسيون المخصص لذلك وثبوت تسقطه فمن كانت ماهيته فوق الف قرش فصاعداً يرتب له نصف ماهيته معاشاً ومن كانت ماهيته الف قرش فأقل يرتب له ثلثا ماهيته اما اذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يسمر بعد وفاة صاحبه لورثه

المادة الرابعة عشرة . كل من تسقط من الصف ضابطاً والاونباشية والعساكر ومن ياتلهم في الماهيات من ارباب الوظائف والصنائعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها وابورات

حسب القانون واذا حصلت وفاته قبل ربط المعاش له يرتب لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه لمورثهم وهذه المادة تعتبر الاجراء بموجبها في السابق واللاحق

المادة العاشرة . اذا وقع ضابط في اسر العدو في ايام الحرب مجروحاً كان او سليماً فمن بعد حضوره وتحقق امر وقوعه في الاسر يجلس عسكري اذا تبين ان اسره حقيقة كان بحيث لا يمكنه التخلص وان وقوعه في الاسر كان بالقوة الجبرية لا بسبب اخر غير حركات العسكرية فمدة اسره تحسب له من سني خدمته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها اما اذا توفي وهو في الاسر وتحققت وفاته من امثاله الاسرى الذين حضروا سواء كانوا ضابطاً او عساكر فيعامل ورثته اسوة ورثة من يتوفون بالمحروب

المادة الحادية عشرة . يجب على متضاة الضابطان والمأمورين الانقياد فيما يناطون به من الخدم فاذا امتنع احد عن خدمته المأمور بها وطلب الاقالة منها مع كونه خالفاً عن الاعذار المتبولة ينظر الى سببه فاذا كان يبلغ سن الستين فيعفى من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سني خدمته وكذا اذا كان لم يبلغ سن الستين ونست عدم اقتداره على الخدمة فانه يعفى ويعطى له معاش ايضاً على حسب مدة خدمته اما اذا عجز عن ثبوت الاعذار فلا يساعد على رغبته في الامتناع عن الخدمة وهذا اذا كان الامتناع والاستقالة في غير حالة السرية

المادة الثانية عشرة . كل ضابط او متوظف بالجيش او بدويان الجهادية والبحرية وفروعها

هذا القانون من لدن الحضرة الخديوية بالتنفيذ
المادة السادسة عشرة . المسؤولية والسر
بياده وضباطهم وأرباب وظائفهم بحسب تنوعاتها
ونفرائهم اذا تقاعد احد منهم بحسب الاقتضاء
وهو في الخدمة البحرية او توفي او تستط في
الحروب او السفريات والمأموريات او في
الاقامة بحالة الاستخدام يعاملون في احساب
سني خدماتهم وترتب المعاش لهم اولونهم على
حسب ماهياتهم فقط اسوة صابطان وعساكر
الجهادية بمقتضى هذا القانون وذلك في حالة
ما اذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين
ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية

المادة السابعة عشرة . الوطنيون المستخدمون
بالبحرية مثل مهندسين وتلامذة شرك وخوجات
وخلائفهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية
حيث انهم مستخدمون بوابورات البحر واشغالهم
مثل اشغال الذين من سلك العسكرية بدون
تفاوت فهولاء والكتبة الذين اصلهم من سلك
العسكرية ومن المدارس البحرية ومستخدمين
بالجهادية البرية والبحرية وفروعها فمن برفت
منهم بالاستغناء لاحالتهم على المعاش تصير معاملته
بمقتضى هذا القانون ومن لم يحول على المعاش
يجري فيه مستودعاً ويعامل بمقتضى المادة
الثامنة من هذا القانون ومن يتوفى منهم في
حالة الاستخدام او في الاستيداع تصير معاملته وورثته
الشرعيين في ترتيب المعاش لهم بمقتضى المادة ٢٤
المادة الثامنة عشرة . المستخدمون بعموم
وفروع الجهادية البرية والبحرية الذين اصلهم
من زمرة الملكية مثل نظار اقالام وباشكتاب
روساء الاقالام والورث وسائر الكتبة والخوجات

الروسية الخديوية والانجرارية والمستخدمين بعموم
جهات الملكية الذين من زمرة العسكرية وكان
تسقط في الحارة راء او بحراً او كان في حالة
الاقامة والتعلمات والخدمات العسكرية البرية
والبحرية او الخدمة الملكية فمن بعد الكشف
عليه بمعرفة الحكام بالقومسيون المخصوص لتحقيق
ذلك وتصديق نظارة الجهادية بصحة التسقط
ولزوم ترتيب المعاش له يضاف لكل منهم ٥٩
قرشاً قديمة بدل تعيينات شهرية علاوة على ماهياتهم
ويربط جميع ذلك معاشاً لهم وذلك لكون
ماهياتهم جزئية ليست كقوى المعاشهم ما عدا ارباب
الوظائف والصناعية السابق ذكرهم فيكتفى
بترتيب ماهياتهم فقط معاشاً لهم وبعد وفاة كل
من هؤلاء يقطع معاشه

المادة الخامسة عشرة . في حالة ما اذا
أصيب في ميدان الحرب احد بالعلل الكبيرة
والامراض والجروح المحسنة او فقد عضواً
او جملة من اعضائه او احدى عينيه او كليهما
او اصاب بمرض مقابل لفقد الاعضاء سواء كان
ذلك حصل له وقت الحرب او السلم في اجراء
خدمة مبرية فيترتب له علاوة شهرية على كامل
ماهيته الضمنية الانية وفي ان يضاف لمن فقد
عضواً او عينا مائتان وخمسون قرشاً ان كان
ضابطاً ومائة قرش ان كان صف ضابطاً وعسكرياً
ويضاف لمن فقد عضوين او عيين خمسمائة قرش
ان كان ضابطاً ومائتان قرش ان كان صف ضابط
او عسكرياً وبعد وفاته ترتب ماهيته لورثته الشرعيين
بدون الضمنية المذكورة كما ان هذه المادة
يجري منعولها على من تسقط في حرب المحبسة
وحرب الروسية اعتباراً من يوم النصار

المعاش له موافق مدة خدمته وإما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كان مربوطاً لهم من الماهية والمراتب بحالة الاستخدام قيمة الخمس معاشاً ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خالين من الاستخدام بمجبات الملكية ومن يتسره الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدامه يصير قطع هذا المعاش وإذا رقت من خدمته الملكية قبل انقضاء العشر سنوات فيعاد له خمس المعاش المذكور حتى يستوفي العشر سنوات وإما إذا بقي بدون خدمة لحين انقضاء العشر سنوات بما فيها المدة التي هو مقيم بها بالخمس فيجري إحالته على المعاش بواقع ربع مرتباته حسب هذا القانون

المادة الحادية والعشرون . صباطان الجهادية البرية والبحرية وباقي أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية المرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثتهم معاش لأن فالولك يعاملون بمقتضى نص مواد هذا القانون

المادة الثانية والعشرون . لما كان ترتيب المعاش بالروزنامة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالميري وكان ذلك لا يمنع من التكسب بعد اخذ المعاش فمن يرغب من أصحاب المعاشات في الخدمة بالميري اليومية أو بالمكافأة ويجري استخدام بالميري بحسب اللزوم تعطى له اليومية أو المكافأة اللازمة علاوة على معاشه وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التي تستخدمه ومن يريد الاشتغال في أنواع التكسبات مثل التجارة والاخذ والعطاء أو للصناعة أو استخدام بخدمة لائفة لشرفه داخل

والإيالة والوعاظ بالالابات والمحطات الدين والمدارس البحرية والبحرية من مضي عليه منهم بالخدمة بأي جهة من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية أو غير متوالية يعامل في المعاش على مقتضى المادة ٤ من هذا القانون

المادة التاسعة عشرة . الصف صباط والعساكر البرية والبحرية الذين يتوجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورتيبات والصحة والسكة الحديدية وترتبة بالاسبتالية وفي بعض وظائف أخرى يعوم خدمات الملكية فمن رقت أو برقت منهم من جهات استخدامه بأسباب تسقطه المثبت لدى القومسيون المخصوص لتحقيق ذلك في حال وجوده بالخدمة أو يكون رفته بأسباب عدم اقتناده على تأدية اشتغال خدماته بالنظر لكبر سنه يرتب له المعاش أسوة من يتسقطون من الصف صباط والعساكر الذين تحت السلاح وبمعرفة الجهات المرفوتين منها أخيراً يصير إحالته على الجهادية ليتجهز منها إلى الداخلية وبمعرفة يصير إحالته على الروزنامة لترتيب معاشهم على وجه ما ذكر

المادة العشرون . الذين سقى رفهم والذين يرفتون من الآن فصاعداً من صباطان الجهادية البرية والبحرية بأسباب حالات أوجبت الكشف عليهم بمعرفة الأطباء وعند الكشف عليهم يعطى شهادات طبية بأنهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يلبثون للخدمات الملكية فبؤلاه حيث أن الحالات التي أوجبت عدم اقتدارهم على الخدمات العسكرية كانت في حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدمة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب هذا القانون يعامل في ترتيب

والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفى اذا ظهر زيادة عن الذي ربط لم يجري علاوة تلك الريادة على معاشهم اعتباراً من تاريخ الاذن الذي يصدر للورناجه ربط العلاوة والمعاملة في قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون كالموضح بالمادة الاولى

المادة الخامسة والعشرون . من توفي او بتوفى من الذين تحولوا او يقولون على المعاش بالورناجه يُربط كامل معاشه المرتب له بالورناجه الى ورثته الشرعيين المصوص عنهم في المادة الاولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون حيث ان ربط المعاش لورثتهم كان مكافأة له على خدماته المبرية التي اداها

المادة السادسة والعشرون . المرفوتون والذين يرفنون بالاستعناء لتحويلهم على المعاش ثم تدركهم الوفاة قبل الاحالة او بعدها او في اثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم او من بعد اتمام التحقيق وقبل ربط المعاش بالورناجه فما كان يترتب لهم بها يصير ترتيبه لورثتهم الشرعيين واما من رقت او برقت من محل خدماته بالاستعناء وامتلاء حضوره للجهاد او قبل حضوره لمعاملته كامتاله لربط المعاش له او لاسنيداعه ويتصادف وفاته قبل الحضور فيصير معاملة ورتبه الشرعيين كورثة الذي يتوفى في الخدمة

المادة السابعة والعشرون . من توفي ولم يُربط لورثته معاش لال او من يتوفى من الان فصاعداً باي وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون من يستحق ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتي وم

الحكومة بطرف احد تمنعها لا يمنع من ذلك ايضاً واما من يرغب الخدمة بحكومة اجنية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدر امرها بالتصريح او بالجمع

المادة الثالثة والعشرون . اذا استخدم المتقاعد في خدمة من الخدمات المبرية ولم يكن من يستحقون المعاش الكامل مواقع المدة الموضحة في المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له اقل من ماهية رتبته المحاضر لها فانه يرتب له ماهية رتبته ويستخدم بها فان اقتضى الحال تقاعد ثانياً يضم له مدة استخدامه بعد تقاعده الى مدة استخدامه التي قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى المادة الرابعة اما اذا كان المتقاعد في المعاش حال استخدامه ثانياً حاز رتبة رائدة على الرتبة التي كان حائزاً لها قبل تقاعده فان ترتيب معاشه يكون باعتبار الرتبة الرائدة التي حازها اخيراً

المادة الرابعة والعشرون . من يتوفى في الاستخدام او في الاستيداع من الصباطان وارباب الماهيات والوظائف التابعين للعسكرية فمن كانت ماهيته فوق الخمسمائة قرش فصاعداً يرتب نصف ماهيته المرتبة له لورثته الشرعيين ويخصص لهم ذلك باسماهم على حسب ما يخص كلاً منهم شرعاً والذي ماهيته خمسمائة قرش فاقل الى مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته الشرعيين في كل شهر مائتان وخمسون قرشاً والذي ماهيته اقل من مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته جميع ماهيته اما اذا تحقق للورثة ان لورثتهم مدد خدمة بالمبري فوجب زيادة معاشهم عما ربط لهم وعرضوا عن ذلك فعد الكشف

التس مدة أخرى واحضر شهادة من حكيم سياسي او شرعي او من اطباء المجبة التي انقل اليها بعدم حصول الشفاء له في تلك المدة وانه يحتاج لاعطاء مدة اخرى علاوة على المدة الاولى فانه يساعد ويحاج على موجب الشهادة المذكورة وكذا اذا حصل له الشفاء واستدعي بمدة للحصول على كمال الصحة والاطباء يرون ذلك موافقاً فانه يحاج لذلك ويعطى له معاشه بالتمام والذي يستأذن لتأدية استعمال نفسه بمدة معلومة فانه يحاج لذلك ويعطى له معاشه بالتمام حاش تأخير في تدبيل الهواء او في الاحارة ولم يحضر في الموعد المحدد وكانت مدة التأخير عدة من الاشهر وعمر عن اثبات ان تأخير كان بعذر مقبول فلا يعطى له شيء عن مدة التأخير

المادة التاسعة والعشرون . يقتضي تشكيل قلم مخصوص بديوان الجهادية لضبط مدد المعاشات وترتيبها المستحقين تحت رئاسة احد اللوائ أو المبرالايات وهذا القلم يكون موطاً يحفظ الدفاتر المتعلقة بذلك وينبغي ان جميع العروض المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم للنظر فيها قبل قرار ناظر الجهادية عليها

المادة الثلاثون . حيث ان المعاشات المستحق ترتيبها للضابطان والصف ضباط وغيرهم الموضعين بالمواد المخررة بهذا القانون يكون تخصيصها وربطها لهم ولورثتهم بالروزانجة العاشرة فمن يستحق المعاش ويشتر عنه من ديوان الجهادية وديوان المجرية لديوان الداخلية بلروم ترتيب المعاش له او لورثته بموجب مواد هذا القانون فانه يتحدر من ديوان الداخلية الى الروزانجة بربط ذلك المعاش بها او صرفه مستحقه وحيث

اولاده الذكور الذين لم يتجاوزوا من العمر احدى وعشرين سنة والذكور الذين تجاوزوا الاحدى والعشرين سنة وبهم علة تمنعهم عن التكسب وبناته الاناث اللاتي لم يتزوجن وزوجته او زوجاته والذكور والذوات ويخصر تقسيم المعاش على هؤلاء فقط دون غيرهم ويخصص ذلك لهم مايتهم على حسب ما يحص كلاً منهم شرعاً ومن يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء ممن لا يستحق المعاش كالاولاد الذكور الكبار عن سن الاحدى والعشرين سنة ولم يكن لهم عاهات تمنعهم عن التكسب والاناث المتزوجات لا يصير ادخالهم معهم ضمن التقسيم في معاش مورثهم ومن لم يكن له اولاد ذكور بالكلية توجب منع وارثيه من طبقات اخرى مثل الاخ وان العم وخلافه فلا يصير توريث تلك الطبقات المذكورة مع ورثته الاناث

المادة الثامنة والعشرون . كل من ارباب المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المرتب له في اي جهة من الجهات الواقعة في دائرة الحكومة الخديوية مكافأة له على خدماته فلا يجوز قطع شيء ما يستحقه من المعاش باسم احتياطي كاهن واضح في المادة الرابعة ولا يجوز له التنازل عن شيء منه ولا يمكن وضع اي حجر كان على معاش احد من ارباب المعاشات اما اذا توجه الى جهة اخرى خارجة عن دائرة الحكومة الخديوية بدون اذن فيقطع معاشه المرتب له وان حصل لاحد علة واشتد امرها وشهد له اثنان من اطباء المستفيدين بان لا يحصل له الشفاء الا بتدبيل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى له رخصة بقدر ما يعينه الاطباء من الزمن وان

بسنة ١٢٩٨ و ٣٢ ستمبر سنة ١٨٨١
الامضاء محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية
ناظر الجهادية رئيس مجلس النظر
محمود سامي الامضاء شريف

الفصل الاول

في الرتبة

المادة الاولى . الرتبة تعطى من لدن الحضرة
الخديوية وتنازل بها حالة الضابط ويستخدم بها
في جميع الوظائف وتصدر ملكاً له لا يمكن ان
تسلب منه ولو سلبت وظيفة الخدمة الا باحد

سببين

الاول اذا تنازل عنها وصار قبول ذلك
لدى الحضرة الخديوية

الثاني صدور مضطحة من مجلس عسكري
بالحكم بترع الشرف والعزل بمقتضى قانون
المجنابات المصدق عليه من لدن الحضرة الخديوية

الفصل الثاني

في الخدمة والاستيداع والانصال والتقاعد

في الخدمة

المادة الثانية . الخدمة هي حالة وجود
الضابط مستخدماً بوظيفته تحت السلاح باحد
الالابات او بمصلحة تابعة للجهادية او خدمة
خصوصية او مأمورية

المادة الثالثة . حيث ان الضابط في هذه
الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان
يتمتع بكامل المرتب والامتيازات

في الاستيداع

المادة الرابعة . الاستيداع هي حالة وجود

اياه من ارباب المعاشات ممن يكونون هم ان
ورثتهم متوطنين بناحي الاقاليم والبادر فتمل
هؤلاء بقول صرف مرتباتهم من خزانة المديرية
او المحافظات التي تكون محلات اقامتهم تابعة
لها وهذا لاجل عدم تكليفهم بحمل مصاريف
الذهاب والاياب شفقة عليهم ورافة بهم

المادة الخامسة والثلاثون . كل قانون او
حكم يتعلق بترتيب المعاشات وتكون احكامه
مخالفة لما هو مدون بهذا القانون لا يعمل به
ويعتبر لاغياً من تاريخ نتوج هذا القانون
بالامر العالي الذي يصدر باعتماده وتنفيذه

(قانون القواعد الاساسية)

(في النظمات العسكرية)

(وبلية قانون الترفي)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرا الصادر بتاريخ ٢٠
ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قوسيون عسكري
لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعة
اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة
رأي مجلس نظارنا بأمر بما هو آت

المادة الاولى . قد صار التصديق والافرار
على قانون القواعد الاساسية الذي بليه قانون
الترفي المنوي احدها على ثلثي عشرة مادة
والثاني على ثلثي وسبعين مادة ومرفوق
بامرا هذا

المادة الثانية . ناظر جهادية وبحرية حكومتنا
مكلف بتنفيذ امرا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال

المادة الحادية عشرة . حيث ان الضباط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدام تائياً تحت السلاح او فروع الجهادية فيلزم احتساب مدة استبعادهم . مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الانفصال والتقاعد لا بحقوق الترقى والحكمدارية

سيف الانفصال

المادة الثانية عشرة . الانفصال هو رفع وتعبيد الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لا يرجع اليها وهذا الانفصال لا يمكن حصوله الا باحد سببين

المادة الثالثة عشرة . (اولاً) الانفصال بسبب امراض عضالة مانعة للخدمة تقضي على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بنائون المعاشات

المادة الرابعة عشرة . (ثانياً) الانفصال بسبب ان يكون الضابط متعمداً على قباحة السلوك او نفع منه مخالفات جسيمة بفند الضبط والارسل او نصد شرف وناموس العسكرية او يكون استغفرق مدة ثلاث سنوات في الاستبعاد بمقتضى قرار مجلس عسكري حقن عدم لياقته للخدمة ولم تنهذب احواله

المادة الخامسة عشرة . الضابط الذي يعود على مثل هذه المخالفة المضادة للنظامات العسكرية لا يمكن انصاه الا بمقتضى قرار مجلس عسكري يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية للخدمة الخدمية و يصدر عليه الامر بالصفيد

المادة السادسة عشرة . الضباط الصادر في حتمهم مضبطة بالانفصال من الخدمة لا يرتب لهم

الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات وهذا الاستبعاد لا يمكن حصوله الا باحد سببين المادة الخامسة . (اولاً) سبب عزمي للاستبعاد وهو اطلاق العسكر او الغاء مطبوعة او فهو مأمورية او عدد رجوع من الاسر من طرف العدو

المادة السادسة . الضباط المستودعين بهذا السبب يلزم ان يكون حافطاً امتيازات الرتبة ويقتع بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط ان يكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح او باحدى وظائف فروع الجهادية المادة السابعة . الضباط المستودعون يؤخذ منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب الفصان او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستبعاد تخصب لهم مثل الخدمة فيما يخص بحقوق الترقى والحكمدارية والانفصال والتقاعد

المادة الثامنة . (ثانياً) سبب خصوصي وهو الاستبعاد بأمر صادر من الحفضر الخدمية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والاضبط والارسل وذلك من بعد التحقيق

المادة التاسعة . الضباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم ان تكون مرتبهم باعتبار خشي ما هيهم فقط مدة هذا الاستبعاد كذلك بعد التحقيق

المادة العاشرة . هذا الاستبعاد لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط

المادة الخامسة . لا يمكن ترقية ملازم ثان الى رتبة ملازم اول الا من بعد استخدامه في رتبة ملازم ثان مدة اقلها سنتان

المادة السادسة . لا يمكن ترقية الملازم اول الى رتبة اليوزباشي الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة الملازم اول

المادة السابعة . لا يمكن ترقية اليوزباشي الى رتبة الصاغقول اغاسي الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة اليوزباشي

المادة الثامنة . لا يمكن ترقية الصاغقول اغاسي الى رتبة البكباشي الا من بعد استخدامه سنتين برتبة الصاغ

المادة التاسعة . لا يمكن ترقية البكباشي الى رتبة القائمقام ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشي

المادة العاشرة . لا يمكن ترقية القائمقام الى رتبة الميرالاي ما لم يستخدم سنتين برتبة القائمقام المادة الحادية عشرة . لا يمكن ترقية الميرالاي الى رتبة اللواء ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الميرالاي وهكذا في باقي الرتب الاعلى من رتبة الميرالاي فصاعداً

المادة الثانية عشرة . ثلثا عدد النقصان من رتبة الملازم ثاني في الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية وثلث يؤخذ من الصف ضباط بالامتحان في العلوم الواجب على الضباط معرفتها وإذا لم يوجد فهم يتم تقدير الثالث فيؤخذ من المدارس الحربية

المادة الثالثة عشرة . لا يجوز الترقى من رتبة الملازم اول واليوزباشي والصاغقول اغاسي الا بالامتحان وإذا تساوت الدرجات فيرجح

ماهية بل ولا يمكن تغيير قرار حكم المجلس الصادر في حتمه الا اذا صار العفو عنهم من تخضعة الخديوية

في التقاعد

المادة السابعة عشرة . التقاعد هو ان يكون الضابط بلغ آخر مدة خدمته او يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار عليه بالتقاعد

المادة الثامنة عشر . الضابط الذي يتقاعد يلزم ان يكون حافظاً لرتبه وملبوساته الرسمية ويتبع بالمعاش المرافقة لرتبه ولتة خدمته حسب ما هو مقرر بقانون المعاشات

الفصل الثالث

في الترقى

المادة الاولى . لا يمكن ترقية النفر الى رتبة الاوناشي ما لم يستخدم ستة شهور بصفة عسكري المادة الثانية . لا يمكن ترقية الاوناشي الى درجة جاريس ما لم يستخدم مدة اقلها ستة شهور في خدمة الاوناشي ولا يمكن للجوايش ان يترقى الى درجة الباشاوايش ما لم يستخدم في خدمة الجوايش مدة اقلها ستة شهور

المادة الثالثة . لا يمكن الترقى الى درجة الصولقول اغاسي ما لم يستخدم في خدمة الصف ضباط مدة اقلها سنة

المادة الرابعة . لا يمكن ترقية احد الى درجة ملازم ثان ما لم يكن اولاً بلغ عمره عشرين سنة ثانياً يكون استخدم في خدمة الصف ضباط مدة اقلها سنتان او يكون مستخرجاً من المدارس الحربية

رتبة في الترقى حسب ما هو موضح في المواد المتقدمة يجوز الأكتفاء بصنفها في حالة سفريات الحاربة أو في حال الخدمة بجبهات بعيدة مثل الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر وما اشبه .

المادة العشرون . لا يمكن حصول الترقى باقل من هذه المدة الموضحة في المادة ١٩ الا بسببين الاول وقوع نادرة شهيرة تستحق الافتخار وتعلن للجيش . الثاني عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون مستوفيا مدة الاقدمية .

المادة الحادية والعشرون . ترقية بدل النقصان في اثناء الحرب تكون باعتبار النصف في الاقدمية مع مراعاة درجات جدول الامتحان المخطوط والنصف الثاني يكون بالانتخاب وذلك لغاية رتبة الصاغفول اغاسي وما ترقية الصاغفول الى رتبة الكباشية مدة الحاربة فيكون بالانتخاب

المادة الثانية والعشرون . لا يجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة في الجيش او بفروع الجهادية كما انه لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية ولا يجوز قبول حائز الرتبة الملكية في الجهادية باعتبار رتبة الحائز هولما ولا قبول من ترقى في مصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية ولا يجوز اعطاء رتب جهادية للملكية

المادة الثالثة والعشرون . جميع الرتب يلزم اعلانها بالمرئال الرسمي عند اعطائها

المادة الرابعة والعشرون . الضباط الذين يقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح

المادة الخامسة والعشرون . لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة مطلقا لان الرتبة لا يمكن

الاقدم واذا تساوى بينهم القدم فرجح الذي سبق له سفريات بالحاربة او السودان

المادة الرابعة عشرة . لا يجوز ترقية احد الصاغفول اغاسية الى رتبة الكباشي الا بالامتحان

واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة الخامسة عشرة . لا يجوز ترقية احد الكباشية الى رتبة الفائقام الا بالامتحان وما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه

المادة السادسة عشرة . جميع الرتب الاعلى من رتبة الفائقام يكون الترقى اليها بالانتخاب حسب المدون بالمادة التاسعة والثلاثين من هذا النصل

المادة السابعة عشرة . الاقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة ومع تساوي تاريخ عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة الرتبة التي قبلها

المادة الثامنة عشرة . المدد التي يصير اعتبارها في الاقدمية هي مدد الخدمة في الجيش وفروع الجهادية ومدد الاستيداع التي تكون بسبب اطلاق العسكر او الغاء وظيفة ومدة الاسر بطرف العدو او مأسورة تعين من نظارية الجهادية داخلية كانت او خارجية وما المدد التي لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهي مدد الاستيداع المبني على وقوع مخالفات ومدد الخدمة التي تكون خارجة عن الخدمات المبردة او تكون في خدمة دولة اجنبية بمقتضى التماس خصوصي لمنفعة خصوصية

المادة التاسعة عشرة . المدة المقررة لكل

ضمن ضباط الجيش بالامتحان او بالانتخاب
بالنسبة لرتبهم حسب ما توضح في هذا القانون
ومن يترقى منهم يصير تعيينه في الوظيفة الناقصة
التي ترقى اليها

المادة الرابعة والثلاثون . عند خلو احدى
الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصور انتخاب
من يليق لها بمعرفة الديوان ثم يترقى بدل
المنتخب من يليق للترقي بالامتحان او بالانتخاب
حسب ما توضح

المادة الخامسة والثلاثون . حيث توضح في
المادة ١٣ من قانون الترقى ان ثلث رتب
الملازم الثاني النقصان تؤخذ من الصف ضباط
وبما ان الموجود بالايلات لا توجد عندهم
معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل المستخرج
من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك ينبغي
ان كل مير الاي عند حضور المفتش بالاياتي
يقدم له كشفاً باسماء الصف ضباط المشهود فيهم
بالاستعداد للتقدم وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان
بمعرفة المفتش بمقتضى قوسمين يتشكل لذلك
تحت رئاسته بمررهم كشفاً عن الموجود من
الايلات ويقدمه لناظر الجهادية ليصدر امر
بقبولهم في المدارس الحربية للتدريس لهم مدة
سنتين مع بقاء وظائفهم ومرتباتهم بالايتهم وبعد
مضي المدة المذكورة يصير امتحانهم والذي يوجد
مستحقاً منهم يترقى الى رتبة الملازم ثاني والذي لم
يستحق يرد برتبة الصف صابط للالاياتي كما كان
المادة السادسة والثلاثون . الترقى الى رتبة
الملازم اول واليوزبانتي والصاغفول اغاسي
وان كان بالاقدمية الا انه يشترط ان الذي
يترقى ينبغي ان يكون فيه استعداد تام ولياقة

فقدنا الا بحسب ما هو مقرر بالقانون
قواعد سياسية في الترقى
للضباط

المادة السادسة والعشرون . جميع الرتب
التي تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خديوية
وتكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما
هو آت بيانه

المادة السابعة والعشرون . بمجرد نقصان
اي رتبة من الجيش او من فروع الجهادية ينبغي
اشعار نظارة الجهادية عنها حالاً

المادة الثامنة والعشرون . الترقى لاي رتبة
يكون من جميع السلاح الواحد لا من الاياتي
الناقص فقط

المادة التاسعة والعشرون . الترقى بالاقدمية
لا يعتبر الا في كل من رتبة الملازم اول
واليوزبانتي والصاغفول اغاسي فقط

المادة الثلاثون . الترقى الى رتبة البكياشي
فما فوقها يكون بالانتخاب الحضرة الخديوية حسب
ما هو مدون بالمادة ١٥ و١٦ من هذا الفصل

المادة الحادية والثلاثون . لا يجوز الترقى الا
للضباط المستخدمين تحت السلاح او بفروع
الجهادية او المستودعين بسبب اطلاق العسكر
او الغاء وظيفة او الحضور من الاسر

المادة الثانية والثلاثون . الضباط الذين
يعينون بمأموريات وقفية يحسبون ضمن الاياتهم
في مدة المأمورية

المادة الثالثة والثلاثون . الضباط الموجودون
بالجهادية او فروعها او بالمدارس الحربية او
بالليجون او معاونو الجهادية وعلى العموم جميع
الضباط الذين ليس لهم عسكر تكون ترفيتهم

لترقي الى الرتبة التي يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف او المعلومات او الادارة او حسن السلوك والاستقامة ولاجل ذلك يتشكل قومسيون في كل الاي تحت رئاسة الميرالاي ويعمل جدول باسماء اللائقيين ومستحقّي الترفي ويقدم من طرف الميرالاي لمنتش الاالايات والموما اليه يشكل قومسيوناً من الاالايات تحت رئاسته ويجري امتحانهم والذين يتحقق لياقتهم للترقي يعمر بهم جدولاً واحداً من عموم الاالايات السلاح بحيث يكون. وضع الاسماء بالجدول حسب نمره الاقدمية وبقدمة لناظر الجهادية لكي عند اللزوم للترقي يكون بحسب نمر الجدول المذكور وما باقي الضباط المندرجين بالجدول ولم تتحقق لياقتهم بالامتحان فيصير محو اسمائهم من الجدول انما لا يحرمون من درجهم في جدول السنة الثانية والسنة الثالثة ومن بعد تكرار اسمائهم في مدة الثلاث سنوات اذا لم ينظر فيهم استعداد ولياقة فلا يصير درج اسمائهم ويستقدمون برتبهم لحين استيفاء مدة العمر المحدد لرتبهم ثم يتحولون على المعاشات

المادة السابعة والثلاثون . الضباط الذين تتحقق لياقتهم للترقي بالامتحان وتندرج اسمائهم بالجدول لا يمكن محو اسم احد منهم الا اذا وقع منه مخالفات مثبته بمقتضى مضطلة تستوجب تأخيرها ولا يسمى اسمه الا بامر من ناظر الجهادية

المادة التاسعة والثلاثون . الترفي لرتبة الميرالاي واللواء والفريق حيث انه يكون بانتخاب الحضرة الحديوية فلاجل البحث عن احوال الضباط التي تدل على استحقاقهم للترقي الى الرتبة المذكورة يتشكل قومسيون من اللوات الكرام ومن ضمنهم المنتش تحت رئاسة سردار العسكرية او اقدم الفريقان وبعد المداولة بينهم على الملاحظات التي تستدعي الترفي الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسواها

و من طرفه يقدم جدول باسماء المستحقين للترقي الى اللواء ومن طرف اللواء الى الفريق لكي من بعد التصديق عليه منها يحفظ بطرف الميرلاي لاجل الترفي منهم باقي السنة ويجوز لهم الاختيار كما انه لا يجوز ابقاء محل خال بالالاي من وظائف الاونباشية والصف ضابط مطلقاً وعد حضور المنتس يقدم له الجدول الاصلي المصدق عليه منه والجدول الاخر الذي صدق عليه من اللواء والفريق ولا يجوز حرمان احد المدرج اسماً وهم بجدول الترفي ما لم تقع منه مخالفات تستوجب تأخيرته وتكون مضبوطة بسجلات الاخلاق وتأثر بالجدول قرين كل اسم السبب الموجب لتأخير

المادة المحادة والاربعون . النوع الذي يترقي اونباشي يكون مخصصاً على تعليم الفر بحيث يكون فيه لياقة واقتدار على تعليم الانوار المستغدة وعالم الخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونباشي ويرجح من يكون له معلومة باصابة النشان

المادة الثانية والاربعون . (تنبيه) لا يمكن ترفي احد من العسكر الى رتبة الاونباشي في اي سلاح ما لم يكن له المام بالقراءة والكتابة والمحاسب ولا يمكن ترفي احد الى رتبة الصف ضابط في اي سلاح الا اذا كان فيو اقتدار على التدريس للعسكر فيما يخص بهم من التعليمات والخدمات

المادة الثالثة والاربعون . الاونباشي الذي يترقي جواوياً يكون مخصصاً على تعليم الفر والبلوك والمجرخي والنشان بحيث يقتدر على تأدية التومنه على البلوك في الميدان وعالمًا

الخدمة التي يقر المجلس عليها بحجر ٢٢ جدول يقدم لناظر المجاهدة ومن طرفه يعرض للحضرة الخديوية ليكون انتخاب من يترقى منهم عن استصواب وارادة حنايه العالي

المادة الاربعون . يجب على كل يوزباشي ان يقدم جدولاً باسماء العسكر والاونباشية والصف ضابط اللائقين للترقي من بلوكه الى الكباشي حكمدار الاورطة وكل بكباشي بعد ان يضع ملحوظاته بالجدول المقدمة من اليوزباشية يجري علاوة اسم الصولقول اعاسية عليه ان كان مستحقاً للترقي وتقدم الجداول للقائمقام وعلى القائمقام ان يجمع الجداول المذكورة بجدول واحد وبعد ان يضع ملحوظاته عليه يقدمه للميرلاي وعلى الميرلاي ان يقدم جدولاً حالي باسماء المستحقين للترقي لمنتش الالابات عند حضوره ويجوز لمنتش امتحان المذكورين ليعتق من لياقتهم واستحقاقهم للترقي ومتى صدق على الجدول المذكور يصير حفظه بطرف الميرلاي مدة سنة لاجل ان يرقى منه بدل النقصان في بحر السنة انما عند لزوم الترفي لرتبة البلوك امين او الباشياويش فيرخص لكل يوزباشي ان ينتخب ثلاثة لكل رتبة والميرلاي يعين واحداً منهم وفي اخر السنة عند حضور المنتش الالاي يقدم له جدول اخر بمنتضى ذلك ويضاف اليه اسماء الباقيين بدون ترقية من الجداول القدم الذين لا يكون وقع منهم مخالفات تستوجب تأخيرهم وهكذا يستمر الاجراء على هذا المنوال في كل سنة واذا تصادف ترقية جميع الاسماء المدرجين بالجدول قبل انتهاء السنة فيجري عمل جداول وتقدم بالطريقة المنظمة للميرلاي

يترقى اوباشي يكون ممكنة تعلم جميع الدروس على الارض وعلى الحصان او لا اقل يكون له اقتدار على تعلم الدرس الاول والثاني على الارض والدرس الاول على الحصان ويكون دخل في تعلم الارطة ويكون عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المخصصة رتبة الاوباشي المادة التاسعة والاربعون . الاوباشي الذي يترقى جاوياً يكون تعلم نفر وبلوك وارطة تعلم على الارض وعلى الحصان ويكون فيه اقتدار على تعليم الانفار جميع دروس تعلم الفر على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار لادارة عسكره وعالماً بخدمات حكمدار البلوك حتى يمكنه ان يقوم مقامه عند اللزوم ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المخصصة بالجوايش المادة الخمسون . الاوباشي الذي يترقى بلوك امين يكون مختصاً على المعلومات الخاصة بالجوايش ويكون له معلومة تامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الاوباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيصير انتخاب احد العسكر ويصير ترقية اوباشي ويستخدم ستة شهور بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة الحادية والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى باشجوايش يكون مختصاً على المعارف الخاصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المخصصة بالباشجوايش ويكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب لامكانه اعمال الادارة او يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة البلوك امين

بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المخصصة بالجوايش وبرجح من يكون من الدرجة الاولى في ضرب النشان

المادة الرابعة والاربعون . الاوباشي الذي يترقى بلوك امين يكون مختصاً على المعلومات الخاصة بالجوايش ويكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد في الاوباشية من يليق فيجوز انتخاب احد العسكر اللائق لرتبة اللوك امين ويترقى اوباشي ويستخدم في وكالة وظيفة البلوك امين ستة شهور ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة الخامسة والاربعون . الصف ضابط الذي يترقى باشجوايش يكون مختصاً على المعارف المخصصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المخصصة برتبة الباشجوايش ويكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب لامكانه اعمال ادارة البلوك او يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة البلوك امين

المادة السادسة والاربعون . الصف ضابط الذي يترقى صول يكون مختصاً على المعارف المخصصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المخصصة بالصول ويكون فيه الاقتدار على تعليم الصف ضابط والاوباشية والتدريس لهم

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضابط)
(والاوباشية السواري)

المادة السابعة والاربعون . ترقى الاوباشي والصف ضابط يكون بالكيفية الموضحة في المادة ٤٠ . المادة الثامنة والاربعون . الفر الذي

صنف بحيث يمكنه تأدية ما يجب على الجاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الانفار المستعدة جميع الدروس المختصة بالطوبجية البياض والسواري وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء القومند على جميع اجناس المدافع مع علمه بجر الانتقال وازدواج الخيول وقيادة وسوق العربات باثناء تعليم البطرية وعالمًا بمجتمعات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجاويش

المادة السادسة والخمسون . الاونباشي الذي يترقى بلوك امين يكون مختصاً على المعلومات الخاصة بالجاويش ويكون له معلومة تامة بالقرأة والكتابة والحساب واذا لم يوجد سيف الاونباشي من يلقى لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر ويترقى اونباشي ويستخدم ستة شهور بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة السابعة والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى باشجاويش يكون مختصاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على اعطاء القومند في تعليم الصف عالمًا وعمالاً ويكون مقتدرًا على التدريس في التعليمات الخاصة بالطوبجية البياض والسواري ويكون له معلومة تامة بالقرأة والكتابة والحساب لامكانه اعمال الادارة وعالمًا بمجتمعات الداخلية والقلاع والسفيرة الخاصة بالباشجاويش

المادة الثامنة والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى الى رتبة الصول يكون مختصاً على المعلومات المختصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الاونباشية والصف ضباط والتدريس لهم ومختصاً على مبادئ الهندسة وما

المادة الثانية والخمسون . الصف ضابط الذي يترقى صول يكون مختصاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاوناشية والتدريس لهم ويكون عالمًا بجميع المجتمعات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الصول قول اغاسية
(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط)
(والاوناشية الطوبجية)

المادة الثالثة والخمسون . ترقى الاونباشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة في المادة ٤٠

المادة الرابعة والخمسون . الفر الذي يترقى اونباشي يكون مختصاً على تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثاني من تعليم المدفع والقانون الثاني من تعليم السواري وقانون تعليم العربي ويكون عالمًا بمجتمعات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاونباشي ويكون فيه اقتدار على تعليم جمعية من الانفار لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض ولغاية الفصل الثاني من القانون الثاني من تعليم المدفع ولغاية البدء في الاشكين من القانون الثاني من تعليم السواري ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربي ويكون عارفاً بكافة ادوات المدافع وما تحتوي عليه ادوات السرج وظم التنية ويكون له معلومة في ضرب النشان وفي اعمال الذخائر الحربية وفي تعبئة الذخائر بالصاديق والمحبة خانة ويكون له معلومة باشغال الطوبجية

المادة الخامسة والخمسون . الاونباشي الذي يترقى جاويشاً يكون مختصاً على المعلومات الخاصة بالاونباشي ويكون فيه اقتدار على تعليم

للصف ضباط والادبانية والعسكر في تعلم
النفر والبلوك وقواعد ضرب النتن ويكون لم
معلومة بمخدرات الداخلية والقلاع والسفيرة
المختصة برتبة الملازم ثاني

المادة الحادية والستون . الملازم ثاني المستحق
الترقي الى رتبة الملازم اول بالاقدمية ينبغي ان
يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذي يقدم باسماء
المستحقين للترقي وان يكون مقتدرًا على المجاوبة
في المعارف الآتي بيانها وهي التعليمات العسكرية
ومناوراتها وقواعد ضرب النتن وتقدير
المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم
الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة
والقوة والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة
ونوعية الجيش والاعمال الحربية وان يكون عارفاً
بما يجب على رتبة الملازم اول من الخدمات
الموضحة بقوانين الداخلية والسفيرة وقانون قلعه
وقشلاق

المادة الثانية والستون . الملازم اول الذي
يستحق الترقى الى رتبة البوزباشي بالاقدمية ينبغي
ان يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذي يقدم
عن المستحقين للترقي وان يكون مقتدرًا على
المجاوبة في المعارف السابق اوضحها بالمادة
الحادية والستين وزيادة على ذلك يكون مقتدرًا
على اجراء عمليات الطوغرافيا بتقاريرها وعلى
ترتيب اعمال المحارمات الصغيرة وبالجمله يكون
عالمًا بجميع الماوارات العلوية والعلوية وجميع
القواعد العسكرية

المادة الثالثة والستون . البوزباشي الذي
يستحق الترقى الى رتبة الصاغول اعلى بالاقدمية
ينبغي ان يكون مقتدرًا على المجاوبة جيداً في

يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفيفة والقوية
وعالمًا بالمخدرات الداخلية والقلاع والسفيرة
المختصة برتبة الصولتول اعلى
المادة التاسعة والخمسون . لاجل سهولة
تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للادبانية
والصف ضباط ينبغي انشاء مدرسة لكل الاي
ويصير التدريس لهم فيها انما العسكر الذين لم
معلومة بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم
في المدرسة المذكورة باختيارهم
(بيان المعلومات اللازمة لضباط اللياده)

المادة الستون . لاجل سهولة تحصيل
المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقي الى
رتبة الملازم ثاني ينبغي ادخال الصف ضباط
المشهود فيهم بانهم لائقون ومستعدون بالمدرسة
الموجودة بالالاي وجعلهم فصلاً واحداً ويصير
التدريس لهم بحيث ان الذي يدخل معهم
بالمدراس الحربية يكون متفصلاً على الكتابة
بحيث يجرى افادات ونقاير وله معلومة
بالاجرومية العربية والحساب والاربع مقالات
الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطوغرافيا
بحيث يمكنهم فهم وقراءة رسم الخريطة الجغرافية واما
باقي المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثاني فيصير
استكمالها على حسب روجرام المدارس الحربية
انما عدد تعيين الصف ضباط للمدارس الحربية
لا تكون اعمارهم زيادة عن ست وعشرين سنة
ويكونون متفصلين على المناورات والتوريات
الخاصة برتبة الملازم ثاني بمعنى انهم يكونون
مقتدرين على اعطاء القواميس على البلوك في
تعلم البلوك الجرجي والاورطه والالاي في
الماوارات بالميدان ومستعدين للتدريس والتورية

الى رتبة الملازم ثاني في اثناء المحاربة ينبغي ان يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توصيحه في المادة الخامسة والثلاثين من قانون الترقى واذا كان احد الصف ضابط يستحق بموجب بادرة تهيئة متينة ان يترقى الى رتبة الملازم ثاني ولم يكن بالالاي المحقق و نصان يستوجب الترقية فيصير ترقينه ونعيه باحد الالايات الموجود بها نقصان ومن جنس سلاحه وفي حالة ما اذا وقع من احدهم بادرة تهيئة تستوجب ترقينه ضابطاً ولم يكن عنده المعلومات اللازمة لترقيته فيصير نوعي رتبة بيشان به يستولي على سفائة قرش سنوياً

المادة الثامنة والستون . الحزب المنفصل من التسم العسكري الموجود بالسفيرة يستكمل نقصائه من رتبة الملازم ثاني باعتبار الثلث منه والثلاثين من المدارس الحرية حسب ما توضح في المادة الثانية عشرة من قانون الترقى

المادة التاسعة والستون . الترقى الى رتبة الملازم اول واليوزباشي والصاغ يكون على الوجه الاتي وهو ان نصف المحلات الحالية في الاقسام والاوسط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفيرة لمن هو قدم في الخدمة حسب ما هو مفيد بالسجلات المدين فيها استعداد كل شخص والنصف الاخر من المحلات الحالية يكون لمن يحصل انتخابه

المادة السعون . متى استحق ملازم ثاني او ملازم اول او يوزباشي او صاغ ان يترقى الى رتبة تكون اعلى من رتبته بسبب وقوع بادرة تهيئة تكون مثبتة بالجيش ومفيدة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالايه فيصير ترقينه ونعيه

العلوم والمعارف السابق ايضاحها في المادتين السالفتين وينبغي ان يتحقق بالامتحانات الدقيقة ان الذي يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعداً للتقدم الى الرتب العليا ويكون فيه كفاءة الافتدار على قيادة الاورطه واستعمالها في المحاربات مع علمه جيداً تجهيز الهيات اللازمة لمقاومة العدو

المادة الرابعة والستون . يجب على من انضمت للترقي الى رتبة البكاشي او الى رتبة القائمقام ان يكون عالماً فطناً مقتدرًا على المجاوبة الشعاعية والتجربة في المعارف الاتية وهي التاريخ الحربي ونوعية الجيش المكون من الثلاثة اسلحة وتجهيز الهيات الحرية عند مقابلة العدو وان يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف الموضحة بالمواد السابقة

المادة الخامسة والستون . جداول بيانات العلوم والمعارف المختصة بضباط الطوبجية والسواري يصير تطبيقها على هذه العلوم السابق ايضاحها مع علاقه ما يختص بكل رتبة بالنسبة لجنس سلاحها في الماورات والخدمات عالماً وعملاً .

(بيان كيفية الترقى)

(في اثناء المحاربات)

المادة السادسة والستون . كل قسم عسكري من الاي يتوجه لسفيرة المحاربة على حدته سواء كان بلوك او اورطه من اي سلاح كان يستكمل نقصائه منه في اثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان وذلك من ابتداء رتبة الالايين لعبة رتبة الصولفول اغاسى

المادة السابعة والستون . ترقى الصف ضباط

للأعلى بالتدرج على الوجه الآتي بيانه وهو انه من انتهاء رتبة الملائم ثاني لغاية رتبة الصاغ يكون ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكمدارات اقسامهم ولأجل الترقى الى رتبة البكباشي يكون ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ولأجل الترقى الى رتبة الفاتمقام يكون ابتداء الشهادة من حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ومن لواءية الفرقة حكمدارية ولأجل الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة لهم وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش ومن طرفه يعمل باسمهم جدول واحد ومن ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء ويقدمه لنظارة الجهادية وهذا الجدول يصير اعتباره في الترقى مثل جداول الاالات الموجودة بالاقامة ويصير الترقى منهم بدل النقصان في الآيات السفرية او الاقامة على حده سواء .

المادة الرابعة والسبعون . رؤساء الاقسام العسكرية والضباط الكرام الذين لم الحق في العرض عن الرتب بموجب المادة ٧٣ يجوز لهم ان ينفخوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من المستحقين للترقى لأجل تعيين احدهم بها ويجوز لهم اقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية لرتبة قائمقام او ميرالاي او لواء

المادة الخامسة والسبعون . متى استنسب الجناب الخديوي في الاحوال المحاربة للعادة ان يعطي لباس حكمدار الجيش النوفذ بان

بالجل الذي يكون خالياً بالجيش من سلاحه المادة الحادية والسبعون . القسم العسكري او الجزء من القسم العسكري الموجود بسفرية المحاربة عند نهو ما مورية المحاربة وصدور امر له برجوعه لجل الاقامة فمن قبل قيامه من محل السفرية يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقتضى كيفية السفرية وبعدها يستعمل في الترقى الاصول المقررة في الترقى حال الاقامة حسب القانون

المادة الثانية والسبعون . ترقى الضباط في اثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ما توضح في المادة الخامسة والثلاثين وما بعدها من المواد بمعنى ان يكون الترقى بدل النقصان لاي رتبة من عموم الايات السلاح الواحد سواء كان بالمحاربة او في الاقامة يقتضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات المحاربة لا يتيسر امتحانهم وتقدم جداول عنهم بالامتحان فينبغي عمل جداول عن مستحقى الترقى وتقديمها لنظارة الجهادية من الحكمدار العمومي بالطريقة الآتية في المادة ٧٣ وهذه الجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان ويكون الترقى من عموم جداول الايات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفرية او بالاقامة وإنما يستثنى من ذلك الضابط الذي يكون مندرجاً اسمه بجدول مستحقى الترقى فيكافاً بنشأن افتخار حسب ما توضح في المادة ٦٧

المادة الثالثة والسبعون . الشهادات التي تقدم في حق الضباط الذين يستحقون الترقى في المحاربة ينبغي تقديمها من رؤساء الاقسام

زيادة عن المعاش الذي يترتب له بالروزنامجة
مكافأة له

قانون الضائم والامتيازات
والاعانة العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠
ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري
لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه
الينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي
مجلس نظارنا

نأمر بما هوات

المادة الاولى. قد صار التصديق والاقرار
على قانون الضائم والامتيازات والاعانات
العسكرية المحوي على ثلاثين مادة ومرفوق
بامرنا هذا

المادة الثانية. على كل من ناظر داخلينا
وناظر ماليتنا وناظر الاشغال العمومية وناظر
جهادية وبحرية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل
منهم فيما يخصه ويتعلق به

صدر بسراي عابدين في ٢٨ شوال
سنة ١٢٩٨ و ٢٣ ستمبر سنة ١٨٨١

الامضاء (محمد توفيق)

بامر المحضرة للخدمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضاء (شريف)

ناظر الجهادية

الامضاء (محمود سامي)

برفي وقتياً الى وظائف الضباط التي تكون خالية
فهذا النفوذ يعطى باسم عالٍ ميين فيه الرتب
التي يجوز له اعطاؤها وكذا الشروط والحدود
التي يمكن ان يجري بموجبها هذا النفوذ
المادة السادسة والسبعون. كل ترقى
وقفي يكون محالاً للاحكام القانونية او للامر
العالي او للشروط المقررة في الامر المشار اليه
المسطر في المادة ٧٥ يكون ملغى ولا منعول له
المادة السابعة والسبعون. كل ضابط
مستخدم بالجيش تحت السلاح او بالجهادية
وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنه الى
العمر الاتي بيانه

سنه

عدد

٤٢ صولقول اغاسي

٤٢ ملازم ثاني

٤٤ ملازم اول

٤٦ بوزباشي

٥٠ صاغنول اغاسي

٥٥ بكباشي

٦٠ قائمقام وميرلاي

٦٥ لواء وفريق

المادة الثامنة والسبعون. الضباط الذين
يلغون الاعمار الموضحة في المادة ٧٧ لا يصير
انفاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية
وفروعها بل يصير رفهم ويحولون على المعاش
بالمهية الموافقة لرتبتهم ومدة خدماتهم حسب
القانون انما يصير فرزم ومن يوجد منهم خالفاً
من العاهات المانعة للخدمة يصير قيد بالرديف
وتحسب له مهية كاملة مدة شهرين في كل سنة

كان ضابطاً او عسكرياً) ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري الى الجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هرر ولختافها والمجاز نصف ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور وبصرف له ايضاً تعيينات ومؤنة ركائب حسبما توضح المادة الثالثة

النوع الثالث

في الانتقالات العسكرية
المادة الخامسة . كل فرقة اولاء او الاي او قسم عسكري ينتقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن او بالقرى او بالبنايا او بجبهة من جهات المدبريات القبلية والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا تنائم في من الانتقال والاقامة

المادة السادسة . كل قسم عسكري ينتقل من محل الى اخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط الذي هو من اخص واجبات العسكرية سواء كانت هذه الخدمة بالمدبريات او بالقرى او بالبنايا او بجهات القصر والعريش والفلل المجازية ومطروح والواحات الداخلة والمخارج وغيرها من الجهات الكائنة بمحدود الحكومة الداخلية ما عدا الاقاليم السودانية يضم الى الخمس على الماهية مهما كانت من المأمورية

النوع الرابع

في المأموريات

المادة السابعة . كل ضابط او عسكري ان متوظف بالجيش او بفروع الجهادية بتعين

النوع الاول

في السفريات الحربية

المادة الاولى . يضم لكل جهادي (سواء كان ضابطاً او عسكرياً) ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للمحاربة في اي جهة كانت نصف مروط ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه الى مركز اقامته
المادة الثانية . يصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفيرة المحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفيرة اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السفيرة
المادة الثالثة . يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكري يتوجه لسفيرة حربية تعيينات ومؤنة ركائب حسبما يأتي بيانه
تعين نفر ثلاثي شيع يومي

٢٠	٨	٥	المشير وحكمدار الجيش
١٦	٦	٤	فريق
١٣	٤	٤	لواء
٨	٣	٣	ميرالاي
٦	٣	٣	فائقم
٥	٣	١	بكباشي
٤	٣	١	صاغ
٣	٠	١/٢	يوزباشي ورئيس محاسبة
٣	٠	١/٢	{ ملارمين وصولات
٣	٠	١/٢	{ وكتاب محاسبة
٣	٠	١/٢	واعظ وامام

النوع الثاني

في السفريات العادية

المادة الرابعة . يضم لكل جهادي (سواء

٣٥ . صاع او بوزياشي او ملازم

١٠ . صول

٣ . صف ضابط او عسكري

المادة التاسعة . الضباط والصف صباط والعساكر الذين يتعمون للأموريات مثل عمل الكورتيبات والحفر على الملاحات وغير ذلك من انواع الأموريات المختصة بعموم المصالح الملكية يعطى لهم مصاريف يومية في مدة الأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسبما هو مبين في المادة السابعة وهذه المصاريف اليومية تكون على حساب الجهة المختصة بها تلك الأمورية

المادة العاشرة . كل جهادي (سواء كان ضابطاً او عسكرياً) او متوطلاً بالبحر يتوجه للأمورية بالجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هرر ولحققتها يعطى له في مدة الأمورية المصاريف اليومية الموضحة في المادة السابعة مع ما تقرر له من التعيينات والعلائف المبينة بالمادة الثالثة وضميمة ربع الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية او على حساب الجهة المختصة بالأمورية

المادة الحادية عشرة . الضباط الذين يتعمنون بحسب مقتضيات الاحوال للأمورية بجهات اوربا او الاستانة تصرف لهم قيمة اجر سفرياتهم من جانب الميري ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسبما هو آت بيانه

٣٠٠ . فريق ولواء

٣٠٠ . ميرالاي وقائمقام وبكباشي

١٠٠ . صاع وبوزياشي وملازمين

لتسليم او استلام مهمات او تعيينات او توصيل عسكر او لتخقيق قضايا او لمشتري مهمات او لتعداد الفيل او عمليات المساحة او التخصيلات او محافظة النيل وما اشبه ذلك من الأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة الأمورية التي تنتهي بتأجيله عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتي بيانه على حساب جهة الاختصاص

١٠٠ . فريق او اواء او ميرالاي

٥٠ . قائمقام او بكباشي

٣٥ . صاع او بوزياشي او ملازم او

كاتب الاي

١٠ . صول

٢ . باشچاوين

٢ . جاوين او بلوك امين

٢٠ . اونباشي

١ . افر

المادة الثامنة . اذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكرية لاجل محافظة جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط واعطاء الاقفاط وقت الخطر ففي هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط او صف ضابط او عسكري علاوة على ماهيته المقررة خمسها واما ان كان ذلك يشل مجبورية العسكر على اجراء الاشغال وملاحظة الضباط لم ففي هذه الحالة ينبغي ان يعطى لكل جهادي زيادة على الماهية يومية حسبما هو آت بيانه

١٠٠ . فريق او لواء او ميرالاي

٥٠ . قائمقام او بكباشي

بصرف لطاقها ماهيات وتعيينات من يوم القيام
الى يوم العودة حسبها هو مدون بالنوع الثاني
في هذه المادة

سابعاً . الضباط البحرية الذين يتعينون
للمأمورات بجهة اوربا او الاستانة تصرف لهم
من الميري قيمة اجر سفرياتهم وتعطى لهم
مصاريف يومية حسبما توضح في المادة الحادية عشرة
الضائغ والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع
المذكورة تعطى لهم اعتباراً من يوم القيام لغايه
يوم الحضور من السفر

النوع السادس

في مصاريف انتقال الاقسام العسكرية
المادة الثالثة عشرة . في حالة انتقال قسم
عسكري من محل الى آخر للاقامة يو او
للمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته
وخدمه وعنفه على حساب المجاهدة او على
حساب جهة الاختصاص حسبما يتوضح في المادة
الثامنة عشرة وما بعدها من مواد النوع
السابع

المادة الرابعة عشرة . من ابتداء رتبة البكباشي
فما فوقها يكون نزولهم بعربات السكة الحديد
هم وعائلاتهم بالدرجة الاولى

المادة الخامسة عشرة . من ابتداء رتبة
الصول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة
الحديد هم وعائلاتهم بالدرجة الثانية

المادة السادسة عشرة . الصف ضباط
والاوباشية والعساكر والخدمه هم وعائلاتهم مع
الخيول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة
الحديد بالدرجة الثالثة

النوع الخامس

في السفريات والمأمورات البحرية
المادة الثانية عشرة

اولاً . الضباط والعساكر البحرية الذين
يتوجهون للبحاربة يضم لهم نصف مروط الماهية
ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المينة
في المادتين الثانية والثالثة ما عدا العلائف

ثانياً . الضباط والعساكر البحرية الذين
يتوجهون لسفرية عادية بجهات سواحل البحر
الاحمر وصدن وبحر الهند يضم لهم ربع الماهية
ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم بالمادة
الثالثة ما عدا العلائف

ثالثاً . الضباط والعساكر البحرية الذين
بالمرالكب المقيمة بين البحر الاحمر او في خليج
عدن او في بحر الهند ما عدا مينه السويس
يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات
المقررة لرتبهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفرية

رابعاً . يعطى لكل ضابط او صف ضابط
او اوباشي او نفر من الجيش البحري يتعين
للمأمورية في البر الضائغ اليومية المقررة لرتبهم
في الجيش البري

خامساً . المركب المقيمة في خدمة مينه
الاسكندرية او رشيد او دمياط او بورسعيد
او الاسماعيلية او السويس اذا انتقلت الى مينه
اخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا
يعتبر ذلك سفرية

سادساً . المركب التي تقوم من احدى المين
المصرية الى سواحل اوربا او الى بحر كبير

تتابعهم بالدرجة الثانية ان لم يوجد به عربات
من الدرجة الثالثة

المادة الثانية والعشرون . اجر عربات
الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز
الاقامة ومحل السكن لمحطات السكة الحديد
او لمح سافل البحر وكذا اجر الفلائك التي
يتوصل بها من الساحل الى المركب وبالعكس
تصرف نقلاً من خزانة الجهادية او من جهة
الاختصاص

المادة الثالثة والعشرون . يصرف لمن
يتعين من الضباط الجهادية البرية والبحرية
والمهندسين البحرية وركاب حرب ومعاوني
الجهادية وغيرهم من خدمة فروعها للمأمورية
بداخل مصر واسكندرية وضواحيها اجر عربات
او ركائب وهذه الاجر يكون تقريرها بعرفة
رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأمورية

المادة الرابعة والعشرون . الضباط الذين
يتعينون للمأمورية استكشافية او لاختد مسطحات
او لرسم خريط في جهات لا يتوصل لها بواسطة
الشبكة الحديدية او بالبحر يعطى لهم حيوانات من
طرف المري لنقل عفشهم ومهمات سفراتهم
ويعطى لهم ايضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن
لهم ركائب ميري او لم يكن جاريًا صرف قيمة
علائق الهم او تصرف لهم قيمة الاجرة نقلاً
بحيث يكون تقدير القيمة على حسب الجمارك
بالجهة التي يتوجهون منها الى محل المأمورية

النوع الثامن

في الامتيازات والاعانة العسكرية
المادة الخامسة والعشرون . كل جهادي

النوع السابع

في مصاريف الانتقال للمأمورية
المادة السابعة عشرة . تعتبر المأمورية قصيرة
المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لا تتجاوز عشرين
ايام فان زادت، عن ذلك تعتبر طويلة المدة
المادة الثامنة عشرة . من يتعين للمأمورية
قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكائي فما فوقها
تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن
اثنين ومن العنش والتعيينات لغاية خمسة قناطير
ما عدا وزن علق الركائب واما من يتعين
منهم للمأمورية طويلة المدة فتكون اتباعه لغاية
اربعة اناظر والركائب لا تزيد عن اثنين ومن
العنش والتعيينات لغاية ٩ قناطير بخلاف وزن
علق الركائب

المادة التاسعة عشرة . من يتعين للمأمورية
قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية
رتبة البزباشي يكون له تابع واحد ومن العنش
لغاية ٣ قناطير بخلاف وزن علق الركوبة
ومن يتعين منهم للمأمورية طويلة المدة تكون
اتباعه لغاية اثنين ومن العنش لغاية خمسة
قناطير وحضان للصاغ وما يلزم من العلق
المادة العشرون . نزول الضباط وارباب
الوظائف والعساكر بالسفن والواصوات البحرية
م وعائلاتهم وتوايلهم وركائهم واثانات بيوتهم
يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة
لكل منهم بهود النوع السادس والسابع من
هذا القانون

المادة الحادية والعشرون . الضباط الذين
يتوجهون في قطار الاكسبريس يجوز نزول

الدرية والبحرية بصرف له عشرون جنيناً مصرياً
اعانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه
الضرورية من ملابس وغيرها

النوع التاسع

في الخيول المقررة لكل رتبة

وقت السلم

المادة الثلاثون . يعطى للموزاشية والملازمين
خيول وسروجها من طرف الميري وأما من
صاغفول اغاسي فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها
من طرفهم انما يصرف لهم ثلاثون وقت السلم
حسب الموضح اذناه

خيول

عدد	بوزاشي وملازم سواء كان من
١	السوري او الطوبجية او اركان حرب
١	او الهندسين او حكام او اجزاجية
١	صاغفول اغاسي
١	بكباشي
٢	قائمقام
٢	ميرالاي
٣	لواء
٤	فريق
٦	مشير او سردار

(انتهى)

وبعد الفراغ من وضع هذه القوانين وفد
ضابطان الجهادية على منزل شريف باشا وشكروا
له عنايته واهتمام وزارته بيجازها ثم ابرعوا له عن
حسن مقاصدهم ووفقه تقويمه ووزارته وانهم
لا يخالفون البتة له امراً بل هم متقادون لارادة
الحكومة وانهم لا يترددون في الذهاب الى اي
الجهات التي تأمر الحكومة بالذهاب اليها

(سواء كان ضابطاً او عسكرياً) او متوظفاً
بالجيش لا يدفع الا نصف اجرة بوابورات
السكة الحديد او بالوابورات البحرية التابعة
لادارة الهوسنة الخديوية امتيازاً له عن سواء

المادة السادسة والعشرون . يعطى لمن
يكون لم خيول مبرية من البوزاشية والملازمين
اركان حرب ومعاوني الجهادية والمهندسين
البحرية ضميمه شهرية علاوة على مربوط الماهية
قدرها مائة قرش اعانة لمصرفات خيولهم

المادة السابعة والعشرون . اذا نقد احد
الضباط حصانه في وقت الحرب بسبب مرض
او اصابة فيعطى له ثلاثون جنيناً مصرياً قيمة
حصانه من جانب الميري

المادة الثامنة والعشرون . كل جهادي
فقد في الحرب ركبته او لوازمه وعنشه وكان
ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بامر من حكمداره
لمن بعد اقرار القومسيون العسكري الذي
يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسب ما ياتي بيانه

نظير العنش نظير الخيول

جنيه	جنيه
١٢٠	٧٢
٨٠	٥٢
٢٦	٢٦
٢٢	٢٦
٢٨	١٨
٢٤	١٦
٢٠	٠٠
١٦	٠٠

المادة التاسعة والعشرون . كل تلميذ ان
صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثاني بالجهادية

فصل

الوفد العثماني

ثالث شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ ورد تلغراف من الاستانة يبنى ان الجناب السلطاني عقد عزمة على ارسال لجنة مخصوصة الى القطر المصري بدون ان يشاور الوزارة معين لذلك علي نظامي باشا معتمداً اول وعلي فواد بك معتمداً ثانياً وراضي باشا وصفر افندي وهما من ياوران المحضر السلطانية وانهم سافروا جميعاً في النهار السابق اي ٢ اكتوبر قاصدين الاسكندرية فوقع ذلك موقع الاستغراب عند جميع الدول الاجنبية لما انة صدر عن غير محابرها فيه وبدون مشاوره الوزارة العثمانية ولم تسبقها مقدمات ولا توطئات او محابرات اية كانت وقد اعلن وكيلها فرسا وانكلترة في العاصمة للتخديو على اثر ذلك انها لا يعمل شيئاً من اسباب قدوم الوفد العثماني وانها مجهول قصد المحضر الشاهاية ولا يمكن لها بيان عزيمتها لظنهما ان دولتهما تجهلان ايضاً اسبابه وان لادخله لها فيه على انها اكدا للتخديو ان اللجنة المبعوثة لا يمكن ان يكون من قصدها البحث بشيء من اختصاصات ولا ان تطولوا الوزارة المصرية بما ثم بعث المستر مالت وكيل انكلترة السياسي في القاهرة بتلغراف الى اللورد دفرين سفير انكلترة في الاستانة فجاه جوابه مطابقاً لرأيه ورأي زميله فحصل فرنسا الجنرال ووكيلها السياسي لدى الحكومة المصرية وقد ترتب على تعيين هذه اللجنة وارسالها الى القطر المصري هياج خوارق ارباب الصحف الاجنبية فاجتمعت جرائد انكلترة على ملامة

الدولة العثمانية لتدخلها في امور مصر وصرحت جريدة التيمس ان الدولة العثمانية ستلقى مصاعب كبيرة لان لكثير من الامم مصالح مادية في القطر المصري تعلو على سلطة الجناب الشاهاني وقالت ان الباب العالي لا يقدر ان يتم في مصر من الامور الا ما ترضاه الدول العظيمة ولما كان قد وقع تعيين هذه اللجنة اثر حادثة عابدين ذهب بعض الافكار الى انه لا بد لاعضاء هذه اللجنة من احد امرين . اما ان يظفروا في طلبات المجاهدة ووجوها فيقروها ويقولوا رأيهم واما ان يدققوا في البحث عن اسباب المحركات المجاهدة التي حدثت المرة الاولى في ايام التخديو السابق ثم الثانية من بعدها ثم يحققوا النظر في دواعي المحوادث الاخيرة ومعداتها ونيات الساعين فيها الذين هم في الخطوط لها

ونظر اخرون الى المسألة من وجه ان المعتمد المكلف باجراء المحابرات مع الدول الاجنبية والحكومة التخديوية ربما لا يتم له القيام بواجب وظيفته في بادى الامر لابهاء وكلاء الدول اتمام ذلك الا متى وردت اليهم التعليمات الصريحة الكافية من حكوماتهم وكثر اختلاف الافوال والظنون في شأن هؤلاء المعتمدين وعلى الخصوص عندما انباء التلغراف ان كلاً من دولتي فرنسا وانكلترة ستبعث بدارعته الى مياه الاسكندرية لان ارسال الوفد العثماني يستلزم ذلك

اما وصول الوفد الى الاسكندرية فكان في عاشر شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ وهناك ما جاء في الوقائع متعلقات بقدمه والاحتفال باستقباله قالت

وبلغهم سعادة طلعت بأشاسلام الجناب الخديوي
ثم ركبو على عربات خصصت لركوبهم وساروا
الى قصر النهضة بجهة شبرا وقد هيئ هذا النصر
لنزولهم من اقامتهم وفي صبيحة يوم الجمعة في
الساعة الرابعة من النهار ركبو متوجهين الى
سراي الاسماعيليه لزيارة الجناب الخديوي فقبلوا
عند الوصول بغاية التعظيم حسب ما يليق
بشأنهم وكان على سلم السلالمك سعادة طلعت
باشا وسعادة خيرى باشا مهردار خديوي وكل
من حضرات الشرفا بجهة وباوران الحضرة الخديوية
فاستقبلوهم وصاحبوهم الى ان وصلوا لدى الجناب
العالي فحيام واكرم لقيام وبعد تأدية رسوم
الاستقبال ابلغوا مسامع الجناب الخديوي تسليطات
الحضرة السلطانية واعربوا عما لما من كمال
الالتفات اليه وبتمام المسرة وغاية الرضا بما توجهت
اليه هم الحضرة الخديوية من تحسين الاحوال
وحفظ الامنية وان حضوره هذه الرسالة انما هي
عنوان على ما للذات الملوكة من الاعتماد وثقة
الوئوق بحضرة الخديوي المعظم والمقتصد الاصلي
منها هو تأييد نفوذه وتعزيز موقعه وتثبيت مركزه
فعند ذلك نطق طبعه الكريم بأيات
الخشوع والخضوع وأدى من موجبات الشكر
وفروض الحمد ما يليق بالذات الشاهانية على
حسن عنايتها به ولطف رعايتها له وابتهل الى
الله تعالى بدوام بقاء الحضرة السلطانية وتحليل
ملكها وتأيد سلطانها ونفوذ شوكتها وتمكين
قوتها وبعد ذلك قاموا للانصراف فشيحهم الى
سلم السلالمك حضرات من تقدم ذكرهم وساروا
قاصدين قصر النهضة وجوههم تهليل فرحا بالافاق
من مكارم الجناب الخديوي اين الله واعلى شأنه امين

في يوم الخميس الموافق ١٣ ذي القعدة
سنة ١٢٨١ وصل الواوور الهايوني المسمى طليعت
الى مينا اسكندرية في منتصف الساعة السادسة
حاملًا حضرة صاحب الدولة علي نظامي باشا
ياور الحضرة الشاهانية وحضرة عطوفتو علي
فواد بك افندي من اعضاء شورى الدولة
فاطلقت مدافع السلام عند وصوله من ياور
محمد علي ومن طابية راس التين وأديت ايضا
رسوم الفخية والتعظيم من بقية المراكب المصرية
الراسية بالمينا

وتوجه سعادة ذو الفقار باشا سرتشريفاتي
خديوي ومعه حضرات اصحاب السعادة محافظ
الفرس ومأمور الضبطية وفريق الآيات اسكندرية
ووكيل المجرية الى ياور طليعت ليلقبوا
حضرات القادمين سلام الحضرة الفخية الخديوية
وبعد ذلك صعدوا الى البر وتوجهوا الى
سراي راس التين العامة

وكان في معة دولتو علي نظامي باشا
وعطوفتو فواد بك المشار اليهما كل من حضرات
قدري بك وصفر افندي وحضرة سيف الله
افندي من الياوران الشاهانية

وبعد ان اخذوا راحتهم في سراي رأس
التين هيئت لركوبهم عربات من السراي فركبوها
الى السكة الحديد وشيخهم الى المحطة حضرات
المأمورين السابقين وكانت في انتظارهم قطار
مخصوص فركبو في منتصف الساعة الرابعة بعد
النهر فوصلوا القاهرة اول الساعة الثامنة بعد
الظهر وكان على رصيف المحطة سعداتو طلعت
باشا كاتب الديوان الخديوي وجملة من المأمورين
فاستقبلوهم بما يليق بهم من الاحترام والاجلال

السلطان الاعظم بتريقي الى وظيفة سر ياوريه
معنى اني نائب عن مقامه السامي في تنفيذ احكامه
العالية فانكم تعلمون ان المجد حامية الملك
وعون الخليفة على تنفيذ اوامره وقد قضيت في
العسكرية اثنين واربعين عاماً وهذا هو الشرف
الذي اعتر به فانه لا شرف للانسان الا خدمة
الملة بنفسه وروحه . وبصفة كوني سر ياوراً
شاهانياً اخبر حضراتكم بان مصر قلب الدولة
العلية وهي بين اعين مولانا وسلطاننا المعظم
غثني عليه ما تخشاه على انفسنا ودبارنا فانها من
الاراضي السلطانية والجناب الخديوي العالي هي
نائب السلطان فالناظر اليه ناظر للسلطان
والخاضع اليه خاضع للسلطان . اه
فاجابة طلبه بقوله :

اقدم لدولة السرايور الاعظم احتراماً يليق
بقامه السامي واعرض لسندتي السنية ان الجيش
المصري الشاهاني يعترف لمولانا وامامنا سلطان
الملة الاسلامية بالسلطة واني بالاصالة عن نفسي
وبالنباية عن اخواني الامراء واخوتي الجيوش
المصرية اقدم لمولانا السلطان الاعظم خضوعنا
واعترافنا بسيادة جلالته كما اني اعترف مع جميع
اخواني بحفظ ناموس مولانا الخديو وامتيازاته
السلطانية وخضوع له خضوع الابناء لابائهم ونفر
بسيادته علينا ونبايته عن المقام الشاهاني كما اننا
نحافظ على حياتو وبارواحنا ونصرف العمر في
خدمته وكذلك اهلونا يعترفون بما نعترف به
وليس بيننا وبين مقامه السامي ما يوجب اضطراباً
او يحدث قلقاً او يحرك فكراً في السياسة وغيرها
واني اقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب وانا
معتقد اني اخاطب وكيل الحضرة السلطانية وانا

وفي منتصف الساعة العاشرة ركب الخديو
الافخم عربته وتوجه الى قصر الزهرة ليرد لم
الزيارة ثم عاد الى سرايه الاسماعيليه محمواً
بالسعادة متوجاً بالاقبال

اما اعضاء هذه الرسالة فانهم من افاضل
رجال الدولة العلية واعلمهم . فحضرة دولتلو
نظامي باشا معروف بطول الباع في الفنون
العسكرية وسبقت له خدمات جليلة فيها وله
انار في خدماته مشكورة فقد قاد الجيود الشاهانية
في عدة مواقع مهمة زمن الحروب السابقة ونال
فيها شرف الظفر ومشهور بسعة الاطلاع في
الفنون الرياضية والطبيعية وله معرفة جيدة
باللغة الالمانية والفرنسية وبعض لغات اخر
اوربية وشرقية وحضرة عطوفتلو علي فواد بك
من رجال السياسة الموصوفين بعمق الفكر في
الفنون واللغات ومن الطبقة العليا في الكتابة
والانشاء وهو كاتب السر السلطاني وهو نجل
المرحوم علي باشا الصدر الاعظم الشهير الاسبق
وبتلوها باقي الاعضاء فكلم آل فضل ومعدن
كمال ومظاهر جلال . انتهى

(زيارة علي نظامي باشا)

(للالاي الثاني بقصر النيل)

لما وصل الى قصر النيل استقبله حكمدار
الالاي طلبه عصمت بعساكر حاملي السلاح وبعد
اداء التعظيم اللازم دخل ديوان الجهادية عند محمود
سامي واستدعى طلبه والنا مقام وخطب ففهم بما يأتي
اخر حضرات الميرالاي والضباط الكرام
اني عسكري اي دخلت العسكرية وتربيت فيها
الى ان نلت الرتب السامية فقد كنت قائد
جيش عظيم ثم تنفصل علي مولانا وسيدنا

دولتو افتدم محمد شريف باشا - وهو عين
وزارة من اخطارهم من الامراء ونحن الان
راضون عن الهيئة المحاضرة معترفون بسيادة
مولانا السلطان المعظم خاضعون لاميرنا الخديوي
ولم يبق عندنا شيء سوى خدمة الوطن بجاننا
وكما ان الدولة العلية ترى مصر قلب الدولة
فكذلك نحن نرى الدولة محل سطوتنا ومركز
آمالنا ودار الخلافة الاسلامية وإننا نرجو ان
تجمع كلمة المسلمين في سائر الاقطار وتبعد قلوب
المؤمنين لتكون بذا واحدة في وقاية دولتنا من
جميع التوازل اعذاها الله منها ولا نشك في ان
اخواننا المسلمين اذا تحمنا لحفظ كلمة الدين ووقاية
البلاد من اعدائها يجتهدون في بث الاتحاد بينهم
وجمع الكلمة على تأييد ملكنا وسلطاننا المعظم
خدا الله سلطانه . اهـ

فوقف عند ذلك نضائي باشا وصافح طلبه
ومن معه من الضباط وأثنى عليهم ثناء جزيلاً
ثم جلس مع محمود سامي نحو نصف ساعة وذهب
وبعد ذلك زار شيخ الاسلام وتقيب الاشراف
والشيخ عيسى والكل يشكر ويتباهى بما وصلت
اليه الحالة ويثني على المجند

واقام رجال الوفد في مصر بضعة عشر
يوماً ادبت لهم المآدب في خلالها وكان القوم
مرحبين بهم مأهلين ثم ظهر لهم ان ليس في مصر
ما يوجب الاضطراب فعادوا الى الاستانة راضين
مقتنعين بما رأوه وكان عودهم الى عاصمة الدولة
من طريق الإسكندرية بان قدموا اليها ثامن
عشر اكتوبر سنة ١٨٨١ على قطار مخصوص
وسافروا صباح التاسع عشر منه على البارجة
طليعت، وقد اطلعت المدافع انذاك بفسرهم واجلالاً

نشكر عنايتها وسعيها في حفظ ناموس خديوبنا
الاظم واجتهادها في رفع افكار السياسيين عنا
بما الفناه من رحمتها وحنتها ورأفتها با . اهـ .

فقال له علي نضائي باشا

كذا تكون امراء الجيوش . وإني قد سررت
بما علمته من حسن بياتكم وطهارة باطنكم وحكم
الجناب الخديوي السامي وقد تأكد عندي ان
تظاهركم العسكري لم يكن لاضرار ولا افساد

فقال طلبه : سيدى

ان تظاهرننا كانت لحفظ البلاد ووقاية
شرف اميرنا ومولانا الخديوي ومع التوازل التي
رأيناها قد احاطت باوطاننا فاننا رأينا رئيس
الظفار السابق يبذل جهده في تقبل الجند
وتبديده فعلنا انه يريد بالبلاد شراً اد لا يخفى
على فطنة دولتكم ان الملك لا يحفظ الا بحماية
المجند والمجند ان لم يكن كفاية لحفظ الحدود
ورد العدو وكان كالعديم وبلادنا مع كثرة الاجاسد
فيها واحياجها لحفظ الامن ومراقبة اعداء لا يقوم
بخبرها الا جنود عظمية وقد عارضنا في تقليل المجند
فاستد علينا رئيس النظار وابى الا تنفيذ اغراضه
فصلاً عن اننا رأينا عيشي في غير طريق الوطنية
ولا بفعل الا ما يشاء وهذاما يضر بالوطن وصالح

الدولة العلية ويس شرف مولانا الخديوي
وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الامة فلم
نجد غير اذن صاء وعين عمياء فاضطرنا بالخوف
على بلادنا واميرنا للقيام بالمجند ووقوفنا في
ساحة عاهدين العامر وقد منّا طلبنا للجناب
الخديوي بواسطة اخينا الاكبر وثابتنا جميعاً
« احمد بك عربي » فنفضل علينا بالاجابة
وسلم الرئاسة العظيمة لصاحب الدولة والمهمة العلية

فصل

(مجلس النواب)

ورجعت وزارة شريف نانا عنايتها الى امر مجلس النواب فصدرت الاوامر بجمع جميع اللوائح المتعلقة بالمجلس الموماً اليه قديمها وجديدها لتعرض على مجلس النظار فينظر فيها بما يلائم حال البلاد ويجري التعديلات والتغييرات اللازمة ثم انه بقاء على التقرير الذي رفع الى شريف نانا مديلاً بالف وستائة توقيع متضمناً طلب تشكيل المجلس النيابي وهو التقرير المنشور في الصفيحتين ١١٢-١١٣ رفع دولته في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ الذي القعته سنة ١٢٩٨ الى الجانب الخديوي التقرير الاتي به بنأى انشاء مجلس النواب واختاب اعضائه وهذه صورته

قال

لقد اطهرت الفخار في عدة مرار خلل الحالة الموجودة عليها البلاد الان ولهذا فالاصلاحيات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العلوية تكون متعلقة بام صوامح الديار المصرية لانه يترتب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة واصلاحها شيئاً فشيئاً وتوطيد الادارة العمومية على اساسات قوية وتامة

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيما يلزم لاجرائها من حيز التصور للعل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظار فقط بل المتراخي لم ان تبادل الافكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومرتبتهم لحياة ثقة ورضاء اخوانهم بهم ولا نقاهم للنيابة عنهم هو الوسيلة الوحيدة للحصول على

الفائدة المتصورة من تلك الاصلاحات وقد طاق رأي عمد الاهالي بالنيابة عن عمومهم هذا الرأي الذي رآه هيئة النظار ولذلك نرى انه من الواجب علينا ان نطلب من المرحم الخديوية تلبية الناس اهالي البلاد وجميع اعيان ووجوه القطر لآخذ رأيهم بخصوص احباجات الاقاليم وعرض الحلل الحاصل في الادارة عليهم واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم

وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الان شيء سوى اتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة في سنة ١٢٨٢ نعم ان تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لا لافكار الاهالي ومقاصدهم وكانت قد علمت حملة مشروعات وتقديمت عن هذا الخصوص لكن هيئة النظار بانحادها مع مجلس شورى النواب تستعمل في البحث عما يلزم اجراؤه من التنقيحات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر هذا ومن الجلي الغني عن البيان ان العهود والترتيبات التي نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة وكذلك القوانين والاوامر العلوية المشتملة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الخارجة نظرها والبحث فيها بمجلس النواب لانها موضوع عقد حصل مع الدول ولا يجوز تعديلها او تغيير شيء منها الا برضاء الدول التي عقدت معها

وعلى ذلك فيجلس النواب سيوذي مأ موريته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلوية في اجراء الاصلاحات المشروع فيها وعوناً على تأمين المصريين تاميناً كافياً على النفس والعرض والمال

نحن خديو مصر

سأه على التقرير المرفوع اليه من مجلس لطار حكومتنا بتاريخ ١١ ذي سنة ١٢٩٨ الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ صورته بأمرنا هذا وبعد الاطلاع على مجلس شورى النواب الصادرة بتاريخ ٢١ سنة ١٢٨٤ وبناء على موافقة رأي مجلس بأمر بما هو آت

المادة الاولى . يصير انتخاب النواب والشروط الموضحة بتلك اللائحة وافتتاح الشورى يكون في ١٥ كيهك سنة ١٢٩٨ صفر سنة ١٢٩٩ اتباعاً للمادة السادسة من اللائحة المذكورة

المادة الثانية . ناظر داخلية حكومتنا بتنفيذ امرنا هذا

صدر سراي الجيزة في ١١ ذي سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ الامضاء محمد تو

بامر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخل
الامضاء شريف

اللائحة الاساسية

ونظام مجلس النواب

الصادران في سنة ١٢٨٤

وصادف هذا المشروع بعد صدور والامر العالي المشار اليها استخساناً مجل المحصر والوصف فالقي الا وجوهاً طليقة و رحيبة وثغوراً باسمة وكان ام ما استنج عواطف الاستخسان قول الوزير ان مشاو

ولذا واتباعاً لمادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٤ انشرف مان اقدم للاعتاب السنية مشروع امر عال باختيار النواب وافتتاح المجلس في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٤ ديسمبر سنة ٨١

اما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين افتتاح المجلس فاستغلت فيها مع رفائي بتخصير المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب وسنستلث انظارهم بالتخصص نحو المواد المخصصة بالضرائب والعونة والبدلية المتعلقة بالعمليات والاشغال العمومية لانها مسائل ذات اهمية جسيمة بالنسبة للزراعيين وسأخذ رأيهم ايضاً في ترتيب مجالس ادارة بالمديريات لان اقامتهم بالاقاليم واستمرار معاملتهم مع اهاليها يجعلان رأيهم ذا فائدة عظي في ترتيب تلك المجالس وتعين حدودها واختصاصاتها

ومن ثم فاذا تكرمت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الامر العالي المقدم لسندتها السنية يبادر في الحال ناظر الداخلية باجراء التنيهات اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المار ذكرها

وعلى كل حال فاني لولي النعم العبد الخاضع والحسوب المتواضع

صورة الامر العالي

فبناء على هذا التقرير صدر الامر العالي الاتية صورته

الا انه سينظر في احكام تلك اللائحة ليعدها من طريق توسيع الحقوقي ومنح الحرية لنواب الامة كان المجلس الجديد بهذا الاعنار مجلس تنظيم وتنسيق يضع نفسه قانوناً جلي الاحكام تحصل به الحرية لارباب النيابة فتتميماً للفائدة ننشر صورة تلك اللائحة وذلك النظام الصادرين في عهد وزارة شريف باشا الاولى وهما

صورة اللائحة الاساسية

(١) تأسيس هذا المجلس مبني على المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المداورة واعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

(٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره خمساً وعشرين سنة وما فوق ذلك بشرط ان يكون موصوفاً بالارشاد والكمال وان يكون من الانتخاص المعلومين عند الحكومة بانه من الاهالي التابعين لها ومن اولاد الوطن

(٣) يحرم من صلاحية الانتخاب الانتخاص الذين حكم على اموالهم واملاكهم باحكام الافلاس وتعلقت بها حقوق للغير الا اذا اعيدت تلك الحقوق التي حرموا منها وايضاً الفقراء المحتاجون والانتخاص الذين اعينوا على حالم قبل الانتخاب بسنة والانتخاص الذين صار مجازاتهم بالليان والطرده بحكم

(٤) ان الانتخاص الذين ينتخون النواب يلزم ان يكونوا من الذين لم يحكم على اموالهم واملاكهم باحكام الافلاس وتعلقت بها حقوق للغير الا اذا اعيدت تلك الحقوق اليهم وان

الرأي والسداد من وجوه البلاد فيما تحتاج اليه من الاصلاح هو الوساطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة وان هذا المأخذ مطابق لرأي عبد الاهالي بالنيابة عن عموم فوقع ذلك عند التوم موقع الدليل على قرب الصلة وارتفاع المحجابين من الحكومة والامة

اما اللائحة التي ورد عنها الكلام في تقرير شريف باشا وجاء في شأنها ان مجلس النواب سيجتمع بمقتضاها ولكن هيئة النظر ستحدد معاً على البحث فيما يجب تعديله وتغييره منها مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة الفطر فقد كان في الكلام الوارد عليها في ذلك التقرير موضعان للاستحسان الاول تعديل اللائحة بمعنى تقريبها من جانب الحرية بقدر تبعيدها من حد التقييد والثاني مراعاة الحقوق الخديوية وحالة الفطر بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين احوال البلاد واحكامها

ولما كان قد ورد في التقرير السابق الذكر ان الانتخاب الجديد سيكون بمقتضى اللائحة الاساسية الصادرة عام ١٢٨٢ وكان قد تقدم العهد عليها وعلى نظام مجلس النواب المسنون في ذلك العام تاق القوم اثر صدور الامر الخديوي بتشكيل المجلس اليائي الى الوقوف على فضايل ذلك النظام ليعلموا منه مجرى الانتخاب وماهية مجلس النواب في دوره الاول فشرته الهروسة وكان في اليقين ان الحضرة الخديوية تصدق عليه بعد ان يرفع اليها وقضعة موضع الاجراء على انه بالنظر الى ما ورد في تقرير الوزير بصراحة لا تحمل التأويل ان المجلس الجديد وان جرى تشكيكه بمقتضى اللائحة القديمة

متنفة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائباً عن القسم وإن تساوت الآراء في انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم والذي نصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم وفي كلا الحالتين يؤخذ من المناشخ المحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة باختيارهم بما استقر عليه الحال في انتخاب أولئك النواب وأما الانتخاب في مصر واسكندرية ودمياط فيصير نائباً أو أكثرية آراء وجوه وإعيان تلك المدن

(٩) يصير تجديد انتخاب الأعضاء في كل ثلاث سنين حسبما هو موضح بالنسبة السابع والثامن

(١٠) أعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً

(١١) لا يعقد المجلس إذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث، وإن كان أحد الأعضاء عذراً سروري فيلزم عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر فإن قبل عذره بالمجلس فيها وإلا فإن لم يحضر بعد إعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته حسب اللائحة

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن أحد الأعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قوميون فإن وجد مستكمل الشروط المعبرة للحررة في النود السابقة بقل أو لا فقلق نياته وينتخب غيره من قسمه وجهته

(١٤) بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب المنتخبين بالقوميون ويوجدون حائزين

لا يكون سبق مجازاتهم بالليلان والطرد يحكم وإن لا يكونوا من الأشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح

(٥) المستقدمون في الخدمات المبرية والمستقدمون في الجهات الخارجية عن الميري سواء كانوا من العمد والوجوه أو غيرهم وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين لا يجوز انتخابهم لكونوا من أعضاء المجلس وأما من رفقوا من المستقدمين بلا فجحة حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم إن كانوا حائزين الأوصاف المعبرة المذكورة

(٦) إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديريات بحسب كبر القسم وصغره وينتخب انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية وواحد من دمياط

(٧) حيث أن كل بلد عليه مشايخ معينون رغبة الأهالي فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالي ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه من القسم وإذا كان أولئك المشايخ حائزين الأوصاف المعبرة المذكورة فهؤلاء المشايخ يحضرون إلى المديرية ويكتب كل أحد منهم اسم من ينتخبه من القسم في ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقصمه بالمديرية

(٨) بعد ما يتم وضع الأوراق بالصادقين تنفع على يد المدير والوكيل وباظر قلم الدعاوي وقاضي المديرية فينظر إذا كانت أكثر الآراء

اللائحة وبعد اعطاء التقارير عنها نظراً بمجلس الشورى ايضاً كما في البند ٣١ و ٢٢ وباتمام المذاكرة واعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

(٢) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصان من طرف الحضرة الخديوية

(٤) افتتاح مجلس شورى النواب اما ان يكون بذات الحضرة الخديوية او من يوكل لذلك بالارادة السنية ونقرأ فيه مقالة فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقرة المقالة بالنطق الخديوي او من يوكل في قراءتها متعلق بالارادة العلية وان افتتحة الموكل فاما ان تكون المقالة من الحضرة الخديوية وقرأها الموكل بالافتتاح او انها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذي يقرأها بموجب الامر

(٥) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لارباب الحق في ان يقدموا جواباً عنها في مدة يومين وهذا الجواب لم يكن الا من قبيل الرسوم بحيث لا يقطع فيه بشئ عن امر من الامور المنتظي نظرها بمجلس الشورى (٦) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى يجب تقديمه للاعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم اثنان من الاعضاء بالملابس الرسمية يصير تسميهم بعرفة جميع الاعضاء

(٧) حيث تقرر في البند ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية ففي حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المجوز لم انتخاب

الاوصاف المذكورة في البنود السابقة فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه ايضاً الى الاعتاب الخديوية ليعطى كل واحد منهم بيورلدي يتضمن كونه منتخباً في ظرف ثلاث سنين في شورى النواب

(١٥) حيث من المعلوم ان كل مجلس من المجالس المائلة لهذا له حدود ونظامنامه فبالطبع حدود ونظامنامه هذا المجلس ستعطى له (١٦) ان عقد المجلس سيكون في هذا العام من ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبه واما في السنين الانية فيصير انعقاده من ١٥ كيهك لغاية ١٥ امشير

(١٧) لولي الامر جمع المجلس او تأخير او تحديد مدته او تبديل اعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسماً هو موضع هذه اللائحة (١٨) لا يجوز قبول عرضحالات من احدها بالمجلس (صورة النظام)

(حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب)
(١) مجلس الشورى يكون بمحروسة مصر
(٢) مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائصه تصير المذاكرة فيه واعطاء الرأى عنها كما هو مذكور في البند الاول من اللائحة الاساسية فما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصي ويجريه المذاكرة عنه بالاقلام والقومسيونات بمجلس الشورى حسماً يأتي بعد بما يتعلق بالتصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٣ من هذا

عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها ولحفظ تأشير فيو
عما يجري فيها

(١١) من يؤمر من الدول من طرف
الحكومة بالمباحثة في شأن تصور من التصورات
المعروضة للذاكرة لمجلس شورى النواب متى
طلب ان يتكلم لزم الاذن بذلك ولا يقتضي
الرامة بالانتظار للنسبة حسب المتقد بدفتر
البوتة

(١٢) مجلس شورى النواب له ان يجبر
على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح
معتبر وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من
لم يحضر مجلس الشورى وكل رئيس قلم من
الاقلام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قائمة في
كل يوم صياحا بمن حضر من الاعضاء ومن
لم يحضر

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى في
يوم من الايام اقل من الندر الموضح عنه بالبند
١١ من اللائحة الاساسية لزم تأخير عقده الى
اليوم الذي يليه وهكذا في كل يوم متى انقضت
الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس ان
يؤخر الى اليوم الذي يليه

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى في
يوم من الايام اقل من الندر الموضح عنه بالبند
١١ من اللائحة الاساسية لكن نفس الاقلام
يوجد بعضهم مستوفيا بغير الثلثين بالنسبة لاصل
اعضائهم فالقلم الذي يكون بهن الصغلا بصير
تعطيله بل ينظر في الاشغال المحولة عليه

(١٥) الذي بأمر بافتتاح كل جلسة
من جلسات مجلس شورى النواب وقتلها من
الرئيس ويقتضي في كل اخر جلسة ان يعين

النواب يعيرون استخاضا من الغير جائز تعيبنهم
لذلك فالطبيعة بحسب الموضح بالبند ١٢ من
اللائحة الاساسية يصير الانساح من المدبرية
الى مفتش العموم عن كنيهم ومن طرفه يجري
تبيين ذلك بالكشف الذي يرسل لرئيس
مجلس الشورى باسماء النواب الذين يعيرون
لاجل اجراء مطوق البند المشار اليه

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى
وقراءة المقالة يصور تقسيم الاعضاء الى خمسة
اقلام بالتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضا
ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بمعرفة الاعضاء
ايضا وفي الاقلام المذكورة يجري التفحص عن
المتشحين حسب المدون بالبند ١٢ من اللائحة
الاساسية بمعنى ان كل قلم يتفحص عن احوال
المتشحين الذين هم قلم اخر واعضاء القلم التجاري
فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة
قلم من الاقلام الاخرى وبعد اعطاء القرارات
اللازمة عن ذلك يسمي اعطاؤهم الى رؤس
مجلس الشورى لعرضهم للخدمة الخدمية كما في
البند ١٤ من اللائحة الاساسية

(٩) متى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم
رئيس مجلس شورى النواب ان يعرض للخدمة
الخدمية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص
الانتخابات الموقوفة او المتنازع فيها متى كان
الذين صح انتخابهم يجوز اعتقاد مجلس الشورى
بهم كالموضح بالبند ١١ من اللائحة الاساسية

(١٠) ترتيب اشغال مجلس الشورى
يكون بالنظر بحسب ما يراه رئيسه ويكون لذلك
دفتر واضح بيان تلك الاشغال مادة مادة بغاية
الاختصار وتواريخ ورودها والبر التي وسعت

اللائحة من البند ٣٠ الى البند ٢٢ (١٩) كل من اورد رأياً بخصوص مادة من المواد المدرجة بتلك التصورات كما ذكر في البند ١٨ من هذه اللائحة كان له حق التكلم في هذا الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك (٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لزم ان يتلى بمجلس الشورى ويطلع ويوزع على اعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بربع وعشرين ساعة على الاقل (٢١) ترفع المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في البند ٣٠ من هذه اللائحة في الوقت المعين له في ترتيب اشغال مجلس الشورى ويقتضي افتتاح المذاكرة أولاً فيما يتعلق بكل قلم او باب منها خاصة (٢٢) من بعد اخذ الاراء عن كل مادة خاصة من المواد المتركب منها التصورات المذكورة يجب اخذ الاراء ايضاً بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم (٢٣) اذا تراءى للقومسيون المختص بالنظر في احدى التصورات المرسله من طرف الحكومة لمخووظات فيما يتعلق بذلك تتقدم الى رئيس مجلس الشورى وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبعث من طرفه للحكومة (٢٤) المسائل التي يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بواقع ترتيب اشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر بالبند ١٥ من هذه اللائحة يلزم في الجلسة الثانية ان كل مسألة منها قبل وضعها في دوائر التداول يؤخذ رأي مجلس الشورى عن لزوم

الرئيس من بعد السؤال من الاعضاء ساعة افتتاح الجلسة التي تليها وترتيب الاشغال بالاوقات المتتضية ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب في الحال الى كاتب الدبوان الخديوي ويقتضي ان يجري الرئيس ما يلزم من طرفه بوصول الاخباريات والتبليغات اللازمة اليه باوقاتها المتتضية (١٦) التصورات التي تراها الحكومة تنلى صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة من يتوب هذه المأمورية من طرف الحكومة (١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة في البند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الافلام للنظر فيها باوقاتها فتبحث فيها وتعين الافلام من مجموعها قومسيون مركباً من خمسة اعضاء يصير انتخابهم بطريقة اعطاء الرأى عنهم بالصدوق سرّاً والقومسيون المذكور ينظر في تلك التصورات ويحرر التقرير اللازم عنها (١٨) اذا صدر رأي من واحد او جماعة من الاعضاء الغير داخلين بالقومسيون المذكور في البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد المدرجة بالتصورات المرسله من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من المخووظات المذكور عنها بالبند ٢٣ من هذه اللائحة يقتضي ان يصير تسليم ذلك الرأى الى رئيس مجلس الشورى وهو يوصله الى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ولا يجوز قبول اي رأي كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من ذلك القومسيون الى مجلس الشورى وانما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجري ما يلزم له من المذاكرة واخذ الاراء حسب الموارد بينود

(٢٣) يجب ان يكون اخذ الاراء
بالصدق في الجهر وبطريق الأكثرية المطلقة
(٢٤) تدريغ صندوق الاراء يكون بمعرفة
كاتب السر

(٢٥) لا تكون عملية اخذ الاراء صحيحة
معتمة الا اذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في
البند ١١ من اللائحة الاساسية

(٢٥) يجب على مجلس الشورى احترام
حق العدد الاقل وفي ضمن المذكرات يجب
الاصفاء للعدد الاقل وان تسمع المحفوظات
الصادرة منهم

(٢٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ
رأيهم هو الاقل واما الأكثر لم يعطوا رأيا في
المادة المعروضة ازم الرئيس ان يسأل باقي
الاعضاء عن رأيهم

(٢٧) رئيس مجلس شورى النواب هو
الذي يؤدي وظيفة الرئاسة عليه فقط يسأل
ارباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس لم رأي
مطلقا الا في صورة انقسام الاراء الى طرفين
متساويين واما فيما عدا ذلك من الاحوال فلا
يدخل بنفسه في رأي من جملة الاراء بمجلس
الشورى وليس له ان يتدخل في مذكرات مطلقا
(٢٨) متى صار التصديق على صورة مادة
بمجلس الشورى ازم ان تكون نسخة الاصلية
مقيدة في دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس
والاعضاء ويغمر نسخة اخرى عليها علامة
كاتب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة
التدبوية

(٢٩) المني الى مجلس الشورى يوميا
والذهاب منه يكون بحسب ما يراه رئيسه

او عدم لزوم المداولة فيها وعلى واقع ما ينهي
عليه الحال في ذلك بحري العمل
(٣٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التي
يلزم التداول فيها بمجلس الشورى موافق ترتيب
اشغالها كما في البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم ان
كل مسألة منها قبل وسعها في ميدان المداورة
يؤخذ الرأي من مجلس الشورى عن لزوم
المداورة فيها وقتلها او تأخيرها لوقت آخر
او نحو ذلك

(٣٦) اذا طلب الكلام اثنان او ثلاثة
من اعضاء مجلس الشورى في آن واحد لزم
اعمال القرعة المنتهية في تقديم احدهم على
الاخرين بمعرفة رئيس مجلس الشورى

(٣٧) في حالة المكاملة بمجلس الشورى
في مسألة لا يجوز افتتاح المكاملة في مسألة اخرى
(٣٨) في حالة المكاملة اذا تكلم احد
الاعضاء فيها هو التكلم جار من اجله لا يتكلم
غيره قبل انما كلامه

(٣٩) لا يجوز لاحد ان يتكلم في كل
مسألة بمجلس الشورى الا مرة واحدة ما لم تنفص
الحال على بعض الاعضاء بالتكلم غير مرة اذا
احتاج الامر الى اعطاء ايضاحات او اعطاء
جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو اخر واما
في التومسوبات التي تشكل بمجلس الشورى
فلكل عضو من اعضائها حق التكلم متى شاء
(٣٠) لا يجوز لاحد ان يتكلم الا اذا
طلب الكلام واذن له الرئيس بذلك ولا يتكلم
الا وهو في موضعه

(٣١) اذا اراد الرئيس ان يتكلم بنفسه
وحسب الاصفاء اليه

باستئناس المجلس

(٤) اعضاء مجلس الشورى يحضرون الى المجلس بملابس المحتشمة اللائقة وجلسهم فيه يكون هيئة الادب

(٤١) لا يجوز لاحد من اعضاء مجلس شورى الدواب ان يغيب بدون اذن يصدر اليه منه ويقرر له تذكرة رخصته من طرف الرئيس ولا يجوز له ان يجر تداكر رخصته الا من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى ما لم تنقض الضرورة الشديدة تحرير التذكرة على وجه العجلة وبعد تحريرها على هذه الكيفية يجيز الرئيس مجلس الشورى بذلك

(٤٢) المحاضر التي تقرر لاثبات وقائع مجلس شورى الدواب تكون مشتملة على اسماء الاعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأي كل واحد منهم بالاختصار

(٤٣) المحاضر المذكورة في البند ٤٢ تقيد بدفتر مخصوص لذلك ويقرأها كاتب السر في اول مجلس الشورى المنعقد في اليوم الذي يلي يومها ويضع الرئيس امضاءه على ذات الدفتر في كل يوم

(٤٤) الاوامر التي تصدر من المحضرة الخديوية فيما يتعلق باحدى الخصوصيات المذكورة بالبند ١٧ من اللائحة الاساسية تلى بمجلس الشورى في الحال ويجري العمل على منتضاها

(٤٥) التنبه بارجاع ما يخرج عما يليق بحسب الاصول انما هو من وظائف الرئيس وحده (٤٦) اذا خرج المتكلم في مادة من المواد عن المسألة المفتضا الكلام فيها لزم الرئيس ان

يسه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها ولا يجوز للرئيس ان يأذن بالكلام فيما يتعلق باسباب الرجوع الى المسألة المفتضا الكلام فيها (٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن الاصول وتنبه عليه بالرجوع اليها فرجع وطلب الكلام ليعتذر ولا يؤذن بالكلام الخارج عن الاصول في غير الصورة المذكورة

(٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول وتنبه عليه بالرجوع اليها مرتين في مسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس ان يسأل ارباب مجلس الشورى عن لزوم منع من الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة ويقضي ان يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية (٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة المفتضا الكلام فيها وصار ارجاعه اليها مرتين في مسألة واحدة ثم لم يخرج عنها مرة ثالثة لزم الرئيس ان يسأل ارباب المجلس عن لزوم منعه عن الكلام في باقي الجلسة بخصوص المسألة المتكلم فيها ويقضي ان يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على احد من الاعضاء بالسكوت لكونه تكلم في غير محله وقطع الكلام على غيره فيلغى ان لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة

(٥١) لا يسوغ لاحد بمجلس الشورى ان يصدر منه سبة لاحد ولا اشارة بالاقرار او بعدمه على قول احد بمجلس الشورى

(٥٢) اذا حصل من احد الاعضاء امر بمخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم ان ينه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف

(٥٦) في مدة دوام افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من احد من الاعضاء وفي اوقات تعطيله اذا اراد احد منهم ان يستعفى لزم ان يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس ثلاثين يوماً في الاقل وحينئذ تجري المكانة لجهة لاجل تسمية غيره كما في البند ١٢ من اللائحة الاساسية

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الموطن بالضبط اللازم في اثناء الجلسات المنعقدة وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لاقامة المجلس

(٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تاخير عقد المجلس في يوم واحد من الايام الى اليوم الذي يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفياً كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية فلا مانع من تاخير عقده في ذلك اليوم فقط ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية عن ذلك في الحال (٥٩) يرسل القدر اللازم من الخفراء لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة

(٦٠) لا يدخل جهة مجلس شورى النواب الا الاعضاء المنتخبون والانتخاب المتعلقون بمجلس الشورى ومن يرسل من طرف الحكومة بامورية تخصص باشتغال الشورى وهذا يتبع اجرائه لحد ما يصدر الامر من الحضرة الخديوية بقبول دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذكرة التي تعطى لهم حين ذاك من طرف رئيس مجلس الشورى

(٦١) حيث ذكر في البند ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية بمجلس

الرئيس فان اصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس ان يامر بقيد التنبه عليه في ضمن الحضرة الذي يقرر بما يقع في مجلس الشورى في ذلك اليوم وفي صورة ما اذا اصر على عدم الرجوع عن الامر المخل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس ان يحكم من غير مذكرة باخراجه من محل مجلس الشورى مدة لا يقتضي ان تزيد على خمسة ايام فقط ولا بأس ان يامر ايضاً باعلان صورة الحكم المذكور بالجهة الذي يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها

(٥٣) في مدة افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا تعمل دعوى على احد من اعضائه بوجه من الرجوع الا ان كان لا سبب الله حصل من احد منهم مادة قتل فطبعاً لا يعد من اعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبما هو مدون في البند ١١ من اللائحة الاساسية

(٥٤) لا يجوز لاحد من اعضاء مجلس الشورى ان يطبع وينشر المقالة التي قالها بمجلس الشورى او المذكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قوسيون يتعين من القلم الذي هو من اعضائه

(٥٥) في مدة العضوية اذا حصل من احد الاعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب ما هو واضح بالبند ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية يسقط حقه من العضوية ويعين بدله كما في البند ١٢ من اللائحة الاساسية

هو تسهيل انتخاب النواب الموما اليهم ومراعاة
نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك على حسب
اراء اهالي القطر ورغبتهم وبدون ان تندخلوا
في الانتخاب لمساعدة اي شخص كان اذ ان
المنافس هم نائبو الاهالي ولم دور غيرهم ان
ينتخبوا من يعتمدون عليه وينتقون بوليكون نائباً
عنهم بالمجلس المذكور . ٥١ .

فصل

وبعد ان صدر هذا المنشور توجهت الانظار
الى ما سيكون من امر الانتخاب لمجلس النواب
واخذت الصائح تبذل لارباب الانتخاب ان
يتفقوا سواً وكلاء عنهم في كل ما يقولون وما
يفعلون وينتخبوا حكماً مترعين يصنعون للادام
نظامات وقوانين تكون بعد التقرير مرعية
الاجراء ويختاروا من يضرب عليهم الضرائب
ويعدل لم الرسوم وينظر في امر الازراع ويعينوا
من انفسهم جماعة يستدل بانارها على مكانهم
من المدينة ومقامهم في الوجود السياسي وان
ينظروا الى المنتخب من حيث ما يترتب عليه
من الانزلا من حيث ما يرى منه اول النظر
الى غير ذلك من التنبيهات والتخديرات

ثم شرع عمد البلاد ومشايجها في انتخاب
النواب على مقتضى القانون وبذل الجهد في
انجاز الاعمال الانتقائية وما يذكر من تفاصيل
بعضها ان اعيان الاسكندرية اجتمعوا صباح
١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ في قاعة المحافظة لانتخاب
نائبي الاسكندرية فخطب فيهم محافظها اذ ذاك
وحضهم على انتخاب من فيهم اللياقة والاهلية
للنيابة عن اهل الثغر فقال :

ان من تقع عليهم كلمة الانتخاب انما هم

شورى النواب ومن يجوز لم انتخاب النواب
ففي الانتخاب السابع يقتضي ان الذين يحصل
انتخابهم للعضوية يكون لهم دراية بالقراءة والكتابة
زيادة على الاوصاف المقررة في حقهم وفي
الانتخاب المحادي عشر يحتاج ان الذين يجوز
لم انتخاب النواب يكون لهم المام بالقراءة والكتابة
حلاوة على الاوصاف المنصوصة في شأنهم
ايضاً . ٥١ .

(صورة المنشور الصادر)

(بانتخاب النواب)

وتوالى بعد ذلك جلسات مجلس النظار
للمذاكرة في تشكيل مجلس النواب ومرت على
ذلك ايام اصدرت بانقضاءها نظارة الداخلية
الى جميع المديرات والمحافظة منشوراً متعلقاً
بانتخاب النواب وهذه صورته
انه اجابة لاستدعاء اهالي القطر وبناء على
التماس مجلس النظار قد اصدرت الحضرة الفخيمة
الحديوية امرها السامي بتاريخ ١١ ذي القعدة
سنة ٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ٨١ بافتتاح
مجلس شورى النواب في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨
وبتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل
اللازمة ليكون انتخاب حضرات النواب على
حسب النصوص والشروط المدونة في لائحة
مجلس شورى النواب فعلاً بالامر المشار اليه
السابق نشره مع صورة التقرير المقدم من الاعيان
السنية قد عينا يوم ١٥ نوفمبر سنة ٨١ لاجتماع
المنتخبين « بكسر الحاء اي الذين ينتخبون النواب
واجتماعهم يكون بالمديرات او المحافظات »
وليكن معلوماً لحضرتكم ان الواجب عليكم انما

(اسماء النواب)

وبعد الفراغ من اعمال الانتخاب كان متخذي
البلاد على ما في الياں الاتي :

مصر

محمود بك العطار

عبد السلام بك الميرلي

السيد احمد السيوفي

الاسكندرية

السيد سعيد الغرابي

عبد المجيد افندي الطاش

دمياط

عبد السلام بك خفاجي

القليوبية

محمد بك الشواري

الشيخ سليمان منصور

مصطفى افندي علام

ابراهيم اغا ابو حشيش

الدقهية

هلال بك

يوسف افندي صالح

علي بك القريبي

الشيخ احمد علي سعده

الشيخ حسين سويلم

الشيخ العدل

الشيخ جاد مصطفى

(وفي هؤلاه زيادة واحد عن العدد

المقرر في لائحة المجلس القديمة)

الجيزة

محمد بك الصبري

الشيخ احمد الصوفاني

سيفضون على زمام الامور فيصدرون عنكم
وينطقون بلسانكم وينعلنون ما يشاؤون في شؤونكم
فاتقبلوا حق الانتباه واطرحوا الاميال المنسية
ظهيراً بحيث يقع انتخابكم في محله فيصيب الذين
برئ ماضهم من الشبهات وسلم حاضرهم من
الفتاه والذين لم يحسروا حقوق المدنية ولم
يرتكبوا جناية ولم يحكم عليهم في شيء يريد الانتباه
الاذكياء اولي الغيرة الوطنية والنفس الانية . اهـ
وبعد القاء هذا الخطاب شرعوا في الانتخاب
وبعد فتح الصندوق تبين ان الذين بالا
اكثرية الاراء هم السيد سعيد افندي الغرابي
وقد اصابه ٢٢ صوتاً والسيد عبد المجيد افندي
الطاش وقد اصابه ٢١ صوتاً فعند ذلك نهض
الحفاظ وسأل المنتخبين هل رضيتم بهما فاجابوا
نعم بلسان واحد والصرفوا . وسأني على ذكر
اسماء المنتخبين جميعاً

ومرت ايام الانتخاب بما كانت فيه الاعمال
الاتفاية موضوعاً للذاكرات والمسامرات في كل
مجمع وطني ثم توجهت اراء كثير من الناس الى
القطع بتعيين المنفور له سلطان باشا رئيساً
لمجلس النواب لما يهدون به من صحة الوطنية
ونفوذ الكلمة وانصرفت افكار بعضهم الى الجحدر
بان الرئاسة المشار اليها توسد الى احمد باشا
رشيد ثم استقر الرأي على تعيين اولها : رحمه الله
والقاء مقاليد الرئاسة اليه وعين عبداً لله باشا
فكري رئيساً لكتبة المجلس مع نقائه وكبلاً لظفارة
المعارف والمرحوم اديب افندي اصحق كاتباً ثانياً
له مع نقائه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة واعدت
قاعة المجلس في ديوان الاشغال لتككون مقر
انعقاده .

احمد افندي نصير
 الشيخ زيد جمعه
 علي افندي مكاوي
 الجيزه
 عباس افندي الزمر
 السيد احمد عفيفي
 مراد افندي السعودي
 السيد خليل ابو زيد
 (وفي هولاة زيادة واحد)
 الفيوم
 السيد طلبه حزين
 السيد معتوق
 خليفه الهواري
 بني سويف
 السيد احمد سالم الربدي
 علي افندي كساب
 السيد محمد ابو المكارم
 المنيا
 سلطان باشا
 علي افندي حسن شعراوي
 حسن باشا الشريبي
 يوسف افندي عبد الشهيد
 محمد افندي جلال
 محمد افندي مصطفى
 اسوط
 محمود بك سليمان
 السيد عبد الحق عبد الله
 عثمان افندي عزالي
 محفوظ افندي رشوان
 جبر افندي محمد

الشيخ احمد علي محمود
 ابراهيم افندي الوكيل
 بسيوني افندي ابو الفضل
 محمد افندي عوض
 محمد افندي دبوس
 السيد احمد الحناوي
 (وفي هولاة زيادة ثلاثة)
 المنوفية
 محمد افندي الجندي
 احمد بك مصطفى
 ملي بك شعير
 السيد افندي النقي
 احمد افندي عبد الغفار
 حسين افندي حسين
 الغربية
 احمد بك المنشاوي
 احمد بك الشريف
 مصطفى افندي ابو الفرعه
 السيد محمد ابو النظر شتا
 الشيخ احمد الصاحي
 الشيخ رزق نور
 الشيخ ابراهيم سعيد
 محمد افندي الشاذلي
 الشيخ ابراهيم بونس
 الشرقية
 سليمان باشا اباطه
 الشيخ عبد الوهاب العنفي
 احمد بك اباطه
 محمد افندي عبد الله
 امين بك الشمسي

وعند تشريف الجنبات التخيدي صبحت الموسيقى
بالسلام وبأدى الجند (أفندم جوق يشا)
وربما جلس قتل بين يديه المرحوم سلطان باشا
رئيس المجلس وأبان له استعداد النواب لسماع
مقاله الافتتاحي الشريف فقام على قدميه وقال
أبدي لحضرات النواب مسروري من
اجتماعهم لأجل ان ينوبوا عن الاهالي في الامور
العائدة عليهم بالرفع وفي علم الجميع اني من
وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت سيرة
خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر
لأن سبب المشكلات التي كانت محيطة
بالحكومة فاما الآن فبعد الله تعالى على ما يسر
لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول
المختارة ومن تخفيف احمال الاهالي على قدر
الامكان فلم يبق مانع من المبادرة الى ما اسأ
متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذي اسأ
فاتحه في هذا اليوم باجتماعكم وانتم تحيطون علماً
ان جل مقاصدي ومساعي حكومي هو راحة
الاهالي ورفاهيتهم وانتظام امورهم شعبي العدالة
بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم
وهذا منتهي واضحا مستقيماً وعليه سيري منذ توليت
امركم محباً للتربية وشر العلوم والمعارف فعلى
المجلس ان يكون مساعداً للحكومة في هذه
الامور كلها خالصاً مخلصاً في خدمة الوطن
منحصرة افكاره ومذاكراته في المنافع العصرية مع
مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة
مع الدول سالكاً المسلك المعتدل والرفع
القوم الذي هو اهم شيء في هذا الوقت الذي
هو عصر الترقى والتمدن فالواجب علينا الاعتدال
والثأني وحسن البصر وان نكون يداً واحدة

حسين أفندي جمعه
مهني أفندي أبو يوسف
(وفي هولاء زيادة واحد ايضاً)
جرجا

أحمد آغا الدقيني
السيد رضوان عطيه
السيد رشوان حمادي
السيد سرور شهاب الدين
عبد الشهيد أفندي بطرس
اسنا

أحمد بك علي العريسي
عبد الرحيم أفندي محمد سليمان
قنا

محمد أفندي سملي
علي آغا ابراهيم
السيد أحمد محمد
السيد طابع سلامة

(وفي هولاء زيادة واحد ايضاً)

اما الزيادة الواقعة في انتخاب بعض
المديرية كما هو ظاهر واضح فقد نشأت عن
حصول الزيادة من قبل في عدد المراكز
والاقسام بتلك المديرية

فصل

(افتتاح مجلس النواب)

لما تم انتخاب النواب في الوجهين القبلي
والبحري عين يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٦ ديسمبر
سنة ٨١ لافتتاح هذا المجلس ولم تطلع شمس ذلك
اليوم حتى ازدهم النادي بكثير من الناس ووقفت
اورطة من الايالي الاول على جانبي الطريق من سلم
القاعة الى الباب وفي المقدمة محمد عبيد البكباشي

وسياسة لما ترتب عليه من استحكام علاقات
المودة بين هذه الدول وحكومتنا السنية
ثم لا يخفى عنكم ان الوطن العزيز محتاج
الى اصلاح جامع لاسباب المنافع ووسائل
الخير فما عليكم الا الاجتهاد في سبيل السداد
فوجهوا همكم الى ذلك فنجد وجد ومن
سار على الدرب وصل . اهـ .
فاجابة سليمان باشا باظه نائب الشرقية
بما مؤداه :

ليس لنا وانت اولنا من قبل النيابة مع
علمه بمناصبها ومصاعبها الا وفي نيتي اداء حق
الوطن ورعاية اليهود وانا لننظر في الامور الى
وجه المصلحة الكلية ولا نهم الا بالمنفعة الوطنية
وقد رأينا ان يد الجنب الخديوي منبسطة الى
مساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة الى
تأييدنا فلم يبق علينا الا السعي والاجتهاد فيما
يجلب للوطن النفع ويدبراً عنه الضرر والله ولي
التدبير . اهـ .

وبقي المجلس بعد ذلك منعقداً ينظر في
اموره الداخلية ثم اخذ بهم باملائحه الجديدة
التي عزمته الحكومة ان تعرضها عليه
وقد وفد على المحروسة كثيرون من
الاجانب والوطنيين من المدن والقرى للحضور
في احتفال افتتاحه واعاد البعض ولائم افراح
استبشاراً به وتفاؤلاً بما يكون على يد من الخير
ولم يدع احد من قناصل الدول دعوة
رسمية للحضور في حفلة افتتاحه اعتقاد ان ذلك
من الامور الداخلية التي لا مدخل فيها لوكلاء
الدول سياستها
وقد جعل عدد كراسي النواب ١٢٠ كرسياً

في انعام الاعمال النافعة منوسلين بعناية الله تعالى
وامداد رسوله الكريم ومتمسكين بقوة ارتباطنا
بالحضرة النهائية والدولة العلية ادامها الله
وسأل الله النجاح انه ولي التوفيق .
وكان الى بين الجباب العالي دولة شريف
باشا ثم سافر النظار يليهم كل من طلعت باشا
وخيري باشا وذي الفقار باشا وطه باشا والي
يساره المغنورة سلطان باشا رئيس مجلس النواب
وكلمه بالملابس الرسمية وكانت المساكن مصطفة
حوالي المجلس وامامهم الموسيقى العسكرية
ولم تكن الجلسة علنية بمقتضى اللائحة القديمة
ولكن تعاون المخفراء في ادخال الناس الى
الاماكن المعدة لحضور الجلسات فيما بعد حتى
تعذر اخراجهم بعد الدخول فلبثوا وقوفاً من
حول جميع الاعضاء حتى انصرف الخديو والنظار
ودخل النواب جحر افلامهم للاستراحة ساعة من
الزمان ثم عادوا الى المجلس فتلا فيهم الرئيس
خطاباً نوثر منه قوله :

قد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية ما يدل
على صفو النية وكرم العنصر وقد اجتمعتم في
هذا المقام للنظر في امور اوطانكم وانتم خلاصة
وجهاؤها وبضعة نبيائها فتعين عليكم المحزم
والثبات والحكمة . ولا اريدكم علماً ان لنا عهداً
وذمماً واجبة الرعاية وان للوطن علينا حقوقاً لازمة
الاداء فمن العهود شدة الارتباط وصلة القابلية
بالدولة العلية فلا بد لنا من الثبات على ذلك
بالنظر اليها ولا شك انها تسر بتأييد امر
الشورى فينا لما ينشأ عنه من القوة العائدة اليها
ومن الذم موافقتنا المالية والنجارية مع
الدول العظيمة فان حفظها واجب علينا شرعاً

سيكون بتوفيق المولى مركز دائر نظام على اقوم
سبيل واجمله . المجلس الذي نظامه بدل دلالة واضحة
على حسن نوايا عزيزنا الانعم وورارته العظمى
ويبرهن على ان غايته المنيفة وجد وزارته
الشريفة مزمعة عن طرق الاستعداد وان سعيهم
ما هو الا لرعاية الرعية وتقديم عمران البلاد
وما دامت الرعية مطلقة الحرية في مانتة صاحبها
بواسطة سواها النبلاء فع اتحادهم وثقتهم العظمى
بان الحكومة السنية مرخصة لهم بالنظر في الصوامع
العامة وكافة لم بانجازها في ظروفها ولعمري
ان هك لمة عظمى ينبغي لكل وطني مقابلتها
بالشكر الجميل والثناء الجليل وحيث انا معاشر
ابناء الملة المسيحية القبطية مصريو الحبس والنسب
وجزءهم من الوطن السعيد كان من ام واجباتنا
القيام باداء التشركات اللائقة وسط اكف
الادعية الخيرية للحرية العلية بحفظ الذات الجليلة
التوفيقية ودولة وزرائها الفخام على الدوام ولا
يلبس ان نرى تصرف مجلسنا الثوروي مقررنا
بتعيم الفلاح بجهة سعادة رئيسو الامجد الهامر
وحضرات اعضائه الكرام موفقة مساعدتهم للنور
بالخير العام ببركة الربل والانبياء والصالحين
والاولياء امين .

فصل

(الجواب على خطاب الخديو)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس
في الاهتمام باموره الداخلية عين عشرة من
النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديو وم
احمد بك شريف وعبد السلام بك الموليبي
ومحمد بك الشواربي وامين بك الشمسي وهلال
بك محمود وسليمان احمد بك على ومراد افندي

لاحمال زيادة العدد في اعضائه للانتخاب الاتي
بعد تقرير اللائحة الجديدة وجعل من ثم في
قاعته العمومية نحو ٤٠٠ كرسى للمتخرجين وذلك
عد جعل جلساته علنية

وقد اعقب ذلك احتفالات جليلة بالجمعيات
الخيرية في مصر والاسكندرية وكثير من المساجد
كثرت فيها الفاء الخطب وحضرها جم غفير من
النواب والامراء واعيان البلاد

وفي يوم الاثنين الموافق ١٨ كيهك احتفلت
الطائفة القبطية في المحروسة احتفالا كبيرا في
الكنيسة الكبرى البطريكية بحضور جماعة
الاكليروس وامر غبطة البطريك باعداد زينة
في البطركخانه والكنيسة سرورا لافتتاح مجلس
النواب فحضر هذا الاحتفال سلطان باشا رئيس
المجلس ومحمود بك العطار وعبد السلام بك
الموليبي وغيرها من النواب وفيه خطب
الاغومانوس فيلوثاوس فقال ما نصه :
تبارك الله الملك العزيز المتعال الامر
بناموس العدل بحكم النقل المقدس ودلائل
العقل على غاية الكمال

سادتي . ان يومنا هذا يحول مولانا المجيد
يوم يموت ونحضر بتوفيق العزيز محفوظ من الشواثب
المكدرة مصون . يوم تنبأ به كافة المصريين
وتهتز لروقه قلوب المهين . يوم طالما تلهنت على
اقبالو الباب ابناء الوطن وعد طالعه من اجل
سعود الزمن ينفر التاريخ المصري بذكره وتنعطر
الاندية بطيب نثره . يوم افتتح فيه نادي النواب
الاكبر بامر وتشريف ذات عزيزنا الاسمي
خدبونا الاعظم وهمة دولة ارباب الوزارة الشريفة
المدة في انالة قطننا المحظوظ المنيفة النادي الذي

العمة والفاء من براهة النية ونباله المقصد حتى لقد انطقت السرائر بما بدا على قلمات الوجوه من سمات السرور فلم تدع بالالسنة من حاجته للتعبير عن فوط محبة عظيمة من أمه كريمة لمولى متفضل عليها تحسب اليها محب لحربها متغوف بخبرها ومنفعها

فلم يبق إلا أن نبذل غاية ما في السعة ونأتي على قاصبة الاستطاعة في نفع هذه الأمة التي اتدنتا للنظر في منفعتها وإسنابنا عن أنفسنا لرؤية مصالحها سالكن في ذلك من مسالك التبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مقصده وتحمده بين توفيقه عاقفته وبعضه مقاصد حكومتنا السنية السنية للهدى والرشاد وسلامة البلاد والعباد وتؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلمية العثمانية التي نمحنتا عواطفها الكريمة من الانتيازات المرمية ما جلت به النعمة وعظمت المنة ويؤكد علاقتنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين إلى الله جل سناؤه ونقدست الأثر أن يحرس لنا هذا الجنب الخديوي الفخيم ويدم لوطاننا به النفع العيم ادام الله توفيقنا على احسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام . اهـ .

فصل

(خطاب شريف ناشأ في مجلس النواب)

(واللائحة الاساسية)

(الجديدة)

وعكف مجلس الشورى على الاهتمام بشؤون الداخلية ورنب اقلاده وانقب رؤساءها ثم توجهت الانظار الى اللائحة الاساسية الجديدة

العدوي واسمعل افندي سليمان وعلي بك تعبير في الساعة الخامسة (على الاصطلاح العربي) من يوم الخميس الواقع في ٧ صر سنة ١٢٩٩ و٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ اطلقوا الى ساحة الجنب الخديوي ليقدموا له الجواب على خطابه الافتتاحي وسار في مقدمتهم رئيس مجلسهم ورئيس كتابه عبد الله باشا فكري فاستقبلوا في سراي الاسميلية بمعرفة التشريفات الى ان تكامل عقد الوزراء بالانسة الرسمية فادخلوا الى المجلس حيث تلا محمود بك سليمان المقالة الاتية ثم جلس النواب العشرة ورؤسهم وكانهم الاول في حضرة الخديوي برهة فخاطبهم بما دل على حسن امله بالمجلس النيابي ثم انصرفوا من لدنه وعلى وجوههم شارحات الشكر وعلام الانهاج . اما المقالة فهي

بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده والصلاة والسلام على من اصطفى من عباده نقوم لدى هذه السنة الكريمة الخديوية نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوي الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذي افتتحه بطقه الشريف اظهاراً لمقصده الجليل من حيز القوة الى عالم الفعل واجابة لرغبة الأمة ونظراً للمصلحة العامة بعد ان زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه يجلائل هم الخديوية التي ذلت لها صعاب المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى صفا الوقت واطأنت الحال ودنا الخى وانتادت الامال ولقد شنف اسماعنا وانعش ارواحنا ذلك النطق الكريم وملك احدثنا وملأها سروراً وطرباً بما تضمنه من الافصاح عما عرفناه لمولى

نطاق التورى واشتراك رأي نواب الاهالي مع الحكومة في نظر كل امير مهم تعود منه المنفعة وكنت قدمت مشروعا لمجلس النواب الذسى كان موجودا وقتئذ وهو اجرى فيه تغييرات لم تبسر للحكومة النظر فيها ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ترتب عليها تعويق انمام المشروع والمحمد لله قد زالت العوائق واني لاعد نفسي سعيذا حيث ان افكارى في هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد المحضة الخديوية وهذه الافكار قد طابى عليها عموم الاهالي ولهذا حصل انتخاب حضراتكم واجتمعتم فلهيئ القطر على ذلك ونهتئ انفسنا وندع للذات الشاهانية والمحضة الخديوية بهقامها مصدرا لكل خير

ولما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم افكارنا جميعا كما اوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررت به بالمعروض الذي رفعتة اخيرا للسلطة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا فاشتغلت مع رفقاىي بخصر لائحة موافقة لمقاصد العموم وقد تمت وها انا الان اقدمها لحضراتكم للنظر فيها

ومع كون هذه اول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر كان يلزم ان السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة. بالكلية حتى يحكم المستقل باطلاقها بالتدرج شيئا فشيئا لكن حيث ان مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد والحكومة معتقة بكفاءة النواب وعلمهم بمخوقهم واجبايمهم ومحبتهم للوطن فقد اعطت لكم الحرية التامة في ابداء اراءكم وحق المراقبة على افعال ما موري الحكومة من اي درجة واي صنف كانوا ونصرح

التي حرم مجلس النظر على ارسالها اليه ليضعها موضع النظر

ففي عصر الاثنين الواقع في ١١ صفر سنة ١٣٩٩ و٣ يناير سنة ١٨٨٢ وفد شريف باشا رئيس مجلس النظر على مجلس النواب لتقديم اللائحة الاساسية التي اعدتها مع سائر النظائر فندمها وخطب في ذلك خطبا اثر في اذهان النواب وقلوبهم وقد جاءت هذه اللائحة مشتملة على احكام حق وحدود مطلقة يكون بمقتضاها للنواب حق النظر في القوانين والمصروفات العمومية وان لا ينفذ قانون ولا يعتبر نظام ما لم يقرر في مجلسهم مع حصول الحرية التامة لهم في ابداء اراءهم وقراراتهم وقد شكلت لجنة من نفس اعضاء المجلس للنظر في هذه اللائحة وانصرفت آمال الناس الى ان هذه اللجنة تسارع الى النظر فيها ليم للمجلس في وقت قصير تقريرها فباخذ في الاهتمام بالمصالح العمومية والمناافع الوطنية

وقبل ان ننشر صورة هذه اللائحة وما يتعلق بها ثبتت صورة الخطاب الذي القاه شريف باشا في مجلس النواب يوم وفد عليه لتقديها وهو :
(الخطاب)

ايها السادة النواب
اني لا اقدر ان اعبر لحضراتكم عن سروري بالمحضور بينكم في هذا اليوم الذي اعدت مبدأ لعصر جديد ان شاء الله يعود على القطر بالنفد والتجايح
حضراتكم تعلمون انه من منذ ثلاث سنوات تراى لي ان الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها في توسيع

المجلس وهي نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها
الآن بعد التصديق على لائحة اجرائية فالأموال
من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى اننا نشرع في
الاعمال النافعة المهمة ولكون من تمة وضع مجلس
نواب لزوم ترتيب مجلس للإدارة وتحضير
القوانين ومحاكمة الأمور من كل امرٍ يجرؤ
خارج عن حد واجباتهم او مخالف للقوانين
واللائح أثناء تأدية وظائفهم فقد عمل عن ذلك
مشروع وها هو مقدم للمجلس فالأموال أيضاً
الاسراع بنظرها حتى يصدر مع اللائحة وان شاء
الله سنقدم لحضراتكم عا قريب مشروع لائحة
للاختبار نسأله تعالى بركة نبيه الكريم ان
يقرن اعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولاً وفعلاً
لما يكون فيه الاصلاح امين بجاه خاتم النبيين
« اللائحة الاساسية »

اما اللائحة الاساسية الجديدة التي قدمها
شريف باشا لمجلس النواب يوم اقبل عليه والى
فيه هذا الخطاب فقد كان من امرها ان اللجنة
التي شكلت للنظر فيها ونقريها عقدت مراراً
وحلت اللائحة لديها محل القبول والنداول ثم
جرى على الالسنه ان يبين النواب والحكومة
اختلافاً كلياً في شأنها . وقبل ان تأتي على
استيفاء التفاصيل المتعلقة بها ننشر في هذا المقام
موادها توطئة لما سيحى من الكلام عليها . وهي
المادة الاولى . تعين اعضاء مجلس النواب
بكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق
الانتخاب ومن يجوز انتخابه نئين فيما بعد في
لائحة مخصوصة تشل أيضاً على كينة الانتخاب
المادة الثانية . يكون انتخاب اعضاء المجلس
لمدة خمس سنوات ويعطى لكلٍ منهم مائة جنيه

لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها
ونظر كافة القوانين واللوائح وقد التزمت الحكومة
بعدم وضع اي ضريبة ولا تشري قانون او
لائحة ما لم يكن بتصديق واقرار منكم وكذلك
تعهدت بان تجعل النظار مسئولين لديكم عن
كل امرٍ يترتب عليه اخلال بحقوقهم والغاية
فانه لم يحجر عليكم في شيء ما ولم يخرج امرهم
عن حد نظركم ومراقبتكم

انما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها
مصر ما اوجب عدم ثقة الحكومات الاجنبية
بها ولتأ عن ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداها
بالنزامات ليست خافية عليكم بعضها يعقود
خصوصية والبعض بقانون التصبة فهل يتيسر
للحكومة ان تجعل هذه الامور موضعاً لنظرها او
نظر النواب حاشا لانه يجب علينا قبل كل شيء
القيام بتعديتنا وعدم خدتها بنبيء ما حتى نصلى
خللاً وترداد ثقة العموم بنا وكسب امنية
الحكومات الاجنبية ومتى رأيت منا تلك الحكومات
الكفاية لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص بدور
مساعدتها فنقتلص شيئاً فتنبأ ما نحن فيه والى
لوائق بان بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم
للحكومة لا بد وان يترتب عليها ازدياد الثقة بنا
هذا ومن المعلوم اننا تابعون للدولة العلية
وصولنا مرتبطة بصوالحها وهن التبعة وهذا
الارتباط ها السبب الوحيد لسلامتنا ونجاننا
محقوقها لذلك مقدسة ومراعاتها فرض واجب
على كلٍ منا ولدع الله جميعاً بدوام الذات
الشاهانية وتأيد دولته العلية التي منحنا امتيازات
تضمن لنا خير بلادنا

وحيث ان الثمة المنصودة من اجتماع

نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارت سنة ٨٣
تمام الثلاثة اشهر

المادة التاسعة . تنفع الحضرة الخديوية او
رئيس مجلس النظار بالنياحة عنها بمجلس النواب
بحضور باقي النظار

المادة العاشرة . تنفع اول جلسة في كل سنة
تلاوة مقالة بقرأها الخديو ورئيس مجلس النظار
بالنياحة عنه وتشمل على بيان المسائل المهمة التي
تعرض على المجلس في اثناء انعقاد جلساته
وتدفع الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة الحادية عشرة . ينتخب المجلس في
اثناء الثلثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة
لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس
يصير تقديمه للحضرة الخديوية معروفة من يتقدم
المجلس لهذا الغرض من اعضائه

المادة الثانية عشرة . لا يشمل الجواب المذكور
على التكلم في اي مسئلة بوجه قطعي ولا على
اي رأي حصلت المداولة فيه

المادة الثالثة عشرة . ينتخب المجلس ثلاثة
من اعضائه تعرض اسماؤهم على الجباب الخديوي
فيعين احدهم ليدول رئاسة المجلس مدة الانتخاب
اي خمسة اعوام وحيث ان الرئيس الحالي قد
عين بامر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر
على رئاسة المدة المذكورة

المادة الرابعة عشرة . ينتخب المجلس وكيلين
لرئيسه ويعين للفلم كتاباً بشرط ان يكون الوكيلان
من الاعضاء

المادة الخامسة عشرة . تحرر محاضر الجلسات
بملاحظة فلم كتابة المجلس

المادة السادسة عشرة . اللغة الرسمية التي

مصري في السنة مقابلة مصاريف ويعقد انتخاب
الاعضاء الحاضرين للمدة المذكورة

المادة الثامنة . النواب مطلقو الحرية في
اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين باوامر او تعليمات
تصدر لم تغل باستقلال ارائهم ولا بوعده او وعيد
بوجه الهم

المادة الرابعة . لا يجوز التعرض للنواب
بوجه ما واذا وقعت من احدهم خيانة او خيعة
من انعقاد المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى
اذن من المجلس

المادة الخامسة . للمجلس حال انعقاده ان
يطلب الافراج او توقيف الدعوى عن تبجج
او يدعى عليه من اعضائه غير من الانعقاد

المادة السادسة . كل نائب يعتبر وكيلاً
عن عموم الامة المصرية لا عن الجهة التي
انتخبته فقط

المادة السابعة . مجلس النواب يكون مركزه
بمحروسة مصر ويعقد بامر يصدر من الحضرة
الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار ويكون
اجتماعه سنوياً

المادة الثامنة . تعقد الجلسات الاعتيادية
السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة اشهر من
اول شهر نوفمبر الى غاية يناير واذا لم تكف
هذه المدة لانام الاشغال الموجودة وطلب المجلس
ان تزد مدته من ١٥ يوماً الى ٢٠ يوماً فيجاء
الى ذلك واذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع
المجلس الى غير مدته المذكورة فيكون ذلك
بمقتضى امر يصدر من الحضرة الخديوية بتقرير
فيه من الاجتماع وحيث ان المجلس قد ابتدأ
في هذه السنة في ٢٩ سبتمبر سنة ٨١ فيكون

الانقضاء الى يوم الاجتماع ويجوز لارباب الانتخاب ان يتقبلوا نواب السالفتين او بعضهم

المادة الثالثة والعشرون . اذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس الاول الذي ترتب الخلاف عليه فينفذ الرأي المذكور قطعاً

المادة الرابعة والعشرون . مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والحيث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل ما لم يُبلّ في مجلس النواب بنداً منبداً ويقرر حكماً فحكماً ثم يجري التصديق عليه من طرف المحضرة الخديوية واذا تراءى للمجلس لزوم سن قانون وطلبه من مجلس النظار بواسطة الرئيس فيجيب الى ذلك

المادة الخامسة والعشرون . مشروع كل لائحة او قانون يعرض على المجلس بنظر فيه بمعرفة لجنة من اعضائه تختص لذلك ويجوز للجنة المذكورة ان تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلت بنظره وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب اجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة السادسة والعشرون . ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في مشروع اللائحة ان القانون يقدم النص الاصلي للجلسة العمومية فان طلبت اجراء تغييرات فيه واقعتها الحكومة ان لم تقرأها يقدم للجلسة العمومية النص الاصلي مع تلك التغييرات

تستعمل في المجلس في اللغة العربية وتحرير المحاضر والمقالات يكون تلك اللغة

المادة السابعة عشرة . للنظار حق الحضور في المجلس وابداء ما يرومون ابداءه فيه ولم ايضاً ان يستبعضوا عنهم وكلاء من كبار المتوظفين بدواوينهم

المادة الثامنة عشرة . اذا قر قرار النواب على ان يستدعى للحضور بمجلسهم احد النظار للاستيضاح منه عن مادة فعلى الماظر ان يذهب الى المجلس بنفسه او يستنيب عنه احد كبار المتوظفين بدواينه ليجيب عما يسأل عنه وله ان لا يؤخر الجواب لاول مدة الافتتاح الثاني لا اكثر وعليه بيان الاسباب ومسئولية التأخير

المادة التاسعة عشرة . للنواب حق المراقبة على متوظفي الحكومة جميعاً فلم بواسطة رئيس المجلس ان يشعروا كلأ من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من نعت او خلل او قصور يُنسب لاحد متوظفي الحكومة التابعين لنظارته المادة العشرون . النظار متكافلون في المسئولية امام مجلس النواب عن كل ما يقرر بمجلس النظار

المادة الحادية والعشرون . كل من النظار مشول على الوجه المذكور بالبند الثالث عن الاجراءات الصادرة منه

المادة الثانية والعشرون . اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واصر كل على رأيه بعد تكرار المارة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللمحضرة الخديوية ان تأمر بنض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا يتجاوز الفة ثلاثة اشهر من تاريخ يوم

بنظر في الميزانية ويبحث فيها وتعتمد بعد اقراره عليها وعلى رئيس المجلس ان يبلغ ذلك الى ناظر المالية بغاية اليوم العشرين من شهر ديسمبر بالاكثـر

المادة الرابعة والثلاثون لا يجوز للمجلس ان ينظر في دفعيات الوبركو المقرر للاستانة او للدين العمومي او فيما التزمت به الحكومة في امر الدين بناء على لائحة النصفية او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية المادة الخامسة والثلاثون . كل عهد او شرط او التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً نافذ المضمون الا بعد اقراره عليه من مجلس النواب سوى مشاركة او مقابلة على عمل شيء لم يخرج مبلغه عن المدرج في الميزانية العامة المتقررة بالمجلس المذكور

المادة السادسة والثلاثون . يجوز لكل مصري ان يقدم للمجلس عرضاً وهذا العرض يحال للنظر فيه على اللجنة من المجلس لتفكم بدرجة اعنباره وهل يقبل ام يرفض واذا كان العرض متعلقاً بالحقوق الشخصية وتبين بالبحث ان مقدمه لم يسبق له تقديمه الى المأمور المتعلق به ذلك الطلب او الى اللجنة التابع لها ذلك المأمور فانه يرفض رأساً

المادة السابعة والثلاثون . اذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة الى الاخذ باسباب الاحتياط من خطر او للحفاظ على الامن العمومي وكان مجلس النواب غير متعقد ولم يسع الوقت جمعه فيجوز لمجلس النظار اجراء ما يلزم اجراؤه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحصة الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب

المادة السابعة والعشرون . عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للنواب قبوله او رفضه ويسوغ له ايضاً احواله ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة الثامنة والعشرون . على رئيس مجلس النواب ان يرسل الى رئيس مجلس النظار اللوائح والنوايين التي يصدق المجلس عليها المادة التاسعة والعشرون لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم او عوائد على منقولات او عقارات او ويترك في الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون مصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك فلا يجوز باي وجه كان وباية سنة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة امرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات او تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كخائن وترد الحقوق لاربابها

المادة الثلاثون . ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالاكثـر

المادة الحادية والثلاثون . تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من انواعها

المادة الثانية والثلاثون . تنقسم ميزانية المصروفات الى اقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على اواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة الثالثة والثلاثون . لمجلس النواب ان

اللائحة نافذة الحكم بمنقضى أمره يصدر من
الحضرة الخديوية

المادة السادسة والأربعون . للجلس الحق
بحسب مقتضيات الاموال ان يعدل هذه اللائحة
الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة السابعة والأربعون . اذا أغض بند
او عبارة من هذه اللائحة فحق تفسيره لمجلس
النواب

المادة الثامنة والأربعون كل ما كان
مخالفاً لهذه اللائحة من احكام القوانين والامور
والوائح والعادات لا يعمل به بل يكون لاغياً
فصل

وتولى انعقاد اللجنة المشكلة للبحث في
هذه اللائحة وتعديل بعض احكامها فقررت
اكثر بنودها ثم وقع الخلاف بين النواب
والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من بنود
هذه اللائحة وكثير تحدث الناس في شأنه وحفي
بعضهم ان ينشأ عنه سقوط الوزارة وامل اخرون
ان يزول قريباً ويحصل الاتفاق والتراضي
على تعديل اللائحة فيصدق عليها الجنبان
الخديوي

ومضت على ذلك بضعة ايام تنوعت في
خلالها الآراء والاقوال حتى كان يوم الاربعاء
الواقع في ٢٧ صفر سنة ١٢٩٩ و١٨ يناير سنة ٧٢
فقدت اللجنة اللائحة الاساسية لرئيس مجلس
النظار على يد رئيس مجلس النواب فرسم
باستئذانها ونوزعها على النظار لتكون موضوع
مذكرتهم في الجلسة الآتية وكانت اللجنة قد
حفظت العدد الكثير من بنودها وعدلت مارات
لزوجاً لتعديلها

يندم الامر اليه ليرى رأي فيه
المادة الثامنة والتثلون . لا يجوز لاي شخص
ان يبدى رأيه في مجلس النواب ممثلة ما او
يتناقش فيها او يشترك في المداولة الا ان كان
من اعضائه او من النظار او من كان حاضراً
معهم او نائباً عنهم

المادة التاسعة والتثلون . يكون اعطاء الآراء
في المجلس بواسطة رفع اليد او الداء بالاسم
او وضع الآراء في صندوق

المادة الأربعون لا يجوز اعطاء الآراء
بالدء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من
اعضاء المجلس بالاقل . وعلى كل حال فالرأي
فيما نص عليه بالمادة الثالثة والأربعون يكون
دائماً بالدء بالاسم

المادة الحادية والأربعون . انتخاب الثلاثة
الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب
الركيلين الكاتب الاول والثاني يكون بوضع
الآراء في صندوق

المادة الثانية والأربعون . لا تكون المبادلة
بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضراً فيه ثلثا اعضائه
بالاقل والا كانت المداولة لاغية ويكون صدور
القرارات بالاغلبية المطلقة

المادة الثالثة والأربعون كل قرار يترتب
عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالاغلبية
المتوفرة فيها ثلاثة ارباع النواب الحاضرين
بالمجلس

المادة الرابعة والأربعون . لا يسوغ لاحد
النواب ان يستنصب عنه غيره لابداء رأيه

المادة الخامسة والأربعون . على النواب
ان يحرموا لائحة اجراءات الداخلية وتكون تلك

وإنما تأخذ نام فيما يتعلق بمصر لا سيما بعد حدوث الحوادث الأخيرة اخصها صدور الامر الخديوي بجمع مجلس شورى النواب ما اوجب المخاطرة بين الدولتين واعادة النظر في شؤون اثنتاهما المذكور.

وبناء على ذلك نرجوكم ان تصرّحوا الان للحساب الخديوي ان حكومي فرنسا وإنكثره تريان وجوب تأييد جنابه في الخديوية وفقاً للاحكام المقررة في القوانين السلطانية التي قبلتها الدولتان قبولاً رسمياً اعتباراً انها وحدها تكفل الان وبعد الان استمرار السلم والسكون وتوجب توسيع نطاق الثروة والعارة في البلاد المصرية ما فيه مصلحة الحكومتين المذكورتين المتفتتين على الاشتراك في السعي الى دفع كلما من شأنه ان يحدث في مصر ارتباكاً او يخل بنظامها واحولها سواء كان هذا الخلل وهذا الارتباك ناشئين عن اسباب خارجية او داخلية

ولا ريب عندنا ان هذا التصريح العلني المبين لمقاصد الحكومتين يمنع حدوث ما عساه ان يطرأ على حكومة الحساب الخديوي من الاخطار وإن حدث فالحكومتان لا ترددان في دفعه ولا نحجمان عن صه

وفي امل الدولتين ان الجنب الخديوي يعرف كنه المعرفة ما في هذا التصريح فحقق له الثقة والقة الثاني لا بد له منها لادارة امور القطر المصري . هـ .

فأثرت هذه اللائحة في النوبس تأثيراً عظيماً واضطرب منها الجند فاجتمعوا في سراي قصر النيل للمذاكرة في مضمونها ففهم منها امور كثيرة وأيقنوا ان المراد منها مزيد التدخل وجعل

وبعد مذاكرة النظر فيها رأوا ان يعدلوا بنودها المتعلقة بالمزاوية فاصر النواب على ان لا يقبلوا التتة تعديلاً في لائحهم الاساسية التي وضعنها لجنتهم المؤلفة لذلك

والحاصل ان هذا الخلاف استحكم بين مجلس النظر ومجلس النواب حتى كان سبباً في استعفاء وزارة شريف باشا على ما سيجي بيانه في الفصل المذكور لاستعفاءها بعوان اسباب سقوط وزارة شريف باشا . وهو الفصل الذي نرجي الان اثباته الى ان نفرغ من ايراد ام الحوادث والاعمال التي جرت في عهد هذه الوزارة

فصل

(لائحة الدولتين فرنسا وإنكثره)

وفي خلال ذلك ورد على لسان الدرق ان الدولتين فرنسا وإنكثره متفتتان على ان تبعنا الى الحكومة الخديوية كتاباً متفق المعنى تعللنا به انها تساعدان بالفعل اذا استمر الاضطراب في القطر المصري او من السلطنة الخديوية شيء وكان ذلك فان وكلي الدولتين السياسيين توجهوا الى سراي عابدين بعد ظهر الثلاثاء الواقع في ١٩ صفر سنة ١٢٩٦ و ١٠ يناير سنة ١٨٨١ وقدموا للخديو لائحة اشتراكية وردت اليها بصفة خطاب من الوزارة الخارجية الى الفصل الجبرال بمصر . وهذا معربها

حقصة الفصل الجبرال

كللناكم غير مرة ان تخبروا الجنب الخديوي وحكومته عن رغبة حكومي فرنسا وإنكثره في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التي تزيد الارتباك والقلق في القطر المصري فان الدولتين على وفاق وطيد

البلاد تحت حماية فرنسا وأكثرية ثم وفد عليهم
ناظر المجاهدة (محمود ساي) فنوصوا الرأي
اليوفا سكن جأشهم وطيب أنفسهم وتوجه بعد
ذلك الى الظار وقاوضهم في الامر وبلغهم
انفعال العساكر من هذه اللاتحة ثم سار وياهم الى
الخدبو فسطوا لديه الامر والرأي واتمسوا
المداركة بما يذهب الانار التي نشأت عن
اللاتحة المذكورة فاستقر الرأي على إشعار الباب
العالي به مع الملاحظة بأنه لا حاجة لقول
مضمونه فسكنت الخواطر بذلك وإطأنت النفوس

(جواب الباب العالي)

(على لاتحة الدولتين)

وقد اعترض الباب العالي على هذه اللاتحة
بلاشع بعثت بها وزارة الخارجية العثمانية الى
الدولتين على يد سفير الدولة العلية لديهما وهذه
صورتهما .

باحضرة السنبر

تعلون ان قصلي انكثره وفرنسا الجنراين
قدما للجناب الخديوي اللاتحة المتفق عليها بين
الدولتين بناء على الافادات الواردة لها من
جانب دولتيها وقد اثبت لنا هذا العمل بالنظر
الى الفرمان الذي اصدره الباب العالي متعلقا
بولاية مصر وبالنظر الى اجراءات الوفد العثماني
الموكي الذي أرسل الى مصر من عهد قريب
ان التاكيدات التي كررت حكومة الباب العالي
اصدارها لم ينظر اليها بالعين التي تستحق ان
ينظر اليها بها ومن اجل هذا لا تتألك من
اخفاء سوء الاثر الذي حصل لنا من جراء هذا
العمل ونرى بعد ذلك من واجب الضرورة
ان نصرح للحكومة التي تنوبون عنا لديها ببعض

وناه على ذلك لا يرى شيئا مما يقضي
باستصواب ما اجرته الدولتان من تقديم تلك
اللاتحة لسمو توفيق باشا وفضلا عن ذلك فان
مصر جزء ملازم من مالكة الحضرة السلطانية
والسلطة المعطاة للخديوي لحفظ الراحة العمومية عند
الروم والمحافظة على سعادة حال البلاد ولادارة
القطر على محور حسن وتأيد هذه السلطة في من
حقوق الباب العالي وحده ومن اختصاصاته
دون سواه

فكان من اللازم طعنا عندما انفض وجوب
اجراء مثل هذه الاجراءات ان يؤخذ بادي
بدم رأي الدولة المتبوعة وبواسطتها وحدها
ترسل التصريحات (المذكورة في اللاتحة)
وبواسطتها ايضا دون سواها ينظر الحصول
على التاكيدات المأمولة

وما تقدم يعلم انه يحق لنا ان نرى مخابرة
الدولتين مع الخديوي غير حق ولا عادلة وقد
صار الباب العالي مضطرا ان يجاول الوقوف
على الاسباب التي اجأت حكومة فرنسا للاشتراك
مع حكومة بريطانيا في مسألة منجفة بمنقوق

(صورة ترجمة محرر من اللورد غرنفيل)
 (ناظر خارجه انكلتة الى السر)
 (ادمارد مالت قنصلها بالبحرال)
 (ووكيها السياسي بالقطر)
 (المصري شارنخ ١١ نوفمبر)
 (سنة ٨١ هـ)
 (مقاسد الانكليز)
 (بالنظر الى)
 (مصر)

افادني رسائلكم الصادرة من بعد عودكم
 الى مصر ان قسماً كبيراً من اهل ذلك القطر
 يرون السياسة الانكليزية فيه من غير وجه
 الحقيقة فوددت ان اعدد هذه الاوهام دفعاً لما
 يمكن ان ينشأ عنها من الاخطار ببيان واضح
 لارائنا ومقاصدنا

ان سياسة حكومة الانكليز بالنظر الى مصر
 لا قدمت فيها غير نواح تلك الدبار وتمتعها بنام
 الحرية التي حصلت لها بمقتضى الترميمات
 السلطانية المتوالية الى عهد البرلمان الصادر
 عام ١٨٧٩

ومن رأينا ان محاج مصر او محاج غيرها
 من سائر الاقطار يتوقف على حسن حال
 السكان وبماء ثروتهم ولذلك انهننا كل فرصة
 للسعي لدى حكومة الكتاب الحديوي في ان
 نأخذ بالوسائل المودبة الى رفع الامة المصرية
 من مهواة الذل والحيف الى مقام الامن
 وحسن الحال

فنشر المعارف والثناء الصرائب الفادحة
 ونقرب المال الاميري على اصول منتظمة عادلة
 ونقليل التسخير في العمليات كل هذه الوسائل

سلطته على مصر
 وقد ارسلت هذه الملاحظات ايضا الى
 سفارة الباب العالي بلويدة
 والان اموض سعادتك يا حضرة السعير
 ان تخبروا في هذا المعنى حضرة وزير الخارجية
 وتشرحوا له الشرح الذي نرويه موافقاً في هذا
 الشأن وذلك لكي نطهرها لخدمته شفع اسطراونا
 الى الحصول على هذا التمرين السامي الكافي
 لان يخرج الحكومة السلطانية من اسلك المنام
 الذي وجدت فيه الان امر ما حاث بمصر
 واقبلوا الخ

(التوقيع) عاصم باشا

—————

فصل

مدونات شتى

قبل ان سنوفي الكلام على ما كان من
 لائحة من مجلس النواب وما تبع الخلاف من
 سقوط وزارة شريف باشا وسود رئاسة الطنار الى
 محمود سامي نصير هذا الفصل اهم المحررات والاعمال
 المتفرقة ويشدورها ما لا غنى للمشتملات هذا
 الفصل العام عن الامتراج بها فتمها

العربي ان رياض باشا كان له عضد مخصوص من انكلترة وإن الجناب الخديوي كان مستقياً اياه في الوزارة كراهة ان يسوء حكومة جلالة الملكة فلا بد ان تعلم علم اليقين ان انكلترة لا تنس في مصر وزارة من حزبها بل من رأيها ان الوزارة القائمة على مستند دولة اجنبية او على سطوة تحبسه لوكيل احدى الدول لا تترتب عليها فائدة لا للبلاد التي تنولي امورها ولا للذين يرون انها نافعة حفظاً لمصلحتهم ولا تصلح الا لابعاد الامة عن الطاعة الواجبة عليها للإمبر ولايجاد المبارة في الدسائس المضرة بمصلحة البلاد

ويسري ان ارى كيفية علمكم وقيامكم بما كان واجباً عليكم من هذه الحثية فقد بذلت لرياض باشا المساعدة الخالصة الواجب بذلها لوزارة قد اخنارها الجناب الخديوي ولويتجوزتم هذا الحد لكان ذلك منكم خروجاً عن التعليمات الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة على ان مضمون تفاربركم وكيفية سير المحادثات قد اثبتا انكم لم تخرجوا البتة عن ذلك الحد

ولا أكاد ارى من حاجة لبيان رغبتنا في فناء مصر متمعة بما لها من الاستقلال الاداري المؤيد بالفرمانات السلطانية لانه لو كان من قصد الحكومة الانكليزية اضعاف ذلك الاستقلال او تفويض الادارة الناشئة عنه لكان ذلك مخالفاً على خط مستقيم لتقليدها وتاريخها الاهلي ولو دعت الحاجة لما عر علينا ان ثبت بادلة من حوادث قريبة العهد ان حكومتنا لا ينبغي ان تكون عرضة للارتباب المنه عنه في رسائلكم

قد حازت لدينا قبولاً وصادفت منا اهتماماً وثبت بموافقة المراقبين الانكليزي والفرنساوي وقد بقي من وحيه الاصلاح ما يراه اوجب من كل ما تقدم بيانه ألا وهو اصلاح الادارة والقضاء للوطنيين على ان التعليمات الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة نفذ بكم عند حد الاجتهاد في بيان لزوم هذا الاصلاح لحكومة الجناب الخديوي فقد علمنا ان وزارة جنابه الكريم هي القادرة من دون سواها على التوفيق بين التعليمات الاوروبية والشريعة الاسلامية بحيث تحصل الثقة بها ونتم آمال اساء الوطن المصري

ومن اجل هذا كما على الدوام محالين للرأي المؤذن بتعميم المحاكم المختلطة ومد حدودها الى النظر في دعاوي الوطنيين وكذلك نعارض اشد المعارضة في كل ما يبرأ بأكراه الامة المصرية على قبول احكام مناقضة للشريع الذي ورثه عن اباها

ولكننا مع ذلك لا نستطيع الاغضاء عن عدم الانتظام في ادارة القضاء بمصر لما انة مناح باب النجاح لجميع الامم خصوصاً ونحن على يقين من انه اذا لم يحصل هذا الانتظام فلا يمكن لاية وزارة كانت ان تنال تمام الثقة وتتأيد بصفة كونها الحامية الحقيقية للبلاد ولذلك حصل لنا السرور الذي لا مزيد عليه حين علمنا ان دولة شريف باشا تقدم الى ناظر الحقايق في الاتهام بتنظيم المحاكم الوطنية حالما انتهت الوزارة اليه ونحن نتظر تمام هذا المشروع العظيم بغاية الرغبة والاهتمام

وقد افدغونا ان من خطرات الرأي

فيكون للجباب الخديوي ووزرائه ان يوقنوا
بان حكومة جلالة الملكة لا يحظر سالها العدول
عن هذا المسالك الذي يهيمه بنسبها لنفسها
الافضاء غرنيل
(محاورة)

وجرت بين احد رجال مصر واحد رجال
الانكليز المحاورة المهمة الانية
الانكليزي . ان انكليته لم تفلط الا غلطة
واحدة وهي عقدتها معاهدة مع الدولة العثمانية
على الاقدام والدموع . اما كانت راجية هذه
المعاهدة ان تقوم الدولة العلية باصلاح احوال
رعابها والعدل فيهم ولما خاب هذا الرجاء
تبعته انكليته الى نفس هذه المعاهدة وابداء العهد
مع حكومة مالد كمبر

المصري . لم يكن الباعث لانكليته على
عقد المعاهدة مع الدولة العثمانية رجاء اصلاح
رعيتها كما ذكرت اد لا بدسور ان دولة ما
تريق دماء رجالها وتفي ارجائها لاصلاح رعية
دولة اخرى . ولكن الباعث المحقق هو المحافظة
على الهدد . من المعلوم ان دولة الروسية
طلما تسعت الى الاستيلاء على هذه البلاد ومعلوم
ان السارق الاقرب اليها هو خط الدرات من
بلاد الدولة العثمانية فلو ان دولة الروسية
تمكنت من انتعاف الدولة العثمانية في المدة
السالفة لمجملت لها مراكز حربية في البحر
الابفس والاسود بحيث تقدر ان ذلك على
معاكسة الدولة الانكليزية ومقاومتها في البحر
الادنس وبذلك تنكس من الوصول الى الهدد
من خط الدرات الذي هو انزب ناسعاف من
خط التركان فلو لم تنوئل انكليته الى خط

ومن جهة ثانية نرى ان الصلة التي تضم
مصر الى الباب العالي هي الحاجز المانع لقتل
مداخله اجنبية فيها فاذا انقطعت هذه الصلة
فربما صارت مصر في زمن بعيد او قريب
عرضة لاختار المطامع والمنافسات ولذلك فمن
قصدنا حفظ هذه الصلة على ما هي عليه الان
ولا يخرج سا عن هذا المسلك الذي
اوضحناه الا وقوع النوص ابي عدم الحكومة
في مصر ولكنها تعتمد على الجباب الخديوي ودولة
شريف باشا وذكاء الامة المصرية في اجتناب
هذه المنازلة اما هم فليكونوا على يقين من ان
ما دامت مصر مستقرة على السعي في طريق
النجاح في سلام واعتدال فحكومة جلالة الملكة
تكون شديدة الرغبة في مساعدتها على ادراك
غايتها السعيدة

وقد رخصنا لكم في اعطاء صورة هذا
الربهم الى ناظر الخارجية المصرية مع الامراء
اليه باث كنب لازالة جميع التبعات التي يمكن
ان تقع في مقاصد الحكومة الانكليزية ولدسور
كل وجه ما يوجب الاعتقاد بان الخديوية
الفرنساوية تستمر على حالة الميل الى هذه المفاصد
فقد تيسر لها من الحكومتين بواسطة اتحادهما
العمل واتفاقهما في الرأي من غير استعساك بحب
الذات ان تصدر منها المساعدة الحسية على
اصلاح الامور المالية والسياسية في مصر وما
دامت منفعة هذه البلاد غايتها المنفوعة بالذات
فلا يمكن ان تعرض صعوبة ما في الاستقرار
على نتيجة هذا النجاح ولكن اذا حاولت احدى
هاتين الحكومتين تعظيم سلطتها في النظر المصري
فذلك وحده كاف لفض هذا الاتفاق النافع

بمضامع البلاد

المصري ان مصر لما كانت اقرب طريق الى هذه الاملاك كانت مطعماً لظفر انكلترة صاحبة الاملاك فهي تحب ان يدفع ذلك انكلترة الى الاستيلاء على البلاد متذرعة اليو بالمخالفة

الانكليزي ان انكلترة تعلم ان الرأي الغالب في الهند للمسلمين وانهم متى ثاروا على الدولة تبهم من سواهم من الهنود فهي لذلك تعمل كل الوسائط لارضائهم عنها وتألّف قلوبهم اليها بما يصل اليو امكانها من التودد الى جميع المسلمين فلا ترضى ان تتعدى على بلاد اسلامية كمصر خشية ان يكون ذلك ماعقاً على خروج الهند عليها

المصري هكذا ينبغي لانكلترة ان تعلم وان تفعل وتعلم ايضاً انها ليست كفرنسا في القوة العسكرية البرية وان تونس ليست كمصر لا في الغنى والثروة ولا في القوة العسكرية ولا في تنبه الافكار فان اهل مصر قد تفتحت بصائرهم الان وعرفوا حقوقهم وذاقوا حلاوة الاستقلال بما منحهم به الخلافة العظمى من الامتيازات فهم يدافعون عنها بما في وسعهم من القوة ويسعون في طلبها بما يتيسر من الوسائل وقد علمت انكلترة ما نال فرنسا من الارتباكات التي اراقت دماء ابنائها وتلفت اموالاً وافقر المقدار على غير طائل فاذا انضمت قوة مصر التي هي اضعاف قوة تونس وتنبه افكار اهلها الذي هو اشد اركان القوة الى ضعف انكلترة عن فرنسا في القوة العسكرية تيسر لنا ان نحكم حكماً قطعياً بان انكلترة لن تدفعها الى الاستيلاء على مصر اطاعها وحب

الهند يحفظ بلاد الدولة العثمانية التي هي سد منيع في وجه الروسية لكنا رأينا بلاد الهند في يد الروسية من عشرين سنة مضت وبهذا كانت انكلترة مضطرة الى عقد هذه المعاهدة خصوصاً قبل فتح قتال السويس وقد استعادت انكلترة من هذه المعاهدة موائد حمة خدمتها بها الدولة العثمانية ثم لما رأت انكلترة انها عاجزة في هذه الايام عن مساعدة الدولة العثمانية لحفظ بلادها من غارات ذوات الاطباع من الدول وان ايس من سبيل سهل الى حط بلادها الا المحافظة على القتال وهي متبكرة من ذلك بما لها من القوة البحرية مالت الى عقد معاهدة مع حكومة مصر وقاية لهذا الطريق لا حياً في العدل بين رعية دولة اخرى

الانكليزي نعم الحقيقة كما ذكرت ولتعلم ان دول اوربا قد طمحت نفوسها الى الاستيلاء على ما يملكها من ممالك الشرق التي منها مصر فهل لما ان تعقد معاهدة مع دولتنا لتساعدنا في وقت الحاجة على دفع من يريد بها بسوء المصري نعم اذا علمت مصر علم اليقين ان ذلك لا يكون وسيلة لتطاول المعاهد وطموحه لوضع يد على البلاد

الانكليزي ليكن في علم المسلمين عموماً ان انكلترة لا تسعى في الاستيلاء على بلاد غير ما هو تحت حكمها الان فان املاكها صارت متسعة جداً بحيث لا يسوغ لها اتساعها ان تريد عليها شيئاً فهي الان تقف موقف المحافظ المدافع عن هذه الاملاك بل يوجد بلادنا حارب يميل الى ترك هذه الاملاك لاهلها متى وجدت بها حكومة اهلية فيها الكفاية للقيام

ولا يحرص ولتذكر ان انكلترة هي ذات الدرجة الاولى التجارية في الشرق فاذا حاولت الاستيلاء على مصر كانت اعظم الدول خسرانا من حيث التجارة والسياسة معا فاذن ينبغي لها ان لا تصفي الى ما يلقيه البهاذوؤ الاطاع من ابناء بلادها وان تسلك مع مصر سبيل المساكمة حفظا لمصالحها من الضياع واللف ولا يحسن بانكلترة ان تقابل احساننا اليها بالاساءة بعد ما علمت من حفظ مصالحها لدينا

الانكليزي لتعلم ان انكلترة هكذا تعلم وهكذا تريد وهي وان كانت اشد الناس حبا لداعيا الامر الذي يدفع المصنف يو الى اتخاذ كل وسيلة للحصول على النفع الخصوصي ولكنها ندري ان ليس من المناسب لمصالحها ان تستولي على بلاد مصر بل غاية ما ينبغي ان هو عقد معاهدة معها فلنكرر سؤالنا الاول وهو هل تود مصر عقد هذه المعاهدة

المصري نعم بعد ان تثبت عاقبتها كما ذكرت لك أولا

الانكليزي تعلمون ان مصر تابعة للدولة العثمانية وما دامت كذلك فلا يمكن عقد معاهدة كهذه فهل تود مصر ان تنفصل عن الدولة حتى يتسنى لها ذلك

المصري لا فاننا نعلم ما للارتباط الكائن بيننا وبين الدولة العثمانية من الاهمية الكبرى والفائدة العظمى لبلادنا خصوصا في هذه الايام التي يجب فيها ائتلاف المسلمين واتحاد كلهم لدفع من يقصدهم بسوء فقد ذكرت لي ان الدول الاجر باوية تسعى في اقتسام ممالك الشرق فكيف بعد ذلك نقول هل لها ان تنفصل نحن لا نرضى

اهلها لاكتساب المال حيث تعلم ويعلمون ان مصر جنة التربة خصبة المنيب فقد عرضت نفسها لاختطار عفاة واهوال جسيمة لا مناص للخلاص منها الا ترك البلاد لاهلها وليست هذه الاخطار والاهوال منحصرة في مصر فقط بل تنعدها الى الهند الذي قد ذكرت ان انكلترة تسعى في ارضاء اهلها طلبا لتسكين خواطرهم بل يسوغ لنا ان نقول ان ايرلندا التي تسعى الان وراء التخلص من جور البريطانيين لا بد ان تنهز ارتباك انكلترة في مصر فرصة للتخلص من حكم الدولة الانكليزية على امل لو فرضنا ان انكلترة استولت على البلاد بعد تحمل تلك الاخطار والاهوال فهي لا تستفيد منها زيادة عما تستفيد الان من الموائد فتيارها جارية على ما تروم وطريقها الى الهند محفوظة مأمونة فينبغي لانكلترة ان لا تغتدي نفرا فيها فعلت بتونس فلو علمت انكلترة ما فعل تصرف فرنسا في تونس بقلوب المسلمين من نقض الوثوق بها والنفور منها لفعلت التواد اليهم على معاكستهم ولتعلم ايضا ان مصر هي المركز التجاري ذو الاهمية العظمى حسب اقتضاه طبيعة موقعها من الوصلة بين الشرق والغرب ومعلوم ان اهم شيء لدى اوربا هو التجارة التي يتوقف على رواجها هناك عيشها ونعيمها وان اوربا بحاجة اشد الاحتياج في رواج تجارتها الى الشرق كما هو معلوم لدى الخاص والعام ورواجها في الشرق متوقف على حسن المواصلة بين اوربا ومصر التي هي المركز التجاري فاذا اساءت المواصلة بما يحصل في مصر من الارتباك مع اية دولة تعطلت تجارة اوربا بتمامها وحصل لها من الخسران ما لا يحصى

عقد سائناً ولم يعد عليهم فائدة أصلاً وهل
 برون أن ما يؤمنون فيه يحصل بالنفع وهل
 يطلق لآراء أعضائه سراحها بحيث تجول في
 ميادين المصالح بدون حجر عليها وهل لم أن
 ينظروا في كل المصالح داخلية كانت أو خارجية
 المصري أن الغاية من تشكيل مجلس النواب
 الماضي كانت محصورة في الخديو السابق فلم
 يكن للامة غاية تبتغيها من حيث كانت في
 ذلك الحين معصاة البصائر ساكنة الفكر فكانت
 غير متبذية الى منافها ولا عالمة بفوائد هذا
 المجلس اما الان وقد فتحت بصائرنا وتحررت
 افكارها فقد اهتدت الى ما فيه صلاحها وبو
 نجاحها وعلمت ما لهذا المجلس من الفوائد الجمة
 ولذا كان انتحاب النواب الان موكولا لرأي
 الامة كما اوعزت الحكومة الى ما مورعها بان
 لا يتدخلوا في الانتخاب فاذن لا غرو اذا
 علمت امانها به بعد علمها بانه منبع الخيرات
 ومعدن الركات اما هذه الفوائد فموقوف على
 حسن سيره وبهاة اعضاءه ورشادهم وعدم
 التحجر عليهم وهذا امر قد قوي فيه ظننا فان
 اعضاءه سيسلكون سبيل الاعتدال والاستقامة
 حيث ان جهم من النباه الاذكياء اما التحجر
 عليهم ففحن على يقين من عدم حصوله فان
 خديونا الاعظم ايد الله ميل الى حب الخير
 ومودة الاصلاح ونظاره خصوصاً رئيسهم من
 الحزب الذي يرى ان لا سبيل الى للاصلاح
 الا اطلاق الحرية فاملنا وطيد بانهم سيكونون
 احراراً غير متبذيين اما قولك هل لم ان
 ينظروا في كل المصالح فيجوابه نعم ان لم يس
 نظرم شيئاً ما وقع عليه الاتفاق بين الحكومة

محل هذا الرباط بل مريد احكاماً وتوثيقاً بشرط
 ان لا يس شيئاً من امتياراتها وبود ان لو سعت
 جميع الممالك الاسلامية للنحالف والتعاهد مثل
 ما يسعى الان دول اوربا هذا السعي

الانكليزي هل يود المسلمون ان يكون لهم
 خليفة عربي من اهل البيت النبوي
 المصري لا فاننا لو فرضنا انه يوجد فيهم
 من يقوم باعلاء هذا الامر المخطير فهم لا يبرصون
 بالخروج على السلطان خصوصاً في هذا الوقت
 الذي يعلمون شدة احتياجهم فيه الى الاتحاد
 والائتلاف

الانكليزي لقد طار ببلادنا صيت احمد
 بك عرابي وملئت جرائد اوربا بذلك فهل
 يستحق هذا الرجل هذا العدد من الصيت
 وهل فيه من الذكاء والظفنة ما يؤهله لان
 يكون رجلاً عظيماً وهل اذا قلد ادارة سياسية
 ينهض بها

المصري نعم ان هذا الرجل يستحق ما
 ذكرت من بعد الصيت وفيه من الذكاء والنباهة
 ما يجعله مستعداً لان يكون من مشاهير القواد
 اما الادارات السياسية فانه وان لم يتقلدها الا
 ان له فيها باعاً غير قصير وفيه الاستعداد لان
 يصير سياسياً كبيراً ولكن لا يميل الى الوظائف
 السياسية لعلنه ان بالبلاد كثيراً ممن فيهم الكفاءة
 للقيام بها والافتقار على النهوض بها جاباتها

الانكليزي قد سمى المصريون في تشكيل
 مجلس النواب سعي آملي نتيجة ما يسعى اليه
 فهل لم امل ان يعود عليهم من الفوائد ما
 ينتظر من مثله وكيف يعلقون به آمالهم بعد ما

هذه الرسالة موجدتها شاهدة بفضل واضعها ناطقة
براعته في موضوعها فاذا رأى المجلس ان منتهى
ذلك القص وهذا الاعتلال سؤ الإدارة واختلالها
فهل من العدل ان يحظر عليه النظر في امرها
لا اظن ان الدول المتفقة تعارض في ذلك
فان فعلت فقد عرضت نفسها للوم اللانثى
وتبديد المنددين

الانكليزي ان دولتنا لا ترعى ان يقال
عنها بانها تعارض فيما فيه صلاح امة ما خصوصاً
مصر وان وجد من الانكليز المستخدمين بالادارات
المصرية من يهمل او يخون فذلك على غير
علم من دولتنا ومتى علمت خلا او اعتلالاً
بادارة ما ساعدت المجلس على ازالته

المصري نرجو ان يصير القول فعلاً
(الخدمة والموظنون)

وامم مجلس النظار بامر ذوي المناصب
والمأوريات والمخدم الملكية لرفع رئيسه شريف
باشا الى الخديو التقرر الاتي
مولاي

اعرض لسدتك العلية انه قد تشكل بمقتضى
امركم العالي الصادر بتاريخ ٢٠ افريل سنة ١٨٨١
قومسون كلف بتقصير القوانين المتعلقة بسوية
حالة ضباط المجاهدية البرية والبحرية وترقيم قنظها
وعرضها لمقامكم السامي فحنت بالقول لديكم
وفارت بالتصديق عليها من فحانتكم

هذا وحالة المستخدمين الملكية لتسقي ايضاً
الثقات الحكومة اليها فانه ينبغي ان توضع قوانين
بعد مطالعة احكامها وامعان النظر فيها بغاية
الدقة ومزيد الاعتناء لتبين فيها الشروط التي
يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من اي رتبة

والدول الاجتية ولكي اقول ان وقوف
نظرم عدد هذا الحد لا يمنع من الطر في
الادارات التي لها تعلق بالاتفاقات التي بين
الحكومة والدول ويكون نظرم فيها من حيث
ادارتها اي انهم ينظرون في الادارة هل هي
سائرة في الطريق المستقيم فان وجدوا فيها
اختلالاً طفولاً من الحكومة مخافة الدول في
ازالته ولنضرب مثلاً بادارة قومسيون الاراضي
المربة وادارة التاربع فانت الاول قد قصر
ابرادها في العام الماضي عن المطلوب منها مائة
الف جنيه ويقال ان نقص الابراد في هذا
العام ضعف نقص العام الماضي والثانية قد حدد
لتميز عملها خمس عشرة سنة وقد اخذت في
العمل من مدة تزيد عن الستين وهي الى الان
لم تفعل شيئاً يذكر فاذا استمرت على هذا العمل
البطي فلا يمكنها ان تمام ما نيظ بها في اقل من
ثمانين سنة وقد وضع اختلال هذه الادارة الخاصة
والعامة حتى للثلاثين فكثيراً ما يهزؤون باعمالها
ويتمدحون بآثر المزحوم المعلم غالي الشهير
بطول الباع في هذه الاعمال ويقولون ان
هؤلاء المستخدمين في هذه الادارة لم يكن قصدهم
من الاستخدام بها سوى ما يأخذونه من الماهيات
النافرة المقدار حيث يرونهم مهملين شأنها
غاية الاهمال ذلك فضلاً عما يكلفون به اهل
البلاد التي يتزلون بها حيث يطلبون منهم ما
يعلمون وجوده عندهم من نحو الثمن والبيض
والدجاج والارز وغير ذلك ولقد وضع بعض
البارعين في هذا الفن المسمى احمد افندي عوام
رسالة بين فيها وجوه الاختلال والاعتلال بهذه
الادارة فعوقب على ذلك بالرفق وقد رأيت

الاجراء على موجه بنمايو في الحال فلذلك يتعين على القومسيون ان يبين الوسائل الوقتية التي ياسب اتخاذها للوصول الى تنفيذ بنمايو في اقرب وقت ممكن بدون الاصرار باي حق مكتسب واما ما يتعلق بالحوجات واعضاء المجالس فينبغي ان لا يكون داخلاً في اعمال هذا القومسيون فان الامر العالي الصادر في ٢٨ مارس الماضي قد كلف مجلس المعارف الاعلى بالنظر والبحث فيما يخص هؤلاء الحوجات من المسائل السابقة الذكر وان الامر العالي المتعلق بترتيب المجالس الذي سأتشرف بعرضه عما قريب لجناكم السامي مبين فيه ما يتعلق بحالة الاعضاء المشار اليهم فاذا تحسن لديكم ما عرضه على اعنائكم السنية مجلس نفاذكم بكرم بالتصديق على مشروع الامر العالي المرفوق بهذا اقدم

صورة امري عال

نحن خديو مصر

سأء على ما رفعة لنا رئيس مجلس نظارنا وموافقة رأي المجلس المشار اليه تأمر بما هوأت المادة الاولى . قد تشكل قومسيون مكلف بتضمير القوانين المتعلقة بشروط قبول موظي المصالح الملكية ومستخدمها وترقيهم ورفعهم واما ما يتعلق بالحوجات واعضاء المجالس فلا يكون داخلاً في اعمال هذا القومسيون

المادة الثانية . يتركب القومسيون المذكور من سعادة زكي باشا ناظر المعارف والاوقاف بصمة رئيس ومن الاعضاء الاتي ذكرهم وهم سلطان باشا وسليمان باشا اباظه والموسى بوترون وبلوم باشا وطرس بك على وسلامه

كانوا بالمصالح الملكية وترقيهم ورفعهم ليكونوا آمنين مما عساه ان يحصل في اي وقت من الاجراءات الاستبدادية التي يترب عليها منع تقدمهم وتعويق ترقيهم فانها تلغي الحقوق المكتسبة بيزيد الشرف ونظام الفخار وان الحكومة بواسطة تأييدها حالتهم بحيث لها ان تعتمد تمام الاعتماد على ما بأنون به من المساعدة والمعونة في امر ترتيب المصالح وتنظيمها الموجهة عنان اجتماعها نحوه الان

فلذلك الاجوه قد ترى مجلس نظار دواوين حكومتكم السنية لروم احالة تحضير القوانين السابقة الذكر على عهد قومسيون يتعين لهذا الشأن والمواد الاصلية التي تكون موضوعاً لاشغالهم في ان يعين طريقة قبول المستخدمين في الوظائف المتنوعة بالمصالح الملكية وان يقسم عند الاقتضاء الوظائف الكبيرة والصغيرة الى درجتين كل منها على حدتها وان يرتب الوظائف المذكورة على حسب درجة الشعبة من نفرين ماهية كل وظيفة منها وان يضع قواعد تجوز اعطاء المستخدمين الذين ليس فيهم لياقة لتقليدهم وظائف اعلى من وظائفهم زيادات تدريجية بالنسبة لاقدميتهم في الخدمة وان يبين الشروط التي بها يسوغ او يجب ترقي المستخدمين المذكورين وكذلك الوقائع التي تستوجب رفعة المستخدم او ترتيب جزاءات اخرى تأديبية عليه ويجب على القومسيون المذكور ضرورة ان يراعي عند وضع القوانين الهولة عليه حالة مالسة القطر والمحدود التي اقتضت الحالة المذكورة وضعها لمصرفات الحكومة الفتضي درجها في ميزانيتها ولا شك ان قانوناً من هذا القبيل لا يمكن

ففي ١٧ بومر سنة ١٨٨١ الموافق ٢٥ ذي
الحجة سنة ١٢٩٨ هـ صدر الامر الخديوي بملأه
ترتيب هذه المحاكم وهي

مخبر خديو مصر

بناء على ما عرض نظرنا من ناظر المحفانية
وعلى موافقة رأي مجلس النظر بأمر بما هو آت

احكام ابتدائية

المادة الاولى . تصدر القوانين من الحضرة
الخديوية بموافقة رأي مجلس النظر والامام
المختصة بشؤون الادارة العمومية تصدر ايضاً من
الحضرة الخديوية بموافقة رأي مجلس النظر
وعلى موافقة كاتقواين ويحصل اعلان
القوانين والامام بواسطة نشرها بالجرائد الرسمية
وتكون اجراء العمل بقضائها في القطار المصري
بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان ولما
في السودان وابقى لمخلفات الخسومة المصرية
فيكون العمل بها بعد مضي تسعين يوماً ويجوز
متقدم هذه المواعيد بمقتضى نص صريح بالقوانين
او الاوامر المذكورة

المادة الثانية . لا يقبل من احد اعتذاره
بعدم العلم بما تضمنته القوانين او الاوامر من يوم
وجوب العمل بمقتضاها

المادة الثالثة . لا تسري احكام القوانين
والاوامر الا على الحوادث التي تقع من تاريخ
العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع
السابقة عليها ما لم يكن منبهاً عن ذلك بنص
صريح فيها

المادة الرابعة . لا يبطل نص من القوانين

بأنه ويتكران بك والموسوفس جبال واحد
بك نشأت وبغوب بك ازين وعربان بك
المادة الثالثة . على نظار دواوين حكومتنا
تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به
صدر بسراري الجزية في ٢٠ أكتوبر سنة ٨١

الموافق ٢٧ ذي القعدة سنة ٩٨
وارتاحت الخواص الى هذا التنظيم والمانت به
النفس والهمم الالسة بذكر فوائد القانون
فقال الله ما دام وافيًا وكافلاً لمن يعين للرؤساء
حدودهم ويبين للعمال حقوقهم ويكف يد
الظالم عن جميع الداخلين في خدمة الحكومة
كباراً وصغاراً فلا خوف بحول الله من اخلال
الاشغال وفساد الاعمال وانصراف النفوس الى
الشهوات واتباع اغراض فان القانون بمنزلة
اصبع ينفذ عيون الرقماء ويد قوية تكبر اهل
العسف على عدم الخروج من الدائرة التي خطت
لم يمنع نسب الامير ومحسوب الخواص من ذلك
من الدخول في سلك الخدمة ما لم تكن فيه
الباقية المطلوبة والصفة المرغوبة
(المحاكم الاهلية)

وتوجهت رعاية الوزارة الشريفة الى
تنظيم المحاكم الاهلية فانصرفت الانظار الى
مشروع تسليمها علماً بما له من القلة القليلة
مستقامة سائر الامور وانما هو الوجوب الاصلي
لنفة الامة بالحكومة

وكان قد اشار اللورد غرنفيل الى ان
الوزارة المصرية قادرة دون سواها على التوفيق
بين السلام القانوني والشريعة الاسلامية بحيث
لا تتركه المصريون على قبول احكام منافية للشرع
الذي ورثوه

الفرع الاول

(في ترتيب وتشكيل)
(تلك المحاكم)

المادة العاشرة . تترتب محكمة ابتدائية في كل من مصر واسكندرية وفي كل مديرية من الوجه القبلي والشرقي وفي جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية التي تقع فيها بعد بامر من الحكومة الخديوية وبحال على هذه المحاكم بمقتضى امر من الحكومة الخديوية النظر في الدعاوى الواقعة في المحافظات التي لا توجد فيها محكمة ابتدائية

المادة الحادية عشرة . تتشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالاقل يكون احدهم رئيساً وآخر وكلاً وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

المادة الثانية عشرة . يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية لا يزيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على اربعة وهؤلاء النواب يقومون مقام القضاة الاصليين عند غيابهم او حدوث عذر لم ينعمهم من المحضور

المادة الثالثة عشرة . يترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة او اكثر لروية المواد الجزائية ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض او نائب يتعين بعرفة المحكمة الابتدائية ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة ان تسرّج القاضي المذكور وتستعوضه بغيره من رفقائه .

المادة الرابعة عشرة . تترتب بمحكتان للاستئناف احداها بمصر والاخرى بسيوط اما

او الاوامر الا بص قانون اوامر جديد يتقرر به بطلان الاول

المادة الخامسة . تصدر الاحكام باسم المحضر الخديوية بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة وبالقوانين

المادة السادسة . كافة الاحكام تكون مسندة لنص من القانون وعلى المحاكم ان تنبع في احكامها وسائر اجراءاتها القوانين المصرية التي ستصدر وكذلك الاوامر واللوائح الادارية الجارية العمل بموجبها الان متى كانت احكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والاوامر واللوائح الادارية التي تصدر فيما بعد بحسب القواعد المقررة وكل اتفاق خصوصي مخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومي والاداب باطل لا يعمل به

المادة السابعة . ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل وموجب العوائد التجارية في مواد التجارة

المادة الثامنة . تبعاً للحكومة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم متساوون في احكام القوانين لا فرق بين رفيعهم ووضيعهم

المادة التاسعة . المحاكم تابعة في ادراجها لنظارة المحفانية دون غيرها

الفصل الاول

(في المحاكم النظامية الابتدائية)

(ومحاكم الامور الجزائية)

(ومحاكم الاستئناف)

(ومحكمة التمييز)

الفرع الثاني

(في اختصاص المحاكم في العموم)

المادة الثانية والعشرون . تختص المحاكم الأهلية بالمحاكم في كل الدعاوى الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الأهالي بعضهم مع بعض وتختص في مواد التأديب بالمحاكم في المخالفات والمخنخ والجبايات الواقعة من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات والمخنخ والجبايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها أما القضايا التي تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهالي فإنها تنظر وبمحكم فيها بمجلس إداري يترتب فيها بمرسئ بامر خديوي

ولا يجوز إقامة دعوى من أحد من أفراد الأهالي على مأور من مأوري الحكومة بسبب أمور وقعت منه في أثناء إجرائه وتلبيته بل من يدعي بحصول سرر له من إجرآت أحد المأمورين مدعواه نقام على الحكومة أو على جهة الإدارة التابع لها ذلك المأمور لا على المأمور نفسه

المادة الثالثة والعشرون . من وظائف محاكم الأمور الجزئية الحكم في المواد المينة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولها الحكم أيضاً في المخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات ومن وظائفها مصالحة الخصام بالكيفية المينة بقانون المرافعات

وتستأنف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم في الأحوال المقررة بالقانون أمام المحاكم الابتدائية ويكون حكم المحاكم الابتدائية المذكورة

ما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيقرر فيما بعد بامر من المحضرة الخديوية المادة الخامسة عشرة . يتشكل كل من محكمي الاستئناف من ثمانية قضاة لا أقل يكون أحدهم رئيساً وآخر وكيلًا وتصدر الأحكام من خمسة قضاة

المادة السادسة عشرة . لترتب محكمة تمييز يكون مقرها بمصر

المادة السابعة عشرة . لترتب محكمة التمييز من عشرة قضاة لا أقل يكون من ضمنهم الرئيس والوكيل وتصدر الأحكام من سبعة قضاة

المادة الثامنة عشرة . يجوز ترشيح محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت المصلحة لذلك

وجوز محكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تشكل بها دائرتين أو أكثر

المادة التاسعة عشرة . تشكل كل من المحاكم وزيادة عددها وتعين دائرة اختصاص كل منها وتجدد دوائر بها يكون بامر من المحضرة الخديوية يصدر بموافقة رأي مجلس النظار

المادة العشرون . يعين لمحكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية العدد الكافي من الكتبة الأولى والكتبة التولمي والمخضرين ومعلمون البين جميعاً ويكلف المخضرون بخدمة الجلسات وإعلان الأوراق وتنفيذ الأحكام

المادة الحادية والعشرون . يترتب بالمحاكم المحلية قلم نياية عمومية يتولى رئاسة نائب عمومي

في ذلك نهائياً

المادة الرابعة والعشرون . تختص المحاكم الابتدائية بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوي المختصة بمحاكم المواد الجزئية وتختص أيضاً بالحكم بصفة ثاني درجة في الاحكام الصادرة من محاكم الامور الجزئية وذلك في الاحوال المبينة بالمادة السابقة

المادة الخامسة والعشرون . وتختص هذه المحاكم في المواد التأديبية بالحكم بصفة اول درجة في المجمع وبصفة ثاني درجة في مواد المحالقات المادة السادسة والعشرون . تتحكم بمحاكم الاستئناف في المواد المدنية والتجارية في الاحوال المقررة بالقانون وتحكم بصفة اول درجة في الجنايات وبصفة ثاني درجة في المجمع

المادة السابعة والعشرون . ترفع الى محكمة التمييز بناء على طلب اولي الشأن الاحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية الاتية وهي : اولاً . الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوي يكون موضوع الطلب فيها رافداً على ٢٥٠٠٠ قرش او يكون الطلب مجفوق لم يقدر لها مبلغ

ثانياً . الاحكام التي يكون فيها خروج عن منطوق القوانين مما كانت اهمية الدعوى وفي هذه الحالة متى ثبت لهكمة التمييز ان الحكم خارج عن منطوق القانون فانها تنقضه وتنظر في موضوع الدعوى وتنصلها بمحكم واحد ورفع تلك الدعاوي امام محكمة التمييز يوقف تنفيذ الاحكام الصادرة فيها ما لم يكن الحكم مأموراً بتنفيذك تنفيذاً مبدئياً بدون توقف على الطعن فيه وهذا مع عدم الاخلال بما هو

منصوص عليه بقانون المرافعات

المادة الثامنة والعشرون . تختص محكمة التمييز بالحكم قطعياً في ثاني درجة في مواد الجنايات التي حكم فيها من محاكم الاستئناف بصفة اول درجة ونقضي في المسائل المتعلقة بعدم استيفاء القواعد الاجرائية المقررة او بالخروج من القانون وتنفصل هذه المسائل انماهاً لقانون تحقيق الجنايات بصفة محكمة نقض وابرار

المادة التاسعة والعشرون . لا يجوز للمحاكم الاهلية الحكم في المسائل المتعلقة بالاوقاف ولا في مسائل الامتحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها ما يتعلق بالاحوال الشخصية وليس لها تأويل الاحكام التي تصدر فيها من القاضي المختص بها

انما يكون من خصائصها الحكم في المازطات التي تنشأ من تطبيق او تنبذ تلك الاحكام المادة الثلاثون . لا يسوع للمحاكم المذكورة ان تحكم فيما يتعلق بملكية العقارات المخصصة للمنافع العمومية ولا يجوز لها ان تفسر اي امر صادر من جهة الادارة او توقف تنفيذك

الفرع الثالث

في الجلسات

المادة الحادية والثلاثون . تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة بناء على ما يترأى لها بان تكون المرافعة سرية مراعاةً للاداب او محافظة على النظام العمومي ولاخضام البحرية في المدافعة عن حقوقهم ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس

واجبة التنفيذ بعد توصيحتها من المحكمة الصادرة
منها بصيغة التنفيذ الآتية بصورتها وهي
يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ
هذا الحكم ان يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب
العومي ووكلائه ان يساعدوه وعلى رؤساء
وضباط العساكر ومأموري الصبط والربط ان
يعاونوهم على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية
مى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة
قانونية

المادة الثامنة والثلاثون . تنفيذ الاحكام يكون
بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ
وكذلك تنفيذ العقود الرسمية المهررة بالمحاكم
الشرعية او بالمحاكم المختلطة بين الاهالي يكون
بمعرفة المحضرين المذكورين ولا دخول لجهات
الادارة في التنفيذ انما يجب عليها المساعدة اذا
طلبت منها بشرط ان لا يترتب على تلك المساعدة
تدخلها في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

الفصل الثاني

(في تعيين قضاة المحاكم وباقي)
(مستخدميها وفيما يجب لهم وعليهم)
(وعدم جواز الجمع بين)
(وظائفهم وغيرها)

المادة التاسعة والثلاثون . تعيين رؤساء
وقضاة المحاكم عموماً والنائب العومي ورؤساء
قلمه ووكلائه يكون من المحضرة الخدمية
بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة رأي
مجلس النظار .

المادة الاربعون . رؤساء الكتبة والكتبة
والمحضرون وبالمجمل سائر الموظفين بالمحاكم

المادة الثانية والثلاثون . اللغة التي تستعمل
بالمحاكم الاهلية في المرافعات وتحرير الاوراق
والاحكام هي اللغة العربية دون غيرها
المادة الثالثة والثلاثون . للاخصام ان يحضروا
بانفسهم او بغيرهم وكلاء عنهم امام المحاكم الاهلية
للمدافعة عن حقوقهم ولا يجوز ان يتوكل احد
عن الاخصام امام محكمة التمييز الا اذا كان من
طائفة الافوكاتية
وللمحكمة في كل الاحوال ان توكل عنها
من تستنسب توكيلة

المادة الرابعة والثلاثون . لرئيس المحكمة ان
لا يقبل في التوكيل عن الاخصام من يشبهه في
حسن سيرته او في حسن سلوكه وذلك فيما
عدا الافوكاتية

المادة الخامسة والثلاثون . لا يدخل احد
في طائفة الافوكاتية الا اذا صار قبوله لدس
محكمة التمييز

وبغضد للافوكاتية الا بمحكمة التمييز ومحاكم
الاستئناف التي يكون مقرها غير مقر المحكمة
المذكورة لوجه تنقيد بها اسماؤهم انما لا يتشكل
لم مجلس الا اذا وجد عشرون افوكاتياً بالاقل
تكون اسماؤهم مقيمة باللوحه المعنة لذلك
المادة السادسة والثلاثون . كافة القواعد
الاخرى المتعلقة بالجلسات والمداولات غير
القواعد العمومية المبينة بالقوانين تنفرد بلائحة
الاجراءات الداخلية بالمحاكم

الفرع الرابع

في التنفيذ

المادة السابعة والثلاثون . تكون الاحكام

جميعها العمومية والنائب العمومي يجلف بين يدي الحضرة الحديوية بحضور النظار وروساء اقلام ووكلاؤه ومساعدوهم يجلفون امام ناظر الحفانية بحضور النائب العمومي وروساء الكتبة والكتبة والحضرون يجلفون المين امام جلستة علنية تنعقد بالمحكمة الموظفين بها

المادة الثالثة والاربعون . كافة الموظفين بالهاكم بسائر اسماهم لا يجوز لهم ان يجملوا بين وظائفهم بالهاكم ووظيفة اخرى او اي حرفة غيرها

الفصل الثالث

(في الشروط والصفات اللازمة)

(للتوظيف بالهاكم)

الفرع الاول

المادة الرابعة والاربعون . يشترط فمين يتعين قاضيا بالهاكم الاهلية ان يكون ذا دراية كافية بالقوانين وان يكون متممعا بالحقوق المدنية وان لا يكون حكم عليه بحكم محلل بالشرف ويشترط فمين يتوظف قاضيا بالهاكم الابتدائية ان يكون سنه خمسا وعشرين سنة بالاقل وفمين يتوظف بهماكم الاستئناف او لمحكمة التمييز ان يكون سنه ٢٨ سنة بالاقل اما من يتعين رئيسا فيكون سنه ٢٣ سنة لا اقل

الفرع الثاني

(في الكتبة الاول والكتبة الثانوي)

(والحضرين والموظفين بالهاكم)

المادة الخامسة والاربعون . يشترط فمين يتعين بالهاكم من هؤلاء المستخدمين ان يكون

الذين يجلفون المين يكون تعيهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر الحفانية ولا يقع التعيين الا على شخص او احد اشخاص يحصل العرض عنهم بقائمين يقدم احداها الى نظارة الحفانية من رؤس المحكمة المطلوب توظيفه بها والاخرى من النائب العمومي ويشترط ان يكون الاشخاص المطلوب استخدامهم متصفين بالصفات المينة في هذه اللائحة وبالصفات التي تفررت في لائحة اجراءات الهاكم فان كان بالقائمين المذكورين اختلاف في الاشخاص المراد استخدامهم فلناظر الحفانية ان يعين من يختاره منهم ولا يعزل احد منهم عن وظيفته الا بناء على طلب يتضمن الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى ناظر الحفانية من رئيس المحكمة الموظف بها او من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة .

المادة السادسة والاربعون . لناظر الحفانية ان يعين عند ترتيب الهاكم الاهلية وفي اثناء السنة الاولى من تاريخ ابدائها في العمل روساء الكتبة والكتبة والحضرين على حسب الشروط التي تقرر لذلك

المادة السابعة والاربعون . يجب على كل من قضاة الهاكم وروساء الكتبة والكتبة والحضرين ان يجلف قبل اشتغالهم بوظائفهم بان يؤدي وظيفته بالذمة والصدقة

ففضاة محكمة التمييز يجلفون المين بين يدي الحضرة الحديوية بحضور النظار وقضاة محاكم الاستئناف يجلفون امام محكمة التمييز في جميعها العمومية وقضاة كل محكمة ابتدائية يجلفون امام محكمة الاستئناف النامين هم لها وذلك في

الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية ويعلم
الاعلان المذكور ايضاً مدة شهر باللوحة المنة
لذلك بالحاكم

المادة التاسعة والاربعون . حصول المعارضة
يكون بتقريرها بقلم كتاب المحكمة او باعلانها
الى القلم المذكور وعلى رئيسه توصيلها للقلم
النائب العمومي

الفرع الثالث

(في الكتبة الاول والكتبة الثاني)
(الحافين للبين)

المادة الخمسون . يشترط في من يتعين
بوظيفة كاتب اول ان يكون اشتغل بوظيفة
كاتب ثان مدة سنة لا اقل

ويشترط في من يتعين بوظيفة كاتب ثان
ان يكون عارفاً باللغة العربية قراءة وكتابة وان
يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي ، باشتغاله
بالكتابة في احد اقلام المحاكم مدة ستة شهور وان
يكون احسن الاجابة في امتحان اخبر فيه كتابة
وشناها عن مسائل المرافعات وترتيبات المحاكم
على وجه العموم

المادة الحادية والخمسون . تعين كتبة اليد
باقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة
بناءً على طلب الكاتب الاول وبموافقة رأي
رئيس قلم النائب العمومي

الفرع الرابع

(في المحضرين)

المادة الثانية والخمسون . يشترط فيمن
يتعين بوظيفة محضران ان يكون له دراية باللغة
العربية قراءة وكتابة وان يكون احسن الاجابة

سنة ٢١ سنة بالاقبل وان يكون مستقيم الاطوار
وان تكون متوفرة فيه الشروط التي تقتضيها
الوظيفة وبأني يباينها بعد بالمادة التمهيدية للمحسين
المادة السادسة والاربعون . يجب على
الكتبة والمحضرين والمستخدمين الاخرين المؤمنين
على نقود وامانات واشياء اخرى ذات قيمة ان
يقدموا ضماناً لتأمين شروطها في ثلاثة اجراءات
المحاكم وتقديم هذه الضمانة لا يجلي رضاء الكتبة
ورضاء المحضرين التابع لم هؤلاء المستخدمين
من المسئولية في حالة حصول اهلاك من الرضاء
المذكورين

المادة السابعة والاربعون . اذا حصل
لتصوير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب
ذلك التصوير فقيمة الضمانة يدفع منها
اولاً المصاريف القضائية
ثانياً ما يكون مطلوباً للغير
ثالثاً ما يكون مطلوباً للميري
رابعاً ما يتحكم على المضمون بدفعه من
الجزاءات النقدية

المادة الثامنة والاربعون . لا يجوز رد قيمة
الضمانة او اخلاء طرف الضامن بعد انفصال
المضمون من وظيفته الا بمتنضي قرار يصدر من
المحكمة المتروك بها المضمون بعد استماع اقوال
النائب العمومي

ولا يسوغ لاي محكمة من المحاكم ان تحكم
بردها الا بعد مضي ميعاد ثلاثة اشهر غير
مؤاعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة
من احد في اثناء هذه المدة او حصولها ولنقوها
ويبتدئ ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن
الاتصال من هذه الوظيفة باعلان بدرجة باحدى

الفصل الخامس

(في المحاكمة التأديبية)

المادة السادسة والخمسون . محاكمة قضاة المحاكم الابتدائية في المواد التأديبية تخص بمحاكمة الاستئناف ومحاكمة قضاة محكمة الاستئناف في المواد المذكورة تنعقد بمحاكمة التمييز ومحاكمة قضاة محكمة التمييز تخص بها

المادة السابعة والخمسون . اذا تقدمت لمجلس التأديب بمحاكمة الاستئناف دعوى على احد قضاة المحاكم الابتدائية بلزم ان يضم اليه عدد رؤيتها والمحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية وكذلك اذا اقتضى الحال رؤية دعوى مقامة بمجلس التأديب بمحاكمة التمييز على احد قضاة محكمة استئناف يضم اليه اثنان من قضاة محكمة استئنافية

المادة الثامنة والخمسون . العقوبات التأديبية التي تترتب على قضاة المحاكم هي الانذار والتوبيخ والعزل عن الوظيفة

اما الانذار فيكون صدوره لنقضاء كل محاكمة من رئيسها وارؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها وارؤساء محاكم الاستئناف من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة التمييز من ناظر الحفائية وكل فعل يزيى بشرف النقضاء او يجل بكمال حريتهم في ارائهم يكون جرائه عزل مرتكبه وقطع مرتباته بدون ان يكون له حق في طلب المعاش

المادة التاسعة والخمسون . يجوز لرئيس كل محاكمة تأديب المأمورين الموظفين بها بالانذار وقطع المرتبات مؤقتاً لغاية مدة لا تتجاوز خمسة

في امتحان اخبر فيه شفاهاً وتحريراً فيما يتعلق بوظيفة المحضرين

الفرع الخامس

(في لجنات الامتحان)

المادة الثالثة والخمسون . كيفية تشكيل اللجنات التي يباث بها امتحان الكتبة الثوابي والمحضرين تقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التي تتبع في الامتحانات تقرر بتلك اللائحة ايضاً

الفصل الرابع

(في عدم عزل قضاة المحاكم الاهلية)

(من وظائفهم وفي انصافهم عنها)

(وترقيهم وتغيير محل اقامتهم)

(ورفعهم)

المادة الرابعة والخمسون . قضاة المحاكم الاهلية لا يجوز عزلهم من وظائفهم انما يكون للحكومة الحق في استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في اثناء السنين الثلاث من تاريخ تعيينه

المادة الخامسة والخمسون . لا يجوز انتقال احد من قضاة احدى محاكم الاستئناف الى محكمة استئناف اخرى او احد من قضاة احدى المحاكم الابتدائية الى غيرها الا برضاه وبمقتضى امر يصدر من المحصرة الخديوية بناء على طلب ناظر الحفائية بعد اخذه رأي محكمة التمييز واما ترقيهم فيكون بالشروط المقررة بالمادة التاسعة والثلاثين والمادة الرابعة والاربعين ويأخذ ايضاً ناظر الحفائية رأي محكمة التمييز في هذا الشأن .

الفصل السادس (في قلم النائب العمومي)

الفرع الاول (في تشكيله ووظائفه)

المادة الخامسة والستون . يترتب تحت ادارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء بمحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف والحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة والمأمورين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي

المادة السادسة والستون . تعين جهة اقامة كل من الوكلاء وتعيين رئيس قلم النائب العمومي منهم بكل محكمة استئنافية وابتدائية يكونان بمعرفة ناظر المحفانية بعد اخذ رأي النائب العمومي

المادة السابعة والستون . على النائب العمومي ادارة الضعية القضائية واقامة الدعاوي العمومية والتأديبية اما بنفسه او بواسطة وكلائه ومحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومي باقامة الدعوى العمومية او التأديبية وكذلك المحاكم الابتدائية تكليفه باقامة الدعاوي التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها

المادة الثامنة والستون . متوظفو الحكومة المكلفون قانوناً باعمال الضعية القضائية يكونون تحت ادارة قلم النائب العمومي فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة

المادة التاسعة والستون . على النائب العمومي ملاحظة وتنفيذ السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس او تنفيذ العقوبات مع مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالقوانين واللوائح ويجب

عشر يوماً

المادة الستون . تأديب الافوكاتية يختص بمجلس الطائفة التابعين له ويجوز استئناف الاحكام الصادرة منه في محكمة التمييز ويضم اليها في هذه الحالة رئيس الطائفة التابع لها الافوكاتون المفامة عليه الدعوى

فان لم يتشكل المجلس المذكور يختص تأديب الافوكاتية بمحكمة الاستئناف المشتغلين فيها بحرفهم ويجوز استئناف الاحكام التي تصدر منها في محكمة التمييز

المادة الحادية والستون . العقوبات التأديبية التي تترتب على الافوكاتية هي الانذار والتمنع مؤقتاً من الاشتغال بلحرفة وشطب الاسم من لوحة الافوكاتية

اما الانذار فيصدر من رئيس طائفة الافوكاتية اذا تشكل لها مجلس او من رئيس المحكمة التي يقع منه في دائرتها الخطاء الموجب للانذار ان لم يتشكل المجلس المذكور وكل فعل يبرري بشرف الافوكاتية جزاء شطب اسم مرتكبه من لوحة الافوكاتية

المادة الثانية والستون . يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وباغلبية الاراء المادة الثالثة والستون . ترتيب مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوي فيقران في لائحة اجراءات المحاكم الداخلية

المادة الرابعة والستون . ملاحظة وتاديب ارباب قلم النائب العمومي بخصان بناظر المحفانية وبالنائب العمومي

لرؤسائهم ولناظر المحفائية ومع ذلك يجوز للمحاكم ان تقدم لناظر المحفائية اي شكوى في حق النائب العمومي اذا وقع منه امر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فاداً كان الامر واقعاً من احد رؤساء قلمه او وكلائه تكون الشكوى اليه

المادة الرابعة والسبعون . سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم معرفة ناظر المحفائية او النائب العمومي على حسب الاحوال ولا يكونون تابعين الا للنائب العمومي تحت امر ناظر المحفائية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعرفة من يعينهم

الفرع الثاني

(في الشروط اللازمة للتوظيف)

(بقلم النائب العمومي)

المادة الخامسة والسبعون . يشترط فبين يتعين وكلاً عن النائب العمومي ان يكون عمره ثلاثاً وعشرين سنة بالاقبل

وان يكون قد اقام سنة بالاقبل بصفة مساعد باحد اقسام النائب العمومي او ان يكون نال شهادة تدل على تحصيله علم القوانين

المادة السادسة والسبعون . لناظر المحفائية ان يلحق باقسام النائب العمومي مساعدين ويشترط فبين يتعين في هذه الوظيفة ان يكون عمره احدى وعشرين سنة بالاقبل وان يكون حائزاً للشهادة المذكورة في المادة السابقة

المادة السابعة والسبعون . يجوز عند ترتيب المحاكم الاهلية تعيين اعضاء قلم النائب العمومي بصرف النظر عن الشروط المبينة اعلاه

عليه اخبار ناظر المحفائية بالامور المخالفة التي يراها وبكافة المسائل التي يقتضيها التفتيش المكلف به

المادة السبعون . بقلم النائب العمومي ادارة الاعمال المتعلقة بنفوذ المحاكم وعليه ملاحظة وتفتيش صدوق الامانات والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الامانات والودائع من الصندوق الا بمقتضى امر من المحكمة او من احد قضاتها بحسب المبين في قانون المرافعات

وعلى القلم المذكور ايضاً ملاحظة وتفتيش اقسام الكتبة والمحضرين وتبقى هذه الاقسام مع ذلك تحت ادارة رؤساء المحاكم ويجوز له ان يطلب ممن يتعلق بذلك اتخاذ الاجراءات التي يترأى له لرومها في هذا الشأن

المادة الحادية والسبعون . على قلم النائب العمومي ان يقدم لناظر المحفائية على حسب الاصول المبينة بلائحة اجراءات المحاكم الداخلية في الاوقات التي تنعقد لذلك نتيجة عن اعمال المحاكم وعن سير اقسام الكتبة والمحضرين

المادة الثانية والسبعون . يجب على النائب العمومي ان يحضر هو او وكلائه بالنيابة عنه في جلسات اي محكمة من المحاكم الاهلية عند النظر في القضايا الواجب تبليغها اليه بمقتضى قانون المرافعات ويجوز له ان يحضر هو واحد وكلائه بالنيابة عنه في جلسات المحاكم المذكورة عند النظر في القضايا التي لا يكون تبليغها اليه واجباً وكذلك في التجميعات العمومية التي تعقد بالمحاكم .

المادة الثالثة والسبعون . اعضاء قلم النائب العمومي قابلون للانفصال عن وظائفهم وهم تابعون

التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ان
تجتمع في هيئة جمعية عمومية للدولة في كافة
المواد المتعلقة بالنظام والأموال الداخلية بالمحكمة
المادة الرابعة والثمانون . عقد الجمعيات
العمومية بكل محكمة يكون بمعرفة رئيسها سواء
كان من تلقاء نفسه او بناء على طلب اثنين
من قضاة المحكمة بالاقل او بناء على طلب
النائب العمومي او رئيس قلمه

المادة الخامسة والثمانون . تتركب الجمعيات
العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين ومن
رئيس قلم النائب العمومي او من ينوب عنه
ويكون رأي النائب العمومي او من ينوب عنه
معدوداً في المداولات

المادة السادسة والثمانون باقي التواعد
المتعلقة بالجمعيات العمومية تقرر بلائحة اجراءات
المحاكم الداخلية

الفصل التاسع

(في فصل دعاوي الاختصاص)

المادة السابعة والثمانون اذا ادعت احدى
جهات المحكم في الاحوال الشخصية باختصاصها
برؤية دعوى منظورة باحدى المحاكم الاهلية او
اذا كان الادعاء واقعاً من محكمة اهلية على
احدى جهات المحكم في الاحوال الشخصية مجال
الفصل في هذا الادعاء على مجلس يتشكل تحت
رئاسة ناظر المحفانية من قاضين من المحاكم
الاهلية يعينها رئيس محكمة التمييز ومن شخصين
تعينهما الجهة العليا المختصة بالمحكم في الاحوال
الشخصية المذكورة

المادة الثامنة والثمانون اذا ادعت احدى

الفصل السابع

(في ادارة نفود المحاكم)

المادة الثامنة والسبعون . تحضير ميزانية المحاكم
يكون بالكيفية التي تقرر بلائحة الاجراءات
الداخلية ثم تدرج ضمن الميزانية العمومية التي
يقدمها ناظر المحفانية عن النظارة المذكورة
وفروعا الى مجلس الظار ومن بعد التصديق
من المجلس عليها تدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة
ويجري العمل بموجبها بناء على الامر العالي
الذي يصدر سنوياً باعتماد الموازن

المادة التاسعة والسبعون كافة اذونات
الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم
النائب العمومي بالتوكيل عن النائب العمومي
الموالياً اليه

المادة العاشرة والثمانون . مقتضات الغرامات وسائر
انواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية
والجنائية وكذلك الامانات والودائع يكون
تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول
والموظفين المعينين لذلك تحت ادارة قلم النائب
العمومي وملاحظة نظارة المحفانية

المادة الحادية والثمانون . ابرادات كل محكمة
يصير توريدها في اخر كل شهر لخزينة المحافظة
او المديرية بمقتضى كسب يرفق بها
المادة الثانية والثمانون . سائر الاحكام
والاجراءات الاخرى المتعلقة بادارة نفود المحاكم
تقرر في لائحة اجراءاتها الداخلية

الفصل الثامن

(في الجمعيات العمومية)

المادة الثالثة والثمانون . لكل من محكمة

المادة الحادية والتسعون . الجهة التي يحصل
الافرار على اختصاصها برؤية الدعوى بعد
صدور قرار مجلس الفصل في مسائل الاختصاص
تتكم في ولا وجه لها بعد ذلك في التخلي عن
اختصاصها بها ورفع دعوى الاختصاص بوقف
سير القضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع
دعوى الاختصاص بشأن حكم صار في قوة
حكم انتهائي

(احكام انتهائية)

المادة الثانية والتسعون . تحضير لائحة
اجراءات المحاكم الداخلية وتعريفات الرسوم
واللوائح الاخرى المتعلقة بسير المحاكم بخص
بناظر المحفانية ويكون العمل بمقتضاها بموجب
امر من المحضر الخديوية يصدر بموافقة راي
مجلس النظار وتنفذ تلك اللوائح والتعريفات في
اثناء السنتين الاوليين من ابتداء شروع المحاكم
في العمل بمعرفة قوسيسون يتركب من احد
قضاة محكمة التمييز ومن قاض من كل محكمة
استئناف ومن النائب العمومي ومن اثنين تندية
الحكومية

وتعقد جمعيات هذا القوسيسون بمعرفة
ناظر المحفانية تحت رئاسته ويصير الاجراء مقتضى
هك التعديلات باسم من المحضر الخديوية
يصدر بموافقة رأي مجلس النظار

المادة الثالثة والتسعون . محدد تشكيل كل
محكمة اهلية من المحاكم المستجدة يترتب عليه
لغو المجالس المحلية الموجودة في الجهة التي
تشكلت بها المحكمة المستجدة المذكورة والدعاوي
التي كانت منظورة بالمجالس الملغاة ترفع للمحكمة
المستجدة ويصير اتمام اجرائها على حسب اصول

المحاكم الاهلية باختصاصها برؤية دعوى منظورة
باحدى جهات الادارة واذ كان الادعاء واقعا
من احدى جهات الادارة على محكمة اهلية
بمجال الفصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت
رئاسة ناظر المحفانية من اثنين يعينها رئيس
محكمة التمييز من قضاة المحاكم ومن اثنين من
رجال الحكومة يعينها رئيس مجلس النظار

المادة التاسعة والثمانون . احالة فصل دعوى
الاختصاص على المجلس المنوط بذلك بحسب
المبين في المواد السابقة تكون بعد اجراء الرسوم
الانية وهي ان يقدم لناظر المحفانية من الجهة
المدعية بالاخصاص طلب بذلك وهو يرسله
الى الجهة المنظورة بها الدعوى فتتكم فيه وترسل
قرارها على يد الناظر المشار اليه الى الجهة المدعية
بالاختصاص فان كانت القرار صادرا برفض
الطلب فللجهة المدعية بالاخصاص في مدة خمسة
عشر يوما من بعد وصول القرار اليها ان ترفع
دعوى الاختصاص بذكرتها نقدها لناظر المحفانية
وهو يحيل المسألة على المجلس المنوط بالفصل
فيها

المادة التسعون دعاوي عدم الاختصاص
(وهي ان تقرر محكمة اهلية واحدى جهات
الحكم في الاحوال الشخصية او محكمة اهلية
وجهة ادارية بعدم اختصاصها برؤية قضية من
خصائص احداها) ترفع بمعرفة ناظر المحفانية
الى مجلس الفصل في دعاوي الاختصاص بناء
على طلب يتقدم من اولي الشأن ومعه كافة
الاوراق والمذكرات المستند عليها
ويتشكل المجلس المذكور بالكتابة السالف
ذكرها على حسب الاحوال

الاف مرتب بصفة تأمين وللحكومة في كل حال ان تنزع منه هذه الرخصة عند الانقضاء
المادة الثانية المطاع السرية تغفل وتضبط ادواتها ويجازى مالكيها او المودعة عند بغرامة من خمسة الاف قرش الى خمسة عشر الف قرش

المادة الثالثة لا يجوز لاحد من ارباب المطاع ان يطبع صحفا قبل ان يقدم لادارة المطبوعات نظارة الداخلية كتابة معلنة بهزموه على طبعها وكذلك لا يجوز له باي طريقة كانت بيع او نشر تلك الصحف بعد طبعها الا بعد ان يقدم خمس نسخ منها للادارة المذكورة
المادة الرابعة يصير حجر وضطاي مطبوع كان في الاحوال الالية

اولاً اذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلاً من ادارة المطبوعات بتقديمه الكتابة والنسخ المقررة في السند السابق
ثانياً اذا لم يتوضح في كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة المحققة بين
ثالثاً اذا اقيمت امام احدي المحاكم دعوى تتعلق بمضموه ذلك التأليف
وفي هذه الحالة الاخيرة لا يكون المحجز والضبط قطعين الا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور من المحاكم المقامة امامها الدعوى

المادة الخامسة عدم تقديم الكتابة قبل الطبع او عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من الف الى الفين قرش
المادة السادسة اذا لم يضع صاحب المطبعة

المرافعات الجديدة اعتباراً من اخر ورقة تمخرت بشأنها مستوفية الشروط اللازمة
المادة الرابعة والستون . على ناظر حقايق حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر سراي عابدين في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١
الامضاء

محمد توفيق

امر المحصر الخفيفة الخديوية

رئيس مجلس الظفار

الامضاء شريف

ناظر الحقايق

الامضاء قدري

(المطبوعات)

ووضع قانون للمطبوعات نعين بمقتضاه على اصحاب الجرائد وضع مقدار من المال على سبيل الاحياط لما عساه ان يقع عليها من احكام العرامة بالنظر الى الحكومة او من احكام الجزاء المقدي بالنظر الى الافراد فكان هذا المال على ضربين اولها مائة جنيه عن الجرائد التي تصدر اكثر من ثلاث مرات في الاسبوع والثاني خمسون جنيهاً عن التي تصدر اقل من تلك وهذه صورة ذلك القانون .

نحن خديو مصر

بناء على ما عرض لظرفنا من مجلس نظارنا تأمر بما هوأت .

المادة الاولى . لا يسوغ لاحد ان يكون صاحب مطبعة الا بعد ان تعطى اليه رخصة من نظارة الداخلية وبعد ان يودع عشرة

المادة الثانية عشرة على ارباب الجرائد او الرسائل المذكورة في البند السابق ان يدفعوا قبل صدورهما مبلغاً بصفة تأمين كما يأتي اذا تجاوز صدور الجريدة او الرسالة الثلاث مرار في كل اسبوع وان كان صدورها في يوم معلوم او تكراريس على غير اطراد فيكون مبلغ التأمين مائة جنيه مصري

واذا كان صدورها ثلاث مرار في الاسبوع او اقل فيكون خمسين جنيهاً مصرياً

المادة الثالثة عشرة يسوغ محافظة على النظام العمومي او الدين او الاداب تعطيل او قفل اي جريال او رسالة دورية بامر من ناظر داخلية حكومتنا بعد اذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اذار

ويسوغ اضافة غرامة من خمسة جنيهات الى عشرين جنيهاً لكل اذار يصدر

المادة الرابعة عشرة . جميع التلبيغات التي تصدر من نظارة الداخلية بقصد نشرها يجب درجها محاناً في صدر اول صحيفة تصدر من الجريدة المذكورة

المادة الخامسة عشرة . على صاحب الجريدة او الرسالة او من قطع على مفتته أن يدرج فيها الرد الذي يرد اليه من الشخص الذي حصل التعريض به او ذكر اسمه في تلك الجريدة او الرسالة ويكون نشر الرد في الثلاثة ايام التالية ليوم وروده او في اول عدد يصدر اذا كان ميعاد صدوره بعد انقضاء الثلاثة ايام ومن خالف ذلك يجازى بدفع غرامة من اثنين جنيه الى عشرة جنيه وهذا مع عدم الاخلال بما يترتب على تلك المقالة من العقوبات

اسمه ويحل سكه على كل سبعة من التأليف فيجازى بدفع ملح من الف الى العي فرس غرامة واذا وضع اسماء ويحل سكه مفتعين يعرم بدفع مبلغ من الدين الى اربعة الاف قرش المادة السابعة يجوز في الاحوال الميعة سدي ٥ ٦ استدال الغرامة بنزع الرخصة وقفل المطبعة

المادة الثامنة بصيرنات المطبوعات بموجب محاضر يجرها مأمورو الاقاليم او مأمورو مخصصون يتعينون للتنشيط على المطابع المادة التاسعة يسري هذا القانون على مطبوعات الحجر وباقي المطبوعات بسائر انواعها مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها

المادة العاشرة يجوز للحكومة في كل الاحوال حجز وصبط جميع الرسومات والنقوشات مهما كان نوعها او حسنها وسواء كانت معلنة او معرضة لنظر العامة او للبيع وذلك متى ترى لها ان الرسومات والنقوشات المذكورة مغايرة للنظام العمومي وللاداب او للدين ويجازى من نشرها او حملها او عرصها للبيع بغرامة من مائتين الى العي قرش

المادة الحادية عشرة كل جريدة او رسالة دورية تستغل بمواد سياسية او ادارية او دينية وتصدر بانتظام واطراد في ايام معلومة او بدون انتظام واطراد لا يجوز ايجادها او نشرها الا باذن من الحكومة

والاذن يكون مخصوصاً بشخص المعطى له ويجب تجديد متى حصل تغيير في صاحب امتياز الجريدة او النشرة او رئيس محرريها او صاحبها او مديرها

المادة التاسعة عشرة . على موزعي الكتب والصحف والرسائل والقبول وعلى المدين يسرحون بالكتب للمع ان يستحصلوا اولاً على رخصة تعطى اليهم بلا رسم في المحروسة والاسكندرية من مأموري الضبطية

وفي باقي المحافظات والمديريات من المحافظ او المدير ويجوز لجهات الحكومة المعطاة منها تلك الرخص ان تنزعها عند الاقتضاء ومن يخالف ذلك يعاقب بدفع غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش فضلاً عن محاكمة مجري وموزعي وبائي تلك الصحف بالنسبة للتحفة او الجنابة التي يكونون ارتكبوها

المادة العشرون . تؤخذ الغرامة من مبلغ التأمين وكلما نقص لزم تكيله في ظرف خمسة عشر يوماً لاجل ابلاغه قيمته الاصلية والا فيعتبر كأنه غير موجود

والمحج والضبط يكون اجرائها بالطريقة الادارية وكذلك التفرغ او توقيف الجريدة او الرسالة وتعطيلها في الحالات المبينة بهك الثلاثة يكون بامر من ناظر داخلية حكومتنا والامر المذكور يكون بآ لا مراجعة فيه وجميع هذا لا يمنع من محاكمة من يستغنى المحاكم امام جهات القضاء

المادة الحادية والعشرون . يعفى اصحاب المطابع والجرائد والرسائل الدورية الموجودة الان من طلب الرخصة ويعطى لهم مهلة شهرين لتقديم مبلغ التأمين

المادة الثانية والعشرون . كل قانون او لائحة او امر او منشور مخالف لامرنا هذا صار ملغى المادة الثالثة والعشرون . على ناظر داخلية

والتعويضات

ويكون نشر ذلك الرد بدون اجرة ويجوز ان يكون مطول الشرح خمسة اضعاف المثالة المردود عليها

المادة السادسة عشرة . اذا استمر صدور الجريدة او الرسالة بعد تعطيلها او توقيفها تحت عنوانها الاصل او تحت عنوان اخر فيعاقب كل من محررها وصاحب امتيازها وصاحب المطبعة بدفع غرامة من خمسة الى عشرين جنيهًا مصرياً عن كل عدد او صحيفة تصدر منها وهذا فضلاً عن نزع رخصة صاحب المطبعة وقفل مطبعته

المادة السابعة عشرة . لماظر داخلية حكومتنا ان يمنع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنشورة في خارج القطر المصري وكل من ادخل او وزع او ناع او وجدت عنده بنوع الوديعة جريدة او رسالة دورية منشورة في خارج القطر المصري ومنوع دخولها يعاقب بغرامة من جنيه الى خمسة وعشرين جنيهًا مصرياً

المادة الثامنة عشرة . كل كتابة غير صادرة من الحكومة سواء كانت بالخط او بطبع الحروف او بالنقش او بطبع الحجر لا يجوز نشرها او لصقها بالشوارع والمادين والمحلات العمومية متى كانت تلك الكتابة تحتوي على اخبار سياسية ومن خالف ذلك يعاقب بغرامة من جنيه الى عشرة جنيه بلزم بها بطريق التضامن كل من الناعلين لذلك العمل والمشتريين فيه

وهذا مع عدم الاخلال بالعقوبات التي تترتب على الجنابة او التحفة الناشئة من الكتابة المذكورة

حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ نوفمبر

سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بامر الحضرة الفخمية الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

شريف

ثم ذيل هذا القانون بما يأتي

(ذيل لقانون المطبوعات)

(نحن ناظر الداخلية)

بناء على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٦

نوفمبر سنة ١٨٨١ في حدود المطابع والمطبوعات

ووجود الاجمال في بعض موادها تأمر بتقرير

ما يأتي ذيلاً للامر المشار اليه وتأيداً لتنفيذ

(اولاً)

(المادة الثالثة من تلك الحدود) لا يجوز

لاحد من ارباب المطابع ان يطبع صحفاً قبل

ان يقدم لادارة المطبوعات بنظارة الداخلية

كتابة معلنة يعزى على طبعها الخ . المراد من الصحف

الكتب والرسائل المؤلفة الغير دورية والمؤلفات

الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهراً فزيد

اما الجرائد والرسائل الدورية التي يكون ميعاد

صدورها اقل من شهر فانه يكفي في جواز

طبعها اصل الرخصة المعطاة له في اصدار

الجريدة او الرسالة ويكفي في جواز نشرها

توصيل الخمس نسخ الى الادارة تنسبها او الى

البوسطة ان كان المجل بعيداً من جهة الادارة

(ثانياً)

المادة الرابعة . يصبر حمز وضبط اي مطبوع

كان في الاحوال الاتية الخ . المراد من اسب

مطبوع من التأليف والكتب والرسائل الغير

الدورية او الدورية التي يكون ميعاد صدورها

شهراً فزيد فتشملها الالوجه الثلاثة المذكورة

في هذه المادة اما الجرائد والرسائل التي يكون

ميعاد صدورها اقل من شهر فلا تدخل الا

في حكم الالوجه الثاني والثالث من هذه المادة

(ثالثاً)

المادة الحادية عشرة . المقصود من صاحب

المجربة ما يشمل الشركات التي تمنح من الحكومة

امتيازاً بانشاء جريدة على طريق المساهمة فلا

تحتاج الى تغير الرخصة الا اذا تغير عنوان

الشركة

(رابعاً)

المادة الثامنة عشرة . كل كتابة غير صادرة

من الحكومة سواء كانت بالخط الخ . المقصود

من الكتابة عمومها باي طريقة كانت وتعدد

الطرق الموصفة بالمادة المذكورة للتعبير وليس

المراد منه الافتصار على الانواع المسرودة فيها

في ٢٧ محرم سنة ٩٩ الموافق ١٩ ديسمبر

الامضاء

سنة ٨١

شريف

(التعداد العمومي لاهالي القطر)

(المصري)

وفي ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ صدر امر خديوي

باجراء التعداد العمومي لاهالي القطر المصري

بجلايل ملحقاته في ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩

و ٣ مايو سنة ١٨٨٢ فصدر على اثره بتوقيع

شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

ما يأتي

من البيوت الواجب عليهم تعدادها كما يتبين ذلك من اكتشف المرفوق هذا (انقارة نمرة ١)
 واما الفصل الثاني فبين من التعليلات اللازمة لاجراء التعداد الاندائي الذي يسعي الاتحاد اساساً لتعداد الهائي وتسهيل الاعمال الواجب اجراؤها في ٢ مايو ويتبين ايضاً من المأمورين المكملين باجراء التعداد على اي وجه يعني ملو المكتوفات وايضاً يمكن المراجعين من الوقوف على درجة الصط التي تمت بها اعمالهم ومضلاً عن ذلك يمكن به ترتيب دفتر لبيان احوال اهالي احدى المدن او القرى بحيث لا يمكن ان يقع تعبير في ذلك البيان بسبب ما يصدف حصوله من الرجل او من الورود بعد التقيد الاندائي فان الراجلين والواردين لا بد من تسجيلهم في ليلة التعداد العمومي .

ان الكنتف الذي يستعمل في ليلة ٤ مايو هو مثل الكنتف المنصورة ٢

ينشر في عملية القيد الاندائي في اول مارث وفي ساعة واحدة في القطر المصري بمجملته وحيث ان كل عدد لا يكلف الا بتسجيل نماين بيتاً فلا تستغرق العملية المذكورة اكثر من خمسة عشر يوماً

يتبين في الكنتف ايام كافة الانتخاص الساكنين في كل بيت
 ان البيوت الموحود فيها سكان من وحوه الوطنيين او سكان اوربيين يمكن الاستناد على سكانها في ملوكتوفات التعداد الابتدائي العدادون المكتفون بالتعداد الابتدائي لا يحرونه الا على اوسط الاهالي واسفلهم في

مركبة - بمضاح التعداد
 ر. الامر له في تصدر في ٢ ديسمبر سنة ١٩١١ يقضي بحراء التعداد العمومي على اهالي القطر المصري في ٢ مايو سنة ١٩١٢ وتلك قد اعدت المركبة الثانية معرض الفرق التي يسعي اتحادها في سبل عدد الامر المذكور
 يتقدم على التعداد او قسمين مفرقين وهما الاول . الاعمال التي يسعي اجراؤها الثاني . التوسل التي يسعي اتحادها
 ان الاعمال التي يسعي اجراؤها تشمل على ثلاث مواد وهي

المادة الاولى

تعداد البيوت بمجملتها

المادة الثانية

التعداد الاندائي الذي يسعي اتحادها اساساً للتعداد الهائي ويكون وسطه لتحقيق صطه

المادة الثالثة

التعداد الهائي

ان الفصل الاول من التعليلات المرفوق صورها هذا يجب فيه عن عملية تبيير البيوت وتعدادها التي تتفصل في شهر يناير وهذا التعداد ضروري لتسهيل اعمال التعداد الاندائي والتعداد الهائي ولراحة الدفاتر عندما تقتضي الحاجة لحصص فيها عا ادا اهل قيد بيت ما ثم في شهر فبراير يوجد في تحقيق تعداد البيوت في المدن والقرى من حيث صطو ودقو وتنعين حيث الانتخاص اللازمة لتقرير هذا العمل في كل قرية وفي كل حارة من حارات المدن بحيث يكلف كل شخص تعداد نماين بيتاً اما ايام الانتخاص المذكورين فتكتب امام

مست الحاجة اليها وهذا تفصيله
ان شيخ البلد مصحوباً بالصراف او بالنقي
او بأمور آخر يكلف باجراء العمل في القرى
واما في المدن فينط هذا العمل بشيخ الحارة او
بأمور آخر يساعد من رجال الضبطية عند
الزوم ويصير ملاحظة اجراءات التعداد في
كل قسم او مركز بمعرفة ضابط جهادي
تباط ملاحظة اجراءات التعداد في كل
بندر من بنادر المديرية مع ملاحظة اعمال
الضباط في المراكز والاقسام واحد رؤساء الضباط
ويتعين لكل محافظة واحد من رؤساء الضباط
المذكورين
تصدر الاوامر اللازمة في شأن رؤساء
الضباط الى المديرين الذين مساعدتهم هي
ضرورة لتقرير نجاح العمل ومع هذا لا يجب
تكليف المدير او المحافظ بان يلاحظ رأساً
الطرق التي ينبغي اتخاذها ومن الممكن للمدير
او للمحافظ تقديم تقرير الى نظارة الداخلية عن
المسائل التي تسحق التفات هذه النظارة
وحيث ان المدير او المحافظ لا يكون مسئولاً
رأساً عن العمل الذي سيجريه المأمورون
المكلفون بالتعداد على حسب التعليمات المعطاة
لهم فلا ينسب انه لا يتدخل في اعمالهم
ان قلم الاحصاء بنظارة الداخلية يلاحظ
كافة الاعمال ويدبر حركتها وعلى رؤساء
الضباط المعيين لادارة العمل في المديرية
ان يخطبوا القلم المذكور رأساً

القرى والمدن ويراجع في الاقل قسم تعداد
واحد في كل قرية بالاستناد على الكشوفات
واما في المدن والبنادر فيراجع عشرين في المئة
من اقسام التعداد المخزنة
اذا كان احد العدادين لم يضبط تحرير
كشفه يجب عليه تحريره ثانية
بشيء فهو جمع الابحاث المتعلقة ببيانات
التعداد الابتدائي في ٢٠ ابريل مع تسليم الكشوفات
الى المشايخ وهؤلاء ينتظرون التعداد النهائي في
٣ مايو
يجت في الفصل الثالث عن التعداد النهائي
بعد فهو التعداد الابتدائي لا يبقى على
العدادين الا ان يستطيعوا في كشوفات التعداد
الابتدائي اسما الذين يوجدون في بيوتهم في
ليلة التعداد ولو يكونون غير مفيدتين في
الكشوفات المذكورة نظراً لعدم اقامتهم دائماً
في بيوتهم وكل ذلك يكون بالحر وبهذه الطريقة
نقص اعياب العمل وينقص وقوع الهفوات
بقدر نقص هذه الاعياب
يجري التعداد في المستشفيات وفي الفسلاقات
وفي الجامع الازهر الخ بحسب اوامر رؤساء هاته
الجهات وشيخ الجامع وترسل حينئذ كافة
الكشوفات الى قلم المدير العمومي للاحصاء
الذي سيكون باستخلاص بياناتها وتجهيز بيان
النتيجة النهائية
بمقتضى هذه الاحكام ترتب مادة التعداد
من حيثية الاعمال التي ينبغي اجراؤها
اما القسم الثاني للعمل وهو الوسائل التي
ينبغي اتخاذها فهو مبين في الفصول المتنوعة للائحة
السالف ذكرها مع ما يلزم من الايضاحات كلها

صاع عن كل بيت مفرد ليس غير

بند ٣

ان مشايخ الحارات ومشايخ الايمان ومشايخ
البلاد يكونون مسئولين عن عملية التنبير ويكون
هم مساعدون يقومون بما يقوم به العدادون من
الواجبات وهؤلاء المساعدون هم الفقهاء
يمكن لمشايخ الايمان عند تنبير البيوت في
مدينتي مصر واسكندرية ان يكونوا مصحوبين
بجواريشين وطني وأورباوي

بند ٤

يجوز المشايخ في اثناء عملية التنبير او بعدها
كثفاً عن بيان المساكن حسب استمارة نمرة ١
وذلك تحت مسئوليتهم ثم يبينون في الخانة الثالثة
بالقلم الرصاصي اسم العداد او اسم المساعد الذي
يتقونه

لا ينبغي ترك ادنى عمارة او بيت ولو كانا
منفردين او بعيدي المسافة عن باقي المساكن
واذا تحقق للشيخ وجود بيت غير مفرد يجب عليه
تنبيهه بالنمرة التي تلي اخر نمرة لتسم العداد
الذي وجد في هذا البيت

ينبغي تحرير كشف ببيان البيوت على لختين
يضمها الشيخ الذي تم هذا الكشف ويرسلها
الى وكيل التعداد التابع هولة

بند ٥

يصير مراجعة التنبير ويجوز كشف بيان
اسماء العدادين في الاقسام والمراكز بمعرفة وكلاء
التعداد وأما في المدن والبادر فيصير ذلك
بمعرفة العدادين

يجب على وكلاء التعداد مراجعة قسم تعداد
لا اقل في كل قرية مع الناشر عليه في نسخة

فصل اول

عملية تنبير البيوت

بند ١

ينبغي تمير كل عمارة وكل بيت وكل مسكن
سواء كان به سكان او معداً للسكن وذلك
بدون التفت الى مالكه حتى لو وجد خطياً
وقت عملية التنبير

اذا اقتضت الاحوال الى تقسيم المدن
والبادر والقرى الكبيرة الى اقسام عند تنبير
البيوت تسهيلاً لاجراء التعداد عليها فيجب
تقسيمها الى اقسام تعداد لا يشمل الواحد منها
على أكثر من ثمانين بيتاً وذلك مع مراعاة ترتيب
الحارات والايمان ما امكن ويكون هذه الاقسام
مرة متسلسلة ابتداءً من نمرة ١ في كل مدينة وبندر
وقرية وتبين هذه النمرة في الخانة الاولى من
كشف بيان البيوت وأما النمرة التي ينبغي
وضعها على البيوت والحارات فيبتداء بها من
نمرة ١ ايضاً في كل قسم تعداد ويكون وضعها
على الحائط في الجهة اليمنى لكل باب اذا امكن
والا يصير وضعها على نفس الباب وذلك ببويه
ثابتة حمراء او سوداء للتمييز من معرفة كل بيت
وكل عمارة وقت التعداد

ان المساكن الكبيرة سواء كان سكانها
وطنيين او اورباويين توضع عليها النمرة بدون
نوسج حيطانها وبطريقة تسهل محو هذه النمرة
بعد التعداد اذا اقتضى ذلك وأما البويه
والاقلام والصناع فيصير ارسالهم من طرف
الحافظين والمديرين الى العدادين والتكاليف
تدفع من نظارة الداخلية باعتبار اربعة اربعة

٨٣ والقيد الابتدائي والتعداد النهائي لا بد أن يكونا في وادي النيل بمجملته إلى وادي حلفه (الشلال الثاني) فيشملان قبائل العربان المقيمين في الوادي المذكور أو المقيمين في البرين الشرقي والغربي المحيطين بذلك الوادي

بند ٣

يتمتعين لمدينة مصر ولها باقي المحافظات والمديريات الأربع عشرة ناظر تعداد ينتخب من ضمن رؤساء الضباط المستودعين ويتمتعين لبنادر المراكز والأقسام وكل تعداد ينتخب من ضمن الضباط المستودعين

يتمتعين للقرى الصغيرة والنجارات في المدن وفي القرى الكبيرة عداد واحد أو عدة عدادين حسباً تقتضيه الأحوال ويكلف كل عداد بعدد سكان ثمانية بيتاً في الأكثر وينتخب العداود المذكورون من ضمن مشايخ البلاد والفقهاء والعلماء ومشايخ الأمان ومشايخ الحارات على حسب ما ت عين في النصل الأول المختص بمغير البيوت وأما رؤساء الضباط الذين يتمتعون نظار تعداد والضباط الذين يتمتعون وكلاء تعداد فيكون تحت إدارتهم عدد كافٍ من المساكين لإبلاغ أوامره وإنفاذ سلطتهم

بند ٤

أن رؤساء الضباط يأخذون من إدارة الإحصاء بنظارة الداخلية تفصيل التعليمات اللازمة لهم ثم يبلغونها للضباط الذين يكونون تحت إدارتهم ولم أن يخاطبوا إدارة الإحصاء رأساً وأما الضباط فيخاطبون رؤساءهم

بند ٤

أن المحافظين والمديرين ونظار المصالح

كنشوات البيوت ثم يحررون بخط واضح في الحانة الثالثة من كشف بيان البيوت أسماء الأشخاص الذين يتمتعون بمعرفة ويتصدق المشايخ كعدادين لأقسام التعداد

بعد هذه المراجعة وبعد ما يصل لوكلاء التعداد كافة الكشوفات المختصة بالعزب والمجناك والأبعاد والنجوع والتزول والجزائر والمناشي والزوايا بحسب العدد المين في قاموس الإحصاء يرسلون منها نسخة مخنومة إلى رئيس التعداد التابعين له

يجب على رؤساء التعداد مراجعة عشرين في المائة من أقسام التعداد المنيرة في المدن أو في البنادر ثم يرسلون إلى إدارة الإحصاء بنظارة الداخلية كافة الكشوفات التي تكون بطرفهم

بند ٥

تبتدئ عملية تميز البيوت في يوم الخميس ١٤ صفر سنة ١٢٩٩ (موافق ٤ يناير) سنة ١٨٨٣ وتنتهي في ١٠ ربيع أول سنة ١٢٩٩ الموافق ٣٠ يناير سنة ٨٣ رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضا شريف

فصل ثمان

التعداد الابتدائي (وهو القيد) والتعداد النهائي

بند ١

تمهيداً لإجراء التعداد النهائي على أهالي القطر المصري في ١٥ جمادى آخر سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ٨٣ سنبداً أولاً بإجراء القيد الابتدائي في ١١ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ الموافق ١١ مارس سنة

وفي المعسكرات وفي المدارس وفي المستشفيات
وفي المراكز العسكرية وفي الفلاح وفي باقي
المخيمات العسكرية وايضاً لتعداد العساكر
والمستخدمين للملكين والعائلات التي توجد في
المخيمات المذكورة

رابعاً الى نظارة البحرية

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في
المخيمات وفي المدارس والمستشفيات وفي
السفن البحرية وفي الكراكات وفي الذهبات
او المراكب التابعة للحكومة وفي السفن التي
غير ذلك

خامساً الى نظارة الاشغال العمومية

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في
الكراكات وفي السفن وفي الورش وفي الهويسات
والترع مع بيان الاشخاص المقيمين فيها
سادساً الى نظارة المعارف العمومية

لتعداد الطلبة الداخلية في المدارس الميرية
مع بيان الاشخاص المقيمين فيها

سابعاً الى نظارة الاوقاف

لتعداد الاشخاص الموجودين في المجموع
وفي المخيمات الدينية وفي التكايا المدنية التابعة
للحكومة

ثامناً الى قومسيون الاراضي الميرية

لتعداد ركاب المساحة مع بيان جهة اقامة
كل ركاب وعدد رجاله

تاسعاً الى مصلحة السكك الحديدية
والتلغرافات

لتعداد الاشخاص الشغالين بهذه المصلحة
والعائلات الساكنة في المحطات وفي الورش

عاشراً الى الضبطيات

الميرية والمصالح العمومية بسمون نظار التعداد
والوكلاء والعدادين وهم (المشايخ والفقهاء والعمد
الخ) في كافة الاحرآت سواء كانت هذه
الاحرآت متعلقة بالثيد الابتدائي او بالتعداد
النهائي

ان كافة مشايخ البلاد ومشايخ الامن والفقهاء
والعمد وايضاً نظار الاعد يكونون تحت ادارة
نظار التعداد او وكلائهم فيما يخص عملية
التعداد وبأخذون منهم التعليمات اللازمة
ان صرافي النواحي وكتاب العرب والفقهاء
يطالبون في المحطات التي يوجدون فيها للملح
جداول التعداد وإذا وجد في الاهالي من لم
المالم بالقراءة والكتابة وكان عدد الصرافين غير
كاف للعمل يجب على وكلاء التعداد ان يكملوهم
رسمياً بمساعدة مشايخ البلاد ونظار الاعد
والصرافين

ب د هـ

ترسل المجلات اللازمة للتقيد الابتدائي
والنهائي للاهالي من ادارة الاحصاء نظارة
الداخلية الى المصالح الاتي بانيها وهي
اولاً الى نظارة الداخلية

لتعداد قبائل العربان المقيمين في الوادي
وقبائل العربان المقيمين في البراري وعلى نظارة
الداخلية ان تعطي للمديرين تعليمات خصوصية
في شأن تعداد العربان
ثانياً الى نظارة المالية

لتعداد فرق وركاب المساحة مع بيان
جهة اقامة كل فرقة وكل ركاب وعدد رجالها
ثالثاً الى نظارة الجهادية
لتعداد الذين يوجدون في الفشلاقات

بند ٧

تبتدى عملية القيد الابتدائي من بيت نمو ١
في كل قسم تعداد وتنتهي في ٢١ مارت
بثلثت العدادون الى قيد كافة العائلات
والاشخاص الذين يكونون ساكنين في بيت
واحد حسب التعليمات الواضحة في ظهر كل
جدول وإذا تصادف غياب كافة الاعضاء
لعائلة ما في وقت القيد يجب على العداد الرجوع
ثانياً لهن العائلة ليقيد اسماء اعضائها وفي اثناء
القيد الابتدائي يجب على نظار التعداد ووكلائهم
مراقبة الاعمال في اقسام المدن وفي قرى المراكز
ليتقنوا من قيام العدادين بواجباتهم

بند ٨

بعد نمو القيد الابتدائي يجب على نظار
التعداد ووكلائهم اي رؤساء الضباط والضباط
مراجعة اشغال العدادين حسب الطريقة المبينة
في البند الرابع من الفصل الاول وتبتدى هن
المراجعة في اول شهر ابريل وتنتهي في ٣٠ منه

بند ٩

في ١٥ جمادى اخر سنة ٩٩ (الموافق ٤ مايو)
يبتدى العدادون كافة في الساعة المعينة في
البند التاسع من الفصل الثالث باجراء التعداد
النهائي المتعلق بالقيد الابتدائي
بأني العدادون الى كافة العائلات التي
وقع عليها القيد الابتدائي ويحتقون اذا كان
الاشخاص الذين صار قديم موجودين بمبجلهم
في بيوتهم في ليلة ١٥ جمادى آخر ثم يشطبون
اسماء الاشخاص الذين يوجدون غائبين دولاً
واسماء الاشخاص الذين يكونون ولدوا والذين
يكونون حضروا من الجهات التي كانوا غائبين

لتعداد الاشخاص الموجودين في سجن كل
ضبطية ولتعداد عدي المأوى

هادي عشر الى البطارقة وروساء
الدبابة الاسرائيلية لتعداد الاشخاص الموجودين
في الكنائس وفي الجامعات وفي الاديرة وفي المدارس
مع بيان التلامذة الداخلية

ثاني عشر الى مصلحة الوابورات الخديوية
لتعداد الاشخاص الموجودين في وابوراتها
ثالث عشر الى روساء المين

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في السفن
التي توجد في كل ميناء

رابع عشر الى مجلس النواب
لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في
المستشفيات المدنية وفي المدارس الطبية مع
بيان عدد التلامذة الداخلية

خامس عشر الى مجلس الصحة المصرية
والكورتينيات

لتعداد الاشخاص الذين يوجدون في
الكورتينيات وقت التعداد مع بيان الانفار
الساكين فيها

بند ٦

ترسل الجداول المنوه عنها في البنود السابقة
مصحوبة بوصل خال من الكتابة ومبين فيه
عددها فقط ويجب على المصلحة التي ترد اليها
المجداول ان تمضي الوصل المذكور وترده الى
نظارة الداخلية ثم تأخذ وصلاً من المستخدمين
الذين تسلمهم الجداول
ان الذين يمتصون وصولات باستلام جداول
ييقون تحت المسؤولية لحن رد كافة ما استلموه
من الجداول المذكورة

فصل ثالث

(تعليمات لنظار التعداد ووكلائهم اي)
(روساء الصباط والضباط وللعاديين)
(وللمصالح الميرية)

بند ١

يشرع في الفيد الاستدائي في ١١ ربيع آخر
سنة ٩٩ (الموافق ١ مارس سنة ٨٣) بمعرفة
العاديين من الصرافين والنفهاء والعد وغيرهم
من يتخيم مشايخ البلاد ومشايخ الايمان وبصدق
على تعيينهم نظار التعداد ووكلائهم

بند ٢

يعطى لكل عداد الجداول اللازمة لتيد
اهالي القسم التابع له (استمارة نمرة ٢)
يجب على العاد ان يكتب في اعلى الجدول
وفي الخانات المعينة بواسم المديرية او المحافظة
واسم المركز او القسم واسم المدينة او الناحية او
القرية او العزبة مع وضع نمرة قسم التعداد ثم
يكتب اسمه بخط واضح مع اسم الكاتب او المساعد
الذي يوجد معه ويثبت اسم الجهة التجاري عليها
التعداد عند اللزوم ويكتب العاد في الخانة
الاولى المنمرة نمرة ١ نمرة البيت او العمارة مبتدئا
من المنمرة الاولى لقسم التعداد ويبين العاد في
الخانة الثانية المنمرة المسلسلة لكل عائلة ويكتب
في الخانة الثالثة اسماء الرجال والاولاد والصناع
والخدمة والضيوف او الزلا والمستأجرين
الساكين مع العائلة

ولكن اذا لم يرغب رئيس العائلة قيد اسماء
نساء عائلته يكتب في الحال بوضع لفظة (واحدة)
عوضا عن اسم كل منهن وذلك في الخانة المعينة

فبها الى الجهة الواقع عليها التعداد وبعد نهى
هذا العمل يرسلون كافة الجداول الى المشايخ
وهؤلاء يرسلونها في مهلة لا تتجاوز الاربع
وعشرين ساعة الى الضباط التابعين له
ان المشايخ ونظار التعداد ووكلائهم يحلون
طرف المأمورين الذين يكونون تحت ادارتهم
الا بعد ما يستلمون منهم كافة الجداول التي
في عهدتهم

بند ١٠

تجري النظارات والمصالح المعينة في البند
الخامس نفس الاجراءات الموضحة في هذا الفصل
الواجب اجراؤها ايضا على العاديين ثم ترسل
الجداول الى ادارة الاحصاء في نظارة الداخلية
وذلك في المدة من ٢٠ الى ٢٩ جمادى آخر سنة
٩٩ (الموافق من ٩ الى ١٨ مايو سنة ٨٣)
بعد ما يسترجع وكلاء التعداد كافة الجداول
وبعد يتقدم بالاستناد على كشف نمرة ١ من
عدم نقص جدول منها يرسلونها في مدة خمسة
ايام الى نظار التعداد وهؤلاء بعد تحقيق ضبط
اعمال ووكلائهم ومراجعتها بالاستناد على جدول
نمرة ١٥ يرسلون الجداول المذكورة الى ادارة
الاحصاء العمومية قبل اليوم العشرين من شهر
مايو سنة ٨٣ (الموافق ٣ رجب)

بند ١٢

ان المستخدمين الذين يتعينون للتعداد
مها كانت وظائفهم ملزومون باتباع نص هذه
اللائحة ومنع كل غش يحصل في اجراءات
التعداد واذا حصل منهم مخالفة يجازون في
المجالس ويعاقبون حسب القوانين
الامضاء ناظر الداخلية (شريف)

ليفرقها عن غيرها ثم يقيد العائلة الثانية ثم
الثالثة وهكذا

يجب على العداد بعد ملو خانات الجدول
الاول ان يبدأ بالقيد في جدول ثان بشرط
ان اخبر المسلسلة في خانتي نمرة ١ ونمرة ٢ للجدول
الاول تستمر مسلسلة في نفس هاتين الخانتين
للجدول الثاني

اذا شك العداد في شيء ما يتعلق بالعداد
يجب عليه الاستعلام عنه من رئيسه وإذا تصادف
غياب احدى العائلات عن مسكها في يوم
القيد يجب على العداد الاستعلام من جيران
هذه العائلة عن عدد اعضائها ويعين لها محلاً
في الجدول مع ترك بعض اسطر على بياض ثم
بشرع في قيد خلافها

بند ٢

اذا ابتدأت عملية القيد في قسم تعداد
بنغي استمرارها بدون انقطاع حين نهوها في
هذا القسم وإذا رغب احد الاهالي سواء كان
وطنياً او اورباوياً ان يقيد هو بنفسه اعضاء
عائلته عد اجراء القيد في المدن او في القرى
يجب على العداد ان يعطيه جدولاً ويسترجعه
منه بعد نهو القيد ولما الجدول الذي يكون
بيد العداد فلا يقيد فيه هذه العائلة بل بين
فيه نمرة مسكها وقمرتها المسلسلة ويكتب في
اول السطر الكلمات الاتية وهي (راجع الجدول
المخصصي نمرة) مينا النمرة

بند ٤

يمكن للعدادين في المدن التي يوجد فيها
كثير من الاوربيين ان يطلبوا من مأموري
الضبطيات ان يرفقوهم بمجاوبين اورباوي تسهيلاً

لهذا الاسم مع بيان عمرهم ونسبتهم
يبين العداد في الخانة الرابعة نسبة الاشخاص
المبينة اسماؤهم في الخانة الثالثة اي اذا كانوا
رؤساء عائلات او اخوة رئيس العائلة او بنوه
او خدمة وفي الخانة الخامسة بين العداد من
الشخص الجاري عليه التعداد مثال ذلك ١٥ -
٣٠ - ٤٠ بدون بيان تاريخ الولادة

يبين في الخانة السادسة والسابعة اذا كان
الشخص الجاري عليه التعداد له المام بالقراءة
او بالكتابة وهذا البيان يكون بهاتين الكلمتين
(يقرأ) (يكتب) وإذا لم يكن له المام بالقراءة
او بالكتابة يد في الخانة المدة للبيان المذكور
خطاً مثل هذا (-)

يبين العداد في الخانة الثامنة اذا كان
الشخص المبين في الخانة الثالثة له ايراد وله كار
او صعة او مستخدم الى غير ذلك ولما في
الخانة التاسعة فيبين اذا كان هذا الشخص معلم
صنعة او كار او صاعاً او تحت التعليم
يبين العداد في الخانة العاشرة ديانة الشخص
الجاري عليه التعداد ومذهبه مثل ذلك - مسلم
شافعي - قطبي او ارتودوكسي - قبطي كاثوليكي
لاتيني - الى غير ذلك وفي الخانة الحادية عشرة
يبين العداد جسمية الشخص

ان كافة ما ينبغي قيده من البيانات المتعلقة
بمذكور العائلة يكتب في الجهة اليمنى للجدول
ولما ما يخص باناث العائلة من تلك البيانات
فيكتب في الجهة اليسرى وبعد قيد العائلة
سواء كانت مكونة من شخص او اثنين او اكثر
يجب على العداد ان يد خطاً بالخبر من اول
الجدول الى اخره تحت بيانات هذه العائلة

المحفولة بطرهم الى يوم التعداد النهائي

بند ٩

يبدأ في التعداد النهائي في ليلة ١٥ جماد
آخر سنة ٩٩ (الموافق ٣ مايو سنة ١٢٨٢) في
وقت الغروب ويستمر به في تلك الليلة ثم في
اليوم الثاني لحين انتهاء وهر العدادون ببيت
اقسام التعداد النابعة لم الاستعلام عن التغيرات
التي تكون حصص في كل عائلة من يوم القيد
الابتدائي

ان من نوفمبر ٩٩ المدة التي اولها انتهاء
القيد الابتدائي وأخيرا انتهاء التعداد النهائي
ومن يوجدون عائدين عن مساكنهم في ليلة
التعداد يتصلب اسماءهم ماخر واسا من ولدوا
حصرنا من اي جهة الى الجهة الواقعة عليها
التعداد ينبغي تسجيلها بالطريقة الآتية وهي

اولاً ان الذين ولدوا ينبغي تسجيلهم في
التي توجد خالية في الجدول بين قيد عائلين
وعند عدم وجود هذه الحجة يجرى التسجيل
فيما بين الاسطر المكتوب عليها الاسماء

ثانياً ان العائلات التي تسبق في بعض
البيوت بصير تسجيلها في جداول خصوصية تبين
فيها ثمة هذه البيوت

يجب اجراء العمل المذكور بمعرفة العدادين
ونفاية السرعة ليتمكن من إنهاء في اليوم المحدد
في اللائحة

بند ١٠

بعد هذه العملية النهائية يرد العدادون الى
روسائهم كافة الجداول الملونة الخانات والفهر
الملونة ولا يمكنهم الحصول على الوصولات المعطاة
منهم باستلام الجداول ولا على خلو طرفهم من

عملية قيد العائلات الاجنبية

يجب على العدادين الشروع في القيد بغاية
الانفصاف كي لا يفهم العائلات او الأشخاص
الساکة في الدكاكين التي ينبغي تبيرها

بند ٥

يجب على العدادين عند الشروع في القيد
ان يراعوا احترام الاهالي ما أمكن ويفهمون ان
ليس في التعداد من اغراض مالية
اذا صادف العدادون معارضة من الوطنيين
او من الاورباويين في شأن القيد المذكور
يجب عليهم تقديم تقرير الى الرئيس التاسعين له
وهو يتعين على الوطنيين برجال القسطنطينية وعلى
الاوربيين بمسفي القنصلاتو التامة له العائلة
الاية اعطاء التعليقات المطلوبة

بند ٦

ان عملية القيد الابتدائي يصير اجراءها
ايضاً بمعرفة كافة المصالح التي يكون ارسل لها
جداول من نظارة الداخلية حسب المصوص
بالند الخامس من الفصل الثاني

بند ٧

اذا شك العدادون عدد اخذ التعليقات
من الاهالي في صحة عدد نساء عائلة ما يمكنهم
طلب دابة من جهة الاقتضاء لتحقيق ما يشبهون
في ولا يسوع هذه الدابة التمتع من الدخول
في بيت العائلة لاجراء التحقيق ولا من اعطاء
التعليقات اللازمة للعداد

بند ٨

ينظم كل جدول قيد من العداد ويؤشر
عليه من الترخيص
العدادون هم مسئولون عن الجداول

المسئولية الا بعد رد الجداول المذكورة

سند ١١

ان مشايخ البلاد ومشايخ الاعمال بعد ما يتفقون من استلامهم كافة الجداول من العدادين التابعين لم يرسلونها الى وكلاء التعداد في المراكز والاقسام حسب المخصوص في احد بنود النصل الثاني

ان وكلاء التعداد من بعد يتفقون من توقيع كافة مشايخ البلاد ومشايخ الاعمال على تلك الجداول يرسلون حينئذ جداول كل قرية على حدة الى نظار التعداد وهؤلاء يرسلونها الى ادارة الاحصاء في نظارة الداخلية

١٢

يجب على نظار التعداد ووكلائهم اسب رساء الضباط والضباط ان يلاحظوا اذا كان المشايخ والصرافون وكافة الاشخاص المعينين لاجراء التعداد قد قاموا واجباتهم واذا ظهر لهم عكس ذلك يقدمون تقريراً في حق المتأخر عن القيام واجباته لجاراته حسب القوانين (انتم) ناظر الداخلية

الامضاء شريف

(اخطار رسمي)

ولما كانت الصحف المصرية قد اشتغلت في ذلك العهد عهد التقلب بين الوسوس والمواجس بما كان ما كانت توجهه الاشاعات المختلفة والحوادث الطارئة اصدرت ادارة الطلوعات الى جميع اصحاب الجرائد العربية لاختطار الاتي :

نعمدت الجرائد العربية من مدة على نحو في كلامه يتعلاني بالاجانب مع غاية الحنة

واظهار التأسر منهم والتغليظ بلاسبب ولا موجب لا براعون في كلامهم حالة البلاد المصرية وعلاقاتها السياسية مع انه لا يوجد في داخلية البلاد ولا في روافدها الخارجية ما يوجب الدفاع الجرائد المذكورة في هذا الطريق على وجهه يوجب اضطراب الافكار العمومية ويجدن الازهان اما من جهة الداخلية فان الفرائدات العلمية الصادرة من مولانا السلطان المعظم ناطقة بالحقوق والمواجبات التي تتمتع بها البلاد المصرية واما من جهة الخارجية فالحكومة الخديوية في كل لحظة ترى دليلاً جديداً على احترام حقوق القطر المصري التابعة له بمقتضى المعاهدات الدولية وعلى ثباته في المركز الذي قررته تلك المعاهدات وحيث كان من واجبات الحكومة الخديوية ان تحافظ على كافة الحقوق والمصالح ولا تغفل شيئاً منها ارم اخطار الجرائد العربية عموماً واذارها بان لا تخرج في مقاماتها عن حد الاعتدال وان لا تعرض لشيء من الطعن والتوبيخ باحد من معاهدتنا لا على وجه العموم ولا الخصوص واي حريدة تأتي ما يخالف هذا الاذار يعاقب صاحبها اشد العقاب بدون ان يقل منه في ذلك عذر بوجه من الوجوه وقد اخطرتا بذلك الجرائد العربية عموماً ومن الجملة هذا لخصرتكم تنشرون في اول عدده يصدر من جريدتكم بصدر الصحيفة مع المحافظة على رعايته في جميع الاحوال

(المعارف)

وعقد مجلس المعارف الاعلى في اوائل نوفمبر عام ٨١ مجلساً للنظر في احوال المدارس خصوصاً ونظارة المعارف عموماً فابان فيو ناظرها ووكيلها

بالغاء جريدته لغو مؤبداً وذلك بموجب قوانين المطبوعات فعلى سعادتك ان تأسروا تنفيذ هذا الامر بغاية كل سرعة . اهـ

وكان ذلك في ١٦ الحجة سنة ١٢٩٨ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الغاء جريدة ليجت)

وهي جريدة فرنسية العبارة خرجت عن الحد في التعبير عن الحضرة النبوية فاشترى ذلك في الكثير من الناس فصدر الامر بالغاءها وكان ورود تلك العبارة في عددها الصادر ثاني شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ ولكن فابت ادارة المطبوعات الاجنبية الوقوف عليها فألقي عليها حجاب الخفاء حتى تنبه لها بعض القارئین اتفاقاً فبعث بها الى جريدة الميديد فذاغت ولما وقف عليها اهل المحل والعقد وعلما بسوء تأثيرها في القلوب صدر امرهم بالغاء الصحيفة

وخاص بعض الناس في مسألة الغاء هذه الجريدة وأكثرها من الاشاعات ولكن لم يعم الامر حتى علم ان قنصل فرنسا لم ير امر الحكومة بالغاءها في غير محله كما ادعى صاحب الجريدة فنشرت الحكومة ذلك رسمياً وانتفت بعد ذلك اسباب التقلبات

(مشيئة الجامع الازهر)

وقع في ذلك العهد خلاف بين شيخ الجامع الازهر وبعض مشائخه دار على امر البحراية (الزرق البحري على الطلبة والمدرسين) بالنظر الى جمهور الازهريين والى شيخ الجامع وعلى امر الامتحان وترفع الرتب وعلى امور من المذاهب معينة الحدود فشكلت لجنة مخصوصة للنظر في هذا الخلاف برئاسة احمد باشا راشد

احوال المدرسين واستغفارهم لزيادة الرواتب ولاسيما ابناء الوطن وصغار المعلمين ثم اوضح مقدار ما تمس الحاجة اليه من المال لاصلاح شؤون المكاتب الاهلية والمدارس الميرية وتحصيل الكفاء لسائر المستخدمين في هاته النظارة بتقرير منصل جلي فاستقرت الاراء في المجلس المشار اليه على قبول الزيادة المطلوبة وهي نحو من اثني عشر الف جنيه (علاقة على الاضافة التي حصلت في ذلك العام) منها الف وثمانمائة للمكاتب الاهلية ونحو خمسة الاف للزيادات المعلومة ومثل ذلك على سبيل الاحياط (الغاء جريدة المحار)

وهي جريدة عربية أنشئت في ذلك العام (١٨٨١) ولكنها لم تعش فان سير تلك الاحوال دفعها الى ما لم يقع لدى نظارة الداخلية موقع الصواب فاصدرت الى ضبطية مصر في شأن الغائها الامر الاتي

ان صاحب جريدة المحار طالما خرج في كلامه عن حدود الاصول الواجب اتباعها في المطبوعات حيث كان يطعن في الدول الاجنبية طعناً غير ادبي ويسقط عند الكلام في شأنها بما لا يليق بسياسة الحكومة الخديوية وكثيراً ما طلبناه ونهنا عليه وشددنا في الامر وحذرناه من الرجوع الى مثل ذلك وبيننا له ان هذا السلوك عدم الفائدة بالكلية فلم يرتدع ولم يتزجر وفي كل مرة يزداد خروجا عن تلك الاصول ثم خالف المشور العمومي الذي بعث به اليه وإلى جميع اصحاب الجرائد العربية الى ان اتى في عدده الاخير بازيد ما حذرناه منه مراراً فمن اجل هذا صدر قرار مجلس النظارة

الفتيا فارتأى البعض انه لو قضت الحكومة برده الى مقامه السابق قطعاً لاسباب الخلاف لانخصت بذلك الوحشة وانه اذا ظهر له ان بقاءه في رئاسة المشيخة يوجب دوام النفرة وان انفصاله عنها يعيد التراخي والوفاق فانه يحار الاعتزال لا محال

وبعد ان اتمت اللجنة اعمال البحث اصدرت حكمها في المسألة على نحو ما يأتي وذلك انه ظهر لاجتماعها ان لا بد من ازالة تلك الوحشة وحسم ذلك الخلاف سواء صححت الدعوى على شيخ الجامع ام لم تصح كراهة استمرار النفرة بين طائفة العلم . وتبين لم علاوة على ذلك ان المشيخة قد وسدت اليه اضافة الى منصب الفتيا في السادة الحنيفة وانما كانت من قبله الى عهد علماء من السادة الشافعية وفضلاً عن ذلك نظروا الى ان مصر شرقت بمقام الامام الشافعي فهذه الاسباب الثلاثة دعهم الى الحكم ببقاء الشيخ العباسي على منصب الافتاء في الحنيفة ونقل المشيخة الى غيره من السادة الشافعية جرياً على العادة المأثورة القديمة وحفظاً لاثار الامام الشافعي باستبقاء المشيخة الازهرية في كبار السالكين على سننهم المستمسكين بمذهبه

ثم رغبته الحكومة بعد ذلك الى العلماء الازهرين ان يختاروا لانفسهم شيخاً من الشافعية لتعينه لم مكان الشيخ السابق ورسمت لم ايضاً ان يختاروا من اهل المذاهب الثلاثة الباقية (الحنفي والمالكي والحنبلي) ثلاثة من العلماء يقامون مع الشيخ ليشاورهم في مهمات الامور وقد صادف الخسار هذه النازلة الخلافية على هذه الصورة استحسناتاً عظيماً فان الخلاف كان

وعين كل من عبد الله باشا فكري وحافظ باشا واحمد باشا صادق اعضاء لما فعدت . جلساتها وشرعت في البحث فاستدعت بعض العلماء الذين لا قدم لم في تلك الوحشة فاجاب من المدعويين الشيخ محمد الانبائي فاستطلع المجلس رأيه في الامر فقال ان هذه النزعة تنضي لا محالة الى نسبة ما لا ينبغي اما الى شيخ الاسلام واما الى العلماء وكلا الامرين فيجب لا يرضاه عاقل وكأني رأي ان الامور التي ادعى بها الازهريون على شيخهم ليست من ذوات البال التي من شأنها ان تستفز غيرة العلماء فاستكبر ما كان منهم ثم التمس العذر لنفسه عن امساك رأيه بالقول الذي ذكرناه

وخلال الخوض في هذه المسألة علم ان من تلك الامور ما سته الشيخ من عدم جواز التدريس لمن يشاء الا بالامتحان في لجنة مؤلفة من كبار علماء المذهب يرأسها نفس الشيخ فاستذكروا هذه السنة وقال بعضهم انه لا يرضى بتعطيلها الا من كان لا يهتم امر العلوم خصوصاً الشرعية منها

وترددت ظنون الناس واختلفت اقوالهم في هذه الوحشة وفيما لزم عنه من البحث والتحقيق للذين عهد بها الى اللجنة الموما اليها ثم تبين ان المخبرين عن الشيخ عدد كبير من المشايخ فرأى بعضهم انه لا يبعد من جانب الاحتمال ان يكون ذلك من موجبات الحكم بما يحسم الخلاف بتأكيده استمرار الوحشة في هاته الطائفة التي يجب ان تكون مظهر الاتحاد والملااة وكان شيخ الجامع فيما سلف معني السادة الحنيفة بمصر ثم وسدت اليه المشيخة علاوة على

حضرتكم في رؤية الاشغال المهمة بالجامع الازهر
والمشاورة فيها والمداولة عنها فيما بينهم ويمن
حضرتكم بحيث لا يبرم فيها امر حتى يستقر عليه
رأي الجميع او الاغلب تطبيقاً لما نطق به الامر
الكريم الصادر في ١٣ محرم سنة ٩٩ نمرة ٢٧
وقد حررنا بناء عليه في تاريخ هذا لكل من
حضرات المشايخ الثلاثة المذكورين بذلك
فاقتضى ترقية هذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء
بمقتضاه .

(الى كل من المشايخ الثلاثة)

حيث صدر لنا امر عال مؤرخ ٢٧ محرم
سنة ٩٩ نمرة ٢٩ باعتماد تعيين حضرتكم للاتحاد
مع حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر في رؤية
الاشغال المهمة بالجامع والمشاورة والمداولة عنها
بين حضرتكم وحضرات باقي من تعينوا بحيث
لا يبرم فيها امر حتى يستقر عليه رأي الجميع
او الاغلب لزم تحرير هذا لحضرتكم للمعلومية
والقيام باداء هذه المأمورية المخيرية على
المنهج النور

(الجهادية)

(طلب زيادة في ميزانيتها)

وفي شهر ديسمبر عام ٨١ طلبت نظارة
الجهادية زيادة ٢٥٠ ألف جنيه على ميزانيتها
ينزل منها ١٢٠ ألف جنيه المخصصة سابقاً للتجديد
ملبوسات للعسكر فتكون الزيادة المطلوبة عبارة
عن ١٢٠ ألف جنيه فتزداد قلم المراقبة في اجابة
هذا الطلب لما رأى من ان جميع الدوائر
والادارات تطلب زيادة في مصروفاتها حتى
قبل يومئذ ان مقادير الزيادات المطلوبة تريد
على ٢٠٠٠٠٠ جنيه

في غاية الحدة ونهاية الشدة حتى عظم امره واشتد
اثر الكدر منه وكان عرابي من الساعين في فصل
الشيخ العباسي كما مرّ وبعد ان صدر الامر بنصله
اجتمعت اراء علماء الازهر على انتخاب الشيخ
الانباي المشيخة وانتخب الشيخ الدرستاي الحنفية
والشيخ عيش للمالكية والشيخ يوسف الحنبلي للحنابلة
وبعد حصول هذا الانتخاب صدر امر
خديوي باعتماد الشيخ الانباي شيخاً للجامع الازهر
فمثل بين يدي الخديو فخلع عليه الخلعة جرياً
على العادة المألوفة ثم زار رئيس النظارة فتلقي
منه الامر الخديوي مؤذناً باعتماده للمشيخة
وهذه صورته :

امر كرم صادر لنظارة الداخلية

في ١٩ محرم سنة ٩٩ نمرة ٢٨

انه بناء على مكتابة دولتكم التي عرضتموها
علينا في ١٨ محرم سنة ٩٩ قد اصدرنا امرنا
هذا قاضياً باعتماد تعيين حضرة العلامة الشيخ
محمد الانباي شيخاً على الجامع الازهر لما فيه من
الاهلية والاستعداد للقيام بهذه الوظيفة
واقضت ارادتنا اصدار هذا لدولتكم لاجراء
مقتضاه .

وهذه صورة ما كتب من الداخلية الى
كل من شيخ الجامع الازهر الجعدي ومعاونيه
الثلاثة .

(الى الشيخ)

حيث صدر لنا الامر العالي المؤرخ ٢٧
محرم سنة ٩٩ نمرة ٢٩ باعتماد تعيين حضرات
الشيخ محمد عيش شيخ السادة المالكية والشيخ
يوسف الحنبلي شيخ الحنابلة والشيخ عبدالله
الدرستاي من علماء السادة الحنفية للاتحاد مع

وها هي الرسالة في سراي امركان تنتظر انما
مأموريتها

وقد كان في مثل هذا المثال اوها م ساعدت
عليها كثرة الاشاعات والظنون وكثيرة سير
الحوادث في ذلك العهد

اما الوفد الذي ورد عنه في رسالة
المكاتب انه كان مؤلفاً من ذوات ملكية وضباط
جهادية فلم يكن كذلك وإنما الية كانت منصرفة
في بادئ الامر الى ارسال وفد مصري مخصوص
مؤلف على ذلك النمط فاكثفي اخيراً بارسال
ثابت باشا ولم يرسل سواه

(انشاء صندوق للاذخار)

(في ديوان الجهادية)

ونقرر في ديوان الجهادية انشاء صندوق
اذخار للضباط جميعاً على اختلاف رتبهم يجعل
فيه من ماهياتهم خمسة في المائة يشتري بمجموعها
قراطيس مالية مصرية ثم تضم الفائدة الى الاصل
في عام ويشترى بالكل قراطيس وهكذا في
كل سنة وبلغ ما يجمع من ذلك في عام خمسة
وعشرين الف جنيه ما عدا الفائدة وقد قصد

بذلك الشروع في استهلاك الدين

(انشاء صندوق للاذخار)

(لمستخدمي الدائرة السنية)

وانشئ ايضاً صندوق للاذخار في الدائرة
السنية لمستخدميها فوضع لها القانون الاتي
قانون لاجاد وإدارة صندوق

اقتصاد لمستخدمي الدائرة

السنية

لما كان من واجبات الانسان العاقل الذي
يرغب دوام رفاهية وراحة باله النظر الى ما

ثم كثرت الفالة واختلفت الاقوال في تردد
المراضين بالموافقة على العلاوات المطلوبة في
ميزانيات الدواوين عموماً والجهادية خصوصاً
وبعد ان مرّت على ذلك بضعة ايام حصل
الوفاق والاتفاق على المطلوب من جهة ديوان
الجهادية فقررّت ميزانيتها بزيادة ١٢٠ الف جنيه
وقد كان المطلوب كما مر ٢٥٠ الف جنيه فتنازل
الجهادية اخيراً عن ١٢٠ الف جنيه منه وكان
هذا المبلغ معدّاً لتغيير السنة وتحديد البسة لم
تكن العسكرية في حاجتها اليها اذ ذاك
(الوفد المصري في الاستانة)

وفي اواسط شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ أرسل
ثابت باشا الى الاستانة مدبّوياً من قبل الخديوي
لتقديم رسوم الاجلال والاحترام للشهيد الاعظم
وكان ذلك على اثر عودة الوفد العثماني الى
الاستانة فحصلت له من لدن صاحب الخلافة
حظوة ذلك على ما له من الانعطاف نحو الحكومة
المصرية ولكن بعض الكتاب نقولوا اموراً شتى
في شأن هذه الرسالة فقال مكاتب جريدة
(الاندلس بلج) في الاستانة ما ترجمته

ان سمو توفيق باشا ارسل رسالة مصرية
مكونة من ذوات وضباط جهادية وملكية من
العية لاداء الشكر للحضرة السلطانية على ما
ابديته من العناية بمصر بارسال الوفد العثماني
عقيب المحادثة المصرية ولم تكن تلك الرسالة
اهية في الزمن السالف ولكنها الان صرورية
تدل على احتياج سمو توفيق باشا للحضرة السلطانية
الان وهذا ينبغي ان يكون موضع نظر وتفكر
فربما يكون للرسالة اهية سرية ولكن لا اخذ
على نفسي مسئوليتها الان قبل ان افق عليها

قيمة الجزء الذي يريدون دفعه ويعطى لهم من الصندوق وصولات بالدفعيات المذكورة عن كل شهر وصل مخصوص موضحاً به مقدار ما دفع وتاريخ دفعه وغرة الدفتر المئيد به اسمه
بند ثالث

المستخدمون الموجودون بالجهات الخارجية عن مصر عليهم ان يؤدوا دفعياتهم الشهرية للوكيل الذي يصير انتخابه بكل جهة بمعرفة قومسيون ادارة الصندوق ويستلموا منه الرصولات التي سترسل اليه شهرياً من القومسيون
بند رابع

الوكيل الذي يصير انتخابه بكل جهة عليه ان يطلب شهرياً من قومسيون ادارة الصندوق وصولات باسماء ومقادير ما سيرى تحصيله بمعرفة وعلى القومسيون ارسال تلك الرصولات اليه ويجري قيدها عليه وباخر كل شهر يرد للصندوق من طرف الوكلاء النقود التي يجرون تحصيلها بحفاظ ببيان مقاديرها واسماء اربابها للتقيد بموجبها باسماء اربابها وخصم الرصولات المتقيدة عليه بحيث اذا ظهر مانع يمنع دفع قيمة اى وصل من تلك الرصولات فعلى الوكيل اعادة الوصل ذاته للقومسيون بايضاح الاسباب التي اوجبت عدم دفع قيمته

بند خامس

يجب على كل مستخدم التخط على وصولات الصندوق التي تعطى له شهرياً ليكون مستعداً في تقديمها للصندوق عند اللزوم واذا فقد شي منها باسباب قهريه فلصاحب الحق في المحاسبة على موجب ما هو وارد بدفتر الصندوق

فيونو ثروته واحراء ما يوجب حفظها واخذ في اسباب الحرم والتدبير في امور نعيته للتمكن من اقتصاد كل ما يتيسر له اقتصاده واستعماله فيها يوجب بمو الثروة التي تعود بالرفاهية وراحة البال وكون عموم المستخدمين وان كانوا في حاجة من هذا النصر لما يعود عليهم بالنفع في المستقبل لكن لعدم امكان تيسر ذلك بالاشهاد فقد اجتمعت كلمة مستخدمي عموم الدائرة السنية على ايجاد صندوق اقتصاد لهم يكون مركزه محروسة مصر يوردون به جزءاً من ماهياتهم الشهرية على ذمة مشتري سندات او من سندات دين الدائرة العمومي او من سندات ديون الحكومة المصرية بالكيفية الملية بالبنود الاتي ابصاحها بهذا ومستعدون كل من اراد الاشتراك معهم في هذا الامر من اخوانهم المستخدمين بجهات الدائرة السنية المخارجة عن مصر لتعميم هذه الفائدة على الجميع وذلك يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨٢ افرنجية

المادة الاولى

فيما يجب اجراؤه على المستخدمين

بند اول

كل مستخدم يريد انتظامه في هذا السلك عليه ان يكتب اسمه ضمن قوائم الرغبة المرفوقة مع هذا ويوضح مقدار ماهيته الشهرية ومقدار الجزء الذي يريد دفعه شهرياً للصندوق الاقتصاد وهذا الجحز لا يكون اقل من عشرة في المائة من الماهية الشهرية

بند ثان

المستخدمون الموجودون بمصر عليهم ان يؤدوا للصندوق مباشرة في اخر يوم من كل شهر

لم ماهية ولا مصاريف على ذلك مطلقاً وعلى أمين الصندوق الذي يجري انتخابه ان يحضر ضمانة قوية معتمدة خصوصية باستغال هذا الصندوق

بند تاسع

المصاريف العمومية التي تلزم للادارة هي مثل اجر بوسنة وثمن ادوات كتابة لاغير ولا يتكلف الصندوق بدفع ماهيات ولا مصروفات من اي نوع كان خلاف ما ذكر جملة كافية وهذه المصاريف تدفع من طرف ارباب قومسيون الادارة والوكلاء مقابلة اربادها لم من ارباح كل ستة شهور

بند عاشر

على قومسيون ادارة الصندوق ان يؤخر كل شهر عند حضور المستخدمين لتوريد التقديرة ببادر باستلامها بطرف امين الصندوق ويجري قيدها بالدفتر المعد لذلك باسماء اربابها ويعطي بها الوصولات اللازمة لكل اسم واسمها بها القيمة الواردة منه وتاريخ الدفع ونمرة الدفتر المقيدة وبالحال يجري مشتري سندات بها من سندات دين الدائرة السنوية العمومي بالاسعار الحاضرة وقت المشتري ويدفع القيمة ويستلم السندات بموجب حوافظ من البائعين واسمها بها قيمة السندات الاسمية وعرها وقيمتها الحقيقية المدفوعة وعلى الحوافظ المذكورة ايضالات قبض القيمة الحقيقية ثم يجري تخصيص قيمة السندات الاسمية على مبالغ رأس المال المشتري بها وما خص كل اسم من ذلك بتأشير امام اسمه ما خصه من تلك السندات وبعدها يجري قيد تلك السندات بالدفتر المعد لذلك ثم تحتفظ بطرف

بند سادس

اذا توفي احد من لهم رأس مال بالصندوق وكان محتاجاً للصرف على خرجيه وعلى المائتم فعلى قومسيون الصندوق بحال اعلانه بذلك ان يعين من يلزم بالنفود اللازمة للصرف محسوباً من رأس ماله الموجود بالصندوق كما ان الوكلاء الموجودين بالمجتهات جائز لهم الاجراء هكذا في حق من يتوفى بجهنهم ومحاسبة الصندوق بها بصرفونه عليه ثم يجوز ايضاً انتقال ما يكون للتوفى بالصندوق باسماء ورثته الشرعيين او لوصيته خصوصية يكون اجرائها في حال حياته او اتباع العوائد الدينية الجارية في مثل ذلك حسب التفاصيل الموضحة بالبند الرابع عشر بعده

بند سابع

اذا احتاج احد المستخدمين في وقت من الاوقات الى جانب من رأس ماله الموضوع بالصندوق او لجلبه بعد ضروري اوجب ذلك فعليه ان يجرر لقومسيون ادارة الصندوق جواباً رسمياً بايضاح الاعذار التي اوجبت الطلب ومقدار المطلوب وعلى القومسيون ان يتدارك امر ذلك بالكيفية الموضحة بالبند الخامس عشر بعده

المادة الثانية

في انتخاب قومسيون الادارة

وما يجب عليه اجرائه

بند ثامن

القومسيون يكون مركباً من رئيس واربعة اعضاء وسكرتير وامين صندوق وهؤلاء يكون انتخابهم سنوياً بمعرفة اصحاب رأس المال ويكونون هم ذائعهم من لهم رأس مال بالصندوق ولا يحسب

عدم امكان مشتري سندات من ذلك الدين
لاساب نضر لصالح ادارة الصندوق فله ان
يشترى سندات من سندات ديون الحكومة
المصرية بالكنية ذاتها المنصوص عنها وله ايضا
بيع وشراء سندات من سندات دين الدائرة
السلبية والحكومة المصرية في الاوقات التي يوافق
اجراء ذلك فيها بالنسبة لما يترأى من ارجحية
الاسعار التي تعود بمعنتها على الصندوق

بند ثالث عشر

الوصولات والمخالصات والمسابات التي
يجريها قومسيون ادارة الصندوق تكون بامضاء
رئيس القومسيون وامين الصندوق والسكرتير
وفي غياب الرئيس بنوب عنه من يعتمد من
الاعضاء .

بند رابع عشر

اذا توفي احد من لم رأس مال بالصندوق
واحتاج الحال للصرف على خرجه وعلى المأتم
فيحال ورود الاخبارية عن ذلك ويصير
نعيين مندوب من طرف القومسيون ويصرف
له من الصندوق النفود اللازمة لذلك وبعد
اجراء الصرف يقدم للقومسيون حساب المصاريف
وبوجه بصير قيد على حساب المتوفى من اصل
رأس ماله ثم اذا كان هذا المتوفى او من توفي
بدون توسط القومسيون في اخراجه يكون اوصى
بتركتة التي من ضمنها هذا الرأس مال فينع
في ذلك شرط الوصية متى كانت مثبوتة ومرعية
شرعا وان كان ما اوصى وله ورثة شرعيون
فينقل هذا الرأس مال باسماء ورثته الشرعيين
حالا يقدمون لقومسيون الادارة ما يثبت وراثتهم
للمتوفى شرعا وان كان ما اوصى ولم يكن له

امين الصندوق مع المحافظ لوقت اللزوم اما
عما يجري تحصيله من المستفيدين الموجودين
بالمجهاة الخارجة عن مصرف على القومسيون ان
يرسل في يوم ١٥ من كل شهر للوكلاء الموجودين
بالمجهاة وصولات بيان مبالغ واسماء من
يكونون مشتركين في هذا العمل من واقع الماراد
بقوائم الرغبة بالدفتر الموجود بالقومسيون ويجري
قيد تلك الوصولات على الوكلاء وفي اخر كل
شهر حالما يرد للقومسيون النفود التي تحصلت
بعرفة الوكلاء والوصولات التي ما دفعت حالاً
يجري خصم قيمة الوصولات وتصور المبادرة بمشتري
سندات بالنقدية الواردة بالكيفية الموضحة بهذا
بند حادي عشر

في كل ستة شهور على قومسيون الادارة
ان يستولي على قيمة الكوبونات المستحقة على
السندات التي تكون موجودة بالصندوق التي
هي عبارة عن ارباح رأس المال في مدة الستة
شهور ويخص منها قيمة ما يكون صار صرفة في
مدة الستة شهور من المصاريف العمومية الموضحة
ببند تاسع قبله والباقي يجري تخصيصه على مبلغ
رأس المال وما خص كل مبلغ من تلك
الارباح يجري قيد لكل اسم اشبه بدفعية وتعد
حفظه رأس مال اخر ثم نصير المبادرة بمشتري
سندات بقيمة تلك الارباح من سندات دين
الدائرة العمومي بالكنية الموضحة ببند عشرة قبله
بند ثاني عشر

لا يجوز لقومسيون ادارة الصندوق تشغيل
النفود المتصلة به في اي شغلة كانت خلاف
مشتري سندات من سندات دين الدائرة العمومي
انما اذا ترأى للقومسيون في وقت من الاوقات

ورثه فينع في ذلك العوائد الدبية المجارية
في مثل ذلك

بند خامس عشر

مضى ورد لقومسيون ادارة الصدوق
مكتبات من بعض اصحاب الراس مال او من
ورثه من يتوفون منهم او من الجهة التي يؤول
لها هذا الراس مال بطلب رأس مالهم
جميعه او جانب منه لاسباب طلبه يصير توضيحها
بتلك المكتبات فعلى القومسيون ان ينظر بوقت
في هذا الامر فالذي يكون طلب جانباً من
الرأس مال وهذا الجانب لا يزيد عن ربع
الرأس مال فعلى القومسيون صرفه نقدية من
مخضلاته ويخصم بقيمة سندات ما يكون له
بالصدوق بالسعر الذي يصير المشتري به عقب
الصرف وتضم هذه السندات على السندات التي
يجري مشتراكها وتقسم لساقى اصحاب الرأس مال
اما الذين يكونون طالبيين رأس مالهم جميعاً او
جانباً منه يزيد عن الربع فعلى القومسيون ان
يقطع حساب هؤلاء الطالبيين وينظر للاسعار
التي تكون جارية وقتها بالاسواق وان وجدت
تلك الاسعار مضاهية للاسعار السابق المشتري
بها او اريد منها فعليه ان يجري حالاً مبيع
كامل سندات الطالبيين ويحصل قيمتها نقدية
ويجبر من طرقه للطالبيين بطلب وصولات
الصدوق الموجودة بطرفهم وبعد استلامها يقدم
لكل منهم حساباً الخصوصي فالذي يكون طلب
جميع رأس ماله فيجري صرفه اليه ويؤخذ منه
المخالصة اللازمة على نسخة الحساب والذي يكون
طلب جانباً منه زيادة عن الربع فيصرف اليه
المطلوب بالوصل اللازم على نسخة الحساب والباقي

الذي يريد ابقاءه بالصدوق يصير قبوله منه
اسمه مدفوع جديدة ويتوضح عن ذلك بنسخة
الحساب ايضاً ويعطى له به وصل جديد من
الصدوق وفي حالة ما اذا كانت اسعار السوق
وقت الطلب اقل من الاسعار السابق المشتري
بها فيصير اعلان الطالب بذلك ويبين له
الفرق ومضى صرح بقبوله الفرق على حساب
المخصوصي فوقه يصير التصريف ومحاسبته على
وجه ما سلك ايضاً بحيث جميع تلك الاجراءات
لا تتجاوز منه شهرين بالاكتر لمن يكونون بالبعد
عن مصر ومدة شهر بالاكتر لمن يكونون بمصر
بند سادس عشر

على قومسيون ادارة الصدوق في آخر
كل سنة ان يقدم لاصحاب الراس مال حساب
عملياته التي اجراها في بحر السنة والارباح
الناتجة من ذلك وما خص كل اسم منها
بند سابع عشر

بعد نهو كل سنة وتقدم الحسابات على
وجه ما توضح بالبند السادس عشر قبله يصير
انتخاب القومسيون الذي يتولى اشغال ادارة
الصدوق في السنة التالية بمعرفة اصحاب
الرأس مال ومضى تعين يستلم متأخرات الصدوق
ويكون له الحق في التفتيش على الادارة السالفة
بند ثامن عشر

اذا ظهر من التفتيش حصول غش او اختلاس
او شيء يخل بادارة الصدوق فالمستولون
يجازون امام المجالس

بند تاسع عشر
انتخاب القومسيون يكون بأكثرية الاراء
وعلى اي حال لا يكون اريد من رئيس واربعة

اعضاء وسكرتير وامين صندوق واذا وقع الانتخاب على احد من المتقدمين قبلاً فيجوز قبوله دفعة ثانية

الخاتمة

اذا تراكى لثومسيون ادارة الصندوق في وقت من الاوقات تصفية حسابه وتوقيف اشغاله او موافقة تشغيل رأس مال الصندوق في عمليات اخرى خلاف عملية مشتري السندات المتو عنها قبله فيستعمل جمعية عمومية مركبة من وكلاء ينتخبهم اصحاب الراس مال للمداولة فيما يلزم اتخاذ ويعطى منهم القرار اللازم ويعرض لجميع اصحاب الراس مال ومتى حصل الاقرار عليه من ثلثي اصحاب الراس مال بوقت يسرع بالاجراء

وقد تم تنظيم هذا القانون في اليوم الرابع عشر من شهر يناير سنة ١٨٨٢ (الورق الموحد)

وتقرر في مجلس الشلار (اواخر شهر يناير سنة ١٨٨٢) بناء على ما رأى من هوذا اسعار الورق الموحد ان نغتنم نظارة المالية هذه الفرصة ونشتري من اوراق الدين المذكور جانباً للاستهلاك بقيمة ٤٠٠ الف جنيه وصدرت الاوامر اللازمة لذلك وعدل الربح الذي تناله المالية من هذا الامر بنحو ١٣٠ الف جنيه وكانت القود متوفرة في خزائن المالية فروى ان يصير استخدامهما فيما يعود على الحكومة بالفائدة .

(المجالس المختلطة)

وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢ صدر امر خديوي يتضمن اطالة مدة المجالس المختلطة الى

غرة فبراير سنة ١٨٨٢

(ميزانية سنة ٨٠ و ٨١)

(والقابلة بينهما)

وظهر فرق جسيم بين ميزانية سنة ٨٠ وميزانية سنة ٨١ كان موضعاً للنفات الانظار اليه فرائنا ان شبهها في فصل هذه المدونات لتكونا محفوظتين اثراً في المراجعات الخارجية يرجع اليه عند الاقتضاء

الدخل

سنة ٨١ سنة ٨٢

جنيه مصري جنيه مصري

٤٩١٢٥٥٩	٥٠٥٢٢٢٢	من رسوم الاطيان
٢٩٨٤٤٨	٢٨٠٤٤٤	رسوم اخرى
٢٨٢٠٧٢	٢٨٠٠٢٥	المجالس
٧٥٨٧٤٥	٧٢٦٩٨٨	المجاريك
٨٠٨٨٩	٧٨١٥١	الوسطة
٢٨٧٢٤٢	٢٦٣٢٧٠	الدخولية
١٩٠٩٤٠	١١٨٢٨٥	المخ
٥٥٨٩٩٨	٥٢٥٥٠٩	رسوم غير مفرقة
١٢٣٢٩٨٢	١٢٣٢٩٨٢	السكك الحديدية
٧١٢٧٩	٢١٠٤٠	مينا الاسكندرية
٨٣٥٧	٤٩٠٧	سكة حلوان
٨٧٨١٢	١٢٤٥٨٧	وابورات الوسته
٨٦٩٢٦	٩٩٦٥٠	واردات اخرى
٨١٩٢٧	٦٢٧٠٧	رسوم متنوعة
١٠٠٩٧٥	٧٦٦١٩	واردات متنوعة
٢٢٠٩٩	٢٩١١٩	سلفيات التفواي
٥٨٧٢٠	٥١١٦٤	اليوم الاستعياطي
٩٠١٢٠١٠	٨٨٢٧٧٧٩	

٢٠٩١٢٤ ٠١٩١٢٦٣ روائب المتفاعدين

٧٢٦١٨٧ ٧٦٧٧٨٠٥

ومن هذا البيان يتضح ان مجمل خرج

سنة ٨٠ بنقص نحواً من ٤٦٣ ألف جنيه عن

سنة ٨١

(كتاب احمد عرابي الى التمس)

ونشرت جريدة التمس كتاباً قالت انه

مرسل اليها من احمد عرابي وأنه يتضمن ماهية

الحزب الوطني المصري ومطالبه وإمانيه ومساغيه

الى غير ذلك فتناقلت بعض الجرائد وشركات

التلغراف خبر هذا الكتاب فكذبته جريدة الوقائع

المصرية ثم كذبه المستر بلنت بقوله (ان اللائحة

المشتملة على افكار الحرب الوطني التي نشرتها

جريدة التمس لم ترسل اليها من احمد عرابي

بصفة رسالة بقلو وامضائوكا زعم تليف روتر

والتمس بل باجماعي مع المومأ اليه وبعض رجال

الجهادية وبعض علماء الامة المصرية رأيت ان

افكارهم لا تخرج عن هذه اللائحة وبعد ان كتبها

عرضتها عليهم فقالوا هذه هي افكار الحرب الوطني

والجهادية ثم ارسلتها الى جريدة التمس باسمي

وامضائي لا باسم عرابي) اه

اما صورة الكتاب او اللائحة فهي

(خلاصة ما يطلبه الحزب الوطني)

(من الاصلاح بواسطة)

(احمد عرابي لسان)

(حاله)

(١) يرى الحزب الاهلي محافظته على

العلاقات الودادية الحاصلة بين الحكومة المصرية

والباب العالي واتخاذ ذاك الباب ركناً يستند

عليه في اعماله - ويعتقد ان (جلالة) السلطان

ومن هذا البيان يتضح ان مجمل دخل

سنة ٨١ زاد نحواً من ١٨٥ ألف جنيه عن

سنة ٨٠

المخرج

سنة ٨١ سنة ٨٠

جنيه مصري جنيه مصري

٠٦٦٤٩٩٦ ٠٦٦٥٥٦٧ لخراج مصر

٠٣٦٣٨٤٨٧ ٠٤٤٩٥٠٧ للدين العمومي

٠٣٧٧٧٦٣ ٠٣٥١٤٤٣ لرواتب البيت
الحديوي

٠٠٤٠٠٢١ ٠٠٣٩٤٧٣ للمعية السنية

٠٠٤١٨٥ ٠٠٤٠٧٧ لمجلس النظار

٠٠١١٢٨٨ ٠٠١٠٥٦٨ للماروجة

٠٤٨٧٩٠٣ ٠٤٩٩٦٦٣ للمالية

٠٤١٧٤٣٨ ٠٣٢٢٧٦٣ للجهادية

٠٠٤٩٤٠٤ ٠٠٤٣٦٤٣ للبحرية

٠٠٥٨٢٢١ ٠٠٤٣٦٦١ للمعارف

٠٠٤٣٥٩٧ ٠٠٨٨٠٠١ للدخالية

٠٢٣٠٧٨٦ ٠٣٥١٠٦٩ للحفانية

٠٠٣٩٤٦٠٥ ٠٣١٧٧٣٧ للاشغال

٠٣٩٨٨٦٥ ٠٤١٠٨٥٧ للسلك الحديوية
والتلغراف

٠٠١١٤٧٥ ٠٠٣٤٢٨٨ لجنا الاسكندرية

٠٠٠٦٦٤٢ ٠٠٠٦١٥٥ لسكة حلون

٠٠٠٦٠٥١ ٠٠١٥٥٤٠ للجبارك

٠٠٧٣٨١٣ ٠٠٦٨٧٨٧ للبوستة

٠١٢٢٧٨٤ ٠١٤٨٣٥٩ للبرابارات الحديوية

٠٠٥٣٢٤٦ ٠٠٣٩٤٦٣ للسلح

٠٠١٢١٥٢ ٠٠١٢٥٧٠ للشون

٠٠١٧٨٢١ ٠٠٥١٩٢٦ مبالغ احتياطية

الكفالة العظيمة لنجاح اعمالهم مع قبولهم تلك الديون الاجنبية حرصاً على شرف الامة وإن كانت تلك الاموال لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في منفعة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل - ومعلوم لهم ان ما تحصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها وينشرون عليها

ثم انهم يرون ان النظام الحالي لم يكن الا وقتياً والا فانهم يؤملون ان يستخلصوا ما لبيهم من ايدي ارباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر في يد المصريين - وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاداعته فانهم يعلمون ان كثيراً من المستعدين في قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم به من المصريين على احسن اسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الاجنبي وهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارات ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد

ويتعجبون من اعتناء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بمخزنها واقامتهم فيها ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقية او جنقة بل يقتصرون على اقامة الحجية ويطلبون من فرنسا واكتلة التبرص في هذا الامر فانهم اخذوا على انفسهم مراقبة المالية فيها مطالبان بنجاحها واستخدام اهل الامانة والاستقامة فيها فانهم مسئولان عن رفاهية مصر اذ نزعنا ادارة ما لبيها من اهلها وتكفلنا بنجاحها (٤) رجال الحزب الوطني يبعدون عن

عبد الحميد مولاهم وخليفة الله في ارضه وامام المسلمين ولا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج وما يلزمه من المساعدة العسكرية اذا طرأت عليه حرب اجنبية وهذا يقتضى القوانين والقرارات الشاهانية كما يعتقد هذا الحزب انه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ويقوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (اي من يريد سلب امتيازاتها ونسخ القوانين التي منحها استقلالها الاداري) وله ثقة بدول اوربا لاسيما اكثرية المدافعة عنه ويود ان تدوم هذه الحجة حتى يتصل على حرية مصر واحكامها

(٢) هذا الحزب يخضع للجناب الخديوي الحالي وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت احكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ٨١ وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التي اورثت مصر الدل وبالاتحاد على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم الثوري واطلاق هتان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك في جميع الامور وهم يساعدونه قلباً وقالماً كما انهم يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسون اليه الاستبداد والاحكام بحق الامة وتكث المواعيد التي وعد بانجازها

(٣) رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا واكثرية اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعلمون ان استمرار المراقبة الاوربوية هي

المجدد الى ١٨٠٠ عسكري وبرجوت
النفات فلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير
الميزانية

(٥) الحزب الوطني حزب سياسي لاديني
فانه مؤلف من رجال مختلفي الاعتقاد والمذهب
وجميع النصارى واليهود ومن يجرث أرض مصر
ويتكلم بلغتها منضم لهذا الحزب فانه لا ينظر
لاختلاف المعتقدات ويعلم ان الجميع اخوان
وحقوقهم في السياسة والشرائع متساوية وهذا
مسلم عند اخص مشايخ الازهر الذين بعضدون
هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة المحمدية
الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة
سواء - والمصريون لا يكرهون الاوروبين
المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانب او نصارى
واذا عاشروهم على انهم مثلهم يخضعون لشرع
البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من احب
الناس اليهم

(٦) آمال هذا الحزب محصورة في
اصلاح البلاد ماديا وادبيا ولا يكون ذلك الا
بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف
واطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة
للأمة وللمصريين اعتقاد في دول اوربا التي
تمتع ببركة الحرية والاستقلال ان تتمتع بهذه
البركة - وهم يعلمون انه لم تزل امة من الامم
حربتها الا بالجد والكد فهم ثابتون على عزمهم
آملون في تقدمهم واثقون بحاسب الله تعالى اذا
تخطى عنهم من يساعدهم .

اما المستر بلنت الموما اليه فهو صديق عراقي
وكان مع المستر ولیم جريجوري وغيره في جملة
من وفد على مصر من عطاء الانكليز الذين

الاخلاق الذين شأنهم احداث الفلافل في
البلاد اما لمصلحة شخصية تحسن بها احوالهم ان
خدمة للاجانب الذين يسوم استقلال مصر
وهؤلاء الاخلاق كثيرون في البلاد (بل هم
معلومون للمصريين ولذا انتدت الغفرة منهم)
والمصريون يعلمون ان الصمت على حقوقهم
لا يجوهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد
وكرهوا الحرية فان اسماعيل باشا لم يمكنه من
الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد
عرفوا ان معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين
الاخيرة قمعوا خصاصهم على توسيع نطاق
التهديب وبرجوت ان يكون ذلك بواسطة مجلس
الشورى (الذي انعقد الان) وبواسطة حرية
المطبوعات بطريقة ملائمة وبشعب التعليم وغو
المعارف بين افراد الامة وهذا كله لا يحصل
الا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله

وبرى هذا الحزب ان مجلس الشورى ربما
اكره على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة
واستعين عليه بجعل المطابع آلة نفوق نحوه
السهام فيتكدر صفو الراحة وتحرم الابناء من
التعليم ولهذا فوض الاهالي امرهم الى امراء الجهادية
وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان
رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد وهم
يدافعون عن حريتهم الاخذة في النمر وليس
في عزيم ابقاء الحال على ما هي عليه بل متى
تحصلت الامة على حقوقها عدليا عن السياسة
الحاضرة فان امراء الجهادية عازمون على ترك
التدخل في السياسة متى فصح المجلس (قد فصح
وسلم اليه القيادة) فهم الان بصفة حراس على
الامة التي لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة

الاساسية بافادة محصلها ان وكيلى الدولتين
فرنسا واكتة بريان ان لا حق لمجلس النواب
في تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان الحايقة
في هذا الشأن بشرط ان يستقر الاتفاق بين
النواب والحكومة على سائر بنود اللامحة وبناء
على ذلك طلبت الحكومة من النواب ان يصدقوا
على اللامحة كما عدّها مجلس النظار وإن يترك
البند المتعلق بالميزانية الى حين وإن يدي
النواب رأيهم النهائي في امر الميزانية لتجعله
الحكومة اساساً للخيار مع الدولتين
فلما وصلت هك الافادة مع اللامحة الى
النواب استنكفوا واجتمعوا في منزل سلطان
باشا رئيسهم فقصوا عدة ساعات في التداول
والتشاور قرروا بانقضائها ان لا يتقبلوا افادة
الحكومة .

وفي يوم الاربعاء عقدوا مجلساً غير عادي
لقرر فيه احوالة اللامحة والافادة المذكورتين الى
اللجنة التي كانت مكلفة بتنفيذ اللامحة وإن يشترط
على هك اللجنة اعادة النظر في اللامحة وتعديلها
وتقديم الجواب على الافادة قبل ظهر الخميس
فاستمرت اللجنة الى ما بعد الغروب تقرأ
التغييرات وتطالع التعديلات التي ادخلها مجلس
النظار على اللامحة فصدقت على بعضها وأبت
الموافقة على بعضها الآخر
ثم اثبتت البند المتعلق بالميزانية على الصورة
الآتية وهي

ان تعرض الميزانية على مجلس النواب
فينظر ويبحث فيها ويعين من اعضائه لجنة
مساوية لمجلس النظار عدداً ورأياً ليقروها
جميعاً بالاتفاق او الغالبية فان وقع بينهم خلاف

كدر نواردم عليها في شهري نوفمبر وديسمبر
سنة ٨١ لاستطلاع الاخبار والحوادث وما سيكون
من امر مجلس النواب وكأما يزورون بعض
الناس من العامة والخاصة قصد استكشاف
خبايا الافكار



فصل

(اسباب سقوط وزارة)

(شريف باشا)

(سقوط الوزارة وتشكيل)

(وزارة محمود سامي)

في ختام الفصل المخصوص بمجلس النواب
مر بنا الكلام على ما كان من استحكام الخلاف
بين مجلس النواب ومجلس النظار فيما يتعلق
ببنود الميزانية من اللامحة الاساسية وقلنا ان
اشتداد هذا الخلاف كان سبباً في استعفاء
وزارة شريف باشا ثم ارجأنا استتمام الكلام على
سقوط هك الوزارة الى ان نفرغ من ايراد اهم
الامور التي جرت في عهدها مما جاء مثبتاً في
فصل المدونات السابق فهاك الان بقية البيان
يوم الثلاثاء الواقع في ١١ ربيع الاول سنة
٩٩ اعاد مجلس النظار الى مجلس النواب اللامحة

ولكنهم نبهوا على الامتناع وانصرفوا
وفي صباح الجمعة طلبهم اليه وكلهم تكرر
تعيين من يجارون لرئاسة الظار فلم يعدوا
عن المسلك الذي سلكوه بالامس ولكنهم قالوا
اننا نروم وزارة تمتد لائحة النواب فاختر
محمود سامي فاظهروا الرضاء والاستحسان فاستدعاه
اليه وقلد الرئاسة وكلته ان يشكّل الوزارة
فجاء منزله وعقد مجلساً مؤلفاً من لجنة النواب
وحزت المذاكرة بينه وبينهم فوقع الاختيار على
الاتحاص الآتية اسماؤهم:

محمود سامي للرئاسة والداخلية

احمد عراي للمهادنة والبحرية

علي صادق للمالية

مصطفى باشا فني الخارجية والحفانية

عبد الله باشا فكري للعارف

حسن باشا الشريعي للاوقاف

محمود فني للاشغال

وقد اعل ذلك للفاصل رسمياً . وهذه صورة
التقرير الذي رفعة محمود سامي الى الخديو :

مولاي

صدر امركم الكريم بان اشكل وزارة
جديدة فصار من اوجب الفروض قضاء علي
ان اعرض لمعالكم عن المبادئ التي سألتها
دستوراً لاعالي ومرشداً لسياسة الوزارة الجديدة
ان المحاولات التي نالت على مصر من وضع
سنين شغلت الافكار العمومية في داخلية البلاد
وفي البلاد الخارجية على انواع شتى تقتصر في
امرين الاول تعهداتنا المالية والثاني اصلاحاتنا
الداخلية

ولقد نظم امر الدين العمومي تنظيمًا نهائيًا

وكان العدد متساوياً من الحائزين وحب اعادة
الميزانية للنواب فلما ان يؤيدوا رأي الظار
واما ان يؤيدوا رأي لجنة النواب فان كان
الاول وجب تنفيذ الميزانية وان كان الثاني
ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك
حكم بند الخلاف وهو انه عند وقوع الخلاف
بين الظار والنواب على امر ما فاما ان يفض
مجلس النواب واما ان يستعفي الظار وفي هذه
الحال اي اذا ابد النواب رأي اللجنة وظالموا
رأي النظار نفذ الميزانية في المم الضروري منها
لادارة المصالح وعدم تأخير الاشغال تنفيذاً
موقتاً ويبقى الباقي من امر الميزانية الى ما بعد
تسوية المسألة باي طريقة ووسيلة

وبعد ذلك قرأت اللجنة الافادة المتقدمة
ذكرها وتقرر ان يكون الجواب عليها مثبتاً
حق مجلس النواب وبمصرحاً برفض تداعل
الفصلين في هذا الامر

ثم في صباح الخميس عين النواب لجنة
منهم مؤلفة من ١٥ عضواً لتتوجه الى الخديين
طلبة انفاذ ما قرروا او استعفاء الوزارة فترت
في طريقها على منزل شريف باشا وطلبت منه
جواباً نهائياً فأني فذهبت الى الخديو وسألته
اما قبول اللائحة او تغيير الوزارة فواعدها الى
صباح السبت وانصرف

ثم وفد شريف باشا وقصلا الدولتين على
الخديو وكان شريف باشا مصرّاً على رأيه ولم
يوافق على لائحة النواب فاستعفى في الحال
فاستدعى الخديو لجنة النواب وكلها ان تختار
رئيساً للوزارة فامتنع اعضاؤها وقالوا ان هذا
من حقوق الجناب الخديوي فاتح علمهم كثيراً

الداخلية محكمة ووثوق وناه على ذلك تشكك
مجلس النواب الحالي والوزارة أيضاً من هذا
الرأي وهي ستوجه ههنا وعنايتها الى اصلاح
المحاكم والمجالس وانتظام الادارة واحراء التحسين
اللازم في امر المعارف العمومية مساعدة للبلاد
على السير في سبيل المدنية والتجاري

وستنتظر في اتخاذ الوسائل الابلية الى اتساع
دائرة الزراعة والتجارة والصناعة وتصرف عنايتها
الى سائر المشروعات الاصلاحية التي كانت
موضوع امانتي عظمتكم ولكنها قبل كل شيء
تري من الواجب ان تعين اختصاصات مجلس
النواب لينسرد ان يأتي الحكومة بما تنتظر
منه من المساعدة وان يحقق آمال البلاد
المحصورة فيه ولذلك فاول شيء ننسرد فيه الوزارة
هو وضع نظام اساسي للمجلس الموالي ويكون
من احكام هذا النظام احترام جميع الحقوق
المتارة والعهود الدولية وكل التعهدات المتعلقة
بالدين العمومي وما توجب هذه التعهدات درجه
في برنامج الحكومة وتحديد التبعة التي تلقى
الوزارة امام المجلس وكيفية المخابرة والمباحثة في
امر القوانين ووضعها وتنظيمها وسيكون هذا
النظام الاساسي محمواً على جميع الشروط اللازمة
لتأكيد مصالح العموم بعيداً من ان يكون سبباً
لقلق البال

هذه بامولاي لاشعة الوزارة الجديدة وفقاً
لامال الوطن

وعندي الرجاء الاكيد ان الدول العظيمة
ولا سيما الباب العالي الذي ازرنا ابداً بعنايته
ومساعدته فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات التي
منهنا لنا - ستستمر على مساعدة حكومة عظمتكم

وصدر في شأنه عدة اوامر سامية خففت قانون
التصفية الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ وقد
عدت هذه الاوامر وهذا القانون كأنها معاهدات
دولية ما فتئت حكومة عظمتكم عن اعنارها
ومراعيتها وتستعني الوزارة باياد احكامها بالدقة
والامانة

وصارت تصفية الدين السائر امراً واقعياً
فسددت حسابات الاكثية من اعترفت
الحكومة الى الان بمفهومهم وتصرف العناية الى
الاستمرار على اتمام تصفية هذا الدين
كذلك الديون المقررة (قونصوليد)
المخصص بها قلم الدائرة السنية ومصلحة الاملاك
الميرية الموضوعات رهناً لقرض سنة ١٨٧٨
سائرة امورها من تأدية فائدة واستهلاك في
طريق الانتظام

والادارات التي انشئت لتأكيد انتظام
سير الديون المذكورة (وهي قلم المراقبة العمومي
وادارة خزينة الدين وقلم المراقبة في الدائرة
ومصلحة الاملاك الميرية) يجب على الحكومة ان
تحافظ عليها وتراعيتها وذلك دأب الحكومة مع
هذه الادارات من حين انشائها الى الان

فلا يغير شيء ما ذكر عن وضعه وستعهد
الوزارة في تأييد تلك الادارات والمصالح لتتوّن
عليها السير في سبيلها لانها تعد حسن سير هذه
الادارات العمومية امراً لازماً لانتظام الاحوال
في اشغال الحكومة وعندما ان الادارة العمومية
في البلاد تستند من ذلك فوائد جمة لاشك
ولا ريب فيها

وقد كان ابداً في خلد عظمتكم ان لا بد
من مساعدة مجلس شوروي لتمام الاصلاحات

ونقدم جميع ساكنها ونجالحهم
ووافق على رأيكم المنظم انه يجب على
حكومتنا اتخاذ الوسائل اللازمة لانعام الاصلاحت
القضائية والادارية ونشر قانون اساسي لمجلس
النواب ينطبق على الآراء التي ابدتموها في
لاتحكم .

كذلك يجب على حكومتنا الاهتمام بتوسيع
دائرة المعارف العمومية والزراعة والتجارة والصناعة
وسنبذل جهدنا في مساعدتكم على ذلك
وبرجو من الله عز وجل ان يكمل اجتهادنا
بالتحاج حبا في خير البلاد ونقدم الامة
(محمد توفيق)

في ١٥ ربيع الاول سنة ٩٩ و ٤ فبراير
سنة ٨٢

ثم تلا هذا الامر صورة الدبريتو الذي
صدر بتشكيل الوزارة على الصورة التي نوهنا بها
وقد اجتمع عقب ذلك ضباط المجاهدة في
سراي قصر النيل واظهروا الفرح والسرور
بالوزارة الجديدة وشكروا الخديو على ذلك وهنأوا
محمود سامي برئاسة النظار واحمد عراي بوزارة
المجاهدة

ثم قام عبد الله نديم وخطب في ثمة الاتحاد
وتتبعه الحالف والتعاون والمحربة المعتدلة وحسب
الوطن وكان لذلك احتفالات عظيمة وولد
على الخديو وفد من اهل الاسكندرية فرفعوا
اليو الدعاء واعربوا عن سرورهم باحصل من
تشكيل وزارة سامي ثم ورد من وجوه دمايط
واعيانها جميعا عريضة للخديو ومحضر لرئاسة
النظار وآخر لرئاسة النواب يظهرون فيها اثم
ونوابهم بد واحدة وفكر واحد ويشكرون

مساعدة كانت ابدا وتكون ابدا مفيدة للنظر
المصري

كذلك ارجو ان تكون عناية حكومتكم
مصروفة في سبل المحافظة على الحقوق العمومية
وحفظ الراحة ومساعدة الامة في طريق التقدم
والعارة

وقد وعد جنابكم العالي يوم توليتكم السعينة
ان يفتح لمصر بابا جديدا للتجاح والسعد ونحن
الان نقدم بين يدي عظمتكم عزما على الاجتهاد
في تحقيق ذلك الوعد فاننا نجد في تحصيل
الغاية التي يروم جنابكم العالي الوصول اليها
وآمالنا كبيرة في المستقبل اذ ان نقتنا في عظمتكم
كيرة ايضا

فاذا راقت لمعالكم هذه اللائحة وهذه المبادئ
التي قدمتها فارجو التوقيع على الاوامر التي
ارفعها لمقامكم الكريم متضمنة تشكيل الوزارة
الجديدة

وتفضل يا مولاي الخ
فاصدر الخديو الامر الاتي وهو
عريزي محمود باشا سامي

ان اخذكم على عهدكم امر تشكيل الوزارة
الجديدة مع علمكم باهمية هذا الامر الخطير بعد
برهاننا جديدا على اخلاصكم وصحة وطنيتكم
وقد عهدنا اليكم بذلك لما نعهد فيكم من
الاخلاص وصحة الوطنية فقد تحققت ذلك فيكم
وايدتموه بالادلة العديدة في الخدم الصحيحة التي
ايدتموها في المصالح التي عهدت اليكم
وانا نصادق على لاتحكم والمبادئ التي
فصلتموها فان هذه المبادئ هي اساس العدالة
ومن شأنها حفظ الراحة وتوطيدها في البلاد

ديون الحكومة بدون ان يتطرق اليها ادنى خلل
ان شاء الله مع عدم الاختلال بحقوق المراتبة
العمومية

وتحسين حالة التعليم والتربية وبشر المعارف
العمومية على وجه يضمن تقدم البلاد في النهضة
المدنية وتسهيل طرق اتساع ادارة الزراعة
والتجارة والصناعة وغير ذلك ما يعود باعظم
المنافع والموارد على البلاد مع الاعناء بتطبيق
الحاكم القضائية واصلاح الاحوال الادارية التي
عليها المدار الاقوى لحفظ حقوق العباد وتوطيد
الامن والراحة في كل البلاد

وبما ان اخص واجبات مأموري الادارة
هو الاشتغال بامور الضبطية والربط وحفظ
النظام العام مع الاعناء الزائد باجراء مامورينهم
على وجه العموم بدون غرض ولا مبل ومراعاة
ما يوجب راحة الاهالي وحفظ السكون من
وقوع ادنى امر يخل بالراحة مع القفل على
الفتاخر والترع والجور وتعيم عليانها الكافلة
لنظام مصلحة الري على الوجه الذي نقره نظارة
الاشغال العمومية وغير ذلك ما هو واجب على
ماموري الادارة من ترتيب مصلحة المخفر التي
عليها مدار الامن والراحة ولا نتمتع بمحصل
امر من الامور الخافئة لحفظ النظام

وحيث انه من الامور المهمة مسألة العمليات
وهذا الوقت هو موسم تشغليها ومن اقصى الامال
توسيع دائرة الزراعة كما قدمنا فعليكم بالاهتمام
في تشغيل تلك العمليات وسرعة مجارها بتقديم
الام منها على المهم حسب التعليمات التي اعطيت
من نظارة الاشغال عن ذلك مع مراعاة المساواة
والعدالة في اخراج الانفار المكلفين بتأدية هذه

للخدو انفاذه لرأي النواب وقد استناول عهم
في تقديم تلك المحاضر الشيخ امين ابا يوسف
وبعد ان استقر محمود سامي في منصب
رئاسة النظار ارسل المنشور الاتي نصه الى جميع
المديرين والمحافظين في الديار المصرية . قال .
انه لما دعت مقتضيات الاحوال لانفصال
وزارة دوللو شريف باشا قد تكرمت المحضرة
التيمة الخديوية علينا بان فوضت لنا امر تشكيل
وزارة جديدة تحت رئاستنا واحالت على عهدتنا
ايضاً نظارة الداخلية الجلية وقد قبلنا هذه العنابة
التي تفصلت بها علينا حسن توجهات ولي نعمتنا
الخديو الانغم ورغبة نواب اهالي القطر المصري
وشكلنا الوزارة الجديدة المشار اليها من اتصلوا
بكال امنية واخلاص الطوية لوطنتنا العزيز
وبادارنا ببيان ما توجهت اليه مقاصدنا من
الاصلاحات العمومية في ادارة المصالح والمحافظه
على حقوق اهالي الحكومة المصرية وبث توطيد
الاستقامة والامن العام بكافة النحاء البلاد وتلك
المقاصد هي

ان يكون الوفاق تاماً بين المصالح العمومية
اذ هو الركن الاعظم لحسن سير الاعمال وإدارة
مصالح مصر على الوجه الذي تعود منه الفوائد
الجليلة على البلاد وثبتت الحقوق والحدود التي
تجعل مجلس النواب متمكناً من المساعدات التي
تؤملها منه الحكومة فيما يوجب الاصلاحات
العمومية وتنتج القوانين العادلة للحاكم القضائية
والادارية تدور على محورها كل المصالح بحالة
الانصاف والاعتدال

والحفاظة على تنفيذ مقتضيات الاوامر
والقوانين الصادرة فيما يتعلق بتسوية وتسديد

اعمالنا بالنجاح انه ولي التوفيق . اه

فصل

(بك عواطف)

وعلى اثر استقرار الوزارة الجديدة ارسلت
جمعية الفعلة الايتاليانية في الاسكندرية الى محمود
سامي رئيس النظار التلغراف الآتي تعريبه وهو،
الى حضرة صاحب السعادة محمود باشا سامي
عقدت امس جمعيتنا حفلة عمومية قررت
فيها ان ترفع لمقامكم السامي بيان ما تنهه من نجاح
مقاصد الحزب الوطني المصري وامانيه الوطنية
وما الفعلة الايتاليان الا ابناء امة حاربت
في نوال استقلالها فهم يبنون ان المقاصد التي
ابدها الامة المصرية وسعت اليها بالتأني وحسن
السياسة نفوز بادارة الوزارة الحالية فوزاً يعدل
عظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها

رئيس الجمعية

كامبي

فاجاب محمود سامي على ذلك بالتلغراف
الاتي تعريبه وهو،

بالاتحاد مع اخواني النظار نشكر الجمعية
الفعلة الايتاليانية بالاسكندرية وحضرة رئيسها
ما ابدوه من تمفي النجاح لوطننا العزيز
ولقد اثر فينا هذا الهني تأثيراً عظيماً
خصوصاً لصدوره عن ابناء بلاد حرة ولان
فيه دليلاً بيناً على ثقة العموم باننا سنحافظ على
مصالح جميع الساكنين في ارض مصر

التوقيع محمود سامي

فصل

(تقرير اللجنة الاساسية)

وفي الاثنين الواقع في ٦ فبراير سنة ٨٣ عقد

الاعمال فبناء عليه قد حررنا هذا لتبدلوا كل
المجهود في اجراء المساعدات الممكنة لحصول
غرضنا هذا الخيري النافع للبلاد وحفظ الامن
العام مع انتباهكم كل الانتباه لمن هو دونكم من
المأمورين والمستخدمين الموكل لايدبرهم ادارة
بعض المصالح حتى يسبروا في هذا الطريق
العادل ويكونوا متصنفين بالعبوة ومشهورين
بالاستقامة لا يميلون على احد لغرض من الاغراض
ولا يتغافلون عن تنفيذ اوامر الحكومة العادلة
في وقت من الاوقات بل يتبعون في جميع
اعمالهم ما نطق به الاوامر ونصت عليه اللوائح
المتبعة الاجراء وان تجعلوا جميعاً خوف الله وعقاب
الحكومة متخضعين بين ايديكم فيما لولا سحر الله
حصل امر مخالف لهذا الاساس القويم المطابق
لمقاصد الحضرة الخديوية التي ما برحت تؤكد
حسن مقاصدها لتقديم البلاد ورفاهية اهليها
وتغابروا جهة العموم التي انتم تابعون لها في
كل ما يلزم المخاطرة فيو سواء كان عن احاطتها
بامور مهمة او حوادث ذات بال او افكار
صالحة ترون لزوم المخاطرة فيها لما يعود منها
من الاصلاح في سير الادارة او في احوال
البلاد ولا يلزمنا ان نكرر لكم رغبتنا بان تكون
حسن مساعدتكم واخلاص نواياكم متجهة لمرعاة
هذه القواعد السابق ايضاحها وعدم التداخل
فيها لا يختص بمجتهات الادارة من الامور القضائية
المتعلقة بالحاكم على مقتضى قوانينها ولوائحها
الموضوعة لذلك وان تجعلوا هيكم مصروفة لحفظ
البلاد وصيانتها حتى تكون اجراءاتكم نافعة محققة
لهذه المقاصد الخيرية لتنالوا رضاء العموم ونسأل
الحق تعالى ان يمد لنا طريق الاصلاح ويقرن

لا يكفي في وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم بل لا بد ان ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الاعمال والاقتدار منحصرة في دوائرها وقد قال عفلا السبايين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال اعني حصر جزئيات الاعمال وكلياتها في دائر القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب لكني لا اعد هذا صعباً عليكم فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم واتم على اكمل درجات العقل والفضيلة ولا عناء في اتباع القانون الاعلى الفاضل

وفي املي انكم ستحققون ما يظن احباء البلاد فيكم عندما تبدثون في الاعمال المهمة التي هيأتم الان لمباشرتها بان تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم ونوجهوا الى ذلك ماضي المهم حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة وهذا لا يكون الا بتخليص الافكار وتخص الطول بما من شوائب النزعات الشخصية بان نجعل الاعمال وفقاً على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى ابناءكم

ان الثقات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسنات ومناظرات تحمل على الخلاف الدائم (نعوذ بالله) وانكم تعلمون ان الذين رقوا الى ذروة العز وارج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم في طلب النفع العام فاعترف العالم بفضلهم واجلهم القلوب فاحلهم اعلى المنازل فثبتوا في مكانهم ما داموا بحيلة الاخلاص

مجلس النظر جلسة دارت المذاكرة فيها على لائحة النواب وفي يوم الثلاثاء (٧ من) وفد على مجلس النواب ناظر المعارف وناظر الاوقاف وقدموا اللائحة كما استقر عليها رأي مجلس النظر فقبلها النواب قبولاً اجماعياً وصدر بذلك قرار من مجلسهم

وفي يوم الاربعاء (٨ فبراير) حضر محمود سامي الى مجلس النواب ومعه اللائحة مقررته فتقبل فيه بالتعظيم وسر النواب بنفوذ رأيهم فشكروا الوزارة المجديفة على ذلك ثم وقف محمود سامي خطيباً في المجلس فقال ايها السادة النواب

احسب نفسي سعيد الطالع بحضوري بينكم حاملاً الى حضراتكم القانون الاساسي الذي سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع اعمالكم ويسرني كل السرور اني لم احمله اليكم الا بعد تفني انه خير اساس يمكنكم ان ترفعوا عليه من الاعمال ما يعزز شان البلاد وبني ثروتها ويقوي اصول العدالة فيها

وهذه نعمة من الله سبقت لنا على حين احتياجنا اليها والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ولم يكن شيء من الوسائل بليدنا لو لم تكن عناية جناب خديويينا الاعظم في سندا في جميع اعمالنا ومفاصله السامية في مرشدنا في سبل سيرنا فهو الكريم الذي اجريت هذه النعمة على يديه فاوّل واجب علينا جميعاً ان نقوم لحضرته العلية بنروض الشكر وواجب البناء الانني اعلم كما تعلمون ان مجرد وضع القانون على اصول الحرية وقواعد العدالة

الامة في تقرير لائحته الاساسية
وبعد ذلك انطلق النواب الى الخديين
فشكروهم على تشكيل الوزارة التي لبثت الامة
الى ما طلبت ثم اتوا الى رئاسة النظار فشكروا
ايضاً للوزارة اهتمامها بامر مجلسهم ثم زاروا كل
ناظر في نظارته وبعد ذلك انصرفوا مستبشرين
فصل

(لائحة مجلس النواب)

(بعد التعديل)

نشرنا في الصفحات السابقة صورة لائحة مجلس
النواب قبل التعديل والتبني ونشر الان صورها
بعد ادخالها عليها وهي

المادة الاولى

تعيين اعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب
والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولن
يجوز انتخابه تبين فيما بعد في لائحة مخصوصة تشتمل
ايضاً على كيفية الانتخاب

المادة الثانية

يكون انتخاب اعضاء المجلس لمدة خمس
سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في
السنة مقابلة مصاريفه

المادة الثالثة

النواب مطلون الحرية في اجراء وظائفهم
وليسوا مرتبطين بأوامر او تعليمات تصدر لهم
تخل باستقلال آرائهم ولا بوعده او وعيد
يحصل اليهم

المادة الرابعة

لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما وإذا
وقعت من احدهم جناية او جناية مد اجتماع
المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى اذن

والي امثلي نفسي بوقوفي بين عقلاء البلاد
العارفين بجوق بلادهم عليهم العالمين بان شرفهم
معنود بشرف اوطانهم الموقنين بانهم لن يكونوا
نواباً حقيقين الا اذا اقاموا على صدقهم براهم
من العمل وتحجماً من الشات في خطة الاعتدال
حتى يقع بها العيد كما عرفها القريب

وفي علم حضراتكم ايها السادة اني عند
استلامي رئاسة النظار رفعت الى جناب خديوبنا
الا عظم تقريراً ابنت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة
واظنكم قرأتموه وتأملتم معانيه وقد تكرم عليّ
الجناب الخديوي بقبوله والي مؤمل فيكم ان
تكونوا عضداً لنا وساعداً قوياً على تقيم ما قصدنا
ليستقر امر النظام وتنوفر لدينا اسباب الثروة
والرفاهية وتحفظ الحقوق التي لنا ونؤدي الواجبات
التي علينا وبوفي بجميع عهدنا لمن عاهدناه وتكون
بذلك قد ارضينا سلطاننا الاعظم الذي يسر
نجاحنا وتقدمنا وارضينا جميع الدول المتحدنة التي
تحب ان ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا
قائمين بعهودنا

وأخر ما نتواصى به ان لا نجعل للتعصب
المشربي دخلاً في الاعمال الوطنية التي كلنتكم
البلاد ان تقوموا بادامها وان تكون الوطنية الحققة
هي المباحة القوي على كل فكر والغاية القصوى
من كل قول وعمل

نسأل الله تعالى ان يوفقنا جميعاً لما فيه
رفعة اوطاننا وتقدم بلادنا وان يجمع البلاد ببقاء
حضرة خديوبنا المعظم ايده الله

فقام سلطان باشا رئيس المجلس واجاب على
خطاب رئيس الوزراء فينت فواتد الاتحاد
والالة والغيرة والهبة وشكر للوزارة تليتها مجلس

من المجلس

المادة الخامسة

للمجلس حال انعقاده ان يطلب الافراج او توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جانياً من اعضائه او يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة السادسة

كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم اهالي القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته فقط

المادة السابعة

مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بامرٍ يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأي مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

المادة الثامنة

تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة اشهر من اول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لانتهاء الاشغال الموجودة وطلب المجلس ان تزداد مدته من ١٥ يوماً الى ٣٠ يوماً فيجيب الى ذلك بامرٍ يصدر من الحضرة الخديوية

المادة التاسعة

إذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمنقضى امرٍ يصدر من الحضرة الخديوية تقرّر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة العاشرة

تفتح الحضرة الخديوية او رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقي النظار.

المادة ١١

تفتح اول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو او رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس في اثناء انعقاد جلساته وتنقض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢

ينتخب المجلس في اثناء الثلاثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتخصير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصدر لتقديمه للحضرة الخديوية بعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من اعضائه

المادة ١٣

لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في اي مسألة بوجه قطعي ولا على اي رأي حصلت المداولة فيه

المادة ١٤

ينتخب المجلس ثلاثة من اعضائه تعرض اسماؤهم على الجناح الخديوي فيعين احدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب اسبوعاً خمسة ايام بمنقضى امرٍ يصدر من حضرته

المادة ١٥

ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للفلم كتاباً بشرط ان يكون الوكيلان من اعضائه

المادة ١٦

تحرر محاضر الجلسات بملاحظة فلم كتابه المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧

اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتحرر المحاضر والمحاضر يكون

بتلك اللغة

المادة ١٨

للنظار حق الحضور في المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولم أيضاً أن يستنوبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩

إذا قرّر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح من عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنوب عنه أحد كبار الموظفين بحسب ما يسأل عنه

المادة ٢٠

للنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جميعاً ولم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلاً من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من نعي أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١

النظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يقرّر بمجلس النظار ويترب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإحرام

المادة ٢٢

كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن أجهزته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣

إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس نظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللعضرة

الخديوية أن تأمر بنض مجلس النواب ومجديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز المدة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانقضاء إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن يتخفوا نفس النواب السالفين أو بعضهم

المادة ٢٤

إذا صدق المجلس الثاني على رأي المجلس الأول الذي ترب الخلاف عليه فنقد الرأي المذكور قطعاً

المادة ٢٥

مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها وإلحاح فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشرع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل ما لم يبلّ في مجلس النواب بنداً فنياً ويقرر حكماً تحكماً ثم يجري التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية وكل قانون يبلّ ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً وإذا كان القانون مستهجلاً فيكوني تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المزمين الآخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس وإذا تراءى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومضى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦

مشروع كل لأئمة أو قانون يعرض على المجلس بنظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تختب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات في المشروع الذي تكلفت بنظره وفي هذه الحال يرسل رئيس مجلس

قانون مصدق عليه من مجلس النواب بحكم
كختم وترد الحقوق لاربابها

المادة ٣١

ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة
السنية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس
من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة ٣٢

تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع
كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣

تنقسم ميزانية المصروفات الى اقسام متعددة
يخص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم
على ابواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة
العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤

لا يجوز للمجلس ان ينظر في دفعيات الوبركي
المقرر للاستانة او الدين العمومي او فيما التزمت
به الحكومة في امر الدين بناء على لائحة التصنية
او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات
الاجنبية

المادة ٣٥

ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها
ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها
لجنة من اعضائه مساوية بالعدد والرأي لاعضاء
مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية
ويقرروا بالاتفاق او بالاكثريه

المادة ٣٦

اذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس
النظار وتسوى العدد فيه فالميزانية تعود الى
مجلس النواب فان ايد رأي مجلس النظار

النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع
والتغييرات المطلوب اجرائها فيه قبل المذاكرة
العمومية بمجلس النواب

المادة ٣٧

ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات في المشروع
الحال عليها او طلبت ولم توافقها الحكومة على
ذلك فيقدم النص الاصلي من مشروع القانون
لمجلس النواب للمداوله فيه اما اذا صدقت الحكومة
على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الاصلي
مع التغييرات التي حصلت فيه للمناقشة فيها
وفي حالة ما اذا كانت التغييرات ما صار قولها
من الحكومة فللجنة ان تبين رأيها للمجلس وتقدم
له لمخوطاتها

المادة ٣٨

عند تقديم المشروع للمجلس من طرف
اللجنة يجوز للمجلس قبوله او رفضه ويسوغ له
ايضاً احالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٣٩

على رئيس مجلس النواب ان يرسل الى
رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق
المجلس عليها

المادة ٤٠

لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم او
عوائد على مقولات او عقارات او ويركو في
الحكومة المصرية الا بتمتضي قانون يصدق عليه
من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز باي وجه
كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة
وكل جهة من جهات الحكومة امرت بتخصيل
شيء من ذلك وكل مستخدم حرز كشوفات ان
تعريبات عنها وكل شخص باشر بتخصيلها بدون

الادارة المختصة به

المادة ٤١

اذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة الى الاخذ باسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر او للحفاظ على الامن القومي وكان مجلس النواب غير معقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلية بخصائص ولم يسع الوقت اجتماعه جار لمجلس النظار اجراء ما يلزم اجرائه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الحديوية ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الامر اليه ليرى رايه فيه

المادة ٤٢

لا يجوز لاي شخص ان يعرض لمجلس النواب مسألة ما او يتنافس فيها او يشترك في المناولة الا ان كان من اعضائه او من النظار او من كان حاضراً معهم او نائباً عنهم

المادة ٤٣

يكون اعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد او الداء بالاسم او وضع الآراء في صندوق

المادة ٤٤

لا يجوز اعطاء الآراء بالداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشق من اعضاء المجلس بالاقل وعلى كل حال فالرأي فيما نص عليه بالمادة السابعة والاربعين يكون دائماً بالداء بالاسم

المادة ٤٥

انتخاب الثلاثة الاعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتائب الاول والثاني يصفون دائماً بوضع الآراء في صندوق

وجب تنفيذ وإن اثبت رأي لجنته فيكون العمل بتنفيذه المادة ٢٣ و٢٤ من هذه اللائحة وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقرراً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصوصاً لأعمال جديدة مثل اشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتاً الى ان يعقد المجلس الثاني بتنفيذه المادة ٢٣

المادة ٤٧

اذا ايد المجلس الثاني رأي المجلس الاول في امر الميزانية وجب تنفيذ الرأي المذكور قطعياً كما في المادة ٢٣

المادة ٤٨

كل عهد او شرط او التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على امر مبلغه وارد في ميزانية عامة مقررة بهذا المجلس واية مقابلة عن اشغال عمومية خارجة عن الميزانية او مبيع شيء من املاك الحكومة او اعطاء ارض بدون مقابل او امتياز لاجل لا تكون نهائية الا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب ايضاً

المادة ٤٩

يجوز لكل مصري ان يقدم للمجلس عريضة ومجال النظر في هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول او رفض العريضة وما يحكم بقبوله بمجال على الناظر المختص بذلك

المادة ٤٠

كل عرض يخص بمحقوق او صوائر شخصية يرفض متى كان من خصائص الهاكم المدنية والادارية وكان لم يسبق تقديمه للجهة

سنة ١٢٩٩ و ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

فصل

(وفود شبان الاسكندرية على المحروسة)

(لاداء الشكر للجناب الخديوي)

(على تشكيل وزارة)

(محمود سامي)

ان جمعية شبان الاسكندرية التي اسست
عقب التظاهر العسكري للنظر في منافع الوطن
العمومية اقترعت على تعيين وفد منها يتوجه الى
المحروسة لتقديم الشكر للحضرة الخديوية على
تشكيل وزارة محمود سامي فاصابت الفرقة اثني
عشر شاباً من اعضائها وهم

السيد سالم بدر الدين

عبد القادر الغرياني

ارهمي سعد

محمد الشوباشي

الشيخ حسن جيبى

احمد ابراهيم جيبى

عمر ابو شنبه

مصطفى الشوربجي

عبد الخالق البيطاش

شمس الدين الغرياني

ارهمي ابو هيف

احمد الكازر

وجميعهم من ابناء وجهاء الثغر واعيانهم
فتوجهوا الى العاصمة وصحبهم عبد الله نديم
فانطلقوا جميعاً الى الاعتاب الخديوية وصدر
لم الاذن بالمول بين يدي الجناب الخديوي
فقبلوا بين يديه واسطف بهم بقبول شكرهم
ثم انتقلوا الى مقر محمود سامي رئيس النظار

المادة ٤٦ .

لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا
كان حاضراً في وقتها اعضاءه بالاقل والا كانت
المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالاغلبية
المطلقة .

المادة ٤٧

كل قرار يترب عليه مسئولية النظار
لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة
ارباع النواب الحاضرين بالمجلس

المادة ٤٨

لا يسوغ لاحد من النواب ان يستنوب
عنه غيره لابتداء رأيه

المادة ٤٩

على مجلس النواب ان يحرر لائحة اجراءاته
الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى
امر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٥٠

للمجلس الحق ان يعدل هذه اللائحة الاساسية
بالانفاق مع مجلس النظار

المادة ٥١

اذا أغض معنى بند او عبارة من هذه
اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع
مجلس النظار

المادة ٥٢

كل احكام القوانين والامر واللوائح
والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل
تكون لاغية

المادة ٥٣

على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه
صدر بسراي الاسكندرية في ١٨ ربيع الاول

السورر بما تنضل على الامة باجابة طلبها في
تشكيل وزارة وطنية حرة تنق بها الامة وترضى
بها وهك نعمة كبرى لا تقوم لها ببناء ثم اننا خدم
مولانا القائمون بتنفيذ اوامره الخاضعون لاحكامه
سقبالياية عن باقي الجيش المصري اقدم الشكر
لمولانا واعترف باننا من ابناء دولتنا العلية
الشأن ففحن نحافظ على هذه التبعة مع الحرص
على امتيازاتنا والدفاع عنها كما اننا ندفع كل
قوة تمس حقوق مولانا الخديو ونقاوم كل سلطة
نقاوم سلطته وهذا ديدنا لا ننتك عنه ولا فندينا
جزيل الشكر وحمل الشاء

وبعد ان نزلوا من عابدين توجهوا الى
الداخلية ووقفوا برحبة السراي لكثرة عددهم
فنزّل اليهم محمود سامي رئيس النظار ووقف
فيهم خطيباً يحثهم على لزوم الطاعة والخضوع
للقوانين الى غير ذلك من الحض على التمسك
بالهدوء والسكينة ومعاملة الاجانب بالحسنى فقام
طلبه عصمت وقال

ابها الرئيس المعظم
اقمت فينا مدة وانت تعامل الصغير معاملة
الان والمثل معاملة الاغ والكبير معاملة الاب
مع المحافظة على القوانين والآداب العسكرية وهك
مزية لم توجد في غيرك وقد ارتفعت لمسد
الوزارة وانت احق بها واهلها ففحن الآن نبدي
لسعادتكم ما لكم عندنا من الاخلاص في الخدمة
والخضوع لوامر الحكومة والمحافظة على الشرف
العسكري وقيامنا بكل ما كلنا به بلا تواف
ولا تاخير واني بالياية عن بقية الجيش المصري
اقدم لسعادتكم التهنئة والتبريك بهذا المسد
الشريف واعترف بين يديكم باننا المجدد القائم

فرحب بهم واخذ يتكلم مع عبد القادر افندي
المصرياني بما ابان به رغبته في نجاح البلاد ونقدم
المصريين ثم زاروا سلطان باشا رئيس مجلس
النواب فتقابلهم بالاياس وحادثه عبد القادر
افندي المذكور في شأن الخليج الثاني الذي يريد
الموسيو دي لسبس فتحة وبين له الضرر الذي
يلحق بالاسكندرية وتجارتها واهلها من جراء
ذلك

وبعد انصرفهم من منزل سلطان باشا
توجهوا الى ديوان المجاهدة وهناك اجتمعوا باحمد
عراي فيهم على حسن اتحادهم واهتمامهم بما يحفظ
شأن الوطن وبعد ذلك شهدوا اجتماع ضباط
المجاهدة وامرائها في ساحة قصر النيل حيث
وقف عراي فيهم خطيباً فوضح سيره السياسي
وصرح بكونه مسلماً وديماً وان مساعيه وطنية
محمضة ثم انصرفوا راجعين وقد اهدوا الى
عبد الله نديم ساعة وسلسلة ذهبيتين

فصل

(مئول امراء المجاهدة بين يدي الخديو)

(ورئيس النظار لاطهار)

(الخضوع والطاعة)

وفي صبيحة يوم الاحد الواقع في ٤ فبراير
سنة ١٢٨٣ و ١٥ ربيع الاول سنة ٩٩ اجتمع امراء
المجاهدة من الفريق الى الصاغفول اغاسي وفتلوا
بين يدي الخديو للتشكر واطهار الطاعة فبعد
ان خاطبهم بما يشف عن حيو لاصلاح البلاد
وامر سعاد اهلها قام طلبه عصمت وقال
مولاي

نحن جنودك الخاضع لوامرك السامية المحافظ
لذاتك الشريفة نمثلنا بين يدي مولانا لاطهار

وأعدَّ شبان الاسكندرية ليلة جمعت الاعيان والوجهاء واستدعوا بدم من مصر فلي الدعوى وقدم الاسكندرية فحضر الحفلة وقام فيها خطيباً فافتدى به بعضهم ثم ختمت الخطابة في الساعة التاسعة من الليل

وأعدَّ محمد بك طاهر نجل المرحوم احمد باشا طاهر احتفالاً دعا اليه النظار والنواب واساتذة المدارس وكبار رجال الجهادية وعدداً كثيراً من الاعيان والشبان فتليت فيه الخطب والمقالات وأُلفت قصيدة من نظم احد تلامذة مدرسة الادارة امتدح فيها محمود سامي واحمد عرابي ومن ابياتها عند مدحه لمحمود سامي قوله في كفؤ سيلان سيف عنابه

والشهم اعرابي سيف ثاني
واقبل كثير من مثل هذه الاحتفالات في القاهرة والاسكندرية كان فيها الاعراب عن السرور بمحصول تلك الامنية ما يفوق الحصر والوصف

فصل

وجاء في تلغراف ورد من الاسكندرية بعد تشكيل الوزارة ان تراجمة سفراء الدول فيها (ما عدا فرنسا وانكلترا) توجهوا الى الباب العالي واعلنوا مكانة ومشافهة بان اي تعديل يحصل في مصر يلزم ان يكون باجماع الدول على قبوله

وذكر في تلغراف آخر بتاريخ ٤ فبراير سنة ٨٣ انه ورد الى اللورد دفرين تلغراف من اللورد غرنيل يجزئه ان الاشاعات الحاصلة بكون انكلترا تتعهد بتدخل عسكري في مصر اذا حصل فيها اختلال لا اصل لها البتة

يحفظ البلاد والدفاع عنها - وقد جعلنا انفسنا تحت الاوامر السامية وما تنهيه به نظارة الجهادية قايماً بخدمة الوطن وامثالاً لاوامر الحكومة الحديوية المصرية وما وقفنا هذا الموقف الا لنتمتع بمهادنة طلعكم السامية ونعلن عن اخلاصنا في الخدمة واتباعنا للقوانين فقد عهد الى سعادتكم برئاسة النظار ولا نشك في انكم ستسيرون بالامة في طريق يقوي كلمتها ولا يكدر علاقات الدول معنا والله يوفقنا لما فيه صلاح العباد ونجاح البلاد

فصل

(احتفالات في مصر والاسكندرية)

(فرحاً بالتصديق على)

(لائحة مجلس النواب)

وبعد التصديق على لائحة مجلس النواب اقيمت الاحتفالات العديدة سروراً بالتصديق عليها فاحتفلت جمعية المقاصد الخيرية احتفالاً اجمع فيه النظار من الضباط والامراء والعلماء واعيان مصر وشبانها حتى ضاقت قاعة الحفلة بالحضور فقام عبد الله نديم وافتتح الخطابة فافتدى بـ "كل من ادب اسحق وابراهيم اللغاني ومصطفى ماهر والشيخ محمد عبد وحسن الشمسي وفتح الله صبري واستمرت الخطب تنلى في تلك الحفلة الى الساعة التاسعة من الليل

واقام احمد بك نير احتفالاً دعا اليه النظار وبعض النواب وكثيراً من روساء الجهادية وضباطها وبعض اعيان العاصمة وبعد تناول الطعام وتبادل الفاظ التهاني قام عبد الله فافتتح الخطابة ثم تلاه حسن عاكف البوزباشي وعلي رضى وبعد ذلك ختم الحفل بالدعوات والتهنئة

فصل

(قدوم الالاي السادس الى الاسكندرية)

(في ليلة الجمعة ٢١ ربيع)

(الاول سنة ١٢٩٩)

احتفل كثير من اعيان الاسكندرية ووجهاتها
بقدوم هذا الالاي وتوجه جم غفير منهم الى
المحطة لاستقباله وربطها وقف القطار الحامل
للعساكر والضباط نزل منه حقدار الالاي
خليل كامل وبكباشيته مصطفى شتيق ومحمد عار
ومحمد نجيب فقابلهم جميع ضباط الالاي الخامس
ومعهم ضباط البحرية وبكباشيته المستعظفين
والوليس وضباطهم ووكيل الضبطية ورجالها
وسائر الحضور من اعيان الفروع ووجهاتها وهنأهم
بالسلامة وكانت ارض المحطة مغطاة بالازهار
وطرفها مزانة بالانوار ثم ساروا بالتعريب
والموسيقى العسكرية تصدح امامهم الى ان وصلوا
الى قشلاق باب شرقي حيث كانت الانوار
تأخذ بالابصار مخنوفة بأنواع الاعطار والازهار
ولما هدأت الفوضى وسكن اللغط قام احمد
افندي العوام خطيباً فقال

بعد حمد الله تعالى الذي الف بين قلوبنا
فاصبها بنعمته اخواناً تتكاتف على القيام بواجبات
الوطن وحفظه والصلاة والسلام على سيدنا
ومولانا محمد خير الانام

ليس بخاف عنكم سادتي معشر الحاضرين
وسلالة الاما جد المؤمنين ان للاتحاد والتعاون
على خير الوطن فوائد لا تحصى وما تزل تستغنى
كيف لا وقد علمنا ما وصل اليه الغرب بالحداد
اهله وتضافرهم على ما فيه حفظ وطنهم ونفعه
فاصبحت ديارهم عامر وتجارهم راجحة وصنائعهم

وورد تلغراف من المستر ماك دونالد بلوندره
الى عراقي بتاريخ ٤ فبراير سنة ٨٣ يقول له
فيو ما معناه

«هياً للتقدم فليس هناك خوف وللأمة»
«الانكليزية مزيد الميل والمودة القلبية للنجاح»
«الدليل خيب الله آمال الظالمين الخنفسين»
«للاصول وحفظ الأمة المصرية»

فصل

(منشور عراقي الى جميع الالايات)

(وفروعهها)

ولما ارفق عراقي الى مسند نظارة الجهادية
والبحرية بعث الى جميع جهات العسكرية بالمنشور
الاتي انذاراً باستلامه عهد النظارة وهذه صورته
حيث ان مسند نظارتي الجهادية والبحرية
الجليلتين قد احبل الى عهدتنا من طرف
الجناب الحدبوي المعظم بارادة سنية مشوطة بتاريخ
١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ مرة ١١ فاعتقادي
وتوقي بمساعدة حضرته وعموم حضرات الضباط
والصف ضابط والعساكر في القيام بواجبات
هذه النظارة مع الاستمرار في سيرها على المحور
اللائق الموافق لص احكام القوانين العسكرية
قد جرائي على قبول هذا المسند الجليل حالة
كوني عالماً بما اتم عليه من وثوق حضرة
الجناب الحدبوي بنا ولهذا لزم تحريره لحضرتكم
اخطاراً بما ذكر واعلان كافة الضابط والصف
ضباط وعساكر الالاي ادارة حضرتكم وفقنا
الله جميعاً لما فيه النجاح والاصلاح

دقت اشاراتي وقرت مقاتي
واسر قلبي باجماع احبتي
وبلغت قبل منيتي امنيتي
سبحان من بالعر ابدل ذلتي
وانالني نعماً عليها أحسد
يا من المهم بالكمال المنتهى
كم عاشق قلبي بهو وما انتى
ولقد وقعت بدارك انشدتها
واذا اطلعت على البناغ وجدتها
نشقي كما نشقى العباد وتسعد

ثم قام امير الاي فابلاغ الحضور سلام
الحديو والنظار وامراء العساكر وشخصر لاهل
الاسكندرية ما اجرو من الاحتفال والزيينة
وبعد ذلك اخذ فتيان الاسكندرية يقدمون
الاشربة للضباط والعساكر وكان فرج بك
قائم مقام الاي الخامس وسليمان سامي قد اعدا
هناك وليمة للغاضرين فبعد ان تناولوا الطعام
ارسل امير الاي تلغرافاً الى ناظر المجهادية
يخبره فيه بما لقي الاي من الاحناء والاحتفال
بقدميه الى الشجر وقد ارسل ايضاً فتيان
الاسكندرية تلغرافاً الى الناظر يشكرونه به
ويشنون عليه

فصل

(ضباط الاي الرابع في رشيد)
وفي شهر ربيع الاول سنة ٩٩ وهو الشهر
الذي تشكلت فيه وزارة محمود سامي اعد اهل
رشيد وليمة شائقة احتفالاً بضباط الاي
الرابع حصرها اعيان الشجر وعلاؤه فحطب فيها
المنقي والقاضي بما باتي :

في اقطار الكرة منشرة وابناؤهم على ما يحسن
مستقبلهم مكيين وبما فيه تقدم بلادهم مشغولين
الى غير ذلك من المزايا التي لا تدخل تحت
حصص ولا يحيطها فكر وما الم بنا من الاضغلال
والبوركا ديلقي بنا على شفا جرف هار محرومين
من الصفات الانسانية والكمالات البشرية لولا
ان الله من علينا بالتوفيق وهولنا اقوم طريق
وبعث فينا المحبة الوطنية فقامت بيننا رجال
جهاديتنا الكرام وفي مقدمتهم حضرة الهام سعادة
احمد عراي بك لا زال حضرة خديو بنا محموقاً
بالتوفيق ولا زالت وزارتنا وجهاديتنا سارية
في احسن طريق امين

ثم اعقبه الشيخ يحي الدين النبهاني بقوله :
اهلاً وسهلاً بانصار الامة وكافة المللة وحماة
الاطوان ووجوه الزمان قد انتم الديار وشرفهم
اهلها فبورك يوم يوكان القدوم منكم علينا
فما اهل الاسكندرية اتعلمون من هولاء هولاء
الذين تكلفوا بحفظ دماكم وبلادكم واموالكم
واعراضكم فباليك شعري هل فتم بواجب هك
الملنة التي من الله بها عليكم
يا من هم سؤلي وكل ارادتي

وبفرهم فرحي دنا وسعادتي
اهلاً وسهلاً مرحباً باسادتي

بقدمكم نزل السرور بساحتي
وغدا بها طير الغرام يغرد
قرت بروياكم عيون محبكم
فمحكم لا تبعدا عن صبحكم
ولقد سموت الى السماء بحبكم
وعلى المنازل قد علوت بذكركم
حتى كآني فوهم الفرقد

(خطبة المنفي)

باسمك اللهم يتم الوفاق . ويدوم التعاون
على السبر والتقوى والبعد عن اسباب الشقاق .
ونصلي ونسلم على مصباح الظلام ومصدر النظام .
محمد المصطفى الطاهر الحبيب المتقى . خلاصة
الوجود . والسبب في كل موجود . المبعوث
لاتمام مكارم الاخلاق . ومحو الشقاق والنفاق .
وبعد فان مجيئنا هذا مجمع مبرور وسعيانا ان
شاء الله تعالى سعي مشكور لان ائتلاف القلوب
هو المحور الذي عليه يدور نجاح الامة ويستقيم
امرها . ويعلو به عند العلاء قدرها . ويقوم
به عند الله اودها . وقد قال آمر بذلك وتعاونوا
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
وقال تعالى ممثلاً على المخاطبين واذكروا نعمة
الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم
بنعمته اخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم
منها وقال تعالى انما المؤمنون اخوة وقال محمد
رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحاء
بينهم وفي الحديث المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد
بعضه بعضاً وفيه ايضاً لا تخافوا ولا تباغضوا
ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخواناً المسلم اخ
المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يذله ولا يسلمه
بحسب امر من الشران يحقر اخاه المسلم . كل
المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله وثبت
انه صلى الله عليه وسلم آخا بين اصحابه وآخا بين
المهاجرين والانصار عند الهجرة وقال لبعض
اصحابه انت اخي في الدنيا والاخرة وكان صلى
الله عليه وسلم يؤلف بين اصحابه ولا يفرقهم ولا
يراجع احداً منهم بمكره حتى كانوا على غاية من
الالفة والمحبة والاتحاد (ثم ومن) اعظم الاسباب

الباعثة على ائتلاف القلوب واتحادها واجل
الوسائل التي توصل اليها الخائب والتواصل
الذاتان هما سبب لكل خير ديني واخروي بان
يحب للناس ما يحب لنفسه مع حسن الاستقامة
ومن امعن النظر واستعمل حر الافكار في حث
الشريعة المطهرة على ملازمة صلاتي الجمعة
والجماعة وفي مضاعفة ثواب الجماعة حتى بلغ
سبعاً وعشرين درجة بالنسبة لثواب صلاة المنفرد
وفي حث الشارع على استماع الخطب المشروعة
في الجمعة والعديد وغيرها والحضور لذلك
النصح له انضاحاً جلياً ان الشارع الحكيم الذي
هو الطبيب الروحاني للقلوب سرّاً عجيباً في ذلك
الحث وما هو الا الائتلاف ودوام التواصل
بين الامة وقطع اسباب الوحشة والجفاء وادمان
الحبة القلبية وتطهر القلوب من الحقد والضغائن
للذين هما الداء العضال المتسد للاخلاق
الباعث على افتراق واثارة الشقاق حتى قال
صلى الله عليه وسلم لمن سالة عن خصلة جامعة
للخير ان استطعت ان تصنع ونسي وابس في قلبك
منقال ذرة من جند لاحد فافعل فان ذلك
من سنتي ومن لازم سنتي وجبت له شفاعتي هذا
وانما ايها الاخوة نجعلنا جامعة الدين والنسب
ولو بعد ونعت الجامعة لايها العروة الوثقى والمحبة
البيضاء والطريقة المثلى بقطع النظر عن اختلاف
النشأة فالمؤمنون في مشارق الارض ومقاربها
اتمام رجل واحد يفتضى قوله تعالى يا ايها الناس
انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل
لتعارفوا وقوله انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين
اخوتكم
معاشر المحرب الوطني اني ارى ان العناية

واحدروا ان يعوقكم عن ذلك مثل او يشوب
 نيتكم السلبية خلال فانما الاعمال بالنيات وان
 الله سبحانه ينزل المعونة بقدر المؤنة ان الله لا
 يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ان تبصروا
 الله ينصركم وهو سبحانه اصدق قائل لا يتخلف
 وعده واجل واكرم من ان يجمع المخلصين رفده
 هذا وانكم لا تظنوا انكم تركتم سدى . او نامت
 عنكم اعين العدى بل انتم في عقول السياسيين
 العظام يقلبونكم ظاهراً لظن ويستعملون في مكيدكم
 كل حيلة وفن فاعينهم على الدوام بقطة تحديق
 النظر في اسباب كيدكم ويستظرون حل رابطة
 الاتحاد التي بينكم فتوكلوا على الله تعالى في دوام
 الالفة والاتحاد فمن توكل عليه كفاه الاعداء
 والعناد من العباد . واعلموا انا شركاؤكم في هذه
 المحيرات ووجه القربات التي منها الاقامة في
 هذا الشغبية الرباط في سبيل الله عز وجل
 وقد ورد في حقكم وحق امثالكم من المجاهدين
 والمرابطين في سبيل الله عن الشارع صلوات
 الله وسلامه عليه ما تقر به العيون وتبدل - في
 جنبه الارواح والاموال والبنون كقوله صلى الله
 عليه وسلم غداة او راحة في سبيل الله خير من
 الدنيا وما فيها وقوله من رضي بالله رباً وبالا سلام
 ديناً وبمحمد نبياً وجبت له الجنة والجهاد في
 سبيل الله يرفع الله له في الجنة مائة درجة ما
 بين كل درجتين كما بين السماء والارض وفي
 الحديث افضل الناس رجل يجاهد في سبيل
 الله بماله ونفسه وفيه ان ابواب الجنة تفتح
 ظلال السيوف وورد في الحديث رباط يوم
 وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقبامه
 وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل

الصعدانية والهداية الربانية قد اخذت بايدكم
 الى عمل مبرور وسعي مشكور وفعل ماجور وعزم
 غير مازور بالاتحاد الصلبة وعقد العزيمة على
 التغلب والتوادر والتناصر والتعااض وارحوا ان
 يكون ذلك مفروغاً في قالب الهادي ليدوم
 بذلك كبت الاعادي فقد بلغتم بذلك مزيد
 الامل ومن سار على الدرب وصل واسم تجهلون
 اهمية ذلك العمل عند الخالق لقدست اسماءه
 وعند الخلق ابائهم وابنائهم فاما بالنسبة للخالق
 عز شأنه فقد امتثلتم اوامره حيث قال وتعاونوا
 على البر والتقوى لا تعاونوا على الاثم والعدوان
 وقال مادحاً لمن استقام على سنن التواصل
 والذين يصلون ما امر الله به ان يوصل وقال
 تعالى ناهياً عن التنازع والشقاق ولا تنازعوا
 فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع
 الصابرين وقال رسوله الاكرم صلى الله عليه وسلم
 افضل الاعمال ان تحب الله وقال ايضاً احب
 الاعمال الى الله ادومها واما بالنسبة للخلق
 فانما هي ما اثركم الخيرية تشيدون امرها وتخلدون
 في صحف الثواب ذكرها بل انما تذبون عن
 انفسكم واخوانكم وابنائهم فانكم حماة الدين
 والمسؤولون يوم الدين فلتكونوا على وفاق تام في
 مقصدكم الشريف وعقدكم الميثاق مؤتمنين غير
 مختلئين ومجمعين غير متفرقين وانما نحن وجميع
 الامة مدد لكم نفديكم بالارواح والاموال ولا
 نستبدل بكم غيركم واعلموا ان شرف جمعيتكم هذه
 ليس قاصراً عليكم وحدهم وانما هو شرف عام
 للوطنين تزدان به انوار غرر وجوه المسلمين في
 عموم الوطن فاحرصوا على هذه المحبة جهدكم
 وحسنوا فيها قصدكم وعضوا عليها بالنواجذ

سنية . ومكرمة هبة . فلقد طال ما اخفى
الزمان على هذه واستهدفها اسم الفتنة . ومنيت
من الزمان بالعكس المستوي حتى ظلت تحسب
السراب ماء . والشقاء رخاء . والبؤس نعيما
والنعيم حجيما واصابها ما ضاعف واصابها واضعف
منها الجلد ولم يبق من بصرها الاخر سوى هذا
الثمد ونفص الزمان كلتا يديه من مروآت الرجال
وحنى تراب الجبن على عرصة الابطال . ومع
ذلك فقد ظل هذا الثمد عرضة للنضوب وهذا
ما تنشق له القلوب لا الجيوب واستفحل امر
من همه اجنياح هذه الامة ومحو آثارها من
صحيفة الوجود ويعمل فكر في كسر شوكتها .
واضعاف قوتها واسترقاق عبادها بعد ان اتى
عليها حين من الدهر . ومجدها اضوع . ومن
لغة الزهر . واضو من محيا البدر . ابا ان كانت
تختر ملوك الدنيا وتجر ذيلها عليهم فخرًا
حتى قبض الله لها هذه العصاة المحلاة بفخر
الاصابة المتسمة بانها تقاوم الاطوار ويستوي
عندها الاغوار والانجاد وناس الطلاب وعرب
الآساد . تكمن المنايا في فرند سيفها الابتر
وسنان رديتها الاسمر . ويرمي مجنيها صم
الصخور وتفحم سننها لجة الجور اسيافها مولعة
بمصاص الرؤوس او فتند آية النفوس فدفع
الله كيد الاعداء بهم واخيمهم المحلة بالحادم
وعيمت عليهم السبل فرجعوا بخفي حنين .
فامات الزمان هذا السلف وابدله بنم المخلف
ذو الاقدام والكفاح من كل كفى شاكى
السلاح فطلع عزه في جبين الزمان ونزهة بين
الافران ولقد كانت هذه الامة في القرون السالفة
والعصر الحالية بعد زمن النبوة على جانب

واجرى عليه رزقه وامن من النار وورد ايضا
رباط يوم في سبيل الله خير من الب يوم فيما
سواه من المنازل وفي الحديث ما اغبرت قدما
عبد في سبيل الله فتمسه النار وفيه لا يجنح
غبار في سبيل الله ودخان جهنم وورد من
شاب شبعة في سبيل الله كانت له نورًا يوم
القيامة وامثال ذلك كثيرة ورجائي من المحضرة
الربانية والعزة الصمدانية ان تقع مقالتي هذه
من قلوبكم ايها الاخوة موقع القبول . والله
وكيل على ما اقول هذا وان كنتم في غنى عن
مثل هذه الوصية لما جلبت عليكم طويتم من
حسن المقاصد والنية . ولكن الشارع صلوات
الله عليه امر بالتذكاري ولا افيدكم اننا من
النصار وقد فقمتم في هذا العصر المجدي باب
الاتحاد والارتباط على الاعمال الخيرية وهو
من افضلها فاستبشروا بان لكم اجر من هذا
حدوكم وصنع بعدكم مثله الى قيام الساعة كما
لعاني بذلك الصادق الصدوق حيث قال من
سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها
الى يوم القيامة ونحمد الله عز وجل اذ كانت
ولاة امورنا معضدة لذلك العلم الخيري
مساعدة على تلك المساعي فالاجل بكم ان
تكونوا عونًا لامرنا على مقاصدكم الخيرية بان
تعد كلمتكم وتثبت افئدتكم وتثبت عزيمتكم فلم
ينحكم الله سبحانه ذلك الا لحسن مقاصدكم
وخلوص طوياتكم حتى شكركم المخلصون ذوق
العرفان واثنى عليكم اللسان والجنان ولقد كنتم
عابتم في بداية هذا الامر تلك الصعوبات
الجمية حتى جزع عقبات المهمة وبلغ من نجاح
مقاصدكم ان هابكم عدوكم وتلك وام الله متقية

ولكم وحسن العاقبة والنجاة ما يكيدنا ويكيدكم
ودوام النصر وإعزاز الدين آمين
(خطبة القاضي)

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض
ولا في السماء . ولا ينفع مع حفظه حسد الحساد
ولا مكائد الأعداء فله الحمد على ما أولاه .
وما بكم من نعمة فمن الله . وله الشكر على فضله
الجميل . ومنه الجزيل . بهذا المجمع الذي انتهجت
به الصدور إشراحاً وسكنت له القلوب ارتباطاً
وانتعشت به العقول فرحاً وسروراً . وإمد العيون
بهجة ونوراً . وحمل اللسان على الثناء شكراً .
والأركان في مواضعها مع بعد أخرى . وكيف
وقد منح العناية . ومد عليه رواق الحماية . لحفه
بالنصر مولاه . ناشراً عليه اليوبة الظفر بقوله ان
اربد الا اصلاح ما استطعت وما توفقي الا بالله
فرجاله من ضيغ هذه العصاة . الموسومة للنجاة
والأصاها . هم الحامون لحوزة الإسلام والأيمان .
المؤسسون على نقوى من الله ورضوان . الرافعون
اعلام البشارة اعلاء لكلمه . ليجريهم الله احسن ما
عملوا ويزيدهم من فضله . ولعمرى ان الباعث
على ذلك هو ما بينهم من الائتلاف والوداد .
الذي يوذهب الروح وثبات اللؤاد . فدوموا
معشر المحامين عن الوطن على ما انتم عليه من
التعاضد الإقوى . وكونوا عباد الله اخواناً وتعاونوا
على البر والتقوى . لينال كل منكم ما يرجوه
ويبتغيه . والله في عون العبد ما دام العبد في
عون اخيه . واعتقدوا على ذلك الخناصر . ومن
شد منكم فما له قوة ولا ناصر . هذا وانكم فئة
اجتمعتم على فعل كل خير عيم . بعد ان كنتم
افراداً لا يجمعكم نسب ولا يولف بينكم عظيم .

عظيم من وحدة الكلمة ونقوبة عروة الوفاق
والإتحاد على كل من يرومها بسوء او يترص
بها مع النوائب ما وقع بينهم من التشاجر لكن
لم يكن ذلك مانعاً لهم عن مناوأة عدوهم ودفعه
بمواضي عولامهم فلم تكن أزمة الخلاف بينهم
مانعة من التحلي لمحاربة عدوهم لاجتماعهم على
وحدة الدين وعهود الذمة بل كانوا في محاربة
عدوهم على قلب رجل واحد لا يلبث ذلك
الخلاف بينهم حتى يستحيل وفاقاً على من
ناوآهم بكونهم بدا واحدة على العادين وحاجزا
حصيناً تجاه الباغين فخابت بذلك من ذوي
الاطماع اطاعهم ورضوا من الغيبة بالاياب
ومن تأمل صحف الاخبار ويطون التواريخ علم
فوق ما قلت ثم اذا جلت بعض الجولان في
عنوان شبيهة هذه الأمة ووصلت الى أوائل
الدولة الاموية وجدت من ذلك اوضح بيان
وانتم تبيان ثم بعد ان تمادى الزمان وانقضت
تلك الاقران رجعت الأمة الاسلامية أنعم
الله باهلها التهقير عن سبيل الاتحاد على خط
مستقيم وظلت مولعة بذلك حتى كان لها فيه
حظاً في العاجل واجراً في الآجل فاستبدلت .
الوفاق بالشقاق والائتلاف بالاختلاف وهي
تعلم بالبداهة وتبصر رأي العين ان تفريق
الكلمة بمنزلة تسليم النفس والنفس والمرؤوس
والرئيس والعباد والبلاد والعدو والعدو وللعدو
الالذ مع ان ذلك قصارى مراده ومنتهى مقصده
وغاية بنيته لما انه يغير عليه المال ويحقن له
دماء الرجال حتى قبض الله لحسم مواد الفساد
وحفظ الثغور والبلاد هذه العصاة الموصوفة
بالأصاها نسال الله سبحانه دوام التوفيق لنا

علمهم مغيرا . ولا تلحق بهم تغييرا . واجعل لهم
من لدنك سلطانا نصيرا . اللهم ادمهم متمطين
من السيادة اعظم صوره . مرتقين من السعادة
اسمي ذروه . اللهم بلغهم المقاصد والمجاد . واحفظهم
من اعين الحساد . اللهم يا قاضي الحاجات .
استجب منا هذه الدعوات . انك ولى الاجابة .
واليك المرجع والانابة . آمين آمين آمين والحمد
لله رب العالمين

فصل

(الترقيات العسكرية بعد ترقى)

(عراي)

ولما انتظم عراي في سلك وزارة سامي
ناظرًا للجهادية والبحرية وأحسن علي وعلى
عبد العال وعلي فمهي برتب ليا (باشا) طلب
عراي من الخديو ترقية عمومية تشمل كل ضابط
انتظم في سلك الحرب العسكري فاجابه الخديو
الى ذلك وانعم على كثير من الضباط بالرتب
السامية . وقد قرر عراي قانوني الضمان والمعاشات
بصفة جمعت على ولاته قلوب معظم الاهالي
وقد شكلت لجنة عسكرية وفيها بعض
الاطباء لفرز الضباط العاملين والمستودعين
فانتمت اعمالها وقدمت كنفًا لديوان الجهادية
بشأن نحو ستائة منهم فصد احالهم على المعاشات
بدعوى اهمهم لا يصلحون للخدمة العسكرية واكثرهم
من الترك والبركاسة

وقد اُنعم على ابراهيم فوزي بك برتبة
الميرالاي وعين ضابطًا للحروسه بعد وفاة احمد
باشا الدرلي وأُنعم على كثيرين من الميرالايات
برتبة اللواء وعلى عدده وأفر من الفائتات
برتبة الميرالاي وعلى نحو اربعين بكباشيا

لو انفتحت ما في الارض جميعًا ما الفت بين
قلوبهم ولكن الله الف بينهم امة عزيز حكيم .
وان اجتمعكم هذا من الامور النافعة زمانًا كثيرًا .
لما في ذلك من الحكمة التي اوتيموها ومن يؤث
الحكمة فقد اوتى حبرًا كثيرًا . واجتهدوا في تمهيد
طرق البر لمن يقتفيه . وارجو الفلاح من الله
فانه لا يجيب مرجيه . واثبتوا في عملكم لتغنيوا
اجرا ونحوًا وطنكم . واعتصموا بحبل الله جميعًا
ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم . واحفظوا
بامركم فما احسن احتفال اولي العزم والبأس .
ووسعوا دوائر الخير فما اعظم هم غارسه بعد
القنوط والبأس . الذين ينفقون في السراء
والضراء والكاملين الغبط والعاملين عن الناس
وتعاقبوا وتناقلوا . وتعاهدوا وتحالفوا . والحمد
لله لقد ذهب الشقاق ووافى الصفاء . فاسعوا
في المنافع وان ليس للانسان الا ما سعى وان
سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الاوفى . واقبلوا
على ما ينتهج به الانسان . وتعاونوا على البر
والنقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان . فان
المنفعة العمومية معراج التكريم . وفاعلهالة الشناء
من الخلق والاجر من الكرم . وما يلقاها الا
الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم .
واحذروا اعداكم البغاة . وان جنحوا للسلم فاحنوا
لها وتوكل على الله . وانا لكم معضدون . وللارواح
والاموال باذلون . ايد الله كلمتكم . وابد دولتكم
واعز انصاركم . وضاعف اقتداركم . وادام انوار
عزمكم مشرقة في سماء الوجود . وكواكب السعد
منهلة في منازل السعود . اللهم ادمهم بامدادك
الذي لا يلغفه انقطاع ولا يدركه دفاع . اللهم
اشرح صدورهم . اللهم اجمع امرهم . اللهم لا تسلط

خليل كامل حكمدار اينجني بياده
حامد امين حكمدار يدنجي بياده
حسن رأفت حكمدار اينجني طوبجية
محمد امين حكمدار اينجني سواحل
احمد فرج حكمدار برنجي بياده
خضر خضر حكمدار سكرنجي بياده
سليمان سامي حكمدار النجفي بياده
بدوي منسى حكمدار برنجي طوبجية
(وكلاء قائممقامات)
محمد عبيد وكيل قائممقام دردنجي بياده
عبد القادر عبد الصمد وكيل قائممقام
اوجنجي بياده
محمد الزهر وكيل قائممقام يدنجي بياده
عبد الرحمن حسن وكيل قائممقام اينجني
سواربي
محمد نجاتي وكيل قائممقام اينجني طوبجية
عباس وهي وكيل قائممقام اينجني سواحل
محمد بهجت وكيل قائممقام اوجنجي سواحل
(معاونون في ديوان الجهادية)
ابراهيم فوزي باشمعاون ومعه :
حسن فهمي
احمد علام
راشد انور
شريف عامر
ابراهيم صبري
سليمان محمد
محمد امين
عبد الوهاب حلي
خليل انيس
بكر صديقي

برتبة الفانظام وعلى ثمانين صاغفول اغاسي
برتبة البكباشي وعلى نحو مائة يوزباشي برتبة
الصاغ وعلى نحو مائة وخمسين ملازم اول
برتبة اليوزباشي وعلى مثل هذا العدد من
الملازمين الثانويين برتبة ملازم اول وعلى
نحو مائتين من الباشجاويشية برتبة الملازم
الثاني . وقد حصلت هذه الترفيات بواسطة
لجنة الامتحان

وكان قد صدر الامر قبل هذه الترفيات
بتشكيل الاي جديد ليرسل نجدة الى السودان
بعد ان قويت فيها شوكه المهدي وعين له ضباط
اغلبهم من المجرأسة ثم صدر امر بالغاء الاي
المذكور واحالة ضباطه على نظارة السودان
ليذهبوا الى مقر الثورة وصادف ذلك حدوث
الترفيات فكان ذلك من اقوى بواعث حادثة
المجرأسة

وهذا بيان الترتيبات والترفيات التي حصلت
بعد ترقى عراقي

ترتيبات جهادية

(حكمدارية)

علي فهمي حكمدار برنجي لواء المؤلف من
برنجي واينجني بياده
طلبة عصمت حكمدار اينجني لواء المؤلف
من اوجنجي ودردنجي بياده
عبد العال حلي حكمدار دردنجي لواء
المؤلف من يدنجي وسكرنجي بياده
حسين مظهر حكمدار الطوبجية البرية
والسواحل

عبد محمد حكمدار دردنجي بياده

سليمان نجاتي حكمدار اوجنجي بياده

محمد نجاتي قائم مقام انكبي طوبجي بربه
 محمد بهت قائم مقام اوججي سواحل
 علي انور مأمور ادارة المدارس المحرية
 (حكام)
 محمد سالم حكيماشي انكبي بياده
 محمد عامر حكيماشي يدنجي بياده
 (موظفون)
 السيد محمد محافظ العريش
 علي داود قائم مقام مستخفي الاسكندرية
 يعقوب صوري ناظر قلم ترجمة (رتبة ثانية)
 محمد عبد القادر ناظر قلم محاسبة (رتبة ثانية)
 حسن حسني ناظر قلم تحريرات المجهادية
 (رتبة ثالثة)

(توجهات)
 (اسما من احسن الهم بما هو من رتبة)
 (البكاشي الى الادنى)
 (بكاشية)

من الالات البيادة

علي رمزي
 رمضان صديقي
 السيد لطفي
 ابراهيم ابراهيم
 ابراهيم هبة
 محمد عاكف
 محمد البهوشي
 محمد درويش
 رزق حجازي
 حسن عزام
 يوسف السيد
 محمد فوده

علي الغباري

الترقيات

(لوات)

يعقوب ساهي وكيل المجهادية
 علي مهي لول برنجي وانكبي بياده
 طله عصمت لول اوججي ودرنجي بياده
 عبد العال حلي لول يدنجي وسكرنجي بياده
 حسن مظهر لول الطوبجية السواحل والبرية
 ميراليات

خليل كامل ميرالاي انكبي بياده
 عيد محمد ميرالاي درنجي بياده
 حامد امين ميرالاي يدنجي بياده
 سليمان نجاتي ميرالاي اوججي بياده
 حسن رافت ميرالاي انكبي طوبجية
 محمد امين ميرالاي انكبي سواحل
 قائم مقامات

عمر رححي مدير اقسام الادارة والمعاشات
 واللوازمات

احمد فرج حكمدار برنجي بياده
 محمد عبيد قائم مقام برنجي بياده
 علي عيسى قائم مقام التفتي بياده
 محمد حلي قائم مقام سكرنجي بياده
 عبد القادر عبد الصمد قائم مقام اوججي بياده
 فوده حسن قائم مقام درنجي بياده
 سليمان ساهي حكمدار التفتي بياده
 محمد الزمر قائم مقام يدنجي بياده
 خضر خضر حكمدار سكرنجي بياده
 عبد الرحمن حسن قائم مقام انكبي سوري
 بدوي منسى حكمدار برنجي طوبجي
 عباس وهي قائم مقام انكبي سواحل

(من الايات السواري)

علي شرمي (حكيم بنسري)

علي رشاد

عبدالله احمد

جاد حسين

محمد منيب

يوسف حبيب

(فروع جهادية)

محمود صبري (من اركان حرب)

محمد سعيد (رئيس ادارة بقلم عسكرية)

محمد علي (رئيس قسم ثان بقلم عسكرية)

علي فهمي (ناظر مخازن تعييبات جهادية)

ابراهيم حرب (ناظر مخازن مصر)

(ضباط من اورطة المستنظفين)

(بمصر واسكندرية وبور سعيد)

اللبي الغشاوي

احمد حقي

محمد السيد

(صاغفول اغاسية)

(من الايات البياده وديوان الجهادية)

(والمصالح التابعة لـ)

محمود احمد

عباس فهمي

محمد الصياد

محمد عزمي

احمد صادق

احمد كامل

محمد الريلاوي

محمد السيد

يوسف علي

احمد نجيب

محمد عمار

فرج يوسف

احمد البيار

عبد الرحمن سليم

موسى دياب

احمد عبد القادر

محمود سري

(ضباط بمصالح فروع الجهادية)

محمد رفعت

محمود توفيق

قاسم اسعد

محمود حلي

عبد المنعم خالد

محمد طاهر

محمد صادق

عبد الرحمن فهمي

(من الايات الطوبجية البرية والسواحل)

محمد انور

محمد حلمت

مصطفى عبد الحليم

محمد فريد

محمد لبيب

سليمان زغب

سيف النصر

محمد شرمي

عبد العال ابو العلا

احمد ضيائي

محمد سليمان

عمر طمان

محمد وصفي	احمد عبد السلام
محمد الشرفاري	رسول فيضي
مصطفى مختار	عبد المادي صرار
محمد قدري	محمد علاء
محمد الموجي	عبد الحليم علي
عيسوي عطالله	انوكلوه قاسم
احمد سليم	سلم الزيدي
حامد حمدي	عمر محمد
محمد ركي	محمد يوسف
حسن وصفي	محمود فهمي (من بلوكات النوريدو)
(من الايات السواري)	سلم نظيف (ناظر البارودخانه)
محمد نوحى	ابراهيم وصفي (ناظر الذكه خانه)
عبد الرحمن نصر	احمد توفيق (من البوليجون)
السيد شاهين	محمد قدري (من المدارس الحربية)
محمد راتب (حكيم)	راضي احمد
علي فنا	عجبي اباطله { من المستنظفين بصر
عواد ابراهيم	يوسف سليم (بقلم معاشات المجهادية)
وفد وفد جميع الضباط على قصر النيل	محمد حنديق (من المستنظفين باسكندرية)
لاداء التكر لاحد عربي وكثرتهم الفاء الخطب	احمد زياد
في شأن ذلك فكان ما يستحق الذكر مها خطبة	عبد الرحيم { من بوليس اسكندرية
لمحمد افندي منيب بكباشي برنجي الاي سواري	سلم محمود عنياد
(هو منيب بك مبر باخور خديوي الان) وهي	محمود رححي (من اركان حرب)
بنصها .	احمد منسى (باورطة التاك بالسودان)
سادتي - بعد حمد الله مولى البر والاحسان	عبد المي ابراهيم (حاكم دار بلوكات شواكن)
والصلاة والسلام على من انزل عليه القرآن	(من الايات الطوبىجية البرية والسواحل)
وعلى آله وصحبه الموصوفين بقول الفائل	علي رضا
كانهم في ظهور الخيل نبت ربا	محمد نسيم
من شدة الحزم لا من شدة الحزم	حسن حسني
اثنى على اميرنا المعظم وخديونا الخيم توفيق	احمد عمر (حكيم)
الاول الذي منحنا من الحرية ما تمتعت به الامة	امين سامي

في كل وقت وإوان بحياة مولانا الخديوي المعظم
قائلاً (افندرس جوق يشا)

فصل
(عريضة)

ولما صدر امر نظارة الجهادية بامتحان
الضباط لاستكمال النقصان من ذوي الرتب
واعان ذلك اليهم قدمت الالابات العريضة
الآتية :

قد نشرفا بصدور الامر من سعادة ناظر
الجهادية القاضي بامتحان الضباط لاستكمال النقصان
من الآلايات ولا يحين عزكم اننا جميعاً متفقون
للفنون العسكرية حافظون لساير قوانين الجهادية
الواجب على كل ضابط درسها وانقائها وبهذا
تعلم امراؤنا اننا مسعدون للامتحان في اي وقت
شائاً غير اننا لاعتقادنا اننا روح واحدة سارية
في عدة اجسام وان شرف الواحد منا شرف
لجميع اخوانه قدمنا هك العريضة ملتصقين من
امرائنا انتخاب من يشاؤون منا ويتولون علمهم بما
نحن عليه من الاستعداد منزلة الامتحان فاننا
راضون بمن يقدمهم رضاء تاماً بلا منافسة ولا
غبطة فان شرف الواحد شرف للعموم والمرجا
قبول التماسنا هك الدفعة وصرف النظر عن
الامتحان وانتخاب من يقع عليه اختيار امرائنا
فكل رجل واحد يندم وطمة على اي حالة كان
وكلنا جند وان اخلفنا الالاقاب افندرس

وجعلنا بعنايته اسود الشرى وطوقنا معشر
الجهادية المنن وخصا بما عجز الالسن شكرًا
وثناء - واني بالنبابة عن اخواني السواري
والاحالة عن نفسي لا نخصي ثناء على هذا العزيز
المر الرؤف وعلى صاحب الدولة ذي الوزارتين
محمود الفعال سامي المقام وبقية اخوانه ساداتنا
النظار الكرام اخص من بينهم طويل الجداد
رب الرشاد الذي عرفنا بدعوته وهدينا بارشاده
فارسلنا الوحيد صاحب السعادة ناظر جهاديتنا
هذا المتار اليه اذ القدم بين يديه بقولي
اهني سعادتك فرسان وطنك نحن معاشر
الجهادية الذين يجمعنا وياك اصل واحد وس
العرب ووطن واحد وهو مصر ودين واحد
وهو الاسلام اعزه الله واخوة واحدة وهي الجهادية
ويصحبنا رفيق صادق وهو السيف المحدث لحماية
الايوان ندافع به عن اهلنا واخواننا الوطنيين
على اختلاف معتقداتهم حقا في البلاد وقيامًا
بما تدعو اليه الاوامر التوفيقية العالية
ثم اننا نشي عليك الثناء الجميل لما لزمته
من العدل اذ لم ترفع واحداً منا الا بالامتحان
تنفيذاً للقانون وحفظاً لنظام العدالة مع علمك
بما نحن عليه من الاستعداد وهك اعمال تزيد
في اتحادنا وتقوي رابطة الالفة بيننا يعلمها كل
واحد من وقوفه عند حد القانون بعد ان
كانت الرفعة بالخطوط والاعراض وهذا الذي
رأيناه منك هو مصداق اعتقادنا في امانتك
وعدلك ونحن سيوف الحكومة المصرية وحصونها
لا قوة لنا الا بما يؤيدنا به الله تعالى فلنحیی
امة صار رئيسها منها ورئيس جندها ابن يمجديها
ورجال نظاراتها بدور طلعتها ولحی جند بنادي

فصل

(بعض احوال)

(تكذيب سلطان باشا لما نشرته)

(جريدة التمس متعلقاً)

(عراي)

وذكرت جريدة التمس يوماً ان عراي
توعد النواب ورئيسهم بالسؤ ان خالفوا رأي
الحزب المجاهدي وذلك اثناء وقوع الخلاف بين
وزارة شريف باشا والنواب في شأن اللائحة
الاساسية فكذب سلطان باشا ذلك في الوقائع
المصرية بان قال:

ورد في جريدة (تمس) ما معناه انه لما
كان الخلاف واقعاً بين الوزارة السابقة ومجلس
النواب وقد سعادة عراي بك على سعادة سلطان
باشا واوسعه بهديداً وبه على قبضة السيف
اشاره الى ما يحل بالنواب ان خالفوا رأي
الحزب المجاهدي . انتهى

وافند اسفست لحلول هذا الخبر الكاذب
محل القبول بجريدة خطيرة في مملكة عظيمة
الشأن وما كان يستحق عندي غير الاستكفاف
جواباً لولا الخلاف من نوم شيء من الصحة فيو
لوروده في تلك الصحيفة المشهورة ولذلك فاني
ارده واكذبه باستنكار واقم المحجة على محنته فمن
خبر بعيد من الصدق بري من الصحة لا يتفق
ان يخطر بخطر احد من العارفين بمكان سعادة
عراي بك من رعاية الحق والاعتدال ويمكن
الاكدار في مجلس النواب من الحرية والاستقلال
وانا هو قرية عدد يروم الفاء الوحشة واجباد
النفرة من هيئتنا الوطنية في المالك العظيمة

الغربية بمفتريات تبعد عن حد الخيال والوهم
غربة وامتناعاً ولقد كذبه دليل الوقائع وحجة
العيان الى الان وسيزيد المستقبل تزييفاً ويزيد
هياًتنا تطهيراً مما يفتره ان شاء الله
الامضاء (رئيس مجلس النواب)

(تكذيب في جريدة الطائف لما نشر)

(في صحيفة التمس نقلاً عن مكاتبها)

(في الاسكندرية متعلقاً بسعد الله)

(بك حلايه ونائي اسكندرية)

(وبعض ضباط المجاهدية)

قال سعد الله بك : عثرت في جريدة
التمس على جملة من مكاتبها باسكندرية خرج
فيها عن الاعتدال

ومنادها ان حضرتي بائي اسكندرية بعد
وصولها الى مصر ارجعا الى الثغر تحت ملاحظة
احد ضباط العساكر لها فلتنها في المشرب اسعادة
عراي بك وان الضابط بعد وصوله بهما سعى
في عقد جلسة من الضباط بعمل الجمعية الخيرية
باسكندرية حرر فيها محضر يطلب فيو جعل
الحكومة شوروية وطلب الضباط الى التوقيع
عليه وجوه الثغر قابوا والتسوا مهلة يوم فلم يجابوا
واحاط الضباط بمكان الاجتماع فاضطروا
للتوقيع الا سعد الله حلايه فانه تخلص واخفى
في بيته نحو اربعة ايام لكن الجأء التهديد بعد
ذلك الى موافقة من وقعوا على المحضر وبالف
هذا المكاتب في حكاية (ان اهل الثغر في غاية
الكدر من حالة العساكر الضباط وانهم لولا
الخوف لنظاهروا عليهم) هذا محصل ما قاله
المكاتب ونقلته جريدة التمس عنه واني اقول

الينا مع كوني من يوم حضرت الى العاصمة ودخلنا في اعمال المجلس لم نرجع الى اسكندرية لحد يوم تحريره فضلاً عن ان يصدر ذلك الينا فمجن نقيم المحجة على هذا المكاتب الذي لم يراع فيما كتب حق الذمة التي تلزمه ان يجرى فيما يقول كي لا يكون سبباً في تشويش الافكار واثارة الخواطر واني ارجب اليكم نشر هذا في جريدتكم ليعلم القراء حقيقة الامر فلا يلتبس عليهم الحق بالباطل شعراً في ٢٧ ربيع اول سنة ٩٩ الموافق ١٦ فبراير سنة ٨٢

- (صورة ما كتب من سلطان باشا رئيس)
- (مجلس النواب الى نظارة الداخلية)
- (بتخصيص جريدة الطائف)
- (لنشر محاضر المجلس)
- (والتكلم بافكار اعضائه)
- (والدفاع عنهم)

داخلية ناظري عطوفتوا افندم حضرتلري حيث ان حضرة محرر الطائف اظهر ارتياحه الى نشر محاضر المجلس وافكار نوابه وما يتنوع ذلك ما يستدعي القيام بخدمة الحقوق الوطنية للمجلس رؤي انه لا مانع من مكتبة الداخلية لتصدر امرها الى ادارة المطبوعات بمعرفة هذه الصحيفة بمطابقة هذا الاختصاص ونسبها للمجلس على الوجه الذي قدمه حضرة محررها الموما اليه . افندم في ١٥ ربيع الثاني سنة ٩٩

محمد سلطان

رئيس مجلس النواب

(يرق ايكيه الاي يباه)

كان هذا البريق تحت امره طلبه عصمت ثم وجهت حكمدارية هذا الاي الى خليل كامل

ليبان الحقيقة ان هذا الخبر مالا صحة له ولم يوجد شيء يقاربه بوجه من الوجوه فان حضرتي النائين لم يعودوا الى اسكندرية بعد سفرهما ولم يبلغنا ان احداً منها عفا او كدر لابتداء رأيه في شيء ولم يجتمع اهل الثغر لتقرير محضر كهذا في محل من المحلات اصلاً ولم يقع لي تهديد ولم الجأ من احد في شيء البتة ولم يجتمع ضابط على ضابط داخل المدينة بقصد مثل هذا ولذلك فاني اقيم المحجة على هذا المكاتب فيما افتراه علي واني حضرتي النائين ان يكذبا به وفيما عليه المحجة في ذلك واني اعلن على لسان جريدتكم جميع القراء ومحرري الصحف باي لسان ان ما اتاه هذا المكاتب لاصحة لشيء منه وارجو من كافة ارباب المجرائد ان ينقلوا هذا الخبر في جرائدهم ليتحقق لقرائهم براءتنا ما رمانا به وبعدنا من جميع ما افتراه علينا

ونشر ايضاً السيد سعيد الغرياني في الجريدة

المذكورة الرسالة الآتي نصها

عثرت في جريدة التمس على جملة نقلاً عن مكاتبتها بسكندرية من مقتضاها ان نائني اسكندرية بعد وصولها الى المحروسة ارجعا الى الثغر بقوة قاهرة لخالفتهما لرأي سعادة احمد بك عراي واب الضباط في اسكندرية الرمو وجوه الثغر بحتم محضر واستعملوا لذلك التهديدات الشديدة وغير ذلك من الاقوال المرفجة واني بوصف كوني احد النائين اعلن كل قارئ وكل سابع ان ما افتراه هذا المكاتب علينا مالا صحة له فاني ورفيقي النائب ما سمعنا ان احداً من النواب سئل عن رأيه الخاص في شيء او اكراه على مخالفة ضميره فضلاً عن ان يصدر ذلك

العزيز - ومجدكم الذي ادركنموه بالاتحاد وشغل
الافكار وجه اليكم الانظار فاصبحتم في فكر كل
اسان ونعم المجد مجد رفع العساكر المصرية الى
ذروة الشرف الدائم - فاوصيكم بالطاعة لاميركم
وضباطكم الكرام والخضوع للقانون العسكري
المحافظ لهذا النظام كما اوصيكم بحسن معاملة
اخوانكم الملكية والسير معهم بما لا يفضض واحدا
ولا يفرانسانا وبين اعينكم كثير من الاجانب
الذين سكموا ديارنا لتجارة او زيارة فعاملوهم
معاملة اخوانكم ولاطنوهم بما علم فيكم من مكارم
الاخلاق ولا تحقروا احدا من خلق الله وانتم
تعلمون ان الكل اسان كما اني اوصي حضرات
الضباط بنظرهم الى اخوانهم العساكر نظرا الوالد
لذلك والاخ لاخيه وان يجعلوا القانون حدا ينف
بينهم وبين العساكر فلا يتعهدها اسان وان
يداوموا على تهذيب اخوانهم وتدريبهم على
الكالات الانسانية والتعليمات الجهادية وقد اقام
فيكم البطل المهام سعادة طلبة باشا مدة وترقى الى
رتبة اللواء وهو عنكم راض وانتم عنه راضون
وخلفه هذا المهام وهو اخوك في الوطنية وباعهد
اليه هذا الاي الشريف الال للوثوق بهتمو
وحسن اخلاقه وتعام استعداده والله المسئول في
دولم هذا الانلاف وهو الحفيظ علينا وعليكم
جل شأنه . ثم نادى افندمر جوق يشا ثلاثا

(يبرق برنجي الاي باده)

كان هذا الاي تحت امره علي فهي فلما
ترقى الى رتبة اللواء صار تحت حكمة راية احمد
بك فرج فتوجه اليه علي فهي وبعد اجراء
التعليمات اللازمة خطب فيهم بقوله

فتوجه اليه علي فهي برنجي لولا لتسلم اليرق
حسب العادة فوقف الاي في ساحة قصر
اليل على شكل ميدان تعليم فقبض اللواء على
اليرق وخاطب الميرالاي بقوله

لكل امة عنوان به تعرف وشرف به
توصف وعنوان الام رجال جهاديتها وشرفها
معنود بلوانها فهذا الذي اسلم لعزكم علم من
الاعلام الاسلامية المصرية التي يتوقف شرف
الامة على حفظها فبالياة عن المحصرة الخديوية
المجيلة وسعادة ناظر الجهادية والحرية استملك
بالله ثلاثا انك تحفظ هذا العلم وتحوط رجاله
بافكارك الصائبة ولا تسلمه لعدو معاذ الله وفي
جسمك نفس قياما بحق الوطنية وشرف الخدمة
العسكرية

فاقسم الميرالاي بهذه الايمان واستلم اليرق
واوصله الى مركب من الصف وسله الى اليرقدار
وبعد اجراء التعظيم لهذا اليرق وقف فيهم
اللواء خطيبا فقال

ايها الفرسان والاخوان المصريون
تعلمون ان كلمة الاتحاد ما توجهت لامر
الا ذلت ما فيه من المصاعب وسهلت طرق
الوصول الى الاصلاح وكل امة تحتاج لهذا
الاتحاد لتكون الوطنية محفوظة برجالها وعلى
المخصوص رجال الجهادية في كل مملكة فانهم
حامية البلاد وحافظة الحدود وقد مضى زمن
كانت القلوب متفرقة والنفوس متنافرة فراهم
من ضرر الاختلاف ما لا يخفاكم والمحمد لله قد
مضى ذلك الزمن وتمتعتم بزمن توحدت فيه
الكلمة وانفتحت القلوب فاصبح الوطن متحدا برجال
متعددة فيها روح واحدة نادى باسم الوطن

البلاد يلومنا بمخالفة الغرباء والنزلاء بالاخلاق
الجميلة ومعاملة كل انسان بما يقتضيه مقام المدينة
والى في هذه الساعة اسلم هذا البيرق احد
اعلام الامة المصرية بل احد اعلام الاسلام
المنصورة الى اخي صاحب العزق احمد بك فرج
الذي صار حكمداراً لهذا الايالي الجليل بدلاً
عني ومعه الاخ صاحب العزق محمد بك عبيد
قائم مقام الايالي فاعرفوها بهاتين الصفتين ونفذوا
ما يأمرانكم به من الاوامر القانونية واطيعوا
اباءكم الضباط على اختلاف درجاتهم وكونوا
اخواناً تسلمهم الوطنية وتجمعهم كلمة الاتحاد
(حادثة عبد العال حلي)

كان من عادة عبد العال حلي ان يتناول
شيئاً من اللبن والشاي قبل النوم في كل يوم
ففي احد الايام ادعت له جارية في البيت كأس
لبن جرياً على ما لوفيا ثم اغفلت لتنظر في شيء
اخر وعادت اليه فرأت لونه اصفر فاقع وعلى
وجهه شيء يشبه التراب ولم تجد بالقرب منها
سوى الصبي الذي ربه عبد العال فسألته
الجارية عما وضع في اللبن فاجابها . لا شيء . وانما
وضع فلياً من البهار والقرفة فتعصفر لون اللبن
فاخذت الجارية اللبن وصفته فوجدت فيه كمية
كبيرة من الزرنج ولكنها لم تعرفه انه زرنج
فحملته الى سيدتها فحفظته عندها الى ان كانت
المساء وعاد عبد العال الى المنزل وطلب
لبن فشرب الشاي وحده ونام وبقيت افكار
اهل البيت مضطربة مما حدث فسألوا الغلام
واضع الزرنج عن الخبر وهو فتي يبلغ من العمر
١٧ سنة فتعلم في الجواب فزاد اضطراب الفكر

اخواني

اقدم لكم الشكر والثناء على توجه افكاركم
معنا في طرق الاصلاح وما لزمتموه من حسن
السير والاستقامة وما عقدتم عليه الخناصر من
حفظ كلمة الاتحاد وارتباط النفوس حتى تم لكم
تحرير البلاد بمساعدة اباكم نواب الامة المصرية
اذ انتم حامية البلاد الذين جعلوا ارواحهم
موقوفة على حفظها ودماءهم مباحة في صيانة اهلها
واعراضهم واسوالهم شأن المجنود الفيوريين على
اوطانهم

وحفظ لكم التاريخ مجدكم الذي اثبتوه في
غرة فبراير سنة ٨١ من انقاذ اباكم من سجن
المستبدين وهذا اعظم ما يبرؤ به الولد اياه اذ
كنا بكم رجاء تعاملكم معاملة الوالد لولده فنع
المجد مجد عرفه لكم كل موجود

تعلمون ان هذا الايالي دخل تحت امر
اثنى عشر امير الايالي قبلي ولم يرق واحد منهم
الى رتبة نوصله اليها خدمة وطنية والى الاتحاد
كلتكم واخلاص نياتكم وطهارة بواطنكم قد
حظيت برتبة اللواء من جانب الحضرة الخديوية
وما وصلت اليها الا بالمحافظة على الاصول
العسكرية وسيري بكم تحت احكام القانون
وصدقنا جميعاً في خدمة وطننا خدمة صادقة
فارجو ان يدوم لنا هذا الاتحاد وان نلتقوا
وامر اباكم الضباط بالقبول واثرائهم بالامثال
وان تجعلوا القانون يرب اعينكم في حركاتكم
وسكاتكم واعمالكم واذا توجه احدكم الى بلد
فليعامل اخوانه منها بالرفق والحسنى وليجهد في
ارضاء جميع من عاشر من بعد عنه خصوصاً اذا
كان في بلد احد من الاجانب فان حفظ

الاصلة كونه تابعاً لدولته
 اما الموسويدي بلييار فقد اختلفت في
 شأن انفساله الاقوال فمن قائل انه وضع من
 شأن فرنسا في القطر المصري واضعف نفوذها
 ومن قائل ان استدعاءه الى باريس عد قوفاً
 لفرنسا لا تقهراً وقد ثلثت حجة اصحاب القول
 الثاني بما اجتمعت الاراء على ان وجوده في مصر
 كان موقفاً لصالح فرنسا السياسية وغيرها لما
 علمه الجميع من ميله الى السلطة والامر حتى و
 ان يجعل وكيل فرنسا بمصر خاضعاً لامره وكاد
 ان لا يحسبه الا كتاباً او ترجماً لة فادى ذلك
 الى التوتر بينه وبين عدة من وكلاء الدول
 السياسيين لدى الحكومة المصرية
 وما يذكر في شأنه ونوبه في عرض
 كلامنا التاريخي بحقيقته التاريخية مسألة البارون
 دي رنك التي شغلت بها جرائد فرنسا منذ
 طويلة وكان اكثرها معارضاً للموسويدي بلييار
 حتى ان بعض الجرائد دعت الى اكمال القتل
 (ميجور دي كصول) وقد ندبت الصحف
 الفرنسية بسياسيه وبضعف رايه المالي تدينها
 عنيقاً فمن ذلك ما قالته جريدة لي ناسيونال
 وهو -

شكا اخواننا الفرنسيون نزلاء القطر
 المصري من سياسة الموسويدي بلييار مرات
 كثيرة وبعثوا الى وزارة خارجيتنا عرائض عديدة
 ولكن جميع ذلك لم يؤثر في الحكومة شيئاً لان
 السياسة الانكليزية غرتنا في هذه المرة ولا غرو
 فقد رأيناها في اكثر الاوقات غيرة لنا فارخت
 سياستها على اعمال الموسويدي بلييار الستور
 وصرفت نظر حكومتنا عنه فتأيدت سلطته

فارسل الزرنج الى احد الكيماويين في الجهادية
 فخله وبجحت فيه حتى تاكد انه زرنج وهو سم
 قاتل فرفعت القضية الى المجلس الابتدائي للنظر فيها
 وكانت نتيجة التحقيق ان حكم على مصطفى
 محمد العطار بالاقامة في سجن الضبطية سنة
 شهر للثبوت كونه مشتركاً في هذه القضية بان باع
 محمد حسن الخادم كمية الزرنج وحكم على محمد
 حسن والتلميذ محمد ماهر الذي اغراه على هذا
 العمل بالاقامة في فيزور ١١ سنة
 فصل

(اتصال الموسويدي بلييار)

(احد المراقبين العموميين)

وفي اواسط شهر مارس سنة ١٨٨٢ استعفى
 الموسويدي بلييار احد المراقبين العموميين
 فعين بدلاً منه الموسويدي بريديف ثم انبأ بعض
 التلغرافات ان الخلف (بريديف) سيجري امور
 وظيفته بملاحظة قنصل جنرال فرنسا في الديار
 المصرية فكان لهذا الخبر وقع مؤثر في نفوس
 الوطنيين بل كان فيه ما بعث على استغراب
 ان موظفاً مصرياً مستقراً في مجلس النظارات
 معهم في البحث عن المسائل الادارية والمالية
 يكون خاضعاً لارادة وإدارة دولة اجنبية يأخذ
 منها التعاليم متعلقة بوظيفته فلا يبت امر إلا برأيها
 ثم اتفق هذا الاثر الذي ترتب على ذلك
 النبأ بما اصلحت له وكالة هافاس خطأ ما حثت
 قالت ان المراقب موظف مصري لاصلة له مع
 قنصله فان المراقب انكليزياً كان او فرنسوي
 او المانياً متى قيد اسمه في سجل الموظفين المصريين
 انقطعت صلاته مع قنصله من جهة الاعمال التي
 يجريها في وظيفته ولا يبقى بينه وبين الاتصال

القانون اقدمه لديكم والله المسئول في توفيقا
جميعاً

امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١١
ذي القعدة سنة ١٢٩٨ وعلى الامرين العليين
الصادرين بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩
وبناء على ما رفعه البنا ناظر داخلية حكومتنا
بتوافقة رأي مجلس نظارنا

تأمر بما هو آت

المادة الاولى

قد صار انقضاء مجلس النواب هذا اليوم
الذي هو آخر مدة انعقاده في هذه السنة
المادة الثانية

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي عليدين في ٧ جمادى الاولى
سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ مارس سنة ٨٣
الامضا محمد توفيق

بامر الخوص الغيبة الخديوية

رئيس مجلس النظار الامضا

وناظر الداخلية محمود سامي

ولما فرغ اجابه رئيس مجلس النواب

بما معناه :

نشكر للجباب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم
في ختم اعمال المجلس بهذا العام ونسأل الله ان
يوفقنا في العام القابل لانتماء المصائد الخيرية
والمناافع العمومية التي منع قصر الوقت في هذا
الاجتماع من اخراجها الى عالم الفعل وان يلهمنا
ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لتكون

المسندة وقد طالما سعى الموسيو دي رنك ايام
وكالته الى اظهار الحق ومعارضة اعمال مراقبنا
لما رأى فيها من الاخلال وسوء المآل ولكن
لم ينجح في علو فدارت عليه الدائرة وهو الرجل
الصادق في الخدمة المؤيد لكلمة الجمهورية
الترسوبة

وعندما ان فوز مراقبنا في مصر كان خافضاً
لشأن حكومتنا ولذلك نهضها باستدعاء الموسيو
دي بلييار ولو جاء متأخراً بعد ان بلغت
العظم المدى فانها بذلك تصلح الفاسد وتعيد
المفتود

فصل

(انقضاء مجلس النواب)

وفي ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ انقضى مجلس
النواب فجماعه بعض النظار مودعين مثنين على
النواب ووفد عليه رئيس مجلس النظار حاملاً
للامر الخديوي المؤذن باغضاضه طبقاً لما تقرر
في اللائحة الاساسية فالتى على الهيئة النهائية
خطاباً قال فيه :

ان المدة القصيرة التي اقتسموها والاعمال
الكثيرة التي باشرتوها تدل على شدة ميلكم الى
النجاح ورغبتكم في تقدم البلاد وحيث ان هذا
اليوم هو اليوم المعين لانقضاء المجلس يقتضى
لائحه الاساسية قد اتيت بالاصالة عن نفسي
والنيابة عن اخواني لاقدم لكم الشكر على
مساعدكم الممودة وارغب اليكم ان تشغلوا افكاركم
في مدة الاستراحة بالمناافع العامة والمشروعات
التي ستوضع في العام القابل موضع النظر ليسهل
تقريرها بالسرعة اللازمة وهذا هو الامر العالي
الكريم الناطق باغضاض المجلس على مقتضى

احدى وعشرين سنة كاملة وإن يدفع للحكومة من مال الضرائب او الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش اميري في السنة ولا يكون في حال من الاحوال المعينة في البند الرابع والخامس من هذه اللائحة

المادة الثانية من كان عليه من ارباب العائلات هذا المقدار من المال الاميري عن اطيان او عقارات يملكها وإن كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب

المادة الثالثة يثبت حق الانتخاب لمن يأتي ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر وهم أولاً العلماء الخائرون رتبة التدريس او

المشهورون بصفة العالمية ثانياً القسس وسائر الروساء الروحانيين من المسيحيين

ثالثاً حاخامات الاسرائيليين رابعاً المدرسون في المدارس الميرية والمكاتب الاهلية والمحاضرون للشهادات من المدارس العالية

خامساً ارباب الوظائف الملكية سواء كانوا في الوظائف او متقاعدين سادساً ضباط العسكرية سواء كانوا في الخدمة او مستودعين او متقاعدين

سابعاً وكلاء المرافعات (الافوكاتية) المقبولين في المجالس النظامية

ثامناً الاجزائية والاطباء والمهندسون المادة الرابعة المثبتون لدولواجنبية لاحق لهم بالانتخاب

المادة الخامسة يحرم من الانتخاب من يأتي ذكرهم وهم

بدا واحدة وقتلاً واحداً على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج اليه من انواع الاصلاح (خلاصة اعمال مجلس النواب) (في مدة اجتماعه)

اما الاعمال التي قررها مجلس النواب في اجتماع ذلك العام وهو اجتماعه الاول فقد جاءت مفهضة في تقرير قانونه الاساسي ولائحته الداخلية ولائحته الانتخاب وما اجراه في عدة امور مهمة مثل المقابلة وتوزيع الضرائب وربط التفاسيط على آجال ملائمة للاحوال ووضع اصول للرئي تسد ابواب الخلل والنظم واطهار فساد ادارة المساحة .

وقد قرر في لائحة الانتخاب بعد التعديل ثبوت حق الانتخاب والنيابة معاً لكل من كان من رعايا الحكومة سواء كان مولوداً في القطر او مقيماً يومئذ عشر سنين (قانون الانتخاب)

وهذه صورة الامر الخديوي الشامل لقانون الانتخاب

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ٨٣ وبناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأي مجلس النظر

نامر بما هو امر

(الفصل الاول)

المادة الاولى يحق الانتخاب لكل مصري من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولوداً في مصر او منوطاً اقام فيها مدة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط ان يكون بالغاً من العمر

وأثنان عن مركز ملج وواحد عن انتون وأثنان
عن مركز نلا ولمديرية الغربية أحد عشر وواحد
عن طنطا وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود
والبقية عن التسعة المراكز لكل مركز نائب وكل
مركز بنبعه سنده والبرلس تتبع شربين ولمديرية
البحيرة خمسة واحد عن مركز دمهور وأبو حمص
والبندر دمهور والبقية لباقي المراكز لكل مركز
نائب ولمديرية البحيرة أربعة واحد عن بندر
البحيرة وقسم البدرشين والبقية عن باقي الأقسام
لكل قسم نائب ولمديرية بني سويف أربعة اثنان
عن قسم بني سويف وبندره وواحد عن قسم
ببا وواحد عن قسم الزاوية ولمديرية الفيوم
ثلاثة واحد عن السندر والاثنان الباقيان عن
القسمين ولمديرية المنيا سبعة واحد للبندر
واثنان لقسم المنيا واثنان لقسم قلو صنا وواحد
للشن وواحد لقسم بني مزار ولمديرية اسيوط
تسعة واحد للبندر واثنان لقسم ملوى والبقية
عن باقي الأقسام لكل قسم نائب ولمديرية
جرجا سبعة واحد عن بندر سوهاج واثنان عن
قسم طهطا والبقية عن باقي الأقسام ولمديرية
قنا خمسة واحد عن البندر والبقية عن الأقسام
ولمديرية اسيوط أربعة واحد عن البندر وقسم
واحد عن قسم السلية وواحد عن ادفو
ومعاونة اصوا وواحد عن حلفه ويكون لقائل
العربان ثمانية نواب اثنان من عرب المنيا واثنان
من عرب البحيرة واثنان من عرب الشرقية وواحد
من عرب القليوبية وواحد من عرب الفيوم
ولمحافظات السودان ومديرها اثنا عشر نائباً
ولا يجوز في جميع الاحوال انتخاب نائب من
مركز عن مركز اخر في مديرية واحدة ولا

اولاً الفائزون للحقوق المدنية والسياسية
وم الذين صدرت عليهم احكام نهائية من
المجالس النظامية بالاشغال الشاقة او الدنيئة
او بالنفي او الإقامة في اللبان او بالسجن ستة
شهور لجناية او حكم عليهم بارتكاب سرقة او خيانة
او احيال او اضعاء مال الميري او انتهاك
حرمة الاداب والادبان وطردوا من الخدمة
الميرية بحكم او قرار من احد المجالس النظامية
ثانياً المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة اشهر او
بغرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفته منهم فيما
يتعلق بالانتخاب على مقتضى احكام هذا القانون
ثالثاً الذين حكم عليهم بالافلاس ولم
يعيدوا شرف اسمائهم
رابعاً الذين كانت لهم ديون للعب القمار
او القشاه او خدموا في تلك الديون
الفصل الثاني
في دوائر الانتخاب
المادة السادسة يكون لمصر مائة وخمسة
وعشرون نائباً على مقتضى هذا القسم وهو
للقاهرة عشرة نواب وللإسكندرية أربعة
ولكل من دمياط ورشيد والسويس نائب على
حدة وبورسعيد تتبع دمياط والإسماعيلية الشرقية
والعريش السويس ولمديرية القليوبية أربعة
اثنان عن مركز قليوب وواحد عن كل من
مركزي شبرا وطوخ وللشرقية ثمانية واحد عن
بندر الزقازيق واثنان عن مركز بلبيس والبقية
عن باقي المراكز ولمديرية الدقهلية ثمانية واحد
عن المنصورة واثنان عن مركز ميت غمر والبقية
عن باقي المراكز ولمديرية المنوفية تسعة اثنان
عن شين ومركز سبك واثنان عن مركز منوف

الوجهاء واثنين من التجار
وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الداخلية
في مصر والمحافظات في سائر المدن وفي كل
من المحالين ينتخب رئيس اللجنة كاتباً لها
المادة العاشرة . كل لجنة تكتب في جدولها
اسماء الحائزين لصفات الانتخاب في جهتها والذين
يكتبون في جدول اللجنة هم
اولاً المولدون في الدائرة المشكل
فيها اللجنة
ثانياً الذين هم مكشون في دفاتر الرسوم
المقررة بتلك الدائرة منذ عام كامل
ثالثاً الذين يتزوجون في حدود الدائرة
ويثبت اسمهم مقيمون بها منذ سنة على الاقل
رابعاً الذين لم يكونوا في حالة من تلك
الاحوال ولكنهم يطلبون الاكتتاب في جدول
اللجنة ويثبتون اقامتهم في دائرتها عامين
خامساً المقيمون بتلك الجهة لخدمة الحكومة
وكذلك يكتب في جدول اللجنة من يتم
له احد هذه الشروط قبل انقضاء زمن الانتخاب
وان لم يكن ثم له عند ابتداء مدة الاكتتاب
المادة ١١ اللجنة تعلن لارباب الانتخاب
في دائرتها ان يحضروا اليها في مسافة عشرة ايام
لقيد اسمائهم في الجدول وهذا الاعلان يعلن في
المدن والبلد على ابواب المعابد وديار الحكومة
واشهر الاماكن التي يجتمع فيها الناس ثم يعلن
عنه في الجرائد العربية المحلية
المادة ١٢ يجب على كل لجنة ان تحرر
جدولها لتختين في كل خلال عشرة ايام تمضي
من انقضاء الميعاد المذكور في البند السابق ثم
تعلن احدي التختين في اشهر نقطة بالدائرة

انتخاب نائب من مديرية عن مديرية اخرى
هذا القاهرة والمدن والمحافظات
المادة السابعة . تحدد دوائر للانتخاب على
مقتضى المادة السابقة وينشأ في كل دائرة جدول
يتضمن اسماء الذين يحق لهم الانتخاب في حدود
تلك الدائرة
المادة الثامنة . في بلاد المديرية كل بلد
يبلغ عدد الذكور من اهل وخمسة مائة نفس فما فوق
يكون له دائرة انتخاب تخصه والبلاد والعرب
والكنشور الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى
بعض بحيث لا يكون عددا للذكور من سكان الجملة
اكثر من الف نفس في دائرة واحدة وفي مصر
والاسكندرية يكون لكل ثمن من اثنان المدينة
دائرة مخصوصة
المادة التاسعة . بشكل في كل دائرة لجنة
بناط بها تنظيم جداول الانتخاب وترتيبها لحصر
اسماء الذين لهم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون
في المديرية مؤلفة من خمسة من اكبر المشايخ
حصة واكثرهم اعتقاداً ينتخبون رئيساً منهم فان لم
يكن في البلد خمسة مشايخ فيستكمل هذا العدد
من كبار المزارعين فيكون كانت دائرة الانتخاب
لعدة بلاد بمجازرة فتتألف لجنتها من خمسة من
كبراء مشايخ البلاد المجنبية بمراعاة تعدادها
وما دون الناحية التي فيها مركز اللجنة يحضر
بها وصرفها يؤدي في هذه اللجنة وظيفة الكاتب
وفي مصر والاسكندرية تؤلف اللجنة في
كل ثمن من مندوب عن الحكومة واثنين من
الوجهاء واثنين من التجار وفي باقي المحافظات
والبنادر التي ليس فيها مشايخ معتمدون تؤلف
اللجنة من مندوب عن الحكومة واثنين من

وتحفظ الاخرى في مكتبها وتحرر بذلك محضراً
بجزم رئيس اللجنة عليه

المادة ١٣ ينشر خبر تعليق الجدول
بإعلانات تدرج في الجرائد وتلصق بالاماكن
المينة بالمادة ١٠ مذكوراً فيها في مدة عشرة
الايام التالية لذلك التاريخ يجوز لكل تنصص
لم بتقيد اسمه في الجدول ان يطلب قيد من
اللجنة ويجوز لكل منتقب ايضاً ان يطلب محو
اي اسم اغفل بلا موجب

المادة ١٤ ترسل صورة من جدول الانتخاب
والمحضر للنال على حصول الاعلان والتعليق
والحفظ حسب المذكور في المادة ١٠ و ١١ و ١٢
الى مدير الاقليم بواسطة المراكز والاقسام ان
يحافظ الجهة وفي مصر الى ناظر الداخلية فان
لم تكن مستوفاة الشروط فلنكل منهم الغاء العملية
السابقة والامر باعادتها على وفق النظام بعد
وصولها اليه بخمسة ايام لا أكثر

المادة ١٥ يحق لكل منتقب ان يطلع على
الجدول المحفوظة ويستنسخها

المادة ١٦ الطلبات التي تقدم للقومسيون
تكون مكتوبة فان كانت متعلقة بمحو اسم مفيد
فينبغي ان تكون مشتملة على الاسباب التي يستند
الطالب اليها

المادة ١٧ يكون لكل لجنة سجل لفيد
الطلبات التي تقدم اليها بحسب تواريخها وكاتب
اللجنة يعطي وصولاً باستلام كل طلب منها

المادة ١٨ تنظر اللجنة في الطلبات عند
ورودها اليها وتصدر فيها حكماً في مدة خمسة
ايام وكل قرار منها ينبغي ان يعلن مكتوباً في
خلال ثلاثة ايام لذوي الشأن المحكوم عليهم فيه

باماكنهم

المادة ١٩ اذا اعترض على قيد اسم
منتقب او محو اللجنة مباشرة فيلزم اخبار صاحب
الاسم بذلك وله حينئذ ان يقدم للجنة رقعة
للاعتراض واعتراضه على محور الاسم
المادة ٢٠ اللجنة تحكم في الطلبات حكماً
نافذاً الا ان هذا الحكم يمكن استئنافه الى المجلس
العلمي التابعة له جهة اللجنة

المادة ٢١ متى صحح جدول الانتخاب
برسلة رئيس اللجنة الى مديرية الجهة او محافظتها
بواسطة ناظر القسم او مأمر المركز وفي محروسة
مصر الى ناظر الداخلية

المادة ٢٢ الذين يدخلون اسمهم في
جدول الانتخاب ويجاولون ذلك بتصريحات
كاذبة او شهادات مزورة والذين يستعملون
هذه الوسائط لاثبات اسم اخر او محو ومن
طلب الاكتئاب وناله في جدوليات او عدة
جدول جميع هؤلاء وشركاؤهم في هذه الاحوال
يعاقبون بالغرامة من مائة قرش الى مائتي قرش
او بالسجن من خمسة عشر يوماً الى شهرين

المادة ٢٣ من يمكن من اعطاء رأيه
بالوسائل المنية عنها في التند السابق او بالتغال
اسم غيره من المنتخبين يعاقب بالغرامة من مائتي
قرش الى ستمائة قرش وبالسجن من شهر الى
ثلاثة اشهر وبمثل ذلك يعاقب من يتقيد في
عدة دوائر لورود اسمه في أكثر من جدول
واحد بسبب من الاسباب السابقة

المادة ٢٤ المكلف باخذ اوراق الانتخاب
او تعدادها او فتحها اذا اخني شيئاً منها او
اضاف اليها او بدل فيها او قرأ غير المكتوب

المادة ٢١ الحكم الصادر بجناية أو خيانة
ما ذكر لا يوجب مجال ما ابطال الانتخاب بعد
ثبوت صحته لدى المعينين لذلك على مقتضى
الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون
المادة ٢٢ ورقة الآراء التي وقعت فيها
احدى النسيات المنوم بها في البنود السابقة
لانه والصندوق الذي تمس اوراقه على ما
في المادة ٢٦ يعاد الانتخاب في دائرته
الفصل الثالث

في الانتخاب الابتدائي

المادة ٢٣ ينتخب الذين لم حق الانتخاب
في كل دائرة واحداً من كل مائة منهم على شرط
ان يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة
بالاقل. والذين يقع عليهم الانتخاب على هك
الصورة هم الذين ينتخبون النواب
المادة ٢٤ الكسور في عقد المئات لا تكون
معتبرة في هذا الانتخاب اذا تجاوزت الخمسين
المادة ٢٥ لا ينتخب من له حق الانتخاب
الا في دائرة واحدة ولو تيد اسمه في عدة
جداول

المادة ٢٦ متى اعطى المنتخب رأيه في
انتخاب احد فلا يجوز له ان يعدل الى غيره
المادة ٢٧ ناظر الداخلية بمصر والمدبرون
والحافظون يحددون عدد الذين يلزم انتخابهم
في كل دائرة بالانتخاب الابتدائي ويعينون اليوم
الذي يحصل فيه هذا الانتخاب ويشعرون
بذلك رساء اللجان بواسطة مأموري المراكز
والاقسام وفي مصر بواسطة الصبغة ليعلموا لمن
لم حق الانتخاب قبل اليوم المعين بخمسة ايام
لا اقل

يعاقب بالغرامة من الف وخمسة قرش الى
الفين وخمسة او بالسجن من ستة اشهر الى
سنة ومثل هذا العقاب يقع على من يكلفه احد
المتقنين بكتابة رأيه فيكتب غير الاسم المعين له
المادة ٢٥ من يأخذ او يعد بانه يأخذ
رشوة او هدية ليعطي رأيه او ليمتنع من اعطاء
الرأي يعاقب بالغرامة من مائة قرش الى سفاة
قرش او بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر ويثل
هذا يعاقب من يقبل الوعد بخدمة اميرية او
خدمة خصوصية لذلك القصد

المادة ٢٦ من اضطر احداً من ارباب
حق الانتخاب الى عدم اعطاء رأيه او الى
اعطائه بحسب هواه بالعنف او التهويل عليه
بالاضرار به او باحد من ذويه يعاقب بالغرامة
من الف وخمسة قرش الى الفين وخمسة
قرش او بالسجن من ستة اشهر الى سنة
المادة ٢٧ من مس اوراق الانتخاب
بمعنى الاخذ او الاضافة او التبديل قبل فتح
صندوقها بالطريقة الرسمية سواء كان من اعضاء
اللجنة او من المكلفين بحراسة الصندوق يعاقب
بالسجن من ستة اشهر الى سنة

المادة ٢٨ اذا كان المرتب لجناية أو خيانة
ما سبق بيانه تقدم له ارتكاب غيرها من نوعها
فيعامل باكثر درجات العقاب او الغرامة
المذكورة في البنود السابقة

المادة ٢٩ ان كان المرتكب لشيء من
هك الجنابات او التجميع المذكورة من مستخدمي
الحكومة فيكون عقابه مضاعفاً في كل حال
المادة ٣٠ الجنابات والتجميع المنصوص عليها
في هذا القانون تنظر في المجالس المحلية

التذكرة تقوم مقام ورقة التنبه عليه بالحضور

النصل الرابع

في الانتخاب الابتدائي

المادة ٤٣ يكون في كل مديرية وكل مركز محافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر دائرة للانتخاب الانتهاوي

المادة ٤٤ يصدر الامر العالي باجتماع الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب الانتهاوي بعشرة ايام لا اقل

المادة ٤٥ لا يجتمع في دوائر الانتخاب الانتهاوي غير اربابه ولا يسوغ لهؤلاء ان يشتغلوا وهم في تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب

المادة ٤٦ يكون اجراء الانتخاب بحضور مدير الجهة او محافظها او مأمور الضبطية بمصر او من تعينه الحكومة سواهم بصفة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضي الجهة ايضاً ولا يكون له رأي يحسب وبشكل له في كل دائرة لجنة مؤلفة من ثلاثة من المنتخبين يعينهم مندوب الحكومة واربعة اخرين يعينهم باقي المنتخبين وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة المندوب ولها كاتب من اعضائها

المادة ٤٧ يشرع في عملية الانتخاب في اليوم والامكان المعينين له بعد تشكيل اللجنة على الوجه المعين في البند السابق على شرط ان يكون الحاضرون من ارباب الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم فان لم يزد العدد على النصف اجلت الجلسة الى يوم اخر

المادة ٤٨ يتدعى رئيس اللجنة عليه الانتخاب بتلاوة نص مادة ٦٧ من هذا القانون

المادة ٢٨ تعقد لجان الجداول في اليوم الذي يعينه المدير او المحافظ او ناظر الداخلية كما في البند السابق وتشرح في اجراء عملية الانتخاب الابتدائي المذكور

المادة ٢٩ الانتخاب الابتدائي يحصل في يومو المعين على شرط ان يكون الحاضرون في كل دائرة من لم حق الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم وكل احد منهم يجاز من ارباب الانتخاب البالغين من العمر خمساً وعشرين سنة بالاقل انتخاباً بقدر العدد اللازم وفي هذا الانتخاب تكفي الاكثرية النسبية. واذا تساوت الاراء يقرع بين المتساوين

المادة ٤٠ على المحافظين في الثغور ومأموري الضبطية في مصر ومأموري المراكز والاقسام في الاقاليم ان يصدق كل منهم على صحة الانتخاب الابتدائي في جهته فان كان غير كامل الشروط فعليه ان يرسم باعاده مع بيان اوجه عدم الصحة فيه وان كان صحيحاً يقيده الذي صار انتخابهم به في جدول عمومي مجتمه يتضمن اسماء الذين وقع الانتخاب الابتدائي عليهم بتر متسلسلة على تلك الاسماء .

المادة ٤١ جداول الانتخاب الابتدائي العمومية تحفظ في مصر بالضبطية وفي الثغور بالمحافظات ويرسلها مأمورو المراكز والاقسام الى المديرية لتحفظ فيها

المادة ٤٢ مأمور الضبطية بمصر والمحافظون بالثغور والمديرون بالاقاليم يرسلون الى كل من كتب اسمه في الجدول العمومي تذكرة بمرته المفيدة فيه معيها في اليوم والامكان الذي يحصل فيه الانتخاب الانتهاوي اي انتخاب النواب وهذه

المادة ٥٤ قرارات اللجنة تكون باغلبية
الاراء فاذا تساوت قرأى الرئيس يكون مرجحاً
ويشار الى ذلك بالحضر

المادة ٥٥ محضر اللجنة يكون مشتملاً على
جميع الطلبات والاراء ونص اليه الاوراق المتعلقة
بذلك بعد ان يجتم الرئيس عليها

المادة ٥٦ تؤخذ آراء المنتخبين في خلال
سبع ساعات من اليوم المعين للانتخاب

المادة ٥٧ يندى اعضاء اللجنة باعطاء
ارائهم ثم يتلى جدول الاسماء وكل منتخب من
الحاضرين يعطى ورقة رأيه عند تلاوة اسم فيشار
الى جانب الاسم بما يقيد اعطاء الرأي فان ذكر
اسم ولم يعط صاحبه رأيه اعيدت تلاوة اسم
ثانية ومن لم يقدم رأيه بعد هذه القراءة الثانية
فلا يمع من تقديمه الى اخر الوقت المعين لاختد
الاراء فان مضى الوقت ولم يبد رأيه سقط حقه
في الانتخاب وكيفية اعطاء الرأي ان يكتب
اسماء اشخاص ممن تتوفر فيهم شروط النيابة
بقدر العدد المطلوب لثغابه في تلك الدائرة

المادة ٥٨ يجب على كل منتخب ان يقدم
للجنة التذكرة التي دعي بها الى الانتخاب على ما
في المادة ٤١ من هذا القانون ومن اضاع
تذكرته فعرفه اعضاء اللجنة له نغفي عن التذكرة
المادة ٥٩ كل منتخب يقدم رأيه مكتوباً
في ورقة مطلوبة وهذه الورقة توضع في صندوق
الانتخاب يد كتاب اللجنة على رأي من سائر
اعضائه وهذا الصندوق يكون مخنوماً بجتم اللجنة
ومتناحه يد الرئيس

المادة ٦٠ الرأي الموقوف على شرط باطل

المادة ٦١ متى تم اخذ الاراء من الحاضرين

على المنتخبين وتبين الطريقة اللازمة لانتباع في
هذا الانتخاب

المادة ٤٩ يكون في دائرة الانتخاب النهائي
بالمديرية صناديق لجمع الاراء بمقدار عدد
المراكز والبنادر التي لها نواب معينون واهل
كل مركز او بدر يضعون اوراق انتخابهم في
الصندوق المعين لهم

المادة ٥٠ اذا اعترض احد المنتخبين على
حق غيره في الانتخاب قبل ابتدائه فاللجنة تذاكر
بالحال في ذلك الاعتراض وتصدر فيه قراراً
يكون نافذاً الا اذا لم يصدق مجلس النواب عليه
المادة ٥١ على رئيس اللجنة ان يقيم فيها
امر النظام فان خالف الحاضرون حكم المادة
٤٤ من هذا القانون ولم يعدلوا عن ذلك بعد
التنبيه فله ان ينقض الجمعية ويعين يوماً آخر
للا انتخاب وان تعذر تنوؤ حكمه في ذلك فله ان
يستعين على انفاذه بقوة من المديرية او المحافظة
او ما مورية الضبطية

المادة ٥٢ ينبغي ان يكون في اللجنة حال
الانتخاب خمسة من اعضاءها على الاقل والرئيس
والكتاب بحسبان من هؤلاء الخمسة فان لم يوجد
هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين
الحاضرين وان غاب الرئيس فاحد الاعضاء
يقوم مقامه بالانتخاب للجنة وان غاب الكتاب
فالرئيس يعين مكانه احد المنتخبين الحاضرين

المادة ٥٣ يجب على اللجنة ان تبين
اسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بعملية الانتخاب
ويكون حكمها نافذاً على ما في مادة ٤٩ من
هذا القانون وتحصل مذكراتها سرّاً ولكن
رئيسها يتلو القرار علانية

الفصل الخامس

من يكون صالحاً للانتخاب

المادة ٦٧ يصح انتخاب كل شخص بلغ من العمر حسناً وعشرين سنة فما فوق أياً كان محل توطئه في مصر على شرط ان تجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب ويكون سارياً عليه احكام قوانين البلاد بما فيها الفرقة العسكرية ويكون عارفاً بالقراءة والكتابة معرفة كافية

المادة ٦٨ لا تجتمع وظيفة ملكية او جهادية واذا وقع الانتخاب على احد المستخدمين فلا يقبل نائباً الا بعد استغفائه

المادة ٦٩ من ثم له الانتخاب في عدة دوائر فعليه ان يختار واحدة منها ويعلم ذلك مجلس النواب في خلال ثمانية ايام تمضي من تحقيق الانتخاب فان تأخر عن ذلك فالمجلس يقرع عليه بين تلك الدوائر

المادة ٧٠ اذا خلى محل احد النواب ففي الحال يصدر الامر بانتخاب غيره لمكانه علي الشروط المقررة في هذا القانون وفي الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين او بعضهم

المادة ٧١ لمجلس النواب دون سواء حق قبول الاستعفاء من اعضائه ولكن اذا رام احد النواب الاستعفاء في غير مدة الانقضاء فلنظارة الداخلية ان نقبله منه بواسطة رئيس المجلس

المادة ٧٢ احكام هذا القانون تجري على الذين يتخون بعد صدوره فقط

المادة ٧٣ لمجلس النواب حق التعديل في هذه اللائحة بالاتحاد مع مجلس النظار

يعلن رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم يأخذ في تحقيق عدد الذين اعطوا اراءهم وبعد ذلك يرفع الصندوق وتعد اوراق الآراء ونقرر بعد تطبيقها على عدد المشار الى جواب اسمائهم بما يفيد اعطاء الرأي

المادة ٦٢ لا يكون الانتخاب صحيحاً ما لم تجتمع عليه اكثرية الآراء المطلقة من الحاضرين واذا تساوت الآراء لتخصيص فرئيس اللجنة يقرع بينهما

المادة ٦٣ رئيس اللجنة يعين للحاضرين اسماء الذين تم لهم الانتخاب

المادة ٦٤ يجتمع اعضاء اللجنة قبل انفضاضها على محضر الانتخاب ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الاوراق الى نظارة الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ جلسة الانتخاب وتحفظ نسخة منه ومن الاوراق المذكورة مصدقاً عليها من الاعضاء في المديرية او المحافظة وفي مأسورة الضبطية بمصر

المادة ٦٥ بعد ورود محاضر الانتخاب الى ناظر الداخلية فهو يرسل الى كل من النواب اشعاراً بحصول انتخابه ليحضر بذلك واشعاراً الى مجلس النواب ولا يكون بين ورود المحاضر وصدور الاشعار اكثر من سبعة ايام

المادة ٦٦ على ناظر الداخلية ان يرسل جميع الاوراق المتعلقة بالانتخاب الى رئيس مجلس النواب اثر اجتماعهم ولهذا المجلس دون سواء ان يحكم حكماً باتاً بصحة انتخاب اعضائه او عدم صحته وبعد تحقيق الانتخاب في مجلس النواب يصدر لكل نائب امر عال بكونه منتخباً للنيابة خمس سنين

بالتبجيل والاستحسان لدينا فاصدروا اليك هذا
الرقم اعلاّيا بابتك من حاز شرف العضوية
مدة خمس سنين في ذلك المجلس الكريم فنرجو
الله تعالى ان يجعل هذا المجلس باعثا لحصول
مقاصدا واوطارا بتفديم اوطاننا واقطارنا ووسيلة
لانتظام احوال بلادنا وامصارنا وان يكون
سببا لنوال الافلاح وكال الاصلاح انه ولي
التوفيق

فصل

(صورة ما بعث به المستر بلنت)
(الى جريدة التيس متعلقا)
(برقيتين قال ان عراي)
(ارسلها اليه)

قال : بعث اليّ عراي باشا برقيتين مهم
الوقوف عليها كل من رام الوقوف على حقائق
الاحوال فانها يؤكّدان الثقة بالحالة المحاضرة
فان اردتم نشرها فبهذه ذلك عليّ وهذا نص
الرقم الاول (تعريفاً وتليصاً)
من القاهرة في غرة افريل
حضرة صديقنا الصادق المستر وفريد
بلنت انجى الله مسعا

بعد حمد الله نعلم ان قد وصلني كتابكم
المؤرخ في ١٠ مارس فاتممت برورده ونشره
صدري بوفوده ولاشك ان كل حرّ ينشرح
صدرا عندما يرى رجالاتا من الاحرار مثلكم
صادقين في اقوالهم مخلصين في اعالم عازمين
على تنفيذ نياتهم السلمية لغائده النوع الانساني
عموماً واهل وطنهم خصوصاً
ولما فضضت كتابكم استدللت منه على شغفكم
ببب الحرية وتشيركم عن ساعد المجد والاجتهاد

المادة ٧٤ على ناظر داخلينا انفاذ امرنا
هذا صدر بسراي عابدين في ٦ جمادى الاولى
سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢
الامضاء

(محمد توفيق)

بامر المحضره الفقيهه الخديوية رئيس مجلس
النظار وناظر الداخلية

الامضاء محمود سامي

(مدة النيابة)

وبعد انتفاض المجلس النيابي ومثول
النواب لدى الخديو سلم كلامهم الامر المؤذن
بتعيينه عضواً في المجلس المشار اليه الى خمس
سنين وهذه صورته

قدوة الوجوه المعتمدين والاعيان المنتمين
حضرة زيد اقباله ودام كاله

ان من الامور التي انتنتها التجارب من
سوالف الازمان حتى صارت جليلة عند ذوي
البصائر والادهان ووصلت الى درجة الاستعناء
عن اقامة دليل وبرهان ان السبب الاقوى في
نقد الامم والوسيلة العظمى لانتظام الاحوال
على الوجه الانم هي التشاور في الامور وتبادل
الافكار والمبادلة في الآراء والانظار ولاشك ان
هذه الوسيلة هي احسن المسالك والشرع الشريف
بأمرنا بذلك فلذا تحررنا طريق الصواب
واختارنا ان يكون لمصر مجلس نواب تبعث
الاهالي اعضاءه بالانتخاب ويتبادل فيه اراء
الاعضاء المبعوثين في مذاكره ما يلزم من الامور
والتوانين والان قد تم الانتخاب وانتم ممن
انتخبوا لهذا المجلس بالعضوية وصدق عليكم قرار
لجنة الانتخاب بالاھلية وعرض ذلك علينا فقبل

بمسها ما دامت أوروبا متمسكة بعبودها محافظة
على وعودها

أما وعيد كارس صيارفة أوروبا فقد تلقيناه
بالحرم والثناء إذ أننا نرى أنه لا يضر إلا بانفسهم
وبالدول التي تنقاد لضلالهم فإن نظرنا طامح
إلى انقاذ بلادنا من الرق والظلم ورفع شأنها
إلى أعلى ذرى الاستعداد الذي كان سبباً في دمار مصر وأمل
أن نعتد هذه الأقوال صادرة عن أفكار كل
مصري حر محب لوطنه

وهذه صورة الرقم الثاني (معرفةً بـ الخوص)

القاهرة في ٦ أفريل سنة ١٢

حضرة الحل الوفي والشمم الأبي

بعد حمد الله الذي من علينا بالحرية
والإصلاح أفيدكم بوصول كتابكم الثاني بعد أن
أرسلنا إليكم جواب كتابكم السابق وأغتم هذه
الفرصة لاستأنف لكم فيها خلاص ثنائي عليكم
فإني أرى من الواجب علي وعلى كل ذي سريرة
خالصة أن يشكر صنعكم الجميل وسعائكم الجليل
وكما أن عرى الود تتمكن بين الأفراد بمحصول
المنافع والفوائد كذلك ينشأ عن تبادلها بين
الأمم لإحكام المودة

وأما غايتنا تأييد المصالح المشتركة بيننا وبين
الدول التي نرى أنفسنا مرتبطين معها بالعبود
والمواثيق وهي الغاية التي يتيسر بها لإرباب
الحقوق في أرضنا أن يفتعلوا بثمرة تلك العهود
التي نرى مراعاتها أمراً واجباً والذب عنها فرضاً
محمولاً أما إذا انحلت عرى الوفاق وتمكن الشؤد
والشقاق فلا يضر ذلك بنا فقط بل يضر جميع
الدول ولا سيما دولة بريطانيا العظمى .

في تأييد مصالح امتكم الانكليزية وعلمكم بأنه لا يمكن
تأييد هذه المصالح في الشرق ولا سيما في مصر
إلا بمد يد المساعدة للمصريين لئلا يولوا الحرية
وينفوزوا بالمنصود ولا غرو في ذلك فإن الواجب
على الانكليز الأحرار أن يساعدوا القوم الباذلين
معظم الجهد والمجد في سبيل استقلال بلادهم
ونجاحها وإنشاء حكومة موصلة على العدل
والإنصاف ولا ريب أن مساعدكم الجديدة بالثناء
سيجعل لكم ذكراً حسناً وصيتاً عاطراً عند أهل
وطنكم ولا سيما عندما تفتضح لهم الهمم التي بذلتوها
في ازهاق الباطل وإمالة اللثام عن الأكاذيب
التي نشرها أصحاب الغايات أما نحن فمن الدأكرين
الشاكرين لكم حسن الخدمة لمصر وبتكره ألا
وهي الخدمة التي نأمل أن تكون لنا من أعظم
وسائل المساعدة في توطيد النظام العام على
دعائم الحرية افتداه بالأمم المحرة المتمدنة . ولأننا
لا نؤمن أن يرى أن شاء الله مساعدكم مشكلة
بالفحاح وقد عددنا وصولكم إلى وطنكم سالمين
غائبين فألاً حسناً مبشراً بالفوز

ثم أننا نشكر لكم نصيحتكم لنا وننبهكم أننا
بأذولون ما في الوسع والطاقة في سبيل المحافظة
على الراحة والسكينة والنظام فإننا نرى أن القيام
بذلك من أهم واجباتنا وهو ما قضى علينا بالسعي
في ادراك هذا الغرض

وأنا نؤكد لكم أن الأمور سائرة سائرة في
الطريق المؤدي أن شاء الله إلى خطة الكمال
فالراحة سائدة والأمن مستول على البلاد والمجد
مبذول في مراعاة حقوق القاطنين في أرضنا
بصرف النظر عن جنسيتهم مع مراعاة واعتبار
جميع العهود والمواثيق الدولية فلا نسع لاحد

المتمدنة تنشر دائماً هذه الأكاذيب فطلب منه تعالى ان يرشد ارباب السياسة في اوربا الى الحق ليقبلوا على حقيقة حال بلادنا ويحددوا بلادهم وقطرنا بتقوية عرى الوفاق والمصافاة
فصل

(في حادثة الضباط الجراكسة والحكم عليهم)
(بالنبي من القطر المصري)

بلغ عرابي ان بعض ضباط الجراكسة المتأهين للسفر الى السودان تكلموا في شأنه بما لا يليق وان في عزيمهم رفع الشكوى عليه او نصب مكينة له بمؤامرة بعقدونها فآمر بالقاء القبض على هؤلاء الضباط وعلى كل من وقعت عليه شبهة هذا الاثثار فصار الشرط يتضمنون على من يجردونه منهم في الطرق والشوارع والمجموع على بعضهم في منازلهم ليلاً ونهاراً حيثما مستفجة حتى قبضوا على ٤٠ ضابطاً منهم وفي جملتهم عثمان باشا رفيق ناظر المجاهدية الاسبق فاودعهم السجن في قصر النيل وعاملوهم بالغلظة موقعين بهم الاهانات الفاحشة

ثم تشكل مجلس حربي لمحاكمتهم برئاسة راشد باشا حسني الجركسي فكانوا يلقون اناء استنطاقهم انواع النكاية والمضايقات واخيراً صدر الحكم عليهم بالنفي الى اقاصي السودان وقضي على راتب باشا الكائن بمعية المتخديو السابق بعدم دخوله الى مصر . ولكن المرامح الخديوية اقتضت ان يخفف هذا الحكم ويستبدل بابعاد الضباط من القطر المصري

اما تفاصيل الحادثة بتمامها فلا يجدر بالمسلك التاريخي الذي سلكناه الا ان نوردتها بتمامها معتمدين في ايرادها اصح الروايات وابعداها من

ولا يخفى على كل سياسي ثاقب الفكر ما تحصل انكثارة عليه من اللوائذ التي تفج عن مسالمها لنا واعانتنا على تنفيذ مشروعنا اما من جهة قلم المراقبة فكان على يقين من اننا لا نتصدى له في تأدية وظائفه بالحنوق الممنوحة له بمقتضى المعاهدات الدولية وليس في نيتنا ولا نية اي انسان من اهل هذه البلاد مس حقوق المراقبين او الاجحاف بابة معاهدة دولية كانت فاذا كان نواب الدول في هذه البلاد امناء في ما موريتهم متيقظين لمصالح دولهم يعين عليهم ان يساعدونا في تنفيذ مشروعنا الاهلي الوطني وان يظهروا بالافعال ما وعدونا به من الاقوال وقد عزمنا على بذل ما في امكاننا للتحمل لامتنا مقاماً بين الامم المتمدنة ببك المعارف والاستقلال في ظلها والوفاء وتأييد الاتحاد والنظام وانصاف كل انسان من المظالم وراحته من اثقال المعارم ولا شيء يثبنا عن هذا العزم فلا تؤخرنا التهديدات ولا تروعننا التهويلات ولا نقاد الالاميل الودبة اما راحة البلاد فلم يتكدر صافئها وقد بذلنا الجهد في تطهيرها من الانار الدميعة التي تخلفت عن الحكومات السابقة واما الامور التي سألتمونا عنها فقد ارسلنا اليكم بها جواباً تلغرافياً على يد الشيخ صديقكم . ومن نزه نفسه عن الغرض رأى بطلان كل ما شاع في اوربا عن زيادة مصاريف العسكرية فان مزاوية العسكرية لم تزد باراً واحدة ولم تنقص قرشاً واحداً عما نقرر في ٢١ دسمبر سنة ١٨٨١ على عهد دولتلو شريف باشا وبناء على ذلك كن على يقين من ان الاشاعات التي ذكرتموها لنا لم يشعها الا من لم يغفر الحقائق ويسؤنا ان نرى جرائد اوربا

شوائب الاغراض والغايات وهي

في اوائل افريل (نيسان) عام ١٨٨٣
تناقلت الالسنه ان قد اكتشف على موامره
سرية كان القصد منها اغتيال بعض كبراء
المجاهديه وان المسأله وضعت تحت البحث والتحقيق
وانه من المرجح ان تحال بعد ذلك الى مجلس
حربي يصدر حكمه في شأنها
ثم ورد على الاسكدرية انه في الساعة
الخامسة من مساء الاثنين الواقع في عاشر الشهر
المذكور جاء احد الضباط من المجرأسة واخبر
ناظر المجاهديه (عراي) ان بعض الضباط من
الذين تعينوا معاوين للسودان تواسروا على
قتله غيلة ومفاجأة وانهم كانوا له ومعهم الاسلحة
المبارية في معارك الطرق ليقتلوه حين مروره
ثم بين له الاستدلالات التي يمكن معها الوصول
الى تحقيق هذه الرواية فاخذ عراي في تحقيق
الامور وبث العيون والارصاد في جميع انحاء
العاصمة فقبض في الليل نفسه على خمسة من
الضباط المجرأسة وحجز عليهم في قشلاق عابدين
وفي يوم الثلاثاء شاع الخبر في العاصمة
وذاع فاضطرب الناس كثيرا وحافوا سوا
المعاقبة ثم شرعت نظارة المجاهديه في التحقيق
وعينت مجلسا عسكريا مؤلفا من عشرين عضوا
منهم علي الروي وعبد العال حلي وغيرها وقد
وضع كل من المتهمين في معزل عن رفيقه
واخذ المجلس في البحث والتنقيب منتسما الى فرعين
فرع يشتغل في النهار والاخر في الليل
وبلغ عدد المقبوض عليهم في تلك الاثناء
١٨ ضابطا وشاع ان لهم شركاء آخرين وان
وجد معهم - خلال القبض عليهم - آلات نارية

غير الاسلحة الاميرية ثم سرت الاشاعة ان عدد
المتوأمين يبلغ نحواً من ثلاثين ضابطاً بين
ملازم وصاغقول اغامي وانّه وجد مع بعض
الذين قبض عليهم عدة اوراق وعرائض تبين
منها حنقهم من قادة المجد الوطنيون
ثم علم ان بعضهم اعترف بما كان وقالوا
ان سوا صنيع الهيئته العربية بهم هو الذي اضطرهم
الى شدة الحنق اذ لم يبلّغهم شيء من الترقية التي
مفحت لبعض رجال المجاهديه وفضلاً عن ذلك
ان نظارة المجاهديه خصتهم بالاكراه على السفر
الى السودان

اما الامر الاول فقد جاء يومئذ في شأنه
على لسان من قال ان لا وجه لهم فيه الا اذا
كان كل واحد من الضباط الوطنيين قد
اصابه الترفي اما اذا كان الترفي فاصراً على
المستحقين يفتنض القانون فان الذين ترقوا من
رتبة الصاغقول اغامي الى رتبة اللواء لم يتجاوز
عدددهم الاربعين فلا يقال لذلك بعدم التسوية
بينهم وبين الوطنيين حيث ان ضباط الجيش
على العموم لا ينقص عددهم عن الف ضابط
والذين استغفوا اخذوا الرتب المذكورة اربعون
واما الامر الثاني وهو اكراه المجاهديه لم على
السفر الى السودان فقد ورد ايضا في صدره
ان جملة من خصوا بالسفر الى السودان مائة
ضابط واحد منهم تسعة من المجرأسة وستة
من الاتراك والتسعة والقانون الباقي من
الوطنيين

وطوى المجلس الحربي اياماً انكب فيها على
استكشاف امر الموامرة والبحث عن المشتركين
فيها ثم قبض على يوسف بك نجاني وكيل مديرية

الذيوم يأتي به الى العاصمة فاودع السجن بتهمة كونه مشتركاً مع الدين وجهت عليهم تهمة الاثتار والى نحو اليوم العشرين من الشهر السابق الذكر بلغ عدد الدين قبض عليهم نيظاً واربعين رجلاً وقيل ان راتب باشا هو المؤسس لتلك المؤامرة

ونستخلص ما يجمع لدينا من التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة ان المجلس الحربي استجوب المتهمين في جلسته المتعددة يوم الثلاثاء غابة تهر جا سنة ٩٩ فكان ملخص جوابهم ان هذه الجمعية اسسها راتب باشا في بيت احمد افندي راشد الملازم الاول بحارة الرزامة القديمة بحضور كل من محمود افندي طلعت الملازم ويوسف بك نجاني الاي سوارى ومحمد افندي نيازي وامين افندي شكري وسالم افندي شوقي البوزباشي وعمر افندي رحي المعاون بضطية مصر ومحمد افندي شفيق الملازم ومحمد افندي فؤاد الملازم بالخالفات واحمد افندي فهم الملازم و خليل افندي حسني الملازم ورتوان افندي شجيب الملازم وابراهيم افندي المقيم مع شفيق افندي الملازم واحمد افندي وصفي الملازم بالخالفات وانهم تحالفوا على المصحف وجعلوا مقصد الجمعية سرّاً لا يطلعون عليه الا صاغر

في اول الامر

ثم اجتمع معهم محمود افندي طلعت الكناشي شقيق راتب باشا وافهوا الا صاغر من الضباط المجرسين انهم سيقدمون تقريراً الى الخديو يطلعون به بعض حقوق ليس الا واخذوا عنهم المقصد الاعدامى وعلى هذا تناقلوا الكلام فيما بينهم حتى بلغت الجمعية مائة وخمسين رجلاً

جمعت اسامهم بقائمة سلمت لاحد افندي راشد صاحب المنزل الذي تجتمع فيه الجمعية وهو الذي كان يختم عليها غير ان السر الخفي كان خفياً حتى توجه خليل افندي حسني من الاسكندرية الى العاصمة فجمع جملة من الضباط وقال لهم اني كنت عند علي باشا شريف وقال لي اهملوا ونحن نساعدكم (كذا) ثم صاروا يجتمعون بمنزل عبدالله افندي الكردي الكناشي وقد انضم اليهم حسن افندي حلي الكردي البكباشي ورجب افندي ناشد البكباشي وتكملوا في تأسيس الجمعية وانتشارها ثم اتفقوا على اجتماع ليلة جمعة يعينون فيها رجب افندي ناشد وحسن افندي حلي وعبدالله افندي الكردي البكباشي رؤساء منوطين برأس كل واحد منهم خمسين رجلاً يملكون على انهم يكونون روحاً واحدة وجسداً واحداً اذا مات احدهم قاتل الجميع على دمه حتى يموتوا فاذا اتسع لطاق الجمعية ونجحت اعمالها عينت الرؤساء من ذوي الرتب السامية مثل محمود بك طاهر ومحمد بك نجيب ومحمد بك شوقي وهكذا كما عظم فوضت الرئاسة الى الاعظم من الدوات ثم قالوا ان علي باشا شريف معضد لهذا الحرب ومؤيد له

اما الذين كانوا يتداولون في مسألة السفر الى السودان بعد تأسيس الجمعية فهم علي افندي ناصف الصاغول اغاسي ومحمد افندي لاسع البكباشي ومحمد افندي شفت البوزباشي وسليم افندي صائب البوزباشي ومحمد افندي شاكر الملازم فانهم كانوا يجتمعون في منازلهم ويتحالفون على عدم التوجه الى السودان

ثم صدر حكم المجلس الحربي في مساء ٢٠
أفريل على الضباط وعددهم ٤٠ (في جلستهم
عثمان باشا رفيق) بالنفي المؤبد الى اقاصي
السودان مع التجريد من الرتب العسكرية
والامتيازات ونياشين الافتخار على شرط ان
يكونوا متفرقين في الجهات التي ينفون اليها ولا
يجوز ان يكونوا في مراكز الحكمدارية ولا المديريات
ولا السواحل وصدر الحكم كذلك على اثنين
من الملكية بالنفي على الصورة التي تقدم بيانها
مع التجريد من الحقوق المدنية واجلست بمحاكمة
خمس من الملكية على الحاكم الوطنية وحكم على
راتب باشا الذي عد مهرباً هذه العصابة بالتجريد
من الرتب العسكرية والامتياز والنياشين وعدم
العود الى مصر واذا عاد فبني على مقتضى الصورة
السالفة الذكر

وقد اعتبر ان الخديو السابق هو الباعث
على هذه الحركة مستعيناً في بنائها بالمرتبات التي
تبصر له من خزينة الحكومة فتقرر لذلك في
شأنه ان يكون للخديو والمجلس النظائر النظر في
قطع مرتباته ثم رفع هذا الحكم الى الخديو للتصديق
عليه وعلى نحو ما اوجزنا في مقدمة هذا الفصل
صدر الامر بان ينفي الحكوم عليهم لا الى السودان
بل من القطر المصري مع الترخيص لم بالتوجه
الى يشأون اما رتبهم ونياشيتهم فتبقى لهم ولم يكن
في هذا الامر ذكر لراتب الخديو السابق
وهذه اسما الجيراكسة الذين حكم عليهم

بالابعاد من القطر المصري

عثمان باشا رفيق فرينق

يوسف بك نجاني ميرالاي

محمود بك فؤاد قائممقام

مطلقاً وتكلموا مع كثير من الضباط بهذا السر
ثم انتقلوا جميعاً على الاجتماع في مقام السيدة زينب
ليتعالوا هناك على اجراء اعمالهم واظهار السر
الخفي وهو اعدام من يعارضهم او يوقف حركتهم
خصوصاً ناظر المجهادية (عراقي) اذا عارضهم
في مقصدهم

ثم قالوا ان عبد الله افندي الكردي عرضت
عليه رئاسة الجمعية فقال ان قلبه يرتجف من
هذا الاجتماع ويخشى ان يكون كاجتماع التسعة
عشر ضابطاً اذ كان واحداً منهم فاني لذلك
قبول الرئاسة الا اذا تمكنت الجمعية من انفاذ
اغراضها وعظم شأنها فانه يمكن اذ ذاك ان
يستخضر لم قدر اربعمائة او خمسمائة من
الباشوزق بواسطة حسين بك ابن الفراهجولي
وبعد ذلك تداولوا في اخبار بعض الدوات
بمقصدهم ليكونوا معهم متوجه عبد الله افندي
الكردي وبعد ان زار كبيرين في يومهم حضر
وقال ان الدوات لم يستحسنوا هذا العمل ثم
انفصل عن الجمعية وكادت تغل عروتها لولا
حضور رجب افندي ناشد وحسن افندي حلي
البكاشي وجمعها اعضاء الجمعية الذين عقدوا
الجلسة في منزل احد افندي فيهم الكائن بالوطنية
حيث اتفق الجميع على انهم يأخذون من تكلموا
مهم الى مقام السيدة زينب ليطلعوهم على السر
الاعدائي ويتحالفوا على ابرازه وباخبار البعض
من الاصاغر فشا السر واتصل بعراقي وتم ما تم
من اللقاء القبيح والسجين

هذا ملخص ما روي عن اعتراف الجميع
بالجلسة العلنية التي عقدت بحضورهم جميعاً بعد
ان شغل كل منهم على انفراده

صادق افندي فوزي ملازم ثان
 محمد افندي فؤاد ملازم ثان
 محمد افندي شفيق ملازم ثان
 احمد افندي وصفي ملازم ثان
 مصطفى افندي مهري يوزباشي
 سليم افندي شوقي يوزباشي
 محمد افندي علي ملازم ثان
 وعدد هؤلاء ۴ ومن الملكية عمر افندي
 رحي وارهم افندي خليل

محمود افندي طلعت بكباشي
 رجب افندي باشد بكباشي
 حسن افندي حلمي بكباشي
 عبد الله افندي لطيف بكباشي
 محمد افندي لامع بكباشي
 عثمان افندي فاضل صاغ
 علي افندي ماصف صاغ
 محمد افندي لمعي يوزباشي
 محمود افندي همت يوزباشي
 محمد افندي شفقت يوزباشي
 سليم افندي صائب يوزباشي
 حسن افندي محمد يوزباشي
 موسى افندي كلیم يوزباشي
 مصطفى افندي رامي ملازم اول
 عمر افندي فخري ملازم اول
 احمد افندي عزي ملازم اول
 امان افندي بشير ملازم اول
 احمد افندي راشد ملازم اول
 محمد امين افندي شكري ملازم اول
 رشوان افندي نجيب ملازم اول
 يوسف افندي صديق ملازم ثان
 خليل افندي حسني ملازم ثان
 مصطفى افندي عابد ملازم ثان
 محمد افندي شاکر ملازم ثان
 محمد افندي نيازي ملازم ثان
 خورشيد افندي لبيب ملازم ثان
 احمد افندي فهم ملازم ثان
 بونس افندي شريف ملازم ثان
 حافظ افندي فهمي ملازم ثان
 محمد افندي رشدي ملازم ثان

الخاتمة

(وفيها الكلام على سير الحوادث التي)
 (تقدمت وفود الاسطولين الانكليزي)
 (والفرنسوي وقدم درويش باشا)
 (ثم ذكر مجي الاسطولين)
 (والمندوب العثماني)
 (ونجس الفتنة)

فصل

نادى لسان البرق في الرابع والعشرين من شهر مارس عام ١٨٨٣ ان الدولتين فرنسا وانكلترا ارسلنا الى الدول لائحة تتضمن ما انفطنا عليه من تحسين قانون المالية الذي اقترح عليه مجلس نواب مصر بحيث تكون الواردات المخصصة لوفاء الدين خارجة عن اقتراع المجلس وان الدول ثلثت تلك اللائحة بالقبول ثم كثر تحدث الناس في امر هذه اللائحة التي بانث الحكومة المصرية تنتظر وصولها اليها وقالوا ان الدولتين المشار اليهما تطلبان وحدهما فيها ان يقتصر مجلس النواب في ما تقرر له من حق النظر في الميزانية على الفروع التي لا تدخل في الواردات المخصصة للدين وانما تريدان بذلك ان يستغنى من الميزانية التي تعرض على مجلس النواب ودخل المديريات الاربع المخصص للدين الموحد ودخل السكك الحديدية وغيرها المخصص للمنازل وبرنامج الدائرة السنية والدومين وغيرها

ومضت على ذلك امام كان فيها تحدث الاسنة في شأن هذه اللائحة شغلها الشاغل ثم شاع ان الدول اضربت عن تقديمها اعتقاد انه لا موجب لها ولا حاجة اليها فسرت المخاطر بذلك وقال المخدثون اننا لا نرى فيها فائدة بل لا نرى لها لزوماً بدليل سير امورنا في سبيل امين وانتظام تام ولكم لم يلبثوا ان عادوا الى الخوض في مسائلها فقالوا ان الدول الاوربية غير راضية بان ينظر مجلس النواب في ميزانية المديريات الاربع المخصصة لصندوق الدين وترى انه لا يجي للحكومة المصرية ان تزيد في عدد جيشها الى ما فوق عشرة الاف وانهم يسمعون لدى الباب العالي في التصديق على هذين الامرين حتى اذا تم لهم هذا الوفاق ارسلوا الى الحكومة الخديوية لائحة بمضمون ذلك بواسطة الدولة العثمانية

وتوجهت الافكار الى هذا الشأن المهم واحدقت به الافكار من كل جانب وكان اشتغال القوم به منصرفاً الى ان نظر الميزانية بمجلس النواب سواء كان منها ما يتعلق بالمديريات الاربع

ان الخديو اذ لم يصدق على حسم المجلس الصادر على الحركة وفعت بينه وبين الظار من اجل ذلك فترة استمكت واستغل امرها ففيل بل نقول المالمون ان الخديو لم يصب في اجراءه في عدة مسائل منها مسألة الحركة ومسألة الحرمة عائنة التي صدر الامر منها متهمة بتفليل بعض المحصات واغواين على ارتكاب المنكر ومسألة الغلام الذي سرق الخوهرات من عابدين وسفر ابرهم اغا التوتنجي بغتة الى سورية ومسألة وجود نائب باننا في الاستانة من قبل الخديو ومسألة الاجحاف الذي لحق بحقوق مصر من جهة امتيازاتها الممنوحة لها من لدن الدولة العثمانية وغير ذلك من المسائل التي استمكت بها وزارة محمود سامي فانكرتها وقالت انها تعود على البلاد بالخسران فعقدت لذلك مجلساً للظار فيها فقر فيه الرأي على جمع النواب لما ائتم اولى من المجمع بالنظر فيها وكان ما كان من اصدار الاوامر الى المديرات بجمعهم

وعلى اثر ذلك شاع ان سيأتي الى الاسكندرية اسطول مؤلف من سفن انكليزية وفرنسية فعمل ذلك على الاعتقاد بأنه يجنب ان الدولتين فرنسا وانكلترا ستدعت بها لوفاية رعاياها وشاع ايضا ان خمس دوارع خرجت من الاستانة فاصدة مصر بمجود عثمانية وفي خلال هك الاحوال ورد من باريس ان الموسويدي فريسينه (رئيس الوزارة الفرنسية اذ ذاك) صرح في جواب الفاء على سؤال ان فرنسا تود حفظ استقلال القطر المصري على الصورة المؤيدة بالفرمانات العديدة بحيث

او ما يتعلق بغيره قد نقرر امره في لائحة المجلس بتصديق الخديو وجميع رجال النظارة فعلى فرض ان يكون لبعض الدول رغبة في المعارضة فان الحكومة لا بد وان تسلك مسلك الدفاع عن امر صار من اكر التواعد الاساسية وكان الباعث على تقريره طلب الامة باجمعها وتعلق الامل اذ ذاك بان الدولة العثمانية لا توافق على طلب الدولتين وانه لا يعقل ان نطلب عدم زيادة الجيش المصري حالة كونها هي التي قررت ان يكون عدده ايام السلم ثمانية عشر الفاً

وفي اواسط افريل (نيسان) بلغت اللائحة الى قناصل الدول فعرضوها على الحكومة وروي يومئذ ان تقديمها للحكومة لم يكن الا على سبيل المشورة والنصيحة لا على وجه الالتزام فصل

وبعد صدور الامر المتعلق بنفي الحركة الذين حكم عليهم بالانعاد من القطر المصري وقع خلاف بين الخديو والنظار في هذا الشأن فاجتمع النظار في ١١ مايو (ايار) عام ٨٢ على اثر ذلك الخلاف واستمرت جلستهم ثمانية ساعات فاجاء في خلال الجلسة وكلاء الدول وسألوا النظار عن حال الاوربيين في القطر المصري وعما اذا كان يتوعدا خطراً ما فاكدها لهم ان لائتي في المسألة من مثل ذلك ثم جزموا باستدعاء النواب الى الاجتماع فصدرت الاوامر الى جميع المديرات في شأن ذلك واُرسل تلغراف الى سلطان باشا ليرجع من سفره فانه كان متعباً اذ ذاك عن القاهرة اما بيان الاسباب التي اوجبت ذلك فهو

من موافقتهم فانصرفوا من لدنه وعادوا الى زملائهم وكانوا بانتظارهم اما سلطان باشا فانه توجه الى قنصلي فرنسا وانكثره الجزائريين واعلمها بما حصل ثم عاد الى منزله وبعد ذلك سار هو واباطه باشا الى منزل رئيس النظار حيث كانوا جميعاً مجتمعين فحاربهم في الامر فاجابوها اننا نستعفي كلنا ولكن اذا استعفينا فمن يكون مسئولاً عن حدوث ما ربما يحدث وبعد مخاطبة طويلة رجع المومأ اليهما واخبرنا سائر النواب الجندعين بما كان ثم تخابروا جميعاً في المسألة فقررأهم على تعيين لجنة منهم تتوجه الى مقام الخديو ثانية وترجوه ملحة عليه باجابة الطلب وفض المشكلة وبعد ذلك بنظر النواب سفي ما برؤنه ملائماً للمصلحة الوطنية

وفي صباح ١٤ مايو اجتمع النواب في منزل رئيسهم وتداولوا في الامر ثم ذهبت لجنة منهم برئاسة سلطان باشا بصفة غير رسمية وعرضوا على الخديو صرف المشكل باستعفاء رئيس النظار وبقاء سائر الوزراء في مناصبهم وان يعهد برئاسة الوزارة الى مصطفى باشا فمهي فتردد الخديو في القبول ولكن بعد المذاكرة كلهم بالرجوع اليه عند العصر فعادوا الى مجتمعهم يتذكرون ويتشاورون

وبما كان اوان العصر عاد اعضاء اللجنة السابقة الذكر الى الخديو في سراي الاسماعيليه وطلبوا اليه ان يجيبهم الى ما عرضه عليه فاجابهم بالقبول فخرجوا من لدنه وعلى وجوههم شارات السرور وعادوا الى اخوانهم فاخبروهم بما كان فسروا بذلك ولما بقي عليهم ان يقبل مصطفى باشا الرئاسة وان يرضى سائر النظار بالبقاء في

لا يظنراً عليه اقل تعهد وان اتحد فرنسا وانكثره يؤيد هذا الاستقلال . ثم قال ان الحوادث ربما تستلزم اتفاق جميع الدول الاوربية لتسوية المسائل المصرية ولكن بما ان الدول تعترف لفرنسا وانكثره افضلية المصالح في ذلك فسيكون من الواجب عليها ان تدبر سياستها بحزم وثبات

فصل

وفي ١٢ مايو (ايار) وفد أكثر النواب على العاصمة واجتمعوا مراراً في اماكن متعددة وكان النظار يعقدون مجلسهم في ذلك اليوم وما قبله تارة في الداخلية وحيثما في منزل رئيسهم الى ان كان ظهر ١٢ مايو المذكور فاجتمعوا في منزل الرئيس ومعهم بعض روساء المجاهدة ثم وفد عليهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب ومعهم عبد السلام بك المويلحي احد النواب واخذوا يتحدثون في شأن الخلاف الواقع بين الخديو ومجلس النظار ثم حضر بعض النواب ايضاً وانضموا الى المجلس ودار بينهم الكلام على المسائل المجارية اذ ذاك وكانوا تارة يجتمعون جميعاً وطوراً يتخلف عدد منهم على افراد الى ان بدا من جانب مذاكرتهم ان في الامر امكاناً لحل المشكلة

وبينما هم كذلك وفد النظار عليهم ولبثوا يتخاطبون نحواً من ثلاث ساعات وكان هذا الاجتماع غير رسمي ثم توجه سلطان باشا وسليمان باشا اباطه ومحمد بك الصيرفي وشواربي بك ومويلحي بك واحمد افندي عبد الغفار الى سراي الاسماعيليه ومثلوا بين يدي الخديو ولبثوا عنده نحو ساعتين فعرضوا عليه الامر ورحوه اجابة سؤلهم فاني معتدراً اهتم آسفاً على عدم تمكؤ

نتيجة ثم دارت المخابرات حيناً مع الظاهر وحيناً مع القناصل ولكن على غير فائدة وكان جل سعي النواب مقصوراً على ازالة الخلاف مع استيفاء الوزارة على هيئتها من غير ما تغير فيها ولما استنقذ امر الخلاف وتمكن الخوف من الافئدة عزم النواب على استدعاء اكابر العلماء والوجهاء لعقد اجتماع عمومي بتخابرون فيه ويتشاورون في كيفية حل المشكلة

واخذ الناس يترقون عند هذه الجمعية وذهب اكثرهم الى ان صرف المشكل ضرب من المستغليات

وفي ذلك اليوم وما قبله ورد على الاسكندرية ما ينبيء برب وصول اسطول اليها مؤلف من دوارع انكليزية وفرنسية وان الباب العالي سيرسل الى مصر وفداً مؤلفاً من بعض رجال الدولة وان الدول وفي مقدمتها الدولة العلية ستدخل بالفعل في احوال مصر فارحس الناس من هذه الاخبار خيفةً وايتنلو بقرع تعاطم المشاكل ودخول مصر في طور جديد

فصل

ثم ورد بعد ذلك ان قد زال المشكل وانصرف الخلاف بان قبل الخديو ان تسفر الوزارة على هيئتها وورد من رئيس النظاري عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية اذ ذاك تلغراف يقول فيه :

زالت بحمد الله جميع الاسباب التي كانت منشأً للانشاعات والاراجف ولم يبق الا الالتفات لاحراء المصالح والمنافع الحقيقية وان كان يحفظ الله لم يحصل في هذه الفترة ما يكره صنو الراحة لكن مع ذلك نوصيكم بان تربلوا

مراكم فقال بعض ان مصطفى باشا عازم على الالباءة وخالفهم اخرون ثم تأيد رأي الفريق الاول بما كان من اعتذاره الا يستطيع القبول فعادت المسألة الى مركزها الاول بين مخابرات ومداولات فوفقت حركة الاعمال ونجم الاضطراب وامست العيون شاخصة الى ما سيكون

وعند الغروب وقد ناظر المعارف وناظر الاوقاف على منزل رئيس النواب ولبتا برهة في المذاكرة ثم انصرفا وفي نحو الساعة الثالثة بعد الغروب توجه سلطان باشا الى سراي الاسمعية لمقابلة الخديو على قصد اقتناعه ببقاء الرئاسة في عهد محبوس سامي او مخابرة في طريقة غير هذه ازالة للمشكل

وسعى النواب ان يجعلوا العقد مجلسهم على صورة رسمية ثم ينظرون في امر الخلاف الواقع بين الخديو والنظار بصفة رسمية ويقررون ما يرونه ملائماً لمصلحة البلاد واهلها خيفة ان تطول اضاغة الزمن بالمخابرات والمداولات على غير جدوى وبما كانت المسألة سائرة في هذا الطريق اذ ورد تلغراف من لوندريه فيد ان قد صدر الامر الى الاسطول الانكليزي الراسي ببحر المانش ان يستعد ليسافر في ٢٨ مايو الى البحر المتوسط

فصل

وفي صباح الاثنين اجتمع النواب وهم تسهم وطالت المذاكرة بينهم الى الساعة السادسة ثم ذهب الرئيس ومعه لجنة من النواب مؤلفة من ١٦ نائباً وقصدوا سراي الاسمعية فقابلوا الخدين وخابروهم نحو ساعة ولكن لم يحصل لهذا السعي

ثم ورد تلغراف من الاستانة معل أن
الباب العالي ارسل الى الدول منشوراً يعترض
فيه على ارسال الدوايع الاجنبية الى القطر
المصري استناداً الى ان الاحوال التجارية اذ
ذلك فيه لا تدعو الى مثل هذا التداخل فضلاً
عن أنه يجب ان يعهد به الى الدولة العثمانية
اذا كان ثمة في الامر ما يعث عليه

فصل

اما زوال الخلاف الذي تلقاه القوم بالسرور
والابتهاج فقد تم بان اجتمع النواب في منزل
رئيسهم وبعد التداول في الامر توجه كثير منهم
الى الاسمعية لمقابلة الخديو وكان قد اجتمع به
قضايا الدولتين (فرنسا وانكلتره) ومكنا عده
برهة غير قصيرة ولما وصل النواب اخذوا
يستعطفون خاطره ويستميلونه الى صرف المشككة
واستقاء الوزارة من غير تعبير فيها فاجابهم الى
ذلك وخرجوا من لدنه فرحين فانطلقوا الى
منزل رئيس النظار حيث كان النظار جميعاً
مجمعين فاخبروهم بما كان من رضى الخديو
عنه فتوجهوا اليه ملتجئين رضاه فتلقاهم بالقبول
وبذلك انصرف المشكل ثم جاء النظار منزل
رئيس النواب وابدوا شكرهم له على مسعاه الذي
ادى الى زوال الخلاف

وكان ذلك بعد غروب الاثنين (١٥
مايو) ففي صباح الثلاثاء توجه النظار الى دروايتهم
واخذوا في اشغالهم التجارية عادتهم وارسل رئيس
النظار الى جميع المحافظين والمدبرين تلغرافات
يسرهم فيها بزوال الخلاف ويوصيهم بمثل ما ورد
في التلغراف الذي بعث به الى محافظ
الاسكندرية

ما كان موهوماً في الاذهان وتوجهوا اليه لتكمين
الراحة والطأنينة لعموم سكان البلاد وإدارة
المصالح على محور السداد وتبجيز الاشتغال بكل
دقة ولما في حسن ادارتهم الاستمرار على تأييد
الامن والراحة لتستوجبا رضا الحكومة السنية . اهـ
فسر الناس بذلك سروراً لم يكن مديد الاجل
وكانت تلك الاحوال قد بعثت على انتقال
كثيرين من امماهم الى نهر الاسكندرية حتى
ملئ بجاهير المنفاطرين اليه افواجا من القاهرة
والارياض بحيث سكادت المنازل والفنادق
نضيق دوتهم

فصل

واسمرت الخواطر والانظار موحدة الى
العاصمة للاطلاع على حقائق تلك الاحوال
ودخالها وكان القوم قد داخلهم الاضطراب
والريب في رجوع الهدى والطأنينة ووجفت
قلوبهم ما كانت تنقله الالسة وشج به فتوجه
بعض التجار والدوات من الاجانب الى دار
الحفاظة وطلبوا من المحافظ ان يوقفهم على حقيقة
تلك الاشاعات وقالوا له انهم عازمون على
ارسال عيالهم واموالهم الى اوربا فسكن خواطرهم
وهذا روعهم وكفل لهم الطأنينة والراحة وارضاهم
بالأ يعبروا ما يشيعه البعض سمعاً فخرجوا سأكلي
الجأش مطمئني البال

وفيما هم على تلك الحال ورد تلغراف من
باريس بنى ان الاسطول الفرنسي الذي
سافر من يده على مقرنة من جزيرة كريت
سيجتمع بالاسطول الانكليزي الاتي من كورفو
ثم يصير الاثنان الى القطر المصري فكان ذلك
مثبتاً للانداء السابقة موجباً لزيادة التلق

وصول الدوارع نزل كامل بانئا الى المجرثم
نزل قناصل الدول للسلام على الاميرالين
الفرنسوي والانكليزي

وبعد ظهر السبت خرج الاميرالان الفرنسي
والانكليزي باللبسة الرسمية الى البر وزارا
الحفاظ فرد لما الزيارة بعد ذلك جريا على
الاصول المتبعة

وكانت الالسة قد لعبت بالخلاف الذي
وقع بين رساء الاسطول الفرنسي الانكليزي
على كينة القدم الى الاسكندرية فوضع بعض
الجراند وقالت ان الاسطول الانكليزي لحن
بالفرنسوي في قنديا فابغ اميراله الاميرال
الفرنسوي ان في نيته انتظار الاسطول العثماني
ولما كان الاميرال الفرنسي ليس عنه تعاليم
بهذا الشأن عزم على السفرائى الاسكندرية
بدون تأخير فهذا هو وجه الخلاف الذي حصل
فصل

وانصرفت خواطر النواب بعد قدوم السنن
المصرية الى عقد جلسة رسمية للنظر في الامر
وكان قد شاع ان قائد الاسطولين عازمان
على الذهاب الى القاهرة للتحابة فيها جاء لاجلو
ثم امل الناس بقرب زوال المزعجات فتعود
دوارع الدولتين من حيث انت

وفي ٢١ مايو دخل ميناء الاسكندرية سفينتان
حريتان يونانيتان ودارعة انكليزية قدست من
من مألظة فخرجت في صباح اليوم التالي الى
حيث لم تعلم وجهتها وفي صباحه ايضا قدمت
سفينة اخرى انكليزية من نوع «الكورفيت»
وعلم في ذلك اليوم ان كلا من الدول الاوربية
(ما عدا انكلترة وفرنسا) سترسل سفينة الى

وكان السير ادوارد مالت والموسيو سنكوفيش
قتصلا فرنسا وانكلترة قد وفدا مساء الاثنين
على الحديو واجتراء بصنة رسمية عن قدور
الاسطول وانه يصل الاسكندرية صباح الاربعاء
ثم نشر السير ادوارد مالت منشورا بعث به
الى قناصل حكومته في القطر المصري يخبرهم فيه
بما كان وبين لهم السياسة التي يجب ان يتبعوها
ويعلم ان وصول السفن ليس فيه ما يوجب
تكدير العلائق فان قدومها انما هو بطريق
المسالة وبصفة ودية وقد نحا هذا النحو قنصل
فرنسا ايضا

وعلى اثر ذلك ارسلت نظارة الداخلية الى
محافظه الاسكندرية تلغرافا تقول فيه ما نصه :
سيحضر الى البحر الابيض مراكب حربية
اجنبية وحضورها هو بطريقة سلبية فلا يحصل
بجهتكم ادنى توم ولا تشويش فكر ان المودة
والالفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابه
اجسدة

(الامضاء) ناظر داخلية

ثم ورد تلغراف من جزيرة كريت يخبر
ان الاسطول الفرنسي خرج منها قاصدا
نغر الاسكندرية اما الانكليزي فباقي فيها ينتظر
الاسطول العثماني فيأني الاثنان في وقت واحد
وينضمان الى الاسطول الفرنسي
فصل

وفي عصر الجمعة الواقع في ١٩ مايو وفد
على ميناء الاسكندرية دارعة انكليزية وفي صباح
السبت (٢٠ منه) دخلها دارعتان انكليزيتان
وثلاث دوارع فرنسوية فاطلقت المدافع من
البحر والبر للسلام المألوف وبعد برهة من

فاذا بلغت الدولتان هذا الارب تعين عليهما ان تساعدا المخذيو على اعادة السكينة والنظام الى البلاد واذا لم يكف ارسال الدوائر للبلوغ الغاية بقلب الوزارة ترتب عليهما ان تستخدما القوة لأكراه عراي واعوانه على تنفيذ مطالب الدولتين ويتم لها ذلك بارسال بعض الجنود الى القطر المصري ومجانبة لمس استقلال مصر يجب ان تكون تلك الجنود جنوداً غفانية واذا تمرد المصريون عليها عدت مصر حاصية على الدولة فيترتب اذ ذاك على الدول ان تنظر في هذا الامر وهو الى اي حد يقضي بقاء استقلال السلطنة الغفانية على الدول الاوربية بعدم التدخل في المسألة المصرية بالنفوذ والقوة وقد تناقلت الجرائد هذا المقال وعلقت عليه الشروح والملاحظات فكان مثله ولها وقع شديد التأثير في النفوس وفي خلال ذلك طلب الباب العالي من فرنسا وانكلتة ان تستردا اسطولهما فاجابتهما انهما لا تسترجعانه الا بعد ان تعود الى مصر راحتهما ويستقر الانتظام فيها

فصل

وتوفقت المخابرات بين القناصل والوزراء في القاهرة وقطع المراقبان علائقهما مع النظام وصرح قنصل فرنسا باسفه لعدم نجاح مساعيه السلبية فانه كان آخذاً على نفسه ان يصرف المشكلة من غير ان تحتاج الدولتان الى التدخل وكان قنصل انكلتة مخالفاً له في هذا الرأي فحاول قنصل فرنسا الامر بصفة غير رسمية ولكنه لم ينجح فكتب هو وقنصل انكلتة الى دولتهما يعلمانهما بذلك وانظرا ورود الاوامر منهما فوردت يوم الخميس الواقع في ٢٥ مايو وماً لها

سفينتين الى المياه المصرية على غير اشتراك مع الاسطولين الفرنسي والانكليزي ولما وجودها يكون مماثل لوجود الدارعين اليونانيين وسبق ذلك ان ورد تلغراف بني ان المنشور الذي عرضه سفراء الدولة العثمانية على الدول الاوربية لم يكن فيه اعتراض على ارسال السفن المدرعة ولما جاء فيه ان جلالة السلطان يأمل رجوعها من القطر المصري بعد بلوغ القصد الذي ذهبت لاجله وان جميع الدول اظهرت ارتياحها الى هذا المظهر البحري .

وبعد قدوم الاسطولين جاء قنصل فرنسا الجنرال منزل رئيس النظام واعلن له طلب الدولتين فاستدعى الرئيس زملاءه النظام وتشاوروا في الامر وبعد المداولة المحط رأهم على اخذ رأي المخذيو فتوجهوا اليه وسألوه الامر فاجاب انه ينتظر في هذا الشأن تعليقات ترد اليه بعد يوم او يومين فانصرفوا واخذت المحاربات بعد ذلك تجري بين القنصلين والوزارة بطريقة غير رسمية

فصل

وشغل هذا الانقلاب الطارئ على احوال مسر افكار السياسيين وخاضت الجرائد الاوربية فيه على اختلاف مذاهبها وكانت كلها متفقة على تحطئة المصريين وتوجيه اللوم اليهم وكان من اهم اقوالها ما ورد في جريدة التيمس على لسان مكاتبها الباريزي اذ قال ان ارسال الدوائر الى ميساء مصر لم يقصد به الا تعزيز المخذيو وتأييد سلطته فاول شيء يجب اجرائه هو حمل عراي على التني عن الادارة والسياسة

الجهات المنشورة الآتية صورة

بما ان هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار
قول استعفائها فليكن معلوماً ذلك لديكم
لنصرفوا جهدهم واقتداركم في المحافظة التامة منكم
ومن مأموري المديرية المؤكدة لادارهم والدقة
والانتباه بحسن سير الاشغال والمصالح المتعلقة
بكم كما انه من حيث ان المراكب الحربية الاجبية
التي حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها
الا بوجه سلمي فقط ولم يكن هناك شيء اخر
خلاف ذلك فليس هناك لزوم لارسال احد
من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم اخيراً
بمعرفة المجاهدة بل ان الموجود منهم تحت المحصور
لهذا الطرف يصير اعادته للده والذي تحت
المحصور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن
حضوره واعلان المراكز والاقسام بالثنية على
مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم
اقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لاشغال وزراعتهم
بدون اشتغال في غير ذلك هذا وان الامور
المهمة التي كان قد جرى العرض عنها لظارة
الداخلية يجب ان يعرض عنها من الان لحيثنا
الى ان تتشكل هيئة نظارة جديدة كما هي
مطلوبنا . اهـ .

التوقيع (محمد توفيق)

فصل

وفي صباح السبت سابع وعشرين ماين
عُقد عند الخديو احتفال كبير حضره النواب
والاعيان والعلماء واصحاب الوظائف والرتب
وغيرهم وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة
جديدة فاني واصر على الالباءة ثم جاءه فنيصل
فرنسا الجنرال واطلعه على تلفراف ورد اليه من

ان قدما البلاغ الاخير للوزارة المصرية بطريقه
رسمية وخذاً منها جواباً نهائياً
فبعد ظهر اليوم المذكور قدما البلاغ للنظار
متضمناً طلب سقوط الوزارة بتمامها وخروج
عراقي من القطر المصري فتضمن له الدولتان
حفظ رتبه ومرتبته ونيابته واقامة عبد العال
حلي وعلي فهي في الارباب بجهات لا يخرجان
منها فتضمنان لهما رتبتهما ونيابتهما ورواتبهما . وتضمن
ايضاً عزم الدولتين على انفاذه بتمامه وتكليفهما
للخديو ان يصدر عفواً عاماً عن جميع الذين لم
تدخل في المسألة

فلما تلقى النظار هذا البلاغ ابوا ان يجيبوا
عليه فرفضوه وقالوا ان لا علاقة للدول الأوروبية
معنا بذلك فان شئت فلجأ بربن الاستامة اما
نحن فاننا مستعدون للمقاومة
ورأى سلطان باشا رئيس مجلس النواب
في هذا الالباء وذلك الاصرار ما تخشى عاقبته
فحمل ذلك على تخفيف البلاغ الى حد يمكن ان
يرضى به الوزراء قاصداً بذلك تذليل الصعاب
ونسوية المسألة بين اقل ما ترضى الدولتان
بطلبه واعظم ما يمكن ان يرضى به الوزراء فاجابه
القنصلان الى ذلك ووعدها انه يجاوب رئيس
النظار في

ثم مضى على ذلك نحو من يومين كانت الاخبارات
فيها عديمة الجدوى ففي ٢٦ مايو استعفت الوزارة
محتجة على لائحة الدولتين فكلف شريف باشا
بتشكيل وزارة جديدة فدعا عمر باشا لطفي
محافظ الاسكندرية اذ ذاك الى العاصمة فصار
اليها على قطار مخصوص
وبعد استعفاء الوزارة اصدر الخديو الى جميع

يتولوا الرئاسة وتشكيل الوزارة

وعند الغروب اتجمع النواب عند رئيسهم
وفد عليهم أكابر العلماء فعدوا مجلساً حافلاً
ثم جاءهم عرابي فاخذ يخاطب فيهم وتبعه عبد
العال حلي وعلي فهمي ومحمد عبيد وغيرهم من
الضباط ومعه نفر غير قليل من الضباط والجنود
فدخلوا منزل الرئيس وهم يطلبون تنازل الخديوي
فحصل هناك قلق واضطراب ونضارت الاراء
واختلفت وكان الخديوي قد ارسل بالتلغراف
الى الحضرة السلطانية ينهيا باستعفاء الوزارة
فورد له من لديها جواب بالتلغراف ايضاً بهتة
به على صرف المشكلة الا انه ارسل اليها في اليوم
الثاني (اي السبت) يخبرها ان الجند غير
راض بما حصل وان الوزارة استعملوا لكنهم
اقاموا المحجة على قبول لائحة الدولتين فورد
تلغراف من الباب العالي مآلة ان الحضرة
السلطانية امرت بتشكيل لجنة عثمانية تأتني مصر
بعد ثلثة ايام للنظر في المسألة

ثم لهت الجند في ذبلك اليومين مظاهرين
بعدم الرضى بما ورد في لائحة الدولتين مصريين
على طلب ارجاع عرابي الى نظارة الجهادية
ووافقه كثيرون على احالة امر اللائحة الى
الاستانة

وكان القناصل يطلبون التأمين على رعاياهم
ولا يمكن هذا التأمين الا بمحصل الجند على ما
يطلبون فرأى الخديوي ان يرضى بذلك موقفاً
الى ان يصل الوفد العثماني فصدر الامر برجوع
عرابي الى نظارة الجهادية ورئاسة الجيش فصرح
الضباط والجنود وسرؤا بذلك سروراً عظيماً
وهذه صورة الامر الخديوي الذي صدر

رئيس وزارة فرنسا يقول له فيو

الامل ان يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة
واكسولة انا نعصده ونؤيده بكل جهدها
فاستمر على الالباء ثم اتج عليه بعض ذوي
النفوذ بالقبول المحاكاً شديداً فقال اقبل ان
قبل عمر باشا لطفي ان يتولى نظارة الجهادية
فستل عمر باشا عن ذلك فاني معتزلاً فعرضت
عليه رئاسة الوزارة فامتنع وفي مساء اليوم المذكور
(السبت) عاد الى الاسكندرية

وفيو عقدت عند الخديوي جمعية ثانية حافلة
حضر فيها بعض رؤساء العسكرية وفي مقدمتهم
طلبة عصمت فقال شريف باشا انه يقبل ان
يشكل الوزارة على شرط ان تمتد الجهادية
مآل لائحة الدولتين وقد خاطب الخديوي رؤساء
الجند مبيناً لهم ان السياسة اقتضت استعفاء
الوزارة وقبول لائحة الدولتين فقام طلبي وقال
« انا مطيعون جميعاً للجناب السلطاني الشاهاني
وللجناب الخديوي ولكن هذه اللائحة يستحيل
عليها تنفيذها ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها
فهي تتعلق بمسائل من الاختصاصات الباب العالي
ان ينظر فيها »

ولما اتم كلامه خرج من الجلسة ولم ينتظر
جولاً فنبهه الضباط جميعاً وفي اثناء ذلك
وفد على المعية التلغراف الذي بمث به ضابطان
الآمي رأس التين في الاسكندرية وفيو انهم لا
يرضون البتة غير عرابي ناظر الجهادية وانه ان
مضت ١٢ ساعة ولم يرجع الى منصبه كانوا غير
مسؤولين عما يحدث ما لا يستحب وقوعه فزاد
الاشكال والاضطراب وبعد ذلك صرح شريف
باشا وغيره من الدوات انهم لا يقبلون البتة ان

وأعلن رسمياً في عاصمة الروس ان المانيا واوستريا وايطاليا والروسية اجتمع رأيهم بعد المداولة والشاور على تأييد سياسة فرنسا وانكثرت في المسألة المصرية وبمقتضى تعليمات الى سفرائهم في الاستانة مفادها ان الدول الموصلة اليها تريد تأييد الخديو توفيق باشا في منصب الخديوية وحفظ الحالة المقررة لمصر على ما هي عليه

وثبت ان فرنسا وانكثرت ارسلنا الى الباب العالي لائحة تطالب بها ان بأمر عراقي وسائر زعماء الحزب العسكري امراً قطعياً بالذهاب الى الاستانة وعرضت فرنسا ان بعقد مؤتمر في الاستانة يكون اساس اعماله تأييد الحالة المقررة للقطر المصري فوافقتا وانكثرت على ذلك وطلبت المانيا واوستريا والروسية وايطاليا من الباب العالي ان يوافق على لائحة فرنسا وانكثرت وبلفت حكومة انكثرت الباب العالي ان ما تريده هو نشر العلم العثماني في القطر المصري وارسل المبعوث السلطاني على مدرعة حربية عثمانية واثبت الموسويدي فريسيه في مجلس النواب ان لا شيء يدعو الى تدخل الجنود الفرنسية في القطر المصري لان اتفاق الدول الاوربية وحده يتكفل بحل المشاكل المصرية على وجه سلمي بدون ان تنشأ المصاعب في القطر المصري ووضح المستر غلادستون في مجلس العموم ان انكثرت ترى من الواجب عليها ان تؤيد الخديو توفيق باشا في منصبه

فصل

وفي ثاني شهر يونيو (حزيران) عام ٨٣ عين درويش باشا مبعوثاً عثمانياً ليأتي القطر المصري بتعليمات حكومته فاسفر من الاستانة

لعراقي بالرجوع الى نظارة الجهادية : « ولو انكم استعفتم ضمن هيئة النظارات التي استعفت لكن مراعاة لحفظ الامن والراحة استوصينا بقاءكم في طيارة الجهادية والبحرية واصدربا امرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انظام احوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الامن العمومي على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا »

ولزمتم الحالة بعد ذلك مركزاً واجداً مات القوم فيها منتظرين وصول الوفد العثماني لحل المشكلة وفي خلالها تقدم عراقي الى الخديوي في طلب انفاذ الاوامر الصادرة على عهد وزارة سامي بجميع العساكر الامدادية « ثمة ٣ و ٢ » فاجابه الخديو الى ذلك بحيث يبلغ عدد الجند القدر المعين في فرمان السلطاني

فصل

ونفذت الى سفير فرنسا وانكثرت في الاستانة اوامر من حكومتها بان يعرضاً على الباب العالي ان يتدخل باسم اوربا في القطر المصري تدخلاً غير مطلق بل معين بالحدود وان يكون ابتداء هذا التدخل بارسال مأمور على سنيقة واحدة حرية يحض الضباط المصريين على امتثال امر الخديو والخضوع لارادته ويصدق على تصرفه في اعماله السالفة فاجتمع الوزراء في الاستانة وتذاكروا في تدخل الباب العالي في القطر المصري وقرروا انه اذا دعت الحاجة الى ذلك فلا يكون التدخل الا بمقتضى سيادة الحضرة الشاهانية على القطر المصري التي تعترفها اوربا وليس على الوجه المقيّد كما عرض السفيران

مسلمين على انه ظهر في تلك الاثناء ان عزم
الجهادية انصرف الى اقتراح ثلاثة امور اولها ان
يرد الخديو لائحة الدوليين ويكلفها اخراج
اسطولها من المياه المصرية في الحال وثانيها
وضع قانون اساسي يبين فيو حدود الخديين
والوزراء وثالثها قطع العلائق والخبايا توتوا
مع الدولتين بل مع سائر الدول الا بواسطة
الدولة العثمانية

فصل

وعمل العربيون على السعي في خلع الخديين
وتولية البرنس حليم باشا مكانه وكثيرا ما
صرحوا بذلك في مجالسهم ثم صرفوا الهبة الى
القاهية والتحصين كأنهم يتوقعون قتالا الى
يرومون كفاحا فنادى المسترغلا دستون على اثر
ذلك ان اكثرت تريد ان تؤيد كلمة الخديين
توفيق باشا لما اظهر من ادلة الصداقة والاخلاص
الجامعة اليها مظاهر الامانة

ووصل ثغر الاسكندرية في سابع الشهر على
الجنح الشاهاني (عز الدين) ومنها توجه الى
العاصمة للنظر في الخلاف الواقع بين الخديين
وجنك وكان قد اكتمل في مياه الاسكندرية الى
ذلك التاريخ عدد السفن الحربية التي ارسلتها
الدولتان فرنسا واكثرها اليها وقدمت اليها ايضا
سفن اخر محملطة من سفن الدول
وكثير في اواخر شهر مايو عدد المهاجرين
من القطر المصري الى اوربا وسورية وعدد
الوافدين على الاسكندرية من جالية الريف
واخذ الخوف يزداد والقلق يتضاعف في النفوس
بما يجمل عن الحصر

فصل

وتولى قبل وفود درويش باشا اجتماع
قنصلي الدولتين بالخديو ومخبراتهم جميعا واصدر
عراي منشورا بعث به الى قناصل الدول وفيه
ضمن لم تأييد الامن والراحة لجميع سكان
القطر المصري وطنيين واجانب مسلمين وغير

ثم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس

تنبيه

يرى القارئ! اننا اعتمدنا في سياق كلامنا التاريخي ذكر اسماء المعظم
من رجال الحكومة المصرية مجردة من لقب الرتبة كصاحب
السمو وصاحب الدولة او السعادة مثلاً وما مائل ذلك
فهذا السير حذونا به حذو المؤرخين الافرنج الآ
في بعض مواضع دعا الى ذكره فيها مقتضى الحال
وفي الاقوال والمحركات الرسمية المأثورة
مراعاة للاصل كما لا يخفى على المحاذق
الليبيب اما تجريد اسماء الرؤساء
الغرايبين من ذكر الرتبة واللقب
معاً فلامهم جردوا منها قبل
الشرع في كتابة هذا
التاريخ فناء عليه رأينا
ان نشير بهذا الايضاح
الى ما تقدم دفعاً
لظن الانتقاد

٢٨٠

اصلاح خطاء

صواب	خطاء	صفحة	عمود	سطر
وكان من ام	وكان ام	٥	١	٨
ولده	ولده	١٢	١	١٠
نقدتها	نقدتها	٢١	١	٥
عقد	اعقاد	٣٤	١	١٨
يقضي	يقضى	٨٣	٢	٢٨
لائحة مجلس	لائحة من مجلس	١٧٤	١	١٦
الخلاف في شأنها	الخلاف	١٧٤	١	١٦
الاصلاح	للاصلاح	١٧٩	٢	٢٦
على	علي	١٨١	١	٧
مجدش	مجدش	٢٠٧	٢	٦
التعبير	التعبير	٢٠٨	٢	٨
يتبع	يتبع	٢٤٨	٢	١٩
أذا	إذا	٢٥٧	٢	١٧
انفتنا	انفتنا	٢٦٨	١	٤

ونرجو القراء عفواً عما يمترون به من منوات الطبع والسهو ما ليس في هذا الاصلاح
اشارة اليه



الفهرس

صفحة	صفحة
وزارة شريف باشا	٥ ولاية محمد توفيق باشا
وزارة رياض باشا	٦ تلغراف الباب العالي بتولية توفيق باشا
صورة امر الخديو الى رياض باشا	٧ خطاب أكبر القناصل في بعثة الخديو على
بتشكيل الوزارة	ارتقاؤه الى منصب الخديوية
جواب رياض باشا	٧ جواب الخديو على تلغراف الباب العالي
سياحة الخدين	٨ وفود الوفد الماموني على الخدين
(فصل في تسوية مسألة الدين المصري والمالية)	٩ سفر الخديو اسمعيل باشا
وفيه	٩ مرتبات البيت الخديوي
ديوان تنقيش المالية	١٠ وزارة شريف باشا
صورة الامر الخديوي الصادر بتعيين	١٠ رقم الخديو الى شريف باشا بتشكيل
الموسو بارنج والموسو ديه بليتيار	الوزارة
بصفة منتشين	١١ صورة المنشور الذي اصدره الخديو الى
صورة اللائحة التي رفعتها وزارة رياض	النظار ميثاً فيو اراءه ومستقبل سياسته
باشا منظوبة على بيان تدير جديد	١٢ الفرمان
لتسوية مشكلة الدين السائر	١٢ فرمان سنة ٧٣
صورة الامر الخديوي الصادر بتعيين	١٥ اراء وظنون في شأن تأخر ورود
حدود المنتشين العموميين	الفرمان السلطاني
تعريب ما كتبه السير ادوارد مالييت	١٥ بعض حوادث تخللت تلك الاحوال
والموسو مويج الى ناظر الخارجية فيما	١٦ ملخص ما جرى من المذاكرة بين مكانب
يتعلق بمعنى المبد الثالث من الامر	التمس والخدين
الصادر بشأن حدود المنتشين	١٧ ورود فرمان التثبيت وقدم حامله
بيان الدين السائر الى غاية سنة ١٨٧٩	فؤاد بك
منشور ناظر الخارجية الى قناصل الدول	١٨ الاحتفال بالفرمان وتلاوته
تعريب الامر المتعلق بمنع الحجر على	٢٠ استعفاء وزارة شريف باشا
الاملاك الموهنة	٢٠ كيفية تشكيل الوزارة الجديدة بعد استعفاء

صفحة	صفحة
على ذلك	ملخص لائحة المنتشين ٢٢
٦٠ تعيين المستر كولن في قلم المراقبة	٢٦ جواب الخديو عليها
بدلاً من المستر بارنج	٢٧ الضرائب
٥٨ حليم باشا ولجنة التصفية	(لوائحها الثلاث)
٦٠ الاحتفال بمجازاعمال لجنة التصفية	٤٠ اللائحة الاولى
٦١ مقالة اريفرس ولسون عندما قدمت	٤٠ اللائحة الثانية
لجنة التصفية لائحة اعمالها	٤١ اللائحة الثالثة
٦١ جواب الخديو على ذلك	٤٣ البراميج
٦٢ قانون التصفية	٤٤ لائحته الاولى في الدخل
٧٨ الكشفان المذكوران في احد بنود هذا	٤٦ لائحته الثانية في المخرج
القانون	٤٩ بون حليم باشا
(فصل في بعض احوال)	٥٠ دين السندمكتاني
وفيه :	٥١ كتاب رياض باشا الى وكلاء صندوق الدين
٧٩ ظهور عدة منشورات وقدم نوبار باشا	٥٤ صورة الامر الخديوي الصادر بتشكيل
واستعفاء غوردون باشا من حكمدارية	لجنة التصفية
السودان وتعيين رؤف باشا بدلاً منه	٥٥ صورة الاشعار الموقع عليه من فواصل
وشكر القوم للخديو على الغاء الضرائب	جنرالية المانيا واوستريا وفرنسا وانكلتر
وفيه :	وايطاليا متعلقاً بهذه اللجنة
٧٩ صورة الامر الخديوي الصادر على اثر	٥٦ اعلان لجنة التصفية الى ارباب دين
تقرير رفعة رياض باشا الى الخديو	المحكومة المصرية والدوائر السنية
متضمناً بيان احتياج البلاد الى تعميم المعارف	والدوائر الخاصة
٨٠ صورة كتاب بعث به المستر مالت الى	٥٧ اعلان اخر منها لم
اللورد غرنيل ناظر خارجية انكلتر	٥٧ مخابرة المنتشين مع لجنة التصفية فيما
٨١ صورة الامر الصادر بتعيين شاهين باشا	يجب تقريره من مقادير الفائقة عن الدين
من رتبة والقايد	الموحد استحقاق اول مايو سنة ٨٠
٨٢ توجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا	٥٧ امر خديوي على اثر ذلك
(فصل عام في الحوادث الاخيرة ومقدماتها)	٥٧ اعلان رياض باشا ما جاء في هذا الامر
وفيه :	لوكلالة صندوق الدين وجواب الوكلاء
٨٢ نشأة عراي الاولى	

صفحة	صفحة
بشا الى المحافظين والمديرين في النظر المصري	٨٢ نشأة عرابي الثانية وواقعة قصر النيل
١١٥ صورة التقرير الذي قدمه الخديوي لشراف باشا للتصديق على القوانين العسكرية (القوانين العسكرية)	٨٦ اقتراعات الحرب العسكري بعد واقعة قصر النيل
١١٦ قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية	٨٨ القضاء التي حدثت خلال المدة التي مضت بعد حادثة فبراير سنة ٨١ الى صدور الامر بزيادة المرتبات سيف ابريل سنة ٨١
١١٧ قانون المستودعين	٨٩ بث نشرات عرابي السرية المهيبة للاهالي
١١٨ قانون معاتات الجهادية البرية والبحرية	٩٠ حادثة عابدين
١٢٧ قانون القواعد الاساسية في المنظمات العسكرية وبله قانون الترقى	٩٩ تذيل
١٢٩ قانون الضائم والامتيازات والاعانة العسكرية	١٠١ عرابي بعد ارتقائه الى وكالة الجهادية
١٤٥ الوفد العثماني	١٠١ جريدة التنكيث والتبكيث
(فصل في مجلس النواب)	١٠٢ استدراك بذكر مرتبات الضباط والعساكر
وفيه :	١٠٤ ايام وزارة رياض باشا
١٤٩ تقرير شريف باشا بشأن انشاء المجلس واتخاب اعضائه	١٠٤ احتفال محمود سامي بذلك
١٥٠ صورة الامر الخديوي	١٠٥ عناني بك
١٥٠ اللائحة الاساسية ونظام مجلس النواب	١٠٧ مسألة الجندي الذي مات تحت عجلات عربة لاحد تجار الاسكندرية
الصادران عام ١٢٨٢	١٠٨ فصل في وزارة شريف باشا
١٦٠ اجاء النواب	وفيه :
١٦٢ افتتاح مجلس النواب	١٠٩ تقرير شريف باشا
١٦٣ خطاب الخدين	١١٠ نطق الخدين
١٦٤ الجواب عليه	١١١ جواب شريف باشا عليه
١٦٦ خطاب شريف باشا في مجلس النواب	١١٢ صورة الخامس مقدم من الضباط عموماً الى رئيس مجلس النظار
١٦٧ اللائحة الاساسية الجديدة	١١٣ تقريرات
١٧١ ذكر الخلاف الذي وقع بين مجلس النظار ومجلس النواب	١١٣ صورة تعريب الكتاب الذي بعث به شريف باشا الى وكلاء الدول
١٧٢ لائحة الدولتين فرنسا وانكلترا	١١٣ صورة الكتاب الذي بعث به شريف

صفحة	صفحة
٢٢٣ جواب الخديو عليه	١٧٣ جواب الباب العالي عليها
٢٢٤ منشور محمود سامي الى جميع المديرين	(مدونات شتى)
والحافظين	وفيهما
٢٢٥ جمعية النعلة الايطالية والوزارة	١٧٤ ترجمة كتاب من اللورد غرنيل الى
٢٢٥ تقرير اللانحة الاساسية	السرداد وارد مالتسين مقاصد الانكليز
٢٢٧ لائحة مجلس النواب بعد التعديل	في مصر
٢٢٢ وفود شبان الاسكندرية على المحروسة	١٧٦ محاورة مهمة بين احد رجال مصر واحد
لاداء الشكر للخديو على تشكيل وزارة	رجال الانكليز
محمود سامي	١٨٠ الخدمة والموظفون
٢٢٢ مثول امراء الجهادية بين الخديو ورئيس	١٨٢ المحاكم الاهلية ولائحتها
النظار لاطهار الخوضوع والطاعة	١٩٤ المطبوعات وقانونها
٢٢٤ احتفالات في مصر والاسكندرية فرحا	١٩٧ التعداد العمومي لاهالي القطر المصري
بالتصديق على لائحة مجلس النواب	٢٠٧ اخطار رسمي عمومي
٢٢٥ منشور عراقي الى جميع الايلات وفروعها	٢٠٧ المعارف
٢٢٥ قدوم الايالي السادس الى الاسكندرية	٢٠٨ الغاء جريدة المحامس
٢٢٦ ضباط الايالي الرابع في رشيد	٢٠٨ الغاء جريدة « لجبت »
٢٤١ الترقيات العسكرية بعد ترقى عراقي	٢٠٨ مشيخة الجامع الازهر
٢٤٦ عريضة الايالات	٢١١ انشاء صندوق للاذخار في ديوان
(فصل في بعض احوال)	المجاهدية
٢٤٧ تكذيب سلطان باشا لما نشرته جريدة	٢١١ انشاء صندوق ادخار لمستغدي الدائرة
التمس متعلقا بعراقي	السنية
٢٤٧ تكذيب سعد الله بك حلايه والسيد	٢١٦ الورق الموحد
سعيد الغرياني لما جاء في التمس	٢١٦ المجالس المختلطة
متعلقا بها	٢١٦ ميزانية سني ٨٠ و ٨١ والمقابلة بينها
٢٤٨ تخصيص جريدة الطائف لنشر محاضر	٢١٧ كتاب احمد عراقي الى التمس ومن
مجلس النواب	خاتمة المدونات
٢٤٨ يرق انكليزي الاي يياده	٢٢٠ سقوط وزارة شريف باشا وتشكيل وزارة
٢٤ يرق برنجي الاي يياده	محمود سامي
٢٥٠ حادثة عبد العال حلي -	٢٢١ تقرير محمود سامي

صفحة	صفحة
ارسلها اليه	٣٥١ انفصال يسودي بلينيار احد المراقبين
حادثة الضباط المهاجرة	٣٥٢ انفصاض مجلس النواب
٣٦٣ الحائمة وفيها الكلام على ..	٣٥٣ قانون الانتخاب
٣٦٨ التي تلتمت وفود الاسطولين	٣٦١ من النيابة
والفرسوي وقدم دويش باء	٣٦١ صورة ما بعث به المستر لنت الى جريدة
مجيء الاسطولين والمندوب المندوب	التيس متعلقا برقيين قال ان عراقي
الفتنة	



صدر فى هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى،
علية عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١،
لمعى المطيعى، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،
د . على بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د . محمد أنيس، ١٩٨٧.

- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
محمود فوزى، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،
د. نبيل راغب، ١٩٨٨.
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،
د. عبدالعظيم رمضان، ط١ ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤.
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة
الطولونية،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د. على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)؛
د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،
د. محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،
د. على السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،
د. أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.

- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى ،
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨ .
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ج١ ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨ .
- ٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ج٢ ، إمام التصوف فى مصر : الشعرائى ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .
- ٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ،
ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩ .
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٨٩ .
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩ .
- ٢٩ - مصر فى عهد الإخشيديين ،
د . سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .
- مصر للمصريين ج ٤

٢٩.

- ٣٠- الموظفون في مصر في عهد محمد علي،
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٨٠.
- ٣١- خمسون شخصية مصرية وشخصية،
شكري القاضي، ١٩٨٩.
- ٣٢- هؤلاء الرجال من مصر جـ ٢،
لمعي المطيعي، ١٩٨٩.
- ٣٣- مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة
ورؤية مستقبلية،
د. خالد محمود الكرمي، ١٩٨٩.
- ٣٤- تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢،
د. يونان لببب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠.
- ٣٥- أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٠.
- ٣٦- المجتمع الإسلامي والغرب جـ ٢،
تأليف: هاملتون بروبين، ترجمة: د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
- ٣٧- الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في
ربيع قرن،
تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠.
- ٣٨- فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني،
د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠.
- ٣٩- قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)،
د. جميل عبيد، ١٩٩٠.

- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبدالمنعم الدسوقي الجمعى ، ١٩٩٠ .
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١ .
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غريال ، ط٢ ، ١٩٩٠ .
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠ .
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر ، فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١ .
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشى ، ١٩٩١ .
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧) ،
ترجمة : د . عبدالرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١ .
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١ .
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ،
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١ .
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢ .
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣ .

- ٥١- تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، في
إبريل ١٩٩١)،
أعدها للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢- مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر،
د. إلهام محمد علي ذهلي، ١٩٩٢.
- ٥٣- أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي، ١٩٩٢.
- ٥٤- الأقباط في مصر في العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩٢.
- ٥٥- الحروب الصليبية ج٢،
تأليف: وليم الصوري ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية،
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٢.
- ٥٧- مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨- أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،
د. إبراهيم عبدالله المسلمي، ١٩٩٣.
- ٥٩- الرأسمالية الصناعية في مصر، من التمهيد إلى التأميم
(١٩٥٧-١٩٦١)،
د. عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣.
- ٦٠- المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٣.

- ٦١- تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث،
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٢- هؤلاء الرجال من مصر ج٣،
لمعى المطيعى، ١٩٩٣ .
- ٦٣- موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية،
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، وسعيد عبدالفتاح
عاشر، أعدها للنشر: د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٤- مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة والإفتراء: دراسة وثائقية،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .
- ٦٥- موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧-١٩١٧)،
د . سهام نصار، ١٩٩٣ .
- ٦٦- المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،
د . نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .
- ٦٧- مساعى السلام العربية الإسرائيلية: الأصول التاريخية،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة،
بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، فى إبريل
١٩٩٣)، أعدها للنشر د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٨- الحروب الصليبية ج٣،
تأليف : وليم الصورى
ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٣ .
- ٦٩- نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦-١٩٥١)،
د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤ .

- ٧٠- أهل الذمة فى الإسلام،
تأليف : أ. س. ترتون
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٧١- مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢- رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى
(٣٥٨-٥٦٧هـ)،
د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.
- ٧٣- تاريخ جامعة القاهرة،
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.
- ٧٤- تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج١، فى العصر الفرعونى،
د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.
- ٧٥- أهل الذمة فى مصر، فى العصر الفاطمى الأول،
د. سلام شافعى محمود، ١٩٩٥.
- ٧٦- دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الإحتلال
البريطانى)،
د. سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥.
- ٧٧- الحروب الصليبية ج٢،
تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ١٩٩٤.
- ٧٨- تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،
نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.
- ٧٩- تاريخ الطرق الصوفية فى مصر، فى القرن التاسع عشر،
تأليف : فريد دى يونج، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٥.

- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢-١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال، ١٩٩٥.
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر
أكتوبر،
د . رمزي ميخائيل، ١٩٩٥.
- ٨٢ - مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربي إلى قيام الدولة
الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ج ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ج ٢ - القسم الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٥.
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ -
١٩١٤) ،
د. أحمد الشربيني، ١٩٩٥.
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن، ج ٢، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفر ليفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبدالرؤف أحمد عمرو ١٩٩٥.
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٥.
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني،
د. عبد الحميد حامد سليمان، ١٩٩٥.

- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية،
د. نريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦.
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال، ١٩٩٦.
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)،
ج ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦.
- ٩٣ - قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨)،
د. نبيه بيومى عبدالله، ١٩٩٦.
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)،
د. سهير إسكندر، ١٩٩٦.
- ٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة
بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة
القاهرة)،
إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤف أحمد عمرو.
- ٩٧ - العربيان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من
القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية،
د. محمد سيد محمد.

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى -
الرومانى) ج ٢ ،

د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة ،

أ.د. عبدالعزیز صالح، أ.د. جمال مختار،

أ.د. محمد ابراهيم بكر، أ.د. ابراهيم نصحي،

أ.د. فاروق القاضي ، أعدما للنشر: أ.د. عبدالعظيم رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،

اللواء/ مصطفى عبدالجيد نصير ، اللواء/ عبدالجيد كفاى،

اللواء/ سعد عبدالحيظ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢

د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره

د. على بركات

١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ -

١٩٨٧ .

د. أحمد فارس عبدالمنعم

١٠٦ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية فى

ربع قرن .

د. سليمان صالح

٢٩٨

١٠٧ - الأصولية الإسلامية.

تأليف: دليب ميرو؛ ترجمة: عبدالحميد فهمي الجمال.

١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤ .

سليم النقاش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/٤٢١٩

I.S.B.N 977-01-5148-3

هذا الجزء يتتبع بالتفصيل تاريخ مصر من بداية عهد الخديوى توفيق، ويشتمل على مرتبات البيت الخديوى، ووزارة شريف باشا، وفرمان ١٨٧٣، ووزارة رياض، وفصل فى تسوية مسألة الدين المصرى والمالية، وقيام ديوان تفتيش المالية، ولجنة التصفية، ويتعرض لنشأة الأحداث التى أدت إلى الثورة العرباية، وحادثة عابدين. وماتلاها من أحداث ابتداء من تأليف وزارة شريف باشا، وسقوطها، وقيام وزارة محمود سامى باشا، وقدم درويش باشا، ومحاولة العربيين خلع الخديوى توفيق وتعيين البرنس حليم مكانه، وقدم الأسطولين الفرنسى والإنجليزى.